

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت

المجلد الثالث والعشرون ـ العدد الرابع ـ شتاء 1995

■ حسن عبدالله جوهر — الأمن الوطني لدولة الكويت والمنظور الاستراتيجي المطلوب

■ فايز إبراهيم الحبيب — النمو وتوفير الاحتياجات الأساسية: دراسة لحالة بعض الدول الإسلامية في الفترة 1965 - 1990 م

■ عباس المجرن، علي العبد الرزاق — تطوير هيكل الإيرادات العامة وسبل تنميتها في الكويت

■ أحمد جار الله الجار الله — تحليل كمي للعوامل المؤثرة في توزيع المساكن غير المأهولة في مدينة الدمام

■ علي وطفة، مها زحلوق — نسق العلاقات العاطفية ومستواها عند بعض الطلبة في سوريا (دراسة مقارنة بين طلاب المرحلة الثانوية والجامعية)

(2.750) د.ك للمؤسسات، السعودية (10)
ريالات، قطر (10) ريالات، الامارات (10) دراهم، البحرين (-,1) دينار، عُمان (-,1) ريال، لبنان (1500) ليرة، الاردن (750) فلساً، تونس (1) دينار، الجزائر (10) دينار، ليبيا (2) دينار، مصر (3) جنيه، السودان (1) جنيه، سوريا (50) ليرة، اليمن (10) ريالات، المغرب (15) درهماً، المملكة المتحدة (1) جنيه.

اشتراك أفراد

الكويت:

سنة واحدة	3	دنانير كويتية
سنتان	6	دنانير كويتية
٣ سنوات	8	دنانير كويتية
٤ سنوات	10	دنانير كويتية

دول عربية:

سنة واحدة	4	دنانير كويتية
سنتان	8	دنانير كويتية
٣ سنوات	11	دينار كويتي
٤ سنوات	14	دينار كويتي

دول أجنبية:

سنة واحدة	15	دولاراً
سنتان	30	دولاراً
٣ سنوات	40	دولاراً
٤ سنوات	50	دولاراً

اشتراك مؤسسات

الكويت والبلاد العربية:

سنة واحدة	15	دينار كويتي
سنتان	25	دينار كويتي
٣ سنوات	40	دينار كويتي
٤ سنوات	50	دينار كويتي

دول أجنبية:

سنة واحدة	60	دولاراً
سنتان	110	دولاراً
٣ سنوات	150	دولاراً
٤ سنوات	180	دولاراً

تدفع اشتراكات الأفراد مقدماً:

١) إما بشيك لأمر المجلة مسحوباً على أحد المصارف الكويتية
٢) أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم (07101685) لدى بنك الخليج (فرع العديلية).

جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبيها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت ص.ب: 27780 صفاة – الكويت 13055
هاتف: 4836026 – 4810436 فاكس: 4836026 - (00965)

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

فصلية أكاديمية محكمة تعنى بنشر الأبحاث في تخصصات السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس، الأنثروبولوجيا، والجغرافيا

المجلد الثالث والعشرون - العدد الرابع - شتاء - 1995

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - ص. ب 27780 صَفاة - الكويت 13055

هاتف: 4836026 - 4810436 فاكس: 4836026 - (00965)

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة:

1 ـ تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية الأصيلة المكتوبة باللغتين العربية أو الانجليزية، ولا تنشر بحوثا منشورة سابقا، أو أنها مقدمة للنشر لدى جهات أخرى. وذلك في تخصصات: السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس الاجتماعي، الانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا الثقافية.

2 ـ ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية حول ما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الاكاديمية.

3 ـ تنشر المجلة مراجعات وعروض الكتب، التي لا يتجاوز تاريخ اصدارها ثلاثة أعوام، وبحيث لا يزيد خجم المراجعة عن عشرة صفحات (كوارتر) بمسافة ونصف بين السطر والسطر، ويشترط في المراجعة أن تتناول ايجابيات وسلبيات الكتاب، وفي العرض أن يقدم تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة تلك المعلومات بتلك اللغة.

4 ـ ترحب المجلة بنشر التقارير عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى، في حقول العلوم الاجتماعية.

5 ـ ترحب المجلة بنشر ما يصلها من ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها واجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

6 ـ يجب أن يرسل مع البحث ملخص باللغة الانجليزية في حدود (150 - 200) كلمة، ملخِصا مهمة البحث والنتائج.

7 ـ يتم تنظيم البحث على أساس كتابة العناوين الرئيسية الرئيسية مستقلة في وسط السطر، على أن تكتب العناوين الفرعية مستقلة في الجانب الأيمن، أما العناوين الثانوية فتكتب في بداية الفقرة.

الابحاث:

1 ـ يجب ألا تزيد عدد صفحات البحث عن 40 صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على ورق كوارتر، وبمسافة ونصف بين السطر والسطر، يرجى مراجعة أحد الأعداد الصادرة حديثاً من أجل الاطلاع على الشكل المطلوب.

2 ـ تطبع الجداول على أوراق مستقلة، ويشار في أسفل الجدول إلى مصدره أو مصادره كاملة، على أن يشار إلى المكان المحدد للجدول ضمن البحث مثلا (جدول رقم (1) هنا تقريبا).

3 ـ يكتب المؤلف اسمه وجهة عمله عل ورقة مستقلة، ويجب أن يرفق نسخة عن سيرته العلمية إذا كان يتعاون مع المجلة للمرة الأولى، وعليه أن يذكر ما إذا كان البحث قد قدم إلى، أو قرىء في مؤتمر ما، إلا أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما.

4 ـ تقدم المجلة لكاتب البحث عشرة مستلات من بحثه، مع نسخة من العدد الذي يظهر فيه البحث.

5 ـ تقدم المجلة نسخة من العدد هدية لكاتب المناقشة أو المراجعة أو التقرير أو ملخص الرسالة الجامعية.

المصادر والهوامش:

1 ـ يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلا (ابن خلدون، 1960) و (القوصي، ومذكور، 1970) و (Smith, 1970) و (Smith & Jones, 1975)
أما إذا كان هناك أكثر من المؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهما هكذا (مذكور وآخرون، 1980) و (Jones et al, 1965). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيشار إليهما هكذا (القوصي، 1973، مذكور، 1987) و (Roger, 1981; Smith, 1974). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا (الفارابي أ 1964، ب 1964) و (Smith, 1961a, 1961b). وفي حالة الاقتباس يشار إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا (ابن خلدون: 1972 164) و (Jones, 1977: 58-59)).

2 ـ توضع المصادر في نهاية البحث، ويفضل أن تكون حديثة جداً وأن لا يزيد عمر أقدمها عن عشرين عاما. كما يجب وضع جميع المصادر التي أشير اليها ضمن البحث في نهايته، على أن تكتب المصادر بطريقة أبجدية من حيث اسم المؤلف وسنة النشر مثلا:

مايكل هدسون

1986 «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات» ص ص 17-36 في هـ. شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

عمر الخطيب

1985 «الانماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي» مجلة العلوم الاجتماعية 13 (شتاء): 169-223.

محمد ابو زهرة

1974 الجريمة والعقوبة في الفقه الاسلامي: العقوبة. القاهرة: دار الفكر العربي.

Hirshi, T.

1983 «Crime & the Family», pp 53-69 in J. Wilsone (ed) Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary Stdies.

Kalmuss, D.

1984 «The Intergenerational Transmission of Marriage & the Family» 46 (February): 11-19.

Quinnety. R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Company.

3 ـ يجب اختصار الهوامش إلى أقصى حد، والإشارة إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً باحصائيات معينة، وتوضع كلمة المصدر أمام المصدر الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتابا، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالا.

4 ـ تطبع الهوامش والمصادر العربية والمصادر الأجنبية على أوراق مستقلة، بمسافة واحدة بين سطور المصدر الواحد ومسافتين بين مصدر وآخر.

إجازة النشر:

تقوم المجلة باخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين، تختارهم المجلة عل نحو سري، وللمجلة أن تطلب اجراء تعديلات على البحث شكلية أو موضوعية، سواء كانت جزئية أو شاملة قبل اجازته للنشر.

محتوى العدد

الأبحاث باللغة العربية

1 - حسن عبدالله جوهر

الأمن الوطني لدولة الكويت والمنظور الاستراتيجي المطلوب 7

2 - فايز بن إبراهيم الحبيب

النمو وتوفير الاحتياجات الأساسية: دراسة لحالة بعض الدول الإسلامية في الفترة (1965-1990م) 57

3 - عباس المجرن - علي العبد الرزاق

تطوير هيكل الإيرادات العامة وسبل تنميتها في الكويت 97

4 - أحمد جار الله الجار الله

تحليل كمي للعوامل المؤثرة في توزيع المساكن غير المأهولة في مدينة الدمام 139

5 - علي وطفة - مها زحلوق

نسق العلاقات العاطفية ومستواها عند بعض الطلبة في سوريا (دراسة مقارنة بين طلاب المرحلة الثانوية والجامعية) 165

الأبحاث باللغة الانجليزية

1 - محمد معتوق قنديل

أثر الجوانب النوعية للسكن والجوار على تقدير مرونة الدخل بالنسبة للطلب على استئجار المساكن في جدة بالمملكة العربية السعودية 261

المناقشات

إسماعيل شعبان

واقع وآفاق الوضع العربي في ظل الوضع الدولي الجديد 201

المراجعات

1 - **النظام السياسي في الكويت: مبادئ . . وممارسات** 213
تأليف: عبد الرضا أسيري
مراجعة: شفيق ناظم الغبرا

2 - **الصفحة الجديدة** 216
تأليف : فيديركو مايور
ترجمة : مركز دراسات الوحدة العربية
مراجعة: الفاروق زكي يونس

3 - **خصخصة مناخ الاستثمار وتحرير الصناعات الصغيرة في مصر** 225
تأليف: حمدي عبدالعظيم
مراجعة : ماجدة الانصاري

4 - **التجريب في علم النفس** 228
تأليف : عبد الفتاح القرشي، محمد نجيب الصبوة
مراجعة : نادية عبدالله الحمدان

5 - **تقليد البحر المتوسط** 233
تأليف : لويس باكس
مراجعة: مارك خربوطلي توماس

التقارير

محمد دغيم الرشيدي
المؤتمر الدولي الثاني لمكتب الإنماء الاجتماعي: «الصحة النفسية في دولة الكويت1 - 4 إبريل 1995» 237

دليل الرسائل الجامعية

إبراهيم عبد الغني شحاتة
ديوان الإنشاء: وزارة الخارجية في الدولة الإسلامية 241

الملخصـــات 248

الأمن الوطني لدولة الكويت والمنظور الاستراتيجي المطلوب

حسن عبدالله جوهر
قسم العلوم السياسية – جامعة الكويت

مقدمة

تتناول هذه الدراسة مفهوم الأمن الوطني لدولة الكويت، من منظور استراتيجي شامل لمعنى الأمن، وحدوده الداخلية والخارجية، وسبل تحقيقه على ضوء الإمكانات المتاحة، والسياسات الصائبة للدولة. ويعتمد هذا المنظور الاستراتيجي للأمن الوطني على مفهوم الدولة المستقلة، والوظائف الملقاة على عاتقها، سيّما فيما يتعلق بتوفير الحماية لكيان الدولة. وحماية كيان الدولة لا تتوقف بالضرورة على حجم القوة العسكرية المتوفرة لمنع التهديدات الخارجية، بل هي محصلة الاستغلال الأمثل للمجتمع، بكافة شرائحه وفئاته، وبكل عناصره الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية.

فالأمن الوطني هو الجهد اليومي المنظم الذي يصدر عن الدولة لتنمية ودعم الأنشطة الرئيسة، الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والعسكرية، ودفع أي تهديد وتعويق أو أضرار داخلية وخارجية بتلك الأنشطة، الأمر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة، توفر له البيئة الصحية المناسبة لاستثمار أقصى طاقاته، للنهوض والتقدم والازدهار. وتبعاً لهذا المنظور فإن الأمن الوطني يعني البرنامج الخاص بحفظ سلامة الدولة، وصيانة شخصيتها الدولية، وحماية مقوماتها الوطنية، من كافة أشكال التهديد الداخلي والخارجي.

وانطلاقاً من هذا المنظور الاستراتيجي لمفهوم الأمن الوطني وتطبيقاته العملية على الحالة الراهنة في دولة الكويت، خصوصا في أعقاب تجربة الغزو العراقي لهذه الدولة ونتائج هذا الحدث الكبير، نجد أن تحديات الأمن التي تواجه

الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي متنوعة وخطيرة. وبالتالي، لا بد من بلورة رؤية فاحصة، واستراتيجية شاملة، لإعادة طرح مفهوم الأمن الوطني، ومكوناته الرئيسة، ومن ثم وضع الآليات اللازمة لتحقيقه، وأخيرا تحديد موقعه بدقة في برنامج إعادة بناء صرح هذه الدولة المجروحة.

ولا تتوقف الأهمية العظمى لإعادة النظر في مفهوم الأمن الوطني - وبشكل جذري - عند تبعات العدوان العراقي، وانعكاساته المباشرة وغير المباشرة فحسب، بل ولعل الأهم من ذلك تزامن ذلك الحدث مع دخول النظام العالمي حقبة جديدة، من الترتيبات القائمة على معايير مستحدثة، من مفاهيم ومصادر القوة، واستراتيجيات السبق والنفوذ، داخل منظومة كبرى، حولتها نظم الاتصال وتدفق المعلومات والاعتماد المتبادل إلى قرية صغيرة، تعصف بها رياح التغيير السياسي، والثقافي، والاقتصادي، من كل جانب، تبقى إزاءها دولة ضئيلة الحجم، والقوة، والعنصر البشري - مثل الكويت - منكشفة، وضعيفة، وأمنها الوطني متأثر.

والأهم من ذلك كله، أن مسيرة الدولة وسياستها الأمنية - داخليا وخارجيا - خلال السنوات الأربع التي تلت كارثة العدوان العراقي، ودخول مرحلة ما بعد الحرب الباردة لا تدعو إلى الكثير من التفاؤل، بل لا يمكن القول بوجود سياسة متكاملة لفلسفةٍ أمْنية جديدة وشاملة، ليس فقط على مستوى المنظور المستقبلي، بل حتى على صعيد الاستعداد للخروج من دائرة التحدي الآني للمعضلات والمشاكل السياسية، والاقتصادية، والأمنية، والاجتماعية المزمنة، والمتفاقمة، رغم جديتها وخطورتها.

وقد شهدت مرحلة ما بعد التحرير حالة حرجة من الانقسام الحاد، والاستقطاب في الرؤى والتفسيرات والأولويات والسياسات الخاصة بمفهوم الأمن الوطني، بين الحكومة ومجلس الأمة من جهة، وبين القوى والفعاليات الشعبية من جهة أخرى، وقد أدت حالة الانقسام هذه إلى استفحال المسألة الأمنية على مستويين إضافيين، على أقل التقديرات. فمن ناحية، يمكن أن تكتسب حالة الاستقطاب والتعصّب الفكري والسياسي بعداً آخر من الاضطراب الأمني، يهدد العلاقة الدستورية بين مؤسسات الدولة السياسية وعناصر القوى الوطنية والشعبية فيها، إضافة إلى هدر الوقت والجهود والموارد المخصصة لمعالجة القضايا الثانوية

الأخرى، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاقمها، وتعذر علاجها في المستقبل. ومن ناحية أخرى - ولعلها الأهم - فقد يساهم مثل هذا الانقسام حول ماهية الأمن الوطني، ووسائل تحقيقه، في خلق حالة عامة من الفراغ السياسي، والفراغ الفكري لمفهوم الأمن بحد ذاته، وفي ذلك تكمن الطامة الكبرى.

وانطلاقاً من العرض السابق، سوف تتركز هذه الدراسة على بحث وتحليل المقولات الرئيسة Statements التالية:

1 - أن الكويت تواجَه بعناصر خلل رئيسة وخطيرة، في استراتيجية الأمن الوطني الخاصة بها.

2 - أن هناك حاجة ملحة لإعادة النظر في أساليب وإجراءات الأمن الوطني، وفقاً للمنظور الشامل للأمن الاستراتيجي، الذي يجمع بين عناصر داخلية وأخرى خارجية.

3 - أن هناك مجازفة كبيرة إذا ظلت الأمور على حالها، ولم يجر الاستفادة بخبرات ودروس المرحلة السابقة، قبل وبعد الغزو العراقي للبلاد.

وسوف يهتم البحث بتحليل هذه المحاور بقدرٍ من التفصيل، والأمثلة التطبيقية المستمدة من الإحصاءات الرسمية، وأداء مجلس الأمة، وتوجهات القوى السياسية المختلفة، الرسمية منها والشعبية، كما تعكسها وسائل الإعلام. وعلى ضوء هذه المحاور الرئيسة، سوف يقسم البحث إلى ثلاثة أجزاء: يتناول القسم الأول مفهوم الأمن الوطني، من المنظور الاستراتيجي، كما تحدده الأدبيات الخاصة بهذا الحقل. وفي القسم الثاني سوف يكون التركيز على التطبيقات الخاصة بمفهوم الأمن الوطني، على الحالة الكويتية، وجوانب الخلل التقليدية، والمستحدثة في هذا الصدد، نتيجة السياسات المتناقضة، والفهم المختلف لكل من الحكومة والقوى السياسية حول هذا المفهوم، ومحاولة زجّه في إطار ضيق، لا يتجاوز المصلحة المباشرة لكل من هذه الأطراف. وفي القسم الثالث سوف يجري تقديم رؤية شاملة لمعنى الأمن الوطني (كمنظومة متكاملة من العمليات السياسية، والاجتماعية، والعسكرية، وسبل تحقيقها على المستويين الداخلي والخارجي، في آن واحد)، وطرح بعض التوصيات الخاصة بالأدوات اللازمة لتحقيقه، والإطار العملي لبلورة فكرة الأمن الوطني، ووضعها في إطار خدمة التنمية الاستراتيجية، ومواجهة مختلف أنواع التهديدات الداخلية والخارجية.

مفهوم الأمن الوطني

تزامن بدء وجود مفهوم الأمن القومي (أو الوطني) مع ظهور الدول القومية الحديثة، في أعقاب توقيع معاهدة وستفاليا الشهيرة (1648)، بهدف المحافظة على هذه الدول، حدودا ووجودا. وقد تجسد مفهوم الأمن القومي حول قدرة هذه الكيانات السياسية الجديدة في المنظومة العالمية على قهر عوامل التهديد المواجِهة لاستمرار بقاء هذه الوحدات، ومصادر تهديدها على المستويين الداخلي والخارجي.

وحيث إن ظواهر الصراع والحروب المتواصلة بين الكيانات السياسية - والتي سبقت نشأة الدول الحديثة - كانت هي السمة العامة في أنماط العلاقات السائدة بين المجتمعات البشرية، وتفاعلاتها البينية، فقد احتلت الأخطار الخارجية المتمثلة بالعدوان، وإعلان الحروب، والاستعداد لها، والتآمرات الدبلوماسية، والعسكرية قمة الاهتمام بشؤون الأمن والاستقرار، لدى الدول المستقلة (Gilpin, 1989: 29-30). وبعبارة أخرى، فقد هيمن الخطر الخارجي على مفاهيم الأمن القومي، ومقوماته، واستراتيجيات تحقيقه، سيما من خلال الاستعدادات العسكرية، الذاتية منها، أو عن طريق التحالفات الخارجية. وقد سيطرت مفاهيم الأمن القومي، ذات البعد العسكري - في مواجهة التهديد الخارجي - على مسرح الحياة السياسية، حتى قيام الحربين العالميتين، وبشواهد حقيقية، تمثلت في استمرار حالة الحرب، والتوازنات العسكرية، على مدى القرون الثلاثة التي أعقبت قيام الدول الحديثة.

ولقد كان لاستمرار هاجسْ الأمن القومي - في إطار هذا البعد الضيق - انعكاسات مهمة سواء على مستوى أدبيات هذا المفهوم السياسي الاستراتيجي، أو فيما يتعلق بالضمانات الكفيلة بالتصدي لهذا الهاجس، ومواجهة مصادر تهديده. فمن ناحية، تركزت الدراسات والجهود البحثية على المستويين: النظري والأكاديمي، والصناعة السياسية الاستراتيجية، على مفاهيم الأمن الخارجي، ودوافعه، وتفاصيله الدقيقة، والمتشعبة، كأولوية ملحة في سبيل بقاء الدولة القومية، واستمرار وجودها، وأدائها لدورها الوظيفي، بشكل آمن ومستقر.

ومن ناحية أخرى، اكتسب مفهوم الأمن القومي إجماعا دوليا، وقبولا مشتركا، سرعان ما بدأ يدخل حيّز التقنين الدولي، ويحظى بشرعية واسعة، نصت

عليها الأعراف والمواثيق الدولية، والمنظمات الاقليمية والعالمية. ويغض النظر عن التطبيقات الفعلية، وممارسات الدول العملية، والانتهاكات التي تتعرض لها بعض الأمم، من وقت لآخر، إلا أن مظاهر السيادة، والاستقلال، وحق الوجود، وتقرير المصير، أصبحت من الحقوق الرئيسة لدول العالم الصغيرة والكبيرة، الضعيفة والقوية على حد سواء، بينما أضحى العدوان، واللجوء للقوة والعنف - حتى في حسم الخلافات بين الدول - أمرا مرفوضا، في ظل مفهوم الأمن الجماعي، والاستقرار العالمي، (الصمد، 1986 131-132).

وعلى الرغم من هذه الضمانات الدولية، وانحسار مظاهر العنف والحروب في العلاقات بين الأمم نسبيا، قياسا بمرحلة ما بين الحربين العظميين، وقبلهما، إلا أن مفهوم الأمن القومي ما زال يشكل الهاجس الأعظم، والأهمية الكبرى، في وجود الدول. وسوف يظل الأمن بمفرداته ومعانيه المختلفة هو القلب النابض بالحياة في جسد الدول. بل ويمكن القول بأن مدلولات الأمن القومي وتحدياته أصبحت أعقد بكثير من مجرد تحصين الدولة من المخاطر الخارجية، ذلك أن المخاطر الخارجية لم تعد محصورة في إطار تجهيز الجنود والقوات الحربية للاجتياح السافر، بقدر محاولات الدول المختلفة إخضاع بعضها البعض لمؤثراتها الاقتصادية، والسياسية، والأيديولوجية، ومن خلال وسائل سلمية، كالإعلام، والسياحة، والدبلوماسية. وقد ينجم عن هذه الممارسات استنزاف الدول الخاضعة، أو التأثير على قراراتها الداخلية، بشكل واضح، وفي أتجاه مغاير لمصلحة هذه الدول الحقيقية.

بالإضافة إلى ذلك، فقد كان لتعقيدات الحياة المتواصلة، وصعوباتها، وتحدياتها الجديدة، أثر بالغ الأهمية على نقل أسباب القلق وعدم الاستقرار، في ممارسة الحياة الطبيعية والهادئة، إلى داخل حدود الدولة. وقد أخذت ضغوط الداخل ومحصلة تفاعلات عناصر المجتمع الواحد، من أفراد، وقوى اجتماعية وسياسية، ومراكز السلطة، وطريقة استغلال الموارد وإدارة شؤون الحياة الداخلية، بكافة أبعادها، تحتل موقعا رائدا في تحديد معاني الأمن الوطني، ومعاييرها، وسبل تحقيقها، بشكل يكفل بقاء الدولة واستمرارها بصورة منتظمة، ومستمرة ومستقرة.

ومرة أخرى دخلت الإسهامات العلمية والجهود البحثية لتواكب مسألة

توضيح مفهوم الأمن الوطني، من منظور أشمل، يراعي المتغيرات الجديدة الداخلة في صلب المعلومات في التأثير على معدلات الوعي والثقافة، والارتقاء بمستوى التطلعات والتوقعات الشعبية، ناهيك عن التشابك العالمي الذي أحدثته هذه التطورات في تقريب الدول والشعوب، وفتح قنوات الاتصال، والتدفق المتبادل للقيم والأفكار والمصالح، وحتى الأطماع فيما بينها.

وتبعا لهذه التحولات الجذرية فقد بدا مفهوم الأمن الوطني أكثر تشابكا، ويحوي أبعادا كثيرة ومتنوعة، على المستويين الداخلي والخارجي، لمحيط الدولة الواحدة. وازدهر - بذلك - الحقل العلمي لنظرية الأمن، الذي أخذ يشق طريقا شبه مستقل، في أدبيات العلوم الاجتماعية، خاصة في عالم السياسة، والسياسة الدولية. وبالتالي فقد تنامت الإسهامات الفكرية والنظرية لتغذية هذا المفهوم، وإثرائه بالمادة العلمية المستوحاة من التجارب العملية لسلوكيات الدول، وبرامجها المختلفة، في إثبات ذاتها، ومواجهة أشكال التحديات المختلفة، التي لا تقف فقط عند حدود بقائها واستمرارها بالوجود، بل بقائها قوية ومتماسكة، ومنافسة في السبق الحضاري العالمي المستمر بلا انقطاع.

.وأطلق العنان للكثير من التعريفات والمدلولات الخاصة بمفهوم الأمن، وعناصره التركيبية، ووسائل تحقيقه، حيث انحصر المعنى العام لهذا المفهوم في إطار حماية الدولة من الداخل، ودفع التهديد الخارجي عنها، بشكل يكفل لشعبها حياة مستقرة، توفر له أقصى الوسائل للنهوض والتقدم والازدهار (كامل، 61:1985)، سواء من خلال قدراتها ومواردها الذاتية، أو عن طريق التعاون والتكامل الخارجي. ومن خلال هذا التعريف الضيق لمفهوم الأمن يتبين أنه نقيض معنى الخوف الناتج عن غياب المخاطر التي تواجه الدولة، ومن ثم توفير الظروف الداخلية والخارجية لمجتمعها في سبيل المضي قدما نحو تحقيق الغايات المشتركة لأفراد هذا المجتمع.

ويعتمد هذا التعريف على معنيين أساسيين لمفهوم الأمن، المعنى الأول هو: الأمن كشعور، والثاني هو: الأمن كإجراء (كامل، 37:1985). فالأمن الشعوري هو إشباع الدوافع العضوية والنفسية لأفراد المجتمع، والاطمئنان إلى زوال ما يهدد المجتمع - ككل - من أخطار. وأما الأمن كإجراء فهو الجهد المبذول لتحقيق الحاجات الأساسية للمجتمع أو رد عدوان محتمل ضد أفراده.

وإزاء هذا التعريف العام لمعنى الأمن الوطني حاول بعض المتخصصين ربط هذا المفهوم بأهداف محددة وواضحة، فقد عرّف عبدالمنعم المشاط الأمن القومي بأنه هدف أسمى للدولة القومية، ولا يمكن أن يصبح وسيلة إلا في حالة واحدة فقط، وهي سعي الدولة نحو تحقيق سعادة المواطن. ويضيف المشاط (39:1992) في هذا الصدد بأن الدولة القومية تسعى إلى تحقيق هدفين مترابطين: الأول جماعي وعام ومجرد، وهو الأمن القومي. والثاني فردي وذاتي ونسبي وهو السعادة.

ومن جانب آخر، حاول البعض ربط مفهوم الأمن الوطني بالمصلحة القومية، سواء كانت المصلحة القومية هي مجموع الرغبات العامة في المجتمع، أو أنها تمثل المصالح المرتبطة بكيان الدولة وبقائها، وتهدف إلى حفظ استقلالها الإقليمي. وتبعاً لهذا الرأي، يكاد يكون معنى الأمن القومي يحمل نفس معنى المصلحة القومية، نتيجة لوجود علاقة وثيقة بينهما، (كامل، 46:1985). فالدولة تنطلق في سياستها الخارجية من منطلق مصالحها القومية، سياسية كانت هذه المصالح، أم اقتصادية، أم عقائدية. والأمن القومي في مثل هذه الحالة هو محصلة تلك المصالح الحيوية، ومدى تحققها في الواقع العملي. وتبعا لهذا الرأي أيضا، فإن الأمن القومي يتجسد عند تحقيق الأهداف الخارجية للدولة، من خلال زيادة نفوذها الخارجي، أو اكتساب الاحترام الواسع دوليا، أو تحقيق أكبر قدر ممكن من الأصدقاء في الخارج، الأمر الذي قد يقلل من احتمال تعرض الدولة لأخطار من خارج حدودها السياسية.

وأخيراً، سعى عدد من المهتمين بأدبيات الأمن القومي إلى ربط هذا المفهوم في إطار الجبهة الداخلية للدولة، والتركيز على هذا البعد، دون الاهتمام بالأبعاد الخارجية لمفهوم الأمن القومي. وتتحدد النظرة الشاملة للأمن القومي هنا في قدرة الدولة على حماية نفسها من التهديدات الداخلية، من خلال المحافظة على قواعدها الأساسية، كالدستور، والمؤسسات السياسية الحاكمة، وسيادة القانون، الذي يحدد العلاقات بين هذه المؤسسات من جهة، وبينها وبين المواطن من جهة أخرى، وبين المواطنين أنفسهم من جهة ثالثة (Huntington, 1993).

وفي مقابل النظرة الشاملة لمفهوم الأمن الداخلي ركّز كلٌ من K.j. Holsit (1977) وروبرت ماكنمارا (1970)على التنمية كركن أساسي يعتمد عليه الأمن على

الصعيد الداخلي للدولة. ويعتبر ماكنمارا التنمية من أهم تعريفات الأمن القومي كما يَعْتَبر أنه بدون تنمية شاملة لا يمكن أن يتحقق الأمن، وبالتالي فإن الدول النامية – التي لا تنمو في الواقع – لا يمكنها ببساطة أن تكون آمنة. كما يشترط هولستي في تحقيق الأمن القائم على التنمية ضرورة المحافظة على القيم الحيوية للدولة، وأن تكون برامج التنمية موجهة أساساً لاستمرار هذه القيم، وتعزيز دورها بشكل دائم، ولا شك بأن خاصية التنمية هنا تعني قدرة الدولة على الاستمرار في تحقيق درجات التطور والازدهار، لمواكبة الحاجات المتزايدة في جميع قطاعات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وبسبب تنامي مفهوم الأمن الوطني وتشعب اتجاهاته ومصادره فقد برزت الحاجة إلى استشراف مفهوم أشمل وأكمل لهذا المعنى يكون قادراً على رصد مختلف أبعاد الأمن وتفصيلاته داخلياً وخارجياً. وكما يقول هويدي (104-103:1991) في هذا الصدد، إن مفهوم الأمن يجب أن يوضع في إطار من الرؤية الشاملة التي تمنع التجزئة، وتحول دون التفكّك، بل تصب على العكس في التكامل على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن أهم الإنجازات العلمية التي تحققت من أجل استيعاب هذه النظرة الشاملة لمفهوم الأمن القومي ظهور الفكر الاستراتيجي والدراسات الاستراتيجية.

ويعتمد الفكر الاستراتيجي الحديث – الذي ارتبط منذ نشأته بالعوامل العسكرية، وبفن القيادة، والسيطرة، والتخطيط للعمليات العسكرية، من أجل تحقيق النصر في ميدان المعارك – على الاهتمام بجميع المؤثرات والعوامل التي تدخل في صلب أي مفهوم من مفاهيم الظواهر السياسية المعاصرة، إضافة إلى التعرّف على طبيعة المنظومة التي تتفاعل في ظلها هذه الظواهر، ومكوناتها الأساسية، والقوى التي تحركها، وتتحكم في مساراتها، وعلاقاتها الشائكة والمعقدة (القباع، 16:1989). ومن أجل استخدام هذا الإطار العلمي والشمولي للفكر الاستراتيجي الحديث في تكوين رؤية شاملة ومتكاملة، لقضايا العصر المعقدة؛ مثل قضية الأمن القومي، فقد ظهرت عدة محاولات لتجديد النظرة الضيقة لمعنى الأمن القومي ومكوناته، وتحليل العلاقات السببية بينها، ضمن إطار منهجي منظم وشامل (القباع، 25:1989).

وتكمن أهمية النظرة الاستراتيجية لمفهوم الأمن الوطني في عدة أبعاد؛ فمن

ناحية، تستوعب هذه النظرة مفهوم الدولة القومية، وجميع متطلبات توفير الحماية لكيانها ولشعبها، في ظل تقلبات التطورات التكنولوجية والفكرية، وما تولدها من تحديات وقضايا مستجدة على طول المسيرة الإنسانية. فإذا كانت القوة العسكرية بمفردها هي صمام الأمن للدولة في وجه المخاطر الأجنبية في الأزمنة الماضية، فإن تحديات الواقع المعاصر والمستقبلي لن تقف عند حد التهديد العسكري بل سوف تستشري في روافد اقتصادية، وتكنولوجية، واجتماعية، وأيديولوجية ضاغطة ومهمة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنظور الاستراتيجي للأمن القومي كفيل بتغطية كافة أشكال التحدي والعقبات التي تتعرض لها مسيرة الدولة، على الصعيدين الداخلي والخارجي، في آن واحد. فحتى على الصعيد الواحد قد تكون منابع التحدي لأي شكل من أشكال تجريح عناصر السيادة والهيبة للدولة مختلفة ومتعددة.

وبالمثل، فإن الفهم الاستراتيجي للأمن يستوعب سمة التغيير، والنسبية الخاصة بهذا المفهوم، الذي تتفاوت أسبابه ومصادره، بين الدول المختلفة في حجمها، ودرجات قوتها، وتركيبتها الداخلية، ومحيطها الخارجي، ومصادر ثرواتها، وكذلك تختلف مصادره ودرجات أهميته عبر المراحل التاريخية التي تمر خلالها الدولة الواحدة. كما قد تتزامن عدة مؤشرات لقياس درجات الأمن القومي للدولة الواحدة، أو تبرز كظاهرة مشتركة لعدة دول في وقت واحد.

وأخيراً، ولعل الأكثر أهمية، هو أن المنظور الاستراتيجي للأمن كفيل بتحويل مشكلة الأمن كعملية إجرائية داخلية إلى عملية اجتماعية، واقتصادية، وسياسية وعسكرية، ونفسية متكاملة، تتوقف سبل تحقيقها على أمور واستعدادات، وإدارة داخلية وخارجية مشتركة. وهذا يعني أن خلق حالة الأمن يقتضي بناء شبكة متكاملة من جميع القطاعات، داخل الدولة، وكذلك رسم العلاقات الخارجية لها بحيث يغذي بعضها البعض وتصب المصلحة الإيجابية لتفاعلات هذه المنظومة المركبة في مصلحة تلك القطاعات من جديد. وأن مثل هذا الفهم سوف ينعكس بالتأكيد على مختلف مؤشرات القوة، والتماسك، والاستثمار المادي، والبشري، وبرامج التنمية، بشكل إيجابي وسليم (نيصيبات وأبردين، 1991).

ولهذه الأسباب مجتمعة، فقد ارتبط مفهوم الأمن الاستراتيجي بمفهوم موازٍ له ومعادل له من حيث الأهمية، ودرجات الشمولية، وهو مفهوم سياسة الأمن القومي (كامل، 1985 :75-76). وتقتضي سياسة الأمن القومي وجود توازن وتكامل في عملية صناعة القرار، من أجل تحقيق أهداف الدولة، ودرء الأخطار الداخلية والخارجية عنها في آن واحد، ووفق برنامج بعيد المدى.

ونتيجة للسرد السابق حول ماهية الأمن وعناصره الداخلية والخارجية، والتطور التاريخي الذي واكب هذا المفهوم الحساس والخطير، وانتهاءً بالتعريفات العامة لمضمون الأمن الاستراتيجي الشامل، يمكن حصر مقومات الأمن الوطني في النقاط التالية: (المشاط، 1992 :39-41).

أولاً: أن جوهر الأمن القومي وأهم مظاهره هو الاستقرار السياسي القائم على الرفاهية (القدرة على تحسين مستويات المعيشة وظروف الحياة) والتوازن الداخلي الذي لا يقتصر على القوة العسكرية أو البوليسية فقط.

ثانياً: تفريغ الجهد في استثمار موارد الدولة المادية والبشرية، واستغلالها بالشكل الذي يعود بالنفع على مختلف القطاعات الشعبية.

ثالثاً: قدرة الدولة على التكيّف مع تقلبات التطور الإنساني، من خلال الاستمرار في خلق التوازن في علاقات الاتفاق والانسجام الخارجي، وخلق إجماع وطني في الداخل.

رابعاً: قدرة الدولة على بناء شبكة تكاملية بين مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، مؤهلة لامتصاص تحديات الداخل، وموجّهة لصد التحديات الخارجية.

خامساً: حرص الدولة على تجنب المخاطر في إتخاذ القرارات، عند رسم الصناعة السياسية للقرار، من خلال المشاركة السياسية، والتمثيل الشعبي في اتخاذ القرارات.

مفهوم الأمن الوطني للكويت:

عند دراسة مفهوم الأمن الوطني لدولة الكويت لابد من الأخذ بعين الاعتبار جملة من الحقائق الموضوعية، التي تكتنف طبيعة هذا البلد، وتركيبته الداخلية، وموقعه الجغرافي، (الإبراهيم، 1982:69). وفي طليعة هذه الحقائق يأتي حجم الدولة الصغير وضآلة عدد سكانها الأصليين في مقابل استحواذ الدولة على ثروات طبيعية هائلة، هي محط أنظار عدد كبير من دول العالم. كما يمثل الموقع الجغرافي

للدولة ضمن إقليم دائم التقلبات السياسية، وقابل للانفجار في أية لحظة، بسبب تراكم المشاكل المتنوعة فيه، أهمية أمنية عالية الحساسية والخطورة. وأخيراً، لا تختلف التركيبة الداخلية للمجتمع الكويتي الصغير تعقيداً عن البعد الخارجي، رغم ما يبدو من تجانس اجتماعي، وبعض سمات الوحدة الوطنية في الظاهر. فالكيان الكويتي - ورغم ضآلته - يضم عناصر مختلفة، ومتناقضة أحياناً، من أهمها على الصعيد الاجتماعي التعدديات المذهبية والقبلية والعائلية. ومن الناحية السياسية، يحتوي نموذج الحكم على عنصرين قويين، ومتوازيين؛ هما: العنصر الوراثي، الذي يتمتع بصلاحيات دستورية واسعة النطاق، والعنصر الديمقراطي الذي يرقى إلى مستوى الديمقراطيات النيابية الناجحة في العالم الغربي. ومن الناحية الفكرية، تموج الدولة بتيارات أيديولوجية مختلفة المشارب، وذات صلة بامتدادات خارجية. ومن الناحية الاقتصادية، سجلت الدولة تحولاً جذرياً ومفاجئاً من نمط الحياة البدائية البسيطة، إلى ذروة الغنى والثروة الفائضة.

ومما زاد الأمر تعقيداً، أن هذه الطفرات قد اختُزِلت في مراحل تاريخية متعاقبة، بسرعة غير طبيعية، لا يتجاوز مداها العمري نصف قرن من الزمن، واكبت خلالها تطورات إقليمية وعالمية جذرية، لم تساعد المحيط الجغرافي الضيق للكويت، ولا إقليمها الشرق أوسطي على الاستقرار السياسي، والاقتصادي، والأمني، منذ أن وضعت الحرب العالمية الأخيرة أوزارها عام 1945، وحتى كارثة الغزو العراقي، وتبعاتها التي ما زالت متراكمة، منذ صيف عام 1990.

وخلال الفترة التي أعقبت استقلال الدولة في عام 1961، وحتى الآن، انشغلت الكويت عن رسم شبكة متكاملة لمفهوم أمنها الوطني، في إطار استراتيجي، ينطلق من قواعد المصلحة العليا، ويأخذ بعين الاعتبار قدرات الدولة الذاتية، في سبيل تحقيق هذا الهدف الأعلى. وما انفكت الدولة ترى نفسها مرتبطة بمنظومات أمنية خارج حدودها السياسية، وبشكل إجباري. وما نراه اليوم من انجذاب الكويت نحو سلسلة متعددة الجغرافية من الترتيبات الأمنية الجماعية منها؛ (كدول إعلان دمشق، ومجلس التعاون الخليجي)، أو الثنائية (كالإتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة، وروسيا، وفرنسا، وبريطانيا) هو تأكيد على استمرار الدولة في الدوران ضمن منظومات خارجية قسرية(جوهر، 1994).

وقد تكون دوافع هذا الاتجاه القهري مبررة إلى حد ما، سيّما إذا أخذنا

بعين الاعتبار مسألة وجود الدولة وبقائها، وما تمليه طبيعة السلوك الخارجي للدول الصغيرة، في البحث عن حماية تؤمّنها لها دول أكثر قوة، ولو في مقابل التنازل الجزئي عن بعض سمات السيادة القومية، والمصالح الوطنية، (الإبراهيم، 98:1982). وقد برهنت تجربة الغزو العراقي وقيام التحالف الدولي المضاد له على هذا الاتجاه بوضوح. كما أن حجم الكارثة وهول المفاجأة التي بهرت القيادة السياسية والشارع الكويتي، وكذلك الهاجس النفسي من احتمال تكرار التجربة القاسية، قد يعوق التفكير حالياً في التخلي عن مثل هذه الترتيبات الأمنية.

ولكن، وعلى الرغم من أهمية البعد الخارجي لمفهوم الأمن، وضرورة التصدي للأخطار الخارجية المستمرة، يجب ألّا يشل هذا الهاجس الضيق إمكانية طرح استراتيجيات أمنية ذات طبيعة شمولية ومتكاملة، لتستوعب جميع متطلبات البقاء والازدهار، على الصعيدين الداخلي والخارجي. فعلى الرغم من جوانب النقص التي تعاني منها الكويت، فيما يتعلق بحجمها، وقوتها العسكرية، مقارنة مع جيرانها، إلّا أن الثروة النفطية، ومخزونها الاستراتيجي، كفيلة بتعويض هذا الجانب، فقد أثبت حدث الغزو العراقي أن التحالف الدولي الذي هبّ لنجدة الكويت، قد تمحور حول ثوابت كثيرة؛ منها المصالح النفطية، والتمويل الكويتي لتغطية جزء مهم من تكاليف المعركة، ومنها في نفس الوقت التوازنات الإقليمية والدولية، التي تمليها طبيعة النظام العالمي. ومنها الضغوط الإعلامية، والدوافع الإنسانية. ومنها إفرازات الاعتماد المتبادل، والمصالح المتشابكة، ولو بنسب متفاوتة.

ومن جانب آخر، فقد كشفت تجربة الغزو العراقي عن الكثير من مواقع الخلل، وسوء الإدارة والتخطيط المتفشية في عدد كبير من مرافق الدولة المهمة، وعلى الرغم من محاولات تبرير هذه الأخطاء الجسيمة تحت طائلة الغزو والاحتلال، ورغم تعاظم صور بعض المظاهر السلبية، وتفاقم مشكلاتها بسبب تأثيرات الغزو المباشرة وغير المباشرة، الّا أن الأعراض المرَضِيَّة للمشكلات الداخلية، التي تطفو على سطح الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، تبدو ذات جذور وأسباب تاريخية مزمنة ومتراكمة، كما أن حجم هذه المشاكل وتعقيداتها تعكس غياب الرؤية الاستراتيجية القادرة على استيعابها منذ أمد ليس بقصير.

وزيادة على ذلك، فإن المؤشرات المتصاعدة في حجم هذه المشكلات، منذ تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، توحي أيضاً باستمرار غياب المنظور

الاستراتيجي، رغم مرور الدولة بمحنة قاسية، وحاجتها إلى إعادة بناء مقوماتها، بأقصى درجات الاستغلال للموارد والإمكانات. ومما يزيد الأمر تعقيداً استمرار تلك المعضلات، في ظل الممارسة السياسية الكاملة لقواعد الحكم الدستوري في البلاد، ووصول ممثلين عن مختلف القوى السياسية والشعبية إلى ما تحت قبة البرلمان، والمشاركة في عملية التشريع والرقابة على الأداء الحكومي.

والأخطر من ذلك كله، أن بعض مؤشرات الخلل على صعيد الأداء الوظيفي للدولة، أو على مستوى العلاقات الشعبية بدأت تنزلق نحو منحدرات بالغة الخطر، بحيث يمكن أن يؤدي الصمت والتجاهل إزاءها إلى إحداث هوات ثقيلة في محتوى مفهوم الأمن الاستراتيجي ومقوماته الخمسة سابقة الذكر.

وخلاصة القول - في هذا الخصوص - أنه يجب التفكير الجدي في طرح وتبني برنامج استراتيجي متكامل لمفهوم الأمن الوطني يتضمن بدرجة متساوية تحديات الأخطار والمشاكل الداخلية وهواجس الخطر الخارجي المتمثل باحتمالات العدوان من قبل أطراف أجنبية، ويجب أن تنطلق هذه الرؤية من القاعدة المتفقة مع طبيعة سلوك الدول الصغيرة، التي لا تبالي غالباً إلّا باعتبارات أمنها الداخلي، دون اعتبارات الأمن على المستوى الدولي، اللهم إلا إذا تعلق الأمر الخارجي بمصلحة مباشرة، قد يكون فيها مساس بأمنها الداخلي. ولكن من المفيد جداً قبل طرح بعض التصورات الخاصة بإعادة بناء منظومة استراتيجية لمفهوم الأمن الوطني استعراض بعض المؤشرات المتعلقة بشبكة العلاقات الاجتماعية الاقتصادية / السياسية في الواقع الكويتي لا سيّما في مرحلة ما بعد التحرير مباشرة.

قراءة تطبيقية لبعض المؤشرات الداخلية والخارجية للأمن الوطني الكويتي

أولاً: العلاقات الاجتماعية: لاشك بأن الأسرة هي النواة الأولى في المجتمع، وهي العلاقة الابتدائية والمباشرة التي تقاس من خلالها قوة تلاحم المجتمع. وعلى الرغم من صغر المجتمع الكويتي، وانسجام الرؤى الاجتماعية، والتقاليد الشعبية، والأعراف المحافظة، بين العوائل الكويتية بشكل عام، والتشديد النسبي على هذه الأعراف كشروط ومتطلبات تسبق الزواج، إلّا أن مؤشرات التفكك الأسري بدأت تثير علامات الاستفهام!!

وتشير بعض الإحصاءات الرسمية (كما ورد في تقرير صحفي أجرته صحيفة القبس الكويتية، واشتمل على معلومات رسمية، من وزارة العدل، وإدارة الرعاية

الاجتماعية، في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، على سبيل المثال) إلى أن نسبة الطلاق في الكويت قد بلغت 29.9٪، أي ما يعادل ثلث حالات الزواج، في صفوف العوائل الكويتية[1]، وبالإضافة إلى كون هذا المعدل مرتفعاً بحد ذاته نسبة إلى خصوصية المجتمع الكويتي، إلاّ أن مشكلة الطلاق تعكس نقاط خلل مهمة، في مجالات أخرى. ففيما يتعلق بأسباب هذه الظاهرة نجد أنها مختلفة، وتتخللها في كثير من الأحيان اختلافات سطحية جداً، وبعضها قد يكون لخلاف بسيط للمرة الأولى بين الزوجين، وأشار هذا التحقيق الصحفي إلى أن مشكلة الطلاق بدأت تنتشر كحالة عامة في المجتمع بجميع فئاته، وتصنيفاته الاجتماعية والثقافية وتوزيعه الجغرافي، إلاّ أن ما يثير القلق فعلاً هو أن السواد الأعظم من حالات الطلاق يقع في السنوات الخمس الأولى من الزواج (29٪ خلال السنة الأولى، 67٪ خلال السنوات الخمس الأولى). ولاشك بأن التأثيرات السلبية لهذه المشكلة سوف تكون بالغة الخطورة على طبيعة العلاقات الاجتماعية، في المدى البعيد.

ومن جهة ثانية، تنعكس تأثيرات مشكلة الطلاق المباشرة على قطاعات أخرى في غاية الأهمية، ففي عام 1993 فقط كانت حصيلة الأطفال في الأسر المنهارة 1911 طفلاً[2]. ولايمكن الركون إلى سلامة التنشئة الاجتماعية لمثل هذا الجيل في علاقاته مع المجتمع، طوال مسيرة تدرجه العمري.

إضافة إلى ذلك، فإن الدولة تجد نفسها ملزمة بتوفير الدعم المادي لمثل هذه الأسر المفككة، وقبيلاتها، الأمر الذي يستنزف الأموال الطائلة من الميزانية العامة. وتقوم الدولة بتوفير مساعدات شهرية لما يزيد عن (50) ألف حالة اجتماعية، تشمل المطلقات، والأرامل، وغير المتزوجات، وبمعدل (200) دينار كويتي شهرياً، وتبلغ نسبة المطلقات وحدها حوالي نصف هذا الرقم الإجمالي.

ثانياً: اتجاهات الجريمة: اتجاهات الجريمة بقسميها: الجنايات، والجنح، بدأت بدورها تثير هاجساً مخيفاً، وخصوصاً في صفوف المواطنين. وبمراجعة سريعة للمجموعة الإحصائية السنوية لوزارة الداخلية لعام (1993) يمكن تسليط الضوء على بعض النقاط المهمة، فقد بلغ مجموع الجرائم المصنفة في خمسة أبواب (الجرائم الضارة بالمصلحة العامة، والجرائم الواقعة على النفس، والجرائم الواقعة على العرض والسمعة، وجرائم السرقات، والجرائم الواقعة على المال) 14.354 جريمة، كانت نسبة ما ارتكبه المواطنون منها 8.725 أي مايعادل 61٪.

وبشكل عام، تكمن خطورة اتجاه الجريمة في الكويت في كونها تُرتكَب من قِبَل المواطنين، على الرغم من أن نسبة الكويتيين لاتصل إلى نصف العدد الإجمالي للسكان، وتشير إحصاءات وزارة الداخلية على مدى السنوات الأولى من عقد التسعينيات، إلى أن هذا التحول قد بدأ بالظهور في أعقاب الغزو العراقي للكويت، وتؤكد إحصاءات عام1993 (كما هو مبين في الجدول 1) إلى أن مؤشر تقدم نسبة الجرائم في البلاد، بين صفوف المواطنين يسري على معظم اتجاهات الجريمة، الأمر الذي يعكس الاتجاه العام نحو الجريمة، كظاهرة عامة آخذة في الانتشار.

جدول (1)

بيان مرتكبي جرائم الجنايات والجنح، حسب اتجاه الجريمة للمواطنين، وغير المواطنين، لعام 1993*

أنواع الجرائم	مواطنين	غير مواطنين	المجموع
الجرائم الضارة بالمصلحة العامة	458	196	654
النسبة المئوية	٪70	٪30	
الجرائم الواقعة على النفس	2177	1725	3902
النسبة المئوية	٪56	٪44	
الجرائم الواقعة على العرض والسمعة	3106	1523	4629
النسبة المئوية	٪67	٪33	
جرائم السرقات	416	961	1377
النسبة المئوية	٪30	٪70	
الجرائم الواقعة على المال	2568	1224	3792
النسبة المئوية	٪68	٪32	
المجموع	8725	5629	14354**
النسبة المئوية	٪61	٪39	

* **يشمل الذكور والإناث في مختلف محافظات دولة الكويت والإدارة العامة للمباحث الجنائية.**

** **يبدو وجود خطأ في احتساب بعض الأرقام في الإحصائية، حيث إن المجموع الإجمالي كما هو في المصدر الرسمي (15.279).**

المصدر: وزارة الداخلية، الإدارة العامة للتخطيط والتنظيم . المجموعة الإحصائية السنوية لوزارة الداخلية. (1993)، ص 24 ,25.

ومن جهة أخرى تبيّن إحصاءات 1993 (الجدول 2) الاتجاه نحو ارتكاب جرائم، تعكس مؤشرات خطرة، بحد ذاتها. فعلى سبيل المثال، أخذت مؤشرات العنف تبدأ في الظهور، على شكل القتل، والشروع بالقتل، والاعتداء بالضرب، وحيازة السلاح دون ترخيص، والاختطاف.

جدول (2)

أعداد مرتكبي جرائم الجنايات والجنح، حسب نوع الجريمة من المواطنين لعام 1993*

نوع الجريمة	مواطنين	المجموع
اختلاس أموال حكومة	27	46
الاعتداء بالضرب	323	617
حيازة سلاح بدون ترخيص	76	99
دخول منزل بقصد الجريمة	78	156
شروع بالقتل	65	128
اختطاف	119	157
مواقعة جنسية	51	122
اغتصاب	16	23
مخدرات	405	677
سرقات بمختلف أنواعها	211	473
تزوير رسمي	342	627
حريق متعمد	11	17
التحريض على الفعل الفاضح	98	186
معاكسة هاتفية	1738	1916
حيازة خمور، وسكر	589	881
تعدٍ خفيف، وسب، وشتم	233	372

* يشمل الذكور والإناث البالغين والأحداث، في مختلف محافظات دولة الكويت والإدارة العامة للمباحث الجنائية.

المصدر: وزارة الداخلية، الإدارة العامة للتخطيط والتنظيم، المجموعة الإحصائية السنوية لوزارة الداخلية. (1993)، ص 24, 25.

ومن جهة ثانية، برزت جرائم جديدة من نوعها، فيما يتعلق بالسرقة، ودخول المنازل بقصد الجريمة، والتزوير الرسمي، وخيانة الأمانة، والاختلاس. ومثل هذه الجرائم لم تكن معهودة في المجتمع الكويتي، بهذا الشكل الواضح، وفي نفس الإطار أخذت مؤشرات الانحلال الأخلاقي، تنعكس من خلال الجرائم الجنسية، والاغتصاب، وهتك العرض.

أما مشكلة المخدرات، سواءً ما يتعلق بتعاطيها، أو المتاجرة بها، فقد وصلت إلى معدلات خطيرة بين صفوف المواطنين. فقد بلغ عدد القضايا المتعلقة بهذه المشكلة (677) قضية، كانت نسبة الكويتيين منها (405) قضايا. وعلى الرغم من أن مشكلة المخدرات ليست بجديدة في المجتمع الكويتي، إلا أنها آخذة في التعاظم، منذ الثمانينيات على أقل تقدير. وسجلت الإدارة العامة للمباحث الجنائية (173)، (82)، و (238) قضية للأعوام 1989، 1991، و 1992 على التوالي. وشملت هذه القضايا (864) متهماً، غالبيتهم من المواطنين (وزارة الداخلية، 1992).

إن استمرار هذا الكم الهائل من الجرائم في مجتمع صغير يتمتع بمستوى معيشي رفيع، ومعدلات عالية من الدخل السنوي، يعكس غياب الاستراتيجيات الأمنية، التي تكشف بدورها عن ضعف الأداء الإداري والفني، في الأجهزة الأمنية، كما أن تعاظم هذا الاتجاه المنحرف في ظل ظروف معيشية جيدة، توحي بوجود فراغات نفسية، وخلل في البنى الاجتماعية، وتعالٍ على القانون، وتحدٍ له.

ولاشك أنه إذا أخذنا صغر حجم العوائل الكويتية، والتشابك الاجتماعي للمجتمع ككل بعين الاعتبار، فإننا نكون أمام ظاهرة اجتماعية عامة، تستشري في صفوف سائر المجتمع الكويتي، وتؤثر بالتالي في الحالة النفسية، وردود الفعل الاجتماعية، لعدد كبير جداً من المواطنين.

ثالثاً: التعليم والثقافة والإعلام: على الرغم من الجهود الضخمة، والإمكانات الهائلة المخصصة لنشر الوعي التربوي والثقافي، وربطهما بعجلة التطوير الاجتماعي والاقتصادي، إلا أن الوضع التعليمي والثقافي لايزال يعاني من نقاط ضعف تجعله لايرتقي إلى مستوى الطموحات المرجوة، على المدى البعيد، لاسيما في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات العالمية، ورغم عراقة التجربة التعليمية الحديثة في الكويت، التي تعود إلى عام 1911 إلاّ أنها لم تستغل كاستراتيجية لربط مخرجات التعليم ببرامج التنمية الشاملة، وإعداد الكوادر الشابة المؤهلة، لخلق وظائف إنتاجية. لقد قطعت الدولة شوطاً كبيراً في سبيل القضاء على الأمية، إذ بلغت نسبة الأميين حتى عام 1994 (5.5٪) بين الذكور و (17.3٪) بين الإناث (أسيري، 1994). ولكن الغالبية العظمى من خريجي التعليم العام وكذلك خريجي المعاهد العليا يجري تعيينهم في الوظائف الإدارية والإشرافية، البعيدة عن مجالات تحصيلهم العلمي، الأمر الذي أدى إلى تفاقم ظاهرة البطالة المقنعة بين الكويتيين. ومن نقاط الضعف التي يعكسها غياب النظرة الاستراتيجية،

في ربط مخرجات التعليم بمجالات العمل، تضخم المؤسسات الحساسة بالدولة، كأجهزة الداخلية والدفاع، بحملة المؤهلات التعليمية الدنيا، أو أصحاب المعدلات الضعيفة، في المرحلة الثانوية، الأمر الذي يعود بالطبع بشكل سلبي على أداء مثل هذه المراكز الحيوية. وبالإضافة إلى ذلك، لاتزال المناهج التربوية قائمة على الطرق التقليدية الخالية من الأصالة، والموجهة نحو تلقين الطالب أكبر كم من حشو المعلومات، والعمل على إذكاء روح المنافسة بين الطلاب، بدلاً من تنمية التعاون بينهم (اللجنة الوطنية الكويتية للتربية والعلوم والثقافة، 1992). ولعل من أخطر المشاكل التي تعاني منها الكويت في هذا القطاع هو محاولات تسييس التعليم، وإخضاع هذه المؤسسة لمصالح وتوجهات التيارات السياسية المتصارعة في المجتمع، ومن الأمثلة البارزة في الآونة الأخيرة بهذا الخصوص قيام بعض التيارات الدينية في مجلس الأمة، باستجوب وزير التربية، في عملية تصفية حسابات سياسية واضحة، حيث رُبط موضوع الاستجواب بقضايا إدارية خارجة عن نطاق المسؤولية السياسية للوزير. كما عارض المجلس المنتخب مشروع إقامة المدينة الجامعية، وهو أمل كان يراود الفئة المثقفة، وأساتذة الجامعة- تحديداً- منذ ثلاثين عاما، بسبب مسألة الاختلاط.

وفي مجال الثقافة والإعلام، لايكاد الوضع يختلف من ناحية التطور كماً ونوعاً عن بقية المرافق، التي تهيمن عليها الحكومة ببيروقراطيتها الأخطبوطية، وتوجهاتها الضيقة. فمن جهة، تمتلك الدولة جميع وسائل الإعلام المرئية والسمعية، باستثناء الصحافة، الأمر الذي يعني بالتأكيد غياب الرأي الآخر، والتحليلات المستقلة حول معظم مشاكل المجتمع، خصوصاً الحيوية منها والحساسة، وتبقى الصحافة هي المصدر الوحيد للتعبير عن الرأي. إلاّ أن هذه المؤسسة أيضاً تفتقر إلى الكثير من مقومات النجاح المطلوب، فمن جهة ترتبط حرية الصحافة بوجود الديمقراطية والعمل بالدستور، فقد شهدت تجارب تعطيل البرلمان، طوال إحدى عشرة سنة من عمر الديمقراطية الكويتية، ومصادرة الحرية الصحفية، وتعليق المواد الدستورية الخاصة بها، ومن جهة أخرى تعتبر الخبرة الصحفية في الكويت ضحلة، فيما يتعلق بمناقشة وتحليل وتقييم الأوضاع الداخلية، فقد برز صيت الصحافة الكويتية في أعقاب الحرب اللبنانية عام 1975، وهجرة الكوادر الصحفية والمادة الإعلامية إليها من بيروت والقاهرة وفلسطين. وتحولت هذه المؤسسة إلى مسرح للاستقطاب السياسي الخارجي، بعيدة عن معالجة

الأوضاع الداخلية. ولم تَرْتَقِ الصحافة الكويتية إلى المستوى الوطني إلّا بعد تحرير البلاد من الاحتلال العراقي، حيث باشرت الكوادر الوطنية مهام التحرير المختلفة. ولكن الحكومة سرعان ماتصدت لهذه النقلة النوعية، جيث بادرت إلى إصدار قرار وزاري يَمْنَع الموظف الكويتي من العمل الصحفي، إلّا بعد موافقة خطية من الوزير، الذي يعمل ذلك الموظف في وزارته. ووجه هذا القرار باستياء شديد، من قبل الصحافة، حيث إن معظم كوادرها العاملة هم من موظفي الدولة.

ومن السلبيات الأخرى التي تعاني منها الصحافة في الكويت، تَحَكُّم بعض العوائل ذات النفوذ بهذه المؤسسة، فالصحف المحلية الخمسة الناطقة باللغة العربية مملوكة من قبل عوائل ذات نفوذ اقتصادي واجتماعي، الأمر الذي قد يعطي مصالح هذه الفئة أولوية على حساب قضايا المجتمع العامة (هلال، 1991). علاوة على ذلك، يعتبر الاختراق الحكومي للصحافة المحلية من خلال اشتراكاتها السنوية الضخمة، ودعم أسعار الورق، ونشر المواد الإعلانية، سبباً مهماً في سلب استقلالية الصحافة، وإخضاعها لضغوط سياسية. بل وقد تعمل الحكومة من خلال الصحف الموالية لها على تأجيج الأوضاع السياسية في البلاد، وتعبئة الرأي العام من أجل تمرير قراراتها الخاصة بتعليق الديمقراطية، وحل البرلمان، كما حدث في عامي 1976 و 1986(النجار، 1994).

رابعاً: الحالة الاقتصادية: يمر الوضع الاقتصادي في الكويت بأكثر أيامه حَرَجاً وخطورة. والقضايا المتعلقة بالحالة الاقتصادية شائكة ومعقدة، بحيث إنها أربكت عملية صناعة القرار، وجعلتها تتحرك داخل دائرة مغلقة، وفارغة في نفس الوقت. وإذا استُثْنيت جميع المشاكل الاقتصادية الحالية، كأزمة المديونيات، وتكاليف حرب تحرير البلاد، وتراجع أسعار النفط، والديون الخارجية للدولة (وهي مشاكل حقيقية مهمة بحد ذاتها)، فإن معضلة الميزانية وحدها كفيلة بزعزعة الاستقرار الأمني، على المستوى الشعبي والحكومي، في آن واحد. وتكمن هذه المشكلة باختصار في العجز الحقيقي الناجم عن زيادة المصروفات في مقابل إيرادات الدولة، وبمقدار ضخم، يعادل ملياراً ونصف مليار دينار كويتي على الأقل، وذلك في الميزانية السنوية 94-1995.

ومما يزيد الأمر تعقيداً أن سلسلة العجز في حسابات الموازنة مستمرة، على مدى سنوات سابقة، وسوف تستمر - كما هو متوقع - حتى نهاية هذا القرن، ليصل إلى مبلغ خيالي وهو (10) مليارات دينار كويتي. وتكمن الطامة

الكبرى في استفحال مشكلة الميزانية - وحدها - في احتمالات عدم قدرة الإيرادات الحكومية على تغطية باب الأجور والرواتب وحده، ناهيك عن برامج التنمية والخدمات التي دأبت الحكومة على تقديمها للمواطنين - وحتى المقيمين - دون مقابل. ومما يؤكد هذا الاتجاه المستقبلي الباهت، أن إجمالي الباب الأول من الميزانية (باب الرواتب والأجور) والبالغ (2300) مليون دينار كويتي، يعادل في الوقت الحاضر جملة إيرادات الدولة من النفط(تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي، رقم 94/4/50، 1994/12/17). وهذا يعني وجود معظم أبواب الصرف الحكومي الأخرى في خانة العجز، ويعني بالتالي وقوع باب الرواتب نفسه في الدائرة الحمراء، بمجرد تراجع أسعار النفط، وهو أمر غير مستبعد على الإطلاق، في ظل توقعات السوق النفطية، خلال المرحلة المتبقية من هذا العقد.

وقد ازدادت مستويات عدم الثقة بإدارة الحكومة للاقتصاد الوطني، نتيجة لانتكاسات مالية، على كافة الأصعدة الاستثمارية، والائتمانية، والحفاظ على المال العام، والإفراط الحكومي في معدلات الصرف غير المبرر، والمساس باحتياطيات الأجيال القادمة، وسوء إدارة برنامج إعادة إعمار البلاد في أعقاب التحرير، والفشل في استرجاع المليارات من الدنانير المنهوبة، وتراكم الديون الداخلية والخارجية، الأمر الذي تسبّب في إهدار وضياع أرقام خيالية من الثروة الوطنية، ويمكن تقدير حجم القيمة المُهْدَرَة من هذه الثروة، بحوالي (100) مليار دينار كويتي، خلال الفترة التي أعقبت الغزو العراقي للبلاد.

خامساً: الجهاز الوظيفي: ولايخلو الجهاز الوظيفي من أمراض مزمنة، تراكمت على مدى سنوات ما بعد الاستقلال، حيث تسبب سوء إدارة وتنمية هذا الجهاز في إلحاق حالة قصوى من الترهل، وعدم الإنتاجية. وتشير إحدى الدراسات الحديثة الخاصة بالعمالة الوطنية إلى أن حجم القوة العاملة الإجمالية قد بلغ (855.522) في عام 1994، ويشكل هذا الرقم نسبة (73٪) من إجمالي القوة البشرية في الدولة، والتي تحسب من سن (15) فأكثر، ويبلغ حجم العمالة الوطنية(156.914) من مجموع القوة العاملة في الدولة، ولايشكل هذا الرقم سوى قيمة هامشية صغيرة من إجمالي القوة البشرية (13٪) وكذلك من إجمالي القوة العاملة (18.5٪). ومثل هذه النسبة ظلت ثابتة تقريباً خلال الفترة من 1985/84 حتى 1995/89 (العنزي، 1994).

ولايقف ضعف الإنتاج الوطني عند هذا الحد فحسب، بل ينخفض إلى

مستويات متدنية جداً، تبعاً لتوزيع القوة العاملة الكويتية، إذ تمتص الأجهزة الحكومية ما نسبته (63٪) من إجمالي القوة العاملة، وحوالي (92.5٪) من مجموع القوة العاملة الوطنية. كما يتكدس الكويتيون في الوظائف الإدارية الإشرافية بأعداد هائلة، ويبدون مخرجات إنتاجية تذكر وفي نفس الوقت تقل نسبة الكويتيين في المهن الحرفية ذات الإنتاجية العالية، قياساً بالوظائف الإدارية عن (5٪) من مجموع القوة العاملة في البلاد، (العنزي، 1994). ولاشك بأن مثل هذا المستوى من أداء العمالة الوطنية سوف ينعكس بتأثيرات سلبية على مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، على المدى القصير قبل الطويل.

وحتى العمالة الوافدة لا يمكن التعويل عليها عند احتساب مستويات إنتاجها، وأثرها في النمو الاقتصادي الحقيقي، حيث تترسب الغالبية العظمى من هذه الفئة في الوظائف المتواضعة، كخدم المنازل، والمهن الحرفية البسيطة، في المتاجر الخاصة. والغريب في الأمر أن معظم هؤلاء الذين يجري استقدامهم من الدول الفقيرة والمتخلفة، يحضرون بمؤهلات وخبرات معدومة، وفي كثير من الأحيان لا يجري جلبهم لمشاريع وأعمال مخطط لها من قِبَل أربابِ العمل، مما أدّى إلى بروز ظاهرة تجار الإقامات.

سادساً: **الحالة السياسية**: يمكن القول بأن الحالة السياسية الراهنة في الكويت ليست سوى انعكاسات لنقاط الخلل المتعددة في قطاعات المجتمع، إضافة إلى وجود أسباب أخرى ساهمت في إحداث تقسيمات حادة، في التركيبة السياسية الكويتية، وسوف نقوم بمناقشة هذا الواقع السياسي لاحقاً، بعد التطرق إلى بعض الظواهر المرضية، في الكيان السياسي بشكل عام.

وتكمن أولى هذه الظواهر المرضية في الكيان السياسي الكويتي في التعددية السياسية المفرطة، وغير المبررة، والناتجة عن سببين رئيسين، يتمثل السبب الأول في التركيبة السكانية، التي جعلت من المواطنين أقلية في بلدهم، طوال سنوات ما بعد الاستقلال، وتشير آخر تقديرات وزارة التخطيط (جدول 3) إلى أن نسبة الكويتيين من مجموع السكان لم تصل إلى حد (40٪) رغم تصريحات المسؤولين حول العمل الجدي من أجل تحقيق التوزان السكاني بعد التحرير، وبالإضافة إلى ذلك فإن أصول الوافدين تعود إلى جنسيات تكاد تغطي معظم دول العالم.

جدول (3)
عدد سكان الكويت حسب الجنسية (1957-1994)

سنة التعداد	الجنسية	عدد السكان	٪
1957	كويتي	113,622	55
	غير كويتي	92,851	45
	المجموع	206,473	100
1961	كويتي	161,909	53,3
	غير كويتي	159,712	49,7
	المجموع	321,621	100
1965	كويتي	220,059	47,1
	غير كويتي	247,280	52,9
	المجموع	467,339	100
1970	كويتي	347,396	47
	غير كويتي	391,266	53
	المجموع	738,662	100
1975	كويتي	472,088	47,5
	غير كويتي	522,749	52,5
	المجموع	994,837	100
1980	كويتي	565,613	41,7
	غير كويتي	792,339	58,3
	المجموع	1,357,952	100
1985	كويتي	681,88	40,1
	غير كويتي	1,016,013	59,9
	المجموع	1,697,301	100
1990	كويتي	564,077	26,5*
تقديرات	غير كويتي	1,560,791	73,5
	المجموع	2,124,868	100
1994	كويتي	671,256	37,9
تقديرات	غير كويتي	1,100,987	62,1
	المجموع	1,772,243	100

* يلاحظ تدني العدد بسبب حذف أعداد البدون من خانة الكويتيين.

المصدر: وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء. المجموعة الإحصائية في 25 عاما، الكويت: وزارة التخطيط، (1990)، وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للإحصاء المجلة الإحصائية 1990. الكويت: وزارة التخطيط، (1990)، صحيفة القبس 1994/8/11.

ويتضح من الصورة السكانية (كما هو مبين في الجدول 3) أن نسب الكويتيين شهدت تناقصاً مستمراً، في مقابل زيادة متواصلة في أعداد الوافدين، وذلك منذ أول إحصاء رسمي عام 1957، حيث كانت تلك السنة آخر مرة يُشَكِّل فيها المواطنون أغلبية سكانية. وفي عام 1990 تراجعت نسبة الكويتيين إلى أدنى معدل شهدته التركيبة السكانية في البلاد؛ إذ بلغت هذه النسبة (26.5٪) في مقابل (73.5٪) من غير الكويتيين. ولاشك بأن هذه المؤشرات الإحصائية تعكس دلالات واضحة، على مدى أهمية الربط بين الأمن الداخلي والسياسة السكانية، فمن جهة، تعكس الهوة الكبيرة في معدلات توزيع الدخل القومي، ومستويات المعيشة بين المواطنين والوافدين، إحساساً عظيماً بالغبن وخصوصا في ظل التدابير الصارمة، التي تحكم إقامة هؤلاء الوافدين، كنظام الكفالة، والقيود المفروضة على السفر، والتعرض للطرد من البلاد لأتفه الأسباب، والتفرقة في المعاملة على المستوى الإداري. وقد يتحول هذا الشعور بالغبن الاقتصادي، والظلم الاجتماعي، إلى عوامل مؤثرة في الصراع المقنَّع - أو حتى السافر - بين الكويتيين والوافدين (فرج الله، 1994 :97) بل قد ينفجر هذا الصراع، متى ما أتيحت له الفرصة على شكل أعمال عنف، تخل بالأمن الداخلي للدولة. وقد ثبت بالفعل تورط الوافدين في عدد كبير من أعمال الإرهاب، والعنف السياسي داخل الكويت، وضد مصالحها في الخارج، خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1962 و 1993(أسيري، 1994 :325-326).

ومن جهة أخرى، فإن الآثار السلبية التي قد تترتب على زيادة نوعية بعض فئات العمالة الوافدة، خصوصاً تلك القادمة من بيئات ريفية متخلفة، والتي تشهد منها الدولة أعداداً ضخمة، تستخدم في المهن الخدمية والفنية المتواضعة، قد تنعكس على شكل تفشي القيم الدُّنيا، والأخلاقيات الدخيلة، وانتشار معدلات الجريمة والسلوك الانحرافي، الأمر الذي قد يهدد الهوية الدينية والحضارية للشعب الكويتي (القاسمي، 111:1988).

ولا يقف تأثير الجاليات الوافدة عند حد التوغل الثقافي والأخلاقي، بل قد يشمل التأثير على القرار السياسي للدولة من خلال الاختراق السياسي الخارجي. ومن جانب آخر أوضحت التجربة الفعلية مدى إمكانية استغلال بعض التصرفات الفردية، فيما يخص طريقة تعامل المواطنين مع بعض الجاليات بشكل إعلامي

مكثف، الأمر الذي قد يخدش سمعة البلاد في الخارج. وأخيرا، لا تخلو آثار الإفراط في جلب العمالة الأجنبية من إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني، الناجم عن تعطيل الكوادر الوطنية، وتأهيلها في مجالات العمل الفني والتقني، التي تعد من أهم مصادر التنمية البشرية الحديثة.

أما السبب الآخر للتعددية السياسية فيتمثل في التقسيمات الاجتماعية، والعائلية، والعقائدية، لأبناء هذا الوطن الواحد. وعلى الرغم من التعايش السلمي لأبناء الكويت على مدى قرون متعاقبة، وتسجيلهم مصداقية حقيقية لمعنى الروح الوطنية الواحدة إبان المحن والأزمات، وعلى الرغم من انصهار كافة فئات المجتمع في بوتقة الدستور الموحد، وانقيادهم لسيادة القانون، وعلى الرغم أيضا من استبعاد حالات المواجهة المباشرة بين الكويتيين، إلا أن مثل هذه التقسيمات المتنوعة تفرض نفسها على كثير من الأنشطة، والفعاليات الاجتماعية والسياسية. ومن الأمثلة التي لا يمكن إنكارها في هذا الصدد إجراءات التوظيف، والتدرج الوظيفي، والوصول إلى مراكز قيادية مساهمة في عملية صنع القرار، والتمازج الاجتماعي من خلال الزواج والمصاهرة، ووصولاً إلى ميدان التمثيل الشعبي، وترجمته على شكل التشريع والرقابة، في مجلس الأمة المنتخب بالطرق الديمقراطية. وبالإضافة إلى مسألة التعددية السياسية - تبعاً للتقسيمات المذكورة سابقا - يطفح المجتمع الكويتي بمشكلة سياسية، لا شك أنها ذات أثر مهم، في خدش الروح الوطنية والولاء السياسي. وتتمثل هذه النقطة في قضيتي (البدون) والتمييز السياسي في الحقوق العامة. فقضية (البدون) بدأت تأخذ أبعادا جديدة، تنال من مصداقية الدولة على الصعيد السياسي، وكذلك على صعيد حقوق الإنسان، فعلى الصعيد السياسي تركت الحكومة هذه المشكلة حتى تُحَلَّ مع مرور الزمن، فإذا بها تتفاقم ويختلط فيها الحق بالباطل.

وسكوت الحكومة عن معالجة هذه المشكلة من الأساس أدى إلى تشابك وامتزاج أعداد كبيرة من هذه الفئة - التي شارفت على ربع مليون نسمة، قبيل الغزو العراقي للبلاد، عام 1990 - بالمواطنين الكويتيين، من خلال علاقات المصاهرة وغيرها. والبعض من هؤلاء - وبأعداد كبيرة أيضا - انصهر بجهات عمل لا يمكن فصلهم عنها بسهولة، نظرا لحساسيتها، كما هو الحال في السلك العسكري. ومعظم هؤلاء ممن دأبت الدولة على إطلاق تسميات مختلفة عليهم

على مر الزمن، انصهروا في القيم والعادات الكويتية، بحيث لا يمكن تمييزهم إلا من خلال الوثائق الرسمية. وأخيرا، فإن قسما عظيما من هذه الفئة ليسوا سوى مواطنين كويتيين، حرموا من اكتساب وثيقة المواطنة، لأسباب إدارية وفنية، في بداية الستينيات (العيسى، 1992). ولا تزال الحكومة عاجزة عن مواجهة هذه المشكلة، بل إن بعض الممارسات الرسمية تجاه هذه الفئة - كوسيلة ارتأتها الحكومة عامل ضغط لاكتشاف جنسيات البعض منهم - قد اصطدمت بمبادئ حقوق الإنسان، مثل حرمان الأطفال من حق التعليم والصحة، وإخراج الموظفين من دوائر عملهم بعد سنوات طويلة من الخدمة. ومن جهة أخرى، تتميز هذه الفئة بخصائص معينة، ذات انعكاسات هامة، على الأمن الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي للبلاد. فقد جاء في تقرير اللجنة الوزارية المنبثقة عن مجلس الوزراء، والمكلفة بدراسة أوضاع (البدون)[3] أن (55%) من هذه الفئة - التي تراجع عدد أفرادها من (216.942) نسمة في عام 1990 إلى (116.694) نسمة عام 1993، حيث غادر كثيرون منهم البلاد، أثناء الاحتلال العراقي للكويت - هم دون سن الخامسة عشرة، ويعيش معظم هؤلاء الأطفال بلا تعليم، وسط عائلات كبيرة الحجم، يصل معدل العائلة فيها إلى (7) أفراد في المتوسط. ويقدر عدد المحرومين من العمل بحوالي (10) آلاف شخص. وبالنسبة لمستوى المعيشة، فإن هذه الفئة تحتل أدنى درجات السلم الاجتماعي في الكويت، ليس فقط مقارنة بالكويتيين، ولكن أيضا بغالبية الوافدين المقيمين إقامة مشروعة، وهذا ما أدى إلى بروز ظواهر التسول والجريمة، بين عدد من أفراد هذه الفئة، ولا شك أن مثل هذه الخصائص الكمية والنوعية لفئة غير محددي الجنسية سوف تمس مباشرة سيادة وأمن البلاد، واستقرارها، حاضرا ومستقبلا. وإذا كان هذا العامل الأمني قائما قبل الغزو العراقي للكويت، فقد أضحى أكثر إلحاحا كأحد آثار الغزو، فقد تعاون عدد من غير محددي الجنسية، ينتمون في الغالب إلى أصول عراقية، مع قوات الاحتلال (فرج الله، 93:1994).

أما فيما يتعلق بالتمييز السياسي، فهذه ظاهرة قديمة، ولكنها بدأت تبرز - سياسيا - في أعقاب حرب التحرير. ويعود السبب في ذلك إلى المماطلة في إعطاء الحقوق السياسية لفئة المتجنسين، من خلال التشريع، الذي دأب منذ السبعينيات على إرجاء موعد اكتساب هذه الحقوق، كلما قرب أوانها. ويكمن

السبب الآخر في تصريحات الحكومة، وعلى أعلى المستويات، أثناء وبُعَيْد كارثة الغزو العراقي، بشأن توسيع دائرة المشاركة السياسية، وتنصلها من تلك الوعود بعد التحرير، وعلى الرغم من تحقق بعض الانفراج في هذا الخصوص، بعد موافقة مجلس الأمة على حق الترشيح والانتخاب لأبناء المتجنسين، إلا أن أعدادا كبيرة من هذه الفئة، لا تزال محرومة من الحقوق السياسية. وقد تعتبر هذه المماطلة دليلا على استمرار الحكومة في شكها وتشكيكها في ولاء هؤلاء المتجنسين لوطنهم المكتسب، إضافة إلى أن استمرار هذا التمييز السياسي سوف يساهم في تكريس التفرقة العنصرية بين الكويتيين أنفسهم، الأمر الذي قد يثير الحزازات السياسية والاجتماعية بين الفئتين، وخاصة أن الكثير من المتجنسين من المتعلمين، وذوي خبرات مهنية رفيعة، ووعي سياسي عميق.

ومن الطبيعي أن تؤثر مثل هذه التقسيمات بالسلب على روح ومصداقية الوحدة الوطنية، والشعور بالمصير المشترك، والمساهمة الجماعية في فعاليات الوطن، على مختلف مستوياتها ولا سيما السياسية منها.

سابعا: القوة العسكرية: تعتبر القوة العسكرية بمثابة العمود الفقري لحماية أمن البلاد، والدفاع عن سيادة الدولة، ضد الأخطار الخارجية، وعلى الرغم من ضعف البنية الدفاعية لهذه المؤسسة الخطيرة في الكويت لأسباب بديهية، تتمثل في صغر حجم الدولة، ومواردها البشرية، إلا أن عوامل سوء الإدارة، وقصور النظرة الاستراتيجية، وتفشي الفساد المالي، قد حالت دون تعويض بعض جوانب النقص الكمي فيها. فقد كشفت لجنة تحقيق برلمانية في مجلس الأمة عن تجاوزات مالية خطيرة، في وزارة الدفاع، شملت سرقات، وعقوداً وهمية، في جميع أنشطة الوزارة، الخاصة بشراء الأسلحة، وأجور الصيانة، وتكاليف تدريب الجيش، بلغت المليارات من الدنانير[4] (مجلة الطليعة، العدد 26/4-2/5/1995,1174). ولم تقتصر هذه التجاوزات - التي لم تخضع لأية مساءلة سياسية أو جنائية لحد الآن - على السنوات التي سبقت الغزو العراقي للبلاد، بل استمرت في أعقاب فترة التحرير. وقد ورد في تقرير لجنة التحقيق البرلمانية أنه في حين بلغ مجمل إنفاقات الدولة على القوات المسلحة خلال الفترة من عام 1979 وحتى عام 1989 نحو 13.750 مليون دولار، لم تطلق أية صافرة إنذار عشية اجتياح القوات العراقية للأراضي الكويتية، في 1990/8/2. وفي حين بلغ مجموع ما أنفق على الأمن

العسكري منذ الاستقلال وحتى عام 1994 ما قيمته 76.5 مليار دولار، تظل القوة المسلحة في غاية التواضع من ناحية الأفراد والعتاد الحربي، إذ يبلغ حجم الجيش الكويتي اليوم 11.700 عسكري (30% منهم من فئة البدون). وهذا الرقم يعادل تقريبا القوة المسلحة البشرية للدولة عام 1968 (أسيري، 1994). ومما يؤكد استمرار الهدر المفرط في هذه المؤسسة، في أعقاب التحرير، رصد الحكومة مبالغ طائلة، بلغت أكثر من 11 مليار دولار، كميزانية تسليحية، دون أن يصاحب ذلك طرح استراتيجية شاملة، لتطوير الجيش من الناحية النوعية، أو إعادة النظر في سياسة التجنيد الإلزامي الفاشلة أساسا، أو حتى مجرد التفكير في تبني مشاريع الدفاع المدني، وخطط الطوارئ الشاملة، كدروس مستفادة من كارثة الاحتلال.

ثامنا: الأخطار الخارجية: لقد جسّدت تجربة الغزو والاحتلال محور مفهوم الأمن الوطني، وأحد أهم تطبيقاته، بل كانت تلك التجربة من الهول بدرجة أنها عملت على تهميش معايير الأمن الأخرى، وبيّنت أن الخطر الخارجي هو المصدر الأول، والرئيس والمباشر، لتهديد كيان الدولة، وقدرتها على البقاء. ولا شك بأن هاجس الخوف من احتمال تكرار هذه التجربة سوف يهيمن على عقلية صناع القرار، وعلى الشارع الكويتي بشكل عام، لفترة طويلة قادمة، ومما يؤكد هذا الهاجس تجربة عودة الحشد العراقي المسلح على الحدود الكويتية، في أكتوبر عام 1994، وما صاحب ذلك من استنفار عام في صفوف القوات المسلحة، ودعوة البرلمان لاجتماع غير عادي، وتصعيد مستويات الترتيبات الأمنية مع دول التحالف، واستضافة قواتها على الأرض الكويتية.

ومن الأهمية القصوى بمكان أن يحتل الخطر الخارجي مركزا محوريا في مسألة رسم السياسة الأمنية، بمفهومها الاستراتيجي العام. ولكن، وفي نفس الوقت، بيّنت تجربة الغزو سوء البرنامج الاستراتيجي والعسكري للدولة، ومحاولة الحكومة إخفاء تفاصيل وحيثيات الأزمة مع العراق، وعدم تعبئة الشعب – ولو نفسيا – لمواجهة ذلك الحدث، حتى بعد بدء اجتياح القوات العراقية للأراضي الكويتية.

وعلى الرغم من تجمع الظروف الإقليمية والدولية، وتوفر الإمكانات اللازمة لمواجهة تلك المشكلة الكبرى، إلا أن نجاح الحكومة في حشد المساندة الدولية، وفوزها بإعلان الوحدة الوطنية، وترجمتها عمليا، كان وقتيا، وانتهى ذلك

النجاح بعد طرد العراق، وعودة الشرعية للبلاد. وكذلك، وعلى الرغم من اتخاذ الحكومة لاستراتيجية عسكرية وقائية جديدة، لمواجهة الأخطار الخارجية، إلا أن مثل هذه الاستراتيجية لا تخلو من ثمن سياسي، قد يؤثر على القطاعات السياسية والاقتصادية الأخرى في الدولة. وقد بدأت الكويت بالفعل برنامج تسديد الضريبة السياسية والاقتصادية لاستراتيجيتها العسكرية الحديثة خاصة بعد الاندفاع القوي والمفرط نحو الولايات المتحدة. ومن صور هذه الضريبة السياسية تغير الموقف الرسمي للدولة إزاء مبادئها القومية، تجاه إسرائيل، والعملية السلمية. وعلى الصعيد الاقتصادي ارتبطت الكويت - وبشكل قوي جدا - مع الولايات المتحدة، سواء على مستوى عقد الصفقات التسليحية، أو على مستوى العلاقات التجارية، التي جعلت الولايات المتحدة الشريك الأول للكويت، خلال السنوات التي تلت الغزو العراقي مباشرة.

إن مثل هذا التوجه ربما لا يترتب عليه آثار عكسية في المدى القريب، ولكن على المدى البعيد يمكن أن تكون مسألة الانفتاح والاعتماد على الدول الغربية وقواتها العسكرية، بمثابة تحد للنظام والحكومة، تبعا لظروف المنطقة، والتقلبات الإقليمية المستمرة، في منطقة الخليج والشرق الأوسط. وقد تؤدي السياسة الخارجية للدولة على ضوء علاقاتها الدولية الجديدة إلى ردود فعل منقسمة على نفسها، في الساحة السياسية الداخلية، خاصة إذا غابت الضمانات المؤدية إلى إشراك القوى السياسية وأهل الاختصاص، في إدارة الشؤون الأمنية والتخطيط الاستراتيجي.

من العرض السابق لبعض صور الخلل في الكثير من القطاعات الحساسة في الدولة والمجتمع، يتضح ضعف النموذج الشامل والاستراتيجي لمفهوم الأمن الوطني - محلّ هذه الدراسة - ومكوناته الرئيسة. ولا حاجة لكثير من الاجتهاد - والشواهد الدقيقة ماثلة لكل ذي عين - للتوصل إلى نتيجة مؤكدة قوامها أن مجتمعا صغيرا - بحجم المجتمع الكويتي، يعاني من مراكز خلل حقيقية - مقبل على مرحلة مهمة، تحمل صوراً من التحديات الفعلية. وإذا لم يتم كشف هذه التحديات بواقعية وشجاعة، فقد يؤول الأمر إلى نتائج خطيرة. وبعبارة مختصرة أخرى، يعتبر نموذج الأمن الوطني، بمفهومه الشامل - كما تحدده أدبيات الدراسات الاستراتيجية الحديثة - نموذجا هشاً، لا يدعو إلى الكثير من التفاؤل

المستقبلي، في حالة تجاهله، أو حتى التباطؤ في وضع علاجات جوهرية له فوراً.

مصادر الخلل في مفهوم الأمن الوطني الكويتي

قد تبدو المشاكل التي جرى استعراضها آنفا كثيرة ومتشعبة، وحتى متباعدة عن بعضها البعض. وقد تكون لكل مشكلة من تلك المشاكل ظروفها الخاصة، وأسبابها المحددة. وأيضا قد تتوفر لمعظم هذه المعضلات حلول جزئية وناجحة، إذا ما قوبلت باستراتيجيات دقيقة، وخصصت لها برامج مفردة، وفق جدول زمني معين.

ولكن طرح مثل هذه المشاكل - أو غيرها من نقاط الخلل، التي لم تحدث الإشارة إليها في هذه الدراسة، في آن واحد، وإن كان بهذا الشكل من الاستعراض العام - مسألة في غاية الأهمية، فلا يمكن بأي حال من الأحوال إنكار وجود قنوات مشتركة وبينية لهذه المعضلات، سواء في مدخلاتها، أو في نتائجها المتبادلة، سلبا أو إيجابا، كما لا يمكن تجاهل وجود أسباب مشتركة وكلية، وراء تفشي مثل هذه الظواهر في وقت واحد. والأهم من ذلك كله، فإن تشابك قطاعات الدولة المختلفة، وانسياقها لحالة من تبادل المنافع، سيّما في ظل تعقيدات الحياة وتطورها المتواصل، يقتضي وجود مباحث استراتيجية وعامة لرصد مؤشرات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وغيرها معاً، وتركيز الحلول من أجل دفعها إلى الأمام، بحيث يكمل بعضها بعضاً، وتغذي كل قناة فيها القنوات الأخرى.

وعلى ضوء هذه الاعتبارات، يحاول هذا الجزء رصد بعض محاور الخلل الكليّة والجامعة، المتسببة في استفحال مشاكل الدولة، بأنواعها المختلفة، وتنطلق هذه الرؤية التشخيصية من فرضية أساسها أن تركيبة النظام الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي، وهياكلها الوظيفية، هي السبب الأوّلي، وراء فشل كثير من القطاعات العاملة، والمتحكمة في إدارة مرافق الدولة المختلفة، ومن السطحية والسذاجة تعليق حل المشاكل التي تعاني منها البلاد على آثار الغزو العراقي للكويت، والدليل على ذلك أن الغزو العراقي قد ألغى - في مرحلة مؤقتة - جميع البِنى والهياكل الأساسية للكيان الكويتي، ورغم ذلك انصهر الكويتيون بِرُمّتهم، في عملية تشخيص مشاكلهم الرئيسة المتحورة حول نقطة واحدة؛ هي

إنقاذ البلد، والتصميم على المحافظة عليه. وانطلقت هذه العقيدة من ثلاث قواعد ثابتة بدورها، وهي: الشرعية السياسية، والديمقراطية كأساس للحياة والمصير المشترك للوحدة والوجود الوطنيين. ولكن، وبمجرد تحرير الدولة من المعتدي الخارجي، بدأت الروافد المنصبة في هذه الاتجاهات المشتركة، تعود من جديد إلى منابعها الأصلية، في التركيبات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية السابقة، والتقليدية. ولذلك ظهرت الخلافات - من جديد - على مستوى التنظير، والممارسة العملية، وفي نفس الوقت رجعت حركة الأمور إلى مجاريها القديمة، وهي مصادر برزت فيها ظواهر الترهل، واللامبالاة العامة من جهة، والنظرات الضيقة التي تمليها المصالح المحدودة، من جهة الأخرى.

وتبعاً لهذا الوصف العام، يمكن تشخيص الواقع الكويتي الحالي بالآتي: هناك شعور بالإحباط العام يُخَيِّم على الغالبية العظمى من المواطنين، وإحساس مشترك بفراغات كثيرة؛ نفسية واجتماعية، وسياسية، وتذمر واسع، إزاء كيفية إدارة مختلف أجهزة الدولة، بدءاً بالإدارات الحكومية الصغيرة، وانتهاءً بقرارات الدولة العليا، مروراً بسير العمل داخل مجلس الأمة المنتخب. ولكن، وفي هذا الإطار التشاؤمي العام، لا يألو أي مواطن جهداً في تحقيق أدنى مصلحة فردية، أو فئوية ضيقة، من خلال القنوات التي ينتمي إليها، عائلياً، أو طائفياً، أو سياسياً، أو حتى عن طريق علاقات الصداقة الفردية. وإن مثل هذه المصالح ربما لا تتوقف عند أي حد، صغيراً كان أم كبيراً؛ فقد تبدأ بسعي الفرد من أجل إلغاء رسوم مخالفة مرورية بقيمة خمسة دنانير، أو الحصول على علاوة تشجيعية في مركز العمل، أو رفع درجة الامتحان لتلميذ في المدرسة أو الكلية، أو طلب الموافقة على الإيفاد للعلاج في الخارج على نفقة الدولة، أو طلب حفظ قضية أخلاقية قبل وصولها إلى القضاء. ولا تنتهي القائمة، وإن بلغت مستويات المصلحة الخاصة نهب الملايين من المال العام، أو التَّسبُّب في إلحاق أضرار فادحة بالاقتصاد الوطني، والغريب أن معظم هذه الممارسات التي يؤدي تراكمها إلى فقدان مصداقية القانون والسيادة الوطنية، تطبق تحت شعارات براقة، من قبيل «روح الأسرة الواحدة»، و«القيم الكويتية الأصيلة»، أو حتى «من أجل المصلحة العامة».

فالمشكلة الرئيسة في تفاقم مكامن الخلل - على مختلف الأصعدة - تكمن في غياب المفاهيم الأساسية لأمور كليّة وحيوية، من قبيل الوحدة الوطنية،

ومفهوم المواطنة، وماهية المصلحة الوطنية العليا، وبالتالي غياب مفهوم الأمن الوطني وآليات تحقيقه، كبوتقة تصهر جميع المفاهيم السابقة في قالب مشترك، وتقدمها للمجتمع على طبق واحد بعد ذلك. ويعود السبب في غياب المفاهيم الأساسية لمتطلبات الدولة الحديثة، وأسرار بقائها، وبالفهم الفعلي لحقوق وواجبات المواطنة الحقة تجاهها، إلى جملة من العوامل نستعرضها كالتالي:

أولاً: سطوة وهيمنة التركيبة الاجتماعية التقليدية على حساب الدولة: على الرغم من مرور ثلاثة عقود على قيام الدولة المستقلة والحديثة، لاتزال القبيلة أو الطائفة أو العائلة هي اللب، والدولة هي القشر، (النفيسي، 1978 :13-14). وأولوية الولاء والتمحور لازالت تدور حول الانتماءات التقليدية الضيقة، دون أن تذوب في قالب وطني موحد. رُبّما لا يمكن إنكار أهمية الأصول، والجذور الاجتماعية والقبلية، أو التنصيل منها، ولكن المهم هو توجيه هذه الانتماءات لتعزيز مفهوم الدولة، وجعلها مصدراً لقوة هذا الكيان، وليس السعي من أجل استغلال الدولة لتعميق هذه الجذور، على حساب ضرب أو تهميش الآخرين.

وللعامل السابق الأثر الكبير في عدم انصهار المجتمع الكويتي - بشكل حقيقي وكامل - في مفهوم الدولة، بل على العكس خضعت الكثير من مؤسسات الدولة لمؤثرات قبلية وطائفية. وإلى حد كبير بدأت التيارات السياسية المعاصرة تحل محل القبيلة والطائفة، في استغلال مكتسبات المؤسسات الحكومية، والانتفاع بها، رغم درحات الوعي والنضوج المتوخاة، في مثل هذه التيارات السياسية، (هلال، 1991 :119-120). ولا شك بأن هذا الاتجاه الرامي إلى السيطرة على مؤسسات الدولة بدلاً من توجيهها نحو المصلحة العامة، سوف يساهم في شل ميكانيكية هذه الأجهزة، ويَحُول دون استمرارها في عملها المطلوب. فما معنى أن يَزُجّ وزير من الوزراء المئات من أفراد قبيلته أو طائفته في الوزارة التي تَسَلَّم حقيبتها للتو، دون مراعاة شروط الكفاءة والمخرجات المطلوبة من هذا الجهاز الوظيفي، ومما يسري على هذا الاتجاه أيضاً، عملية التشريع نفسها؛ فقد وصل الحال إلى إلغاء مشروع لإقامة مدينة جامعية، بسبب مسألة خلافية جزئية، هي الاختلاط.

ثانياً: الطفرة النفطية: على الرغم من التحول الجذري الذي أحدثه اكتشاف النفط، وغيّر بذلك صورة الحياة العامة للكويت، وبشكل كامل، إلّا أن النفط

واستغلاله يشكل اليوم المحور الوحيد، الذي تدور حوله معظم المشاكل، ناهيك عن كونه المصدر الأول للتهديدات الخارجية للدولة؛ فمن جهة، حَوَّل النفطُ الدولة إلى النموذج الاستهلاكي القائم على الاستيراد والاستهلاك العام. وحوّلت مصادر الدخل - غير القائمة على إنتاج اقتصادي حقيقي - الدولةَ إلى حالة من الرفاهية المطلقة، دون أدنى عناء. بل إن التدفق النفطي الجبار قد أدى إلى تجريد النشاطات الاقتصادية التقليدية، وأحدث بالتالي خللاً واسعاً، في درجات السلم الاجتماعي، وأصبحت مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية مجرد أرقام وهمية، لا تعكس النمو الحقيقي للدولة (النقيب، 131:1987).

ومن جانب آخر، ساهم النفط وإيراداته الضخمة في إيجاد نموذج مفرط للسلوك الإنفاقي، على مستوى الدولة والشعب على حد سواء، بحيث وقع المجتمع - ككل - تحت تأثير تخدير الترف، والماديات الظاهرية، وأغفل الكثير من برامج التنمية ، كما أغفل تنويع مصادر الدخل، واستثمار ذلك المورد في بناء الصناعات التحويلية، أو الصناعات الخفيفة (نور الدين، 1993 :112-116).

إضافة إلى ذلك، فقد عودّت الدولة مواطنيها على الحصول على مختلف الخدمات الاجتماعية، والصحية، والتعليمية، بالمجان، دون تعميق معاني المواطنة تجاه الدولة والوطن بالمقابل. ومع تنامي الثروة المالية زاد نفوذ الدولة، واتّسع حجمها؛ بحيث أصبحت الحكومة قادرة على التحكم بجميع أنشطة المجتمع من خلال التفرد بمسألة توزيع الثروة، وفق اعتبارات سياسية، (Crystal, 1990; Ismael, 1993). فسياسات التثمين، وإرساء المناقصات، وتقليد المناصب القيادية، أصبحت مرهونة - إلى حد كبير - بدرجة الولاء السياسي للحكومة، والدفاع عن تصوراتها الخاصة، في إدارة شؤون البلاد.

كما أن تدليل الدولة لأصحاب الشركات الكبرى، واعتمادها مبدأ التعويض لها في حال خسارتها، حالت دون قيام المشاريع الاستثمارية المعتمِدة على أسس الجدوى الاقتصادية، والآليات التخصصية للعمل التجاري. ومع تجذّر هذه الظاهرة بدأت الكثير من قطاعات التجارة تتعمّد الخسارة، طمعاً في التعويض الحكومي، كربح سريع ومضمون (ديوان المحاسبة، 1994).

وقد أكّدت التجربة أيضاً بأن عقلية الإدارة غير المتخصصة، والرابضة تحت نفوذ المؤشرات السياسية والمصلحية، يمكن أن تتسبب في إحداث كوارث

اقتصادية حقيقية؛ فمجال الاستثمارات الخارجية - وهو من الاستراتيجيات المحدودة الناجحة في تنويع مصادر الدخل الوطني - لن يسلم من هزات عنيفة، بسبب الضعف الإداري والفني، وخيانة الأمانة والوطنية؛ فقد ذهبت نتائج سنوات طويلة من الادخار والاستثمار أدراج الرياح بسرعة قياسية، وبسبب تراخي الرقابة الوطنية عن الإشراف ومتابعة هذا النشاط الخطير.

ثالثاً: الحكومة القوية سياسياً: ويرتبط هذا العامل بالعامل السابق إلى حد كبير؛ فإضافة إلى تحكم الدولة بشريان الثروة النفطية، تتمتّع الحكومة - ممثلة بالسلطة التنفيذية - بصلاحيات واسعة وشبه مطلقة من الناحية الدستورية. ورغم قنوات الحرية، والمشاركة السياسية، ووجود مجلس نيابي منتخب ويحظى بشرعية التقنين والرقابة على الأداء الحكومي، إلّا أن هذه الامتيازات تظل محدودة جداً، مقارنة بهيمنة السلطة التنفيذية. وتعتبر وسائل الرقابة البرلمانية، والمحاسبة السياسية للمجلس صعبة التحقيق، على صعيدِ الممارسة العملية (الصالح، 728-740). فالسلطة التنفيذية لا تزال هي المسيطرة على التشريع، نظراً لما تملك من جهاز وظيفي ضخم، ومصادر معلومات، وخبرة سياسية، كما أن إجراءات المحاسبة السياسية للحكومة - من قبل المجلس - تمر بخطوات ومراحل صعبة، تَحُول دون تحققها في كثير من الأحيان، كما تُبيِّن التجربة النيابية (أسيري، 1994:132).

ومن أسباب قوة السلطة التنفيذية أيضاً تفكّك القوى السياسية داخل المجلس؛ الأمر الذي يُمَكِّن الحكومة من مناورتها، أو حتى إشغالها في قضايا هامشية. ومتى ما أحسّت الحكومة بتعاظم دور المجلس في مواجهتها سياسياً وتشريعياً، فإنها لا تتردد في حل البرلمان، الذي يُصاحَب عادة بتعطيل الحياة الديمقراطية وإيقاف العمل بالدستور لفترات طويلة، كما هو الحال في حل مجلس الأمة عامي 1976 و1986.

وقد أبقت هذه الصلاحياتُ الواسعة السلطةَ التنفيذية على رأس سُلطة رسم السياسات العامة للدولة، خلال العقود الثلاثة الماضية، وفق تصورات ضيّقة، تفتقر إلى التجديد في كثير من البرامج العامة، والاستراتيجيات العليا. وبالتالي يمكن تحميل الحكومة القسط الأكبر من مسؤولية الإفرازات والنتائج السلبية المتفشية في معظم القطاعات والمشاريع العامة، التي سبقت الإشارة إلى نماذج منها، في الجزء السابق من هذه الدراسة.

رابعاً: الديمقراطية المبتورة: تعتبر الديمقراطية من أنجح الممارسات السياسية، من حيث غربلة الآراء، وتَمازُج الرؤى، والبرامج الشاملة لإدارة مرافق الحياة، وهذا النموذج السياسي قادر على خلق روح التنافس، في سبيل تقديم الحلول والبدائل للجمهور. وفي نفس الوقت تجعل الديمقراطية عملية التنافس هذه خاضعة لميزان القبول والرفض الجماهيري.

ولكن الديمقراطية في الكويت - ورغم تمسك الكثيرين بأهدابها - لا تعكس هذه الحقيقة على الصعيد العملي، فلم تَخْلُ الحياة البرلمانية في الكويت من أزمات حادة، في معظم مراحل العمل بالدستور، منذ عام 1962، بل انقطعت الحياة الديمقراطية، لما يقارب نصف عمر الحقبة الدستورية، بعد حل المجلس في عام 1976 حتى 1980، وكذلك حل المجلس للمرة الثانية، في الفترة من 1986 إلى 1992.

ومن الآثار التي نجمت عن انقطاع الديمقراطية - خلال هذه المدد الطويلة - انحسار المد السياسي لدى الشارع الكويتي والقوى السياسية فيه عن المواكبة، أو التفاعل مع هذا النموذج السياسي؛ فعادة ما يُصاحِب حل البرلمان إيقاف العمل ببعض مواد الدستور، ذات العلاقة بالحريات العامة، أو تلك التي تضمن استئناف العمل الديمقراطي، بعد فترة وجيزة، لا تتعدى الشهرين، من خلال إجراء انتخابات تشريعية جديدة. ومن النتائج التي أفرزتها حالات بتر الديمقراطية عدم جدية الحكومة وأركان النظام في تبني هذا النموذج السياسي للحكم، فعادة ما تلجأ الحكومة إلى طرح بدائل للديمقراطية، تمثلت إحداها في محاولة تنقيح الدستور، نحو المزيد من القيود على السلطة التشريعية، مقابل زيادة صلاحيات الحكومة، وتمثلت محاولة أخرى في طرح نموذج لمجلس استشاري يفتقد خاصية التشريع، والرقابة الشعبية كما هو الحال في تجربة المجلس الوطني 1990-1992 (الجاسم، 95:1992). ومن الآثار السلبية الأخرى لغياب الديمقراطية - لعهود طويلة - تفويت الفرصة على تدرج الوعي السياسي، والنضوج الوطني المواكب لتسلسل العملية، والتجربة الديمقراطية، فكثير من النماذج الديمقراطية في العالم تفرز تيارات سياسية، ذات رؤى وطموحات متكاملة، مَن داخل أروقة البرلمان، وليس من خارجها. كما أن استمرار الحياة الديمقراطية عادة ما يصقل القوى السياسية،

ويمكّنها من هضم قواعد اللعبة السياسية، والنظم الدستورية، واللوائح التنظيمية، للجهاز التشريعي ككل.

لاتعكس التجربة النيابية في الكويت هذا اللون من التنشئة السياسية، والوعي الناضج للعمل السياسي، ضمن الأطر الرسمية والشرعية لقواعد الديمقراطية. فمن ناحية برزت قوى سياسية وفكرية ذات نفوذ شعبي مهم، خلال فترات الانقطاع الديمقراطي، كالقوميين في عقد الخمسينيات، والإسلاميين في بداية الثمانينيات والتسعينيات، وقد اندفعت مثل هذه التيارات فور فوزها بمقاعد برلمانية، لتجد نفسها أمام تحدٍ سياسي ظاهري ضد الحكومة، دون أن تتسلح بآراء واقتراحات قابلة للتطبيق، أو منافسة للبرنامج الحكومي. وفي كثير من الأحيان تشوب محاولات هذه التيارات - في مجال التشريع - شبهات قانونية، وعراقيل فنية ناتجة عن قلة الخبرة والتمرس، مما يؤدي إلى فشل برامجها المعلنة إبان فترة الدعاية الانتخابية، وسرعان ما تحاول هذه القوى تعويض هذا الفشل بتوجيه النقد الحاد، أو افتعال حالات التشنج السياسي، لحفظ ماء وجهها أمام قواعدها الانتخابية[5].

ومخرجات هذا الشكل من العمل السياسي تؤدي - كما هو الحال في المجلس الحالي (المنتخب عام 1992) - إلى إغفال المشاكل الرئيسة للدولة، والإصرار على قضايا جزئية ومتواضعة، لاترتقي إلى مستوى انتشال الواقع الكويتي من كبواته المزمنة.

خامساً: تذبذب السياسة الخارجية: ويمكن إضافة تذبذب السياسة الخارجية الكويتية، في خضم التقلبات الإقليمية الحادة، التي شهدتها منطقة الخليج، منذ اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، من أبرز محاور الخلل في البعد الخارجي لمفهوم الأمن الوطني، فقد أدى تهميش العلاقات الكويتية/العربية - في مقابل الانفتاح الكامل، والدعم اللامحدود للمجهود الحربي العراقي - إلى تفوق القدرة العسكرية لهذا الجار الكبير في أعقاب حرب الخليج الأولى، ولاشك بأن تغيُّر موازين القوة العسكرية في المنطقة لصالح العراق، كان من بين أهم عوامل تعاظم طموحات هذه الدولة في الهيمنة على هذا الإقليم الغني، وكانت الكويت هي المدخل الرئيس، لتحقيق ذلك الهدف التوسعي، (المزيدي، 1993 :96-102).

ورغم مرور فترة ليست بالقصيرة على تجربة الغزو العراقي، فإن سياسة الكويت الخارجية - كمنظومة متكاملة، ومتوازنة، في رسم علاقاتها الإقليمية

والدولية - لم تستقر، فلا تزال السياسة الخارجية تعيش عقدة الاحتلال، ويطغى عليها سمات الانفعالية، والراديكالية، والحرج السياسي، في التعامل مع دول العالم، لاسيما العربية منها، تبعاً لمواقفها إزاء الغزو العراقي. وبسبب غياب الرؤية الاستراتيجية الجديدة، بقيت الكثير من مخلفات الغزو، وآثارها السياسية معلقة بغير حسم، سواءٌ تلك المتعلقة بالأسرى الكويتيين لدى العراق، أو اعتراف الأخيرة بسيادة واستقلال الكويت، أو تلك المتعلقة بما يسمى بدول الضد من الشقيقات العربيات، كما يؤخذ على الحكومة الكويتية استمرارها في رسم وإدارة السياسة الخارجية بشكل منفرد، وبدون إشراك حتى السلطة التشريعية المنتخبة في هذا الأمر، إضافة إلى عدم قيامها بإنشاء مراكز للبحوث والدراسات الاستراتيجية المتخصصة في متابعة ورصد التقلبات المتلاحقة والمتناقضة، في محيطها الإقليمي على أقل التقديرات.

نموذج مقترح لفهم الأمن الوطني الكويتي

إن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة - أمام حالة الترهل العام في قطاعات المجتمع، والإحباط الشعبي الواسع إزاء سير إدارة شؤون الدولة - يكمن في إمكانية وكيفية انتشال هذا الواقع الخطير من جموده، وإعادة نفخ روح الحياة في هذه القطاعات المشلولة، دفعة واحدة. ويتمثل وجود حل جذري وشامل لهذه المعضلات في صياغة مفهوم موحد لمعنى الأمن الوطني، وتبنيه من قِبَل الجميع، حكاماً ومحكومين، وقوى سياسية، ومواطنين. ويجب أن تنطلق الرؤية الجديدة في خلق مفهوم أمني استراتيجي، من خلال إيجاد قنوات تغذية متبادلة بين مختلف أجهزة الدولة، ومرافقها المؤسسية، والبشرية، والطبيعية.

ولايحتاج مثل هذا الحل أفكاراً سحرية أو تخيلات مثالية، بقدر ما يحتاج إلى الخروج من قيود النظرة الضيقة التي تتبناها الحكومة، والفعاليات السياسية، وحتى المواطن العادي، وتتوفر القواعد الأساسية لإعادة تعريف مفهوم الأمن من خلال ثلاثة أمور ثابتة، هي:

1 - الدستور - كإطار شرعي ومقبول - قد وضّح معالم الدولة، وحدد مؤسساتها، ورَسَم حدود العلاقات بينها من جهة، وبينها وبين المواطن من جهة أخرى، 2 - توفّر الحد الأدنى من التجانس الشعبي لبناء وحدة وطنية قوية حول

الدستور 3 - توفّر الثروة المادية القادرة على ترجمة أية استراتيجيات شاملة عملياً، ودون الكثير من العناء.

ولايمكن الركون إلى هذه الركائز الثلاث كديكور ظاهري، دون أن تترجم السلوكيات العملية في اتجاه المحافظة عليها، وقيادتها جماعياً، نحو تحقيق التكامل المنشود منها. وقد تكون التوصية بضرورة الاهتمام بمختلف برامج الدولة، بدءاً بالتعليم، والارتقاء بالخدمات العامة، ومروراً بتنشيط العجلة الاقتصادية الراكدة، وانتهاء بالاستثمار الأمثل للموارد، والبحث عن مصادر جديدة للدخل، وترشيد الإنفاق، وكذلك التركيز على أهمية إيجاد روافد تغذية متبادلة، بين هذه القطاعات، قد تكون مثل هذه التوصية مجرد تكرار لأمور مترسخة في ذهنية صناع القرار، والقوى السياسية والاجتماعية، بل وقد تكون آليات تحقيق مثل هذا الإنجاز متوفرة وممكنة. ولكن إعادة التنبيه على هذه النقطة تكمن في تبني مشاريع كأساس حقيقي لطرح استراتيجي عملي ومدعوم، على نطاق واسع. كما أن مثل هذا الإنجاز لا يمكن أن يتحقق إلّا إذا توفرت له عوامله الموضوعية، وساهمت في بلورته الشريحة الكبرى من فئات المجتمع، لا سيما أهل الاختصاص والخبرة.

ولا تنحصر هذه الدراسة في طرح استراتيجية عليا لمشروع إنقاذ وطني متكامل، فمثل هذه الاستراتيجية بحاجة إلى دراسة كبرى مدعومة بمعلومات دقيقة، لاتملكها سوى أجهزة صناعة القرار. ولكن من الضروري جداً وضع بعض التصورات العامة والخاصة التي من شأنها إعادة بعض المقومات الكلية إلى نصابها، وجعلها أساساً لمثل هذا الانطلاق. ويأتي في مقدمة هذه التصورات تحديد مفوم الأمن الوطني الاستراتيجي، وتصوير سياسة الأمن الوطني الموازي له.

وإن ما يشغل - أو مايجب أن يشغل ذهنية الدول أو الأمم - بغض النظر عن حجمها - هو حفظ سلامتها الداخلية، وشخصيتها الدولية، وهذه السلامة هي مفتاح أي حق يمكن أن تدعيه الدولة. ومن الطبيعي أن يكون هذا الحق المدَّعى حقاً عاماً، يعكس طموحات أفراد المجتمع فرداً فرداً، ذلك أن كل فرد يمثل أحد مقومات الدولة الوطنية. وهذه المقومات لايمكن أن تصان وتتطور إلّا إذا تحقَّق لها الأمن الوطني وشروطه.

وعلى الرغم من عدم القدرة على إنكار حقيقة الأمن الوطني وضرورته في الذهنية الكويتية - بغض النظر عن اتجاهاتها - إلاّ أن هذا المفهوم لايزال حبيس النظرة المحدودة الواقعة تحت تأثيرات جانبية، بعيدة عن المحور الرئيس وهو محور الولاء للوطن وصالحه العام. لذلك، لابدّ من إعادة فهم هذا التعريف الاستراتيجي لمعنى الأمن وتطبيقاته. ولايمكن تَحقُّق ذلك إلا في ظل عوامل محددة، وهي: إعادة فهم الديمقراطية، وإعادة فهم المواطنة، وإعادة فهم الأمن الوطني.

1 - إعادة فهم الديمقراطية: إذا كانت الديمقراطية نظاماً مقبولاً للحياة السياسية، وقاعدة انطلاق لبناء الدولة وحمايتها، والعمل على تطويرها، فيجب ألاّ تخدش شفافية التسامح السياسي وقبول الرأي الآخر عند تعارض الآراء والرؤى. وإن أهمية معرفة الديمقراطية تكمن في فهم ثلاثة عناصر، تشكل في مجموعها جوهر هذا المفهوم، وهي؛ أولاً: الحريات الأساسية سيما حرية التعبير، والعقيدة، والرأي. وثانياً: المشاركة السياسية من خلال أحد أشكال التمثيل النيابي. ثالثاً: وجود آليات سلمية وعقلانية لصقل الجهاز الحاكم، وربما تغييره، إذا اقتضت الضرورة (زكريا، 124:1991).

ويضيف فؤاد زكريا (124:1991-125) أنَّ الديمقراطية الحقيقية لاتكتمل إلا إذا تحقق شرطان إضافيان. الشرط الأول: هو ترابط العناصر الثلاثة السابقة، بينما يكمن الشرط الثاني في ضرورة تمهيد العنصرين الأوَّلين، لتحقيق العنصر الثالث. ومعنى ذلك أن حرية التعبير والمشاركة السياسية ينبغي أن يكونا الأساس، الذي يسمح بتحقيق التغيير السلمي والعقلاني لجهاز الحكم، فعملية الحكم في ظل الديمقراطية ليست سوى تجربة قد تصيب وقد تخطىء، وفي حالة الخطأفإن المشاركة السياسية هي السبيل الوحيد لاستيعاب أفكار ورؤى جديدة، قد تكون أكثر ملاءمة للواقع العام.

ولايمكن أن يتحقق الفهم الصحيح للديمقراطية على ضوء التجربة السياسية الكويتية، حيث لاتمثل فيها نسبة المشاركة سوى (5٪) من المجموع الكلي للسكان أو (9٪) من إجمالي عدد المواطنين (إذ يبلغ عدد الذين يتمتعون بحقوق المشاركة السياسية من خلال الترشيح والانتخاب حوالي 85.000مواطن من حملة الجنسية الكويتية بصفة أصلية من الذكور البالغين 21سنة ميلادية أو أكثر). (العقاد، 303:1993) وهذه النسبة الضئيلة من المشاركة السياسية لاتعني فقط اهتزاز القيمة

الحقيقية لمبدأ الديمقراطية فحسب، بل أيضاً وقوع الغالبية العظمى من المواطنين في خانة الأغلبية الصامتة، الأمر الذي يَحْرِم العملية السياسية من امتزاج آرائهم وتقييمهم للأداء السياسي.

فالنظام السياسي - إذاً - بحاجة إلى تقويم جذري، ومراجعة شاملة، بحيث يمكن تحقيق الأهداف العليا من الديمقرطية. هذا التقويم يجب أن يشتمل على عدة أمور، من أهمها: توسيع قاعدة المشاركة الشعبية إلى أكبر حجم استيعابي ممكن، وضمان مسيرة العمل الديمقراطي دون انقطاع، وتَقبُّل مبدأ التغيير في الجهاز الحاكم بشجاعة، ودون تحفظات سياسية. ولعله من جسيم الخطأ أن تشعر الحكومة وأركان النظام بأي تخوف أو شك في تعرّض وجودها المحوري، في جهاز الحكم، تبعاً للمادة الرابعة من الدستور، فمن شأن أي تطوير سياسي لنموذج الحكم تعزيز مصداقية الأسرة الحاكمة، ووجودها كقطب يحفظ التوازن السياسي، ويثَبِّت استقرار النظام العام. فلم تشهد التجربة السياسية في الكويت قديماً أو حديثاً أدنى مساس بشرعية آل صباح للحكم ومقاليد أموره.

ومن شأن استمرار الديمقراطية وتوسيع دائرتها احتواء الاستقطابات الجانبية نحو مؤثرات القبيلة، والطائفة، والعائلة، بل وحتى استيعاب الوعي السياسي، وظهور التيارات الفكرية، وصهرها في بوتقة المصلحة العليا.

2 - **إعادة فهم المواطنة**: مازالت حقيقة المواطنة حبيسة الفهم الضيق والسلبي، في الثقافة السياسية الكويتية. ولايخرج هذا الفهم عن إطار اعتبار المواطن يمتلك الحق الطبيعي في الانتفاع بالخدمات المجانية، والوظيفة الحكومية، في حين أنه ينطوي تحت انتماءات ضيقة، تحفظ له وجاهته وكبرياءه. ويُعتَبر التعريف الدقيق لمفهوم المواطنة من الأسس التي يرتكز عليها مفهوم الأمن. فالمواطنة الصالحة يجب أن تُلغي جميع صور تقويض - أو إضعاف - دعائم المجتمع، سواء من خلال السلوك السوي والتفاني في العمل، أو من خلال المشاركة الفعالة في مختلف الأنشطة الثقافية والاجتماعية والسياسية، والتي من شأنها تقوية هذه الدعائم، وبدوافع ذاتية، وصَقْل خارجي موجه.

ولاشك أن عملية إعادة فهم المواطنة هذه تحتاج إلى برنامج استراتيجي كبير، من الوعي والتنشئة السياسية، وباشتراك جميع القوى والجمعيات الوطنية في فعالياته، بصورة منتظمة (أسيري، 305-306). ومن الناحية العملية لايتحقق مفهوم

المواطنة سوى بأمرين؛ الأول: إعطاء المواطن دوراً أساسياً في المشاركات الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والثاني: صهره في نطاق سيادة القانون واحترامه.

ومن ألوان العلاج المهمة في هذا الخصوص توجيه المواطن إلى تحمل المسؤولية في إصلاح الكثير من نقاط الخلل، ولو بوسائل شبه إكراهية، كالرسوم والضرائب. فمثل هذه التربية كفيلة بتنبيه المواطن إلى ضرورة الاهتمام بالرقابة الاجتماعية، ومتابعة الأداء الإداري والرسمي لأجهزة الدولة المختلفة، وتهذيب حسن النقد البناء في نمط تفكيره، إضافة إلى خلق تنمية توعوية في أمور ترشيد الإنفاق، والمحافظة على المرافق العامة. ومن المهم جداً أن يواكب هذا التحوّل في سلوك المواطن مصداقية حقيقية تعكس هذا النهج في سلوك الدولة وأجهزتها التنفيذية، لا سيّما فيما يتعلق بترشيد الإنفاق الحكومي، والمحافظة على سيادة القانون، ووضع الكفاءات المناسبة في مراكز اتخاذ القرار وتنفيذه. ولعل من أهم الأسباب التي تحول دون تحقّق مسألة المواطنة الرشيدة - بمعناها الدقيق - فقدان مصداقية الحكومة «كقدوة» في إنجاز دورها الوظيفي والقيادي على الوجه المتوقَّع.

3 - **إعادة رسم السياسة الخارجية**: تعتبر السياسة الخارجية الناجحة من أهم مقومات البعد الخارجي للأمن الوطني. وتزداد أهمية شبكة العلاقات الخارجية في المحيط الإقليمي، الذي تنتمي إليه الكويت، وهو محيط سوف يظل عرضة للتقلبات السياسية، والمصالح الدولية، مادامت الأهمية الاقتصادية، والاستراتيجية للمنطقة، وثرواتها الطبيعية، وعلى الرغم من مرارة تجربة الغزو العراقي للكويت وسلبياتها، إلا أنها زخرت بالدروس والعبر، التي يمكن من خلال الاستفادة المثلى منها تفادي أزمات مستقبلية أكثر قسوة وخطورة، ربما لاتتكرر - في ظلها - نفس الظروف الموضوعية والاستراتيجية، التي أدّت إلى تجاوز تلك الأزمة، في فترة زمنية قياسية، بالمقارنة مع الكثير من المشكلات العالمية الأخرى، ويجدر بالكويت أن تنطلق السياسة الخارجية لها من منظور استراتيجي شامل، في تعاملها مع القضايا الدولية، وفي مقدمتها: قضايا الأمن الوطني، والاستقرار الإقليمي. ويجب ألا تقفز الكويت إلى دائرة السياسة العالمية مباشرة، وإنما من خلال دوائرها الإقليمية، وخصوصاً الخليجية، والعربية، والعالم الثالث، فانطلاقها من هذه الدوائر الصغيرة - أولاً - يكفل لتصوراتها ومفاهيمها الخاصة قدراً أكبر من

الاحترام والمصداقية. كما أن دخولها إلى دائرة السياسة العالمية الكبرى، برؤية مشتركة مع دول أقرب إلى مستواها السياسي والاقتصادي، يكفل لها مظلة مهما كانت محدودة إلّا أنها تكون أفضل من وجودها المنفرد بين عمالقة الكون.

كما يجب أن تنطلق الكويت - وبقية دول الخليج الصغيرة - في تعاملها مع العالم الخارجي، من حتمية الصراع الحضاري العالمي القادم، والمتمثل بالتنافس (الجيواقتصادي) بين تكتلات إقليمية، آخذة في التوسع والانتشار. وقد بدأت الدول الكبرى نفسها في المضي نحو تأسيس قواعد الترتيبات، عبر القومية - وخصوصا - على محاور الاندماج الاقتصادي. ويعتبر إقليم الخليج القاعدة الأولى والطبيعية، لمثل هذا الانطلاق، نظراً لتجانس الرؤى، والتركيبة (الجيوسياسية) بين شعوبها، ناهيك عن تشابه هيكليتها الاقتصادية، وطبيعة التحديات العاصفة من حولها. ومن هذا المنطلق تكون فلسفة الاتحاد (الكونفِدرالي) بمثابة الوصفة العاجلة لهذه الدول. وتَمْلك الكويت - بالذات - قوة دفع نشطة ومهمة، في تغذية هذا الروح الوحدوي، بسبب خبرتها السياسية، وفعاليتها المتميزة إقليميا ودوليا، كتجربة دامت لأكثر من قرنين من الزمان.

وفي هذا الإطار أيضا، يمكن أن تساهم الدبلوماسية الكويتية في إيجاد شكل مقبول من أشكال التوازن في علاقات الدولة الإقليمية، كخطوة أولى في طريق تحقيق سياسة التوازنات العالمية، في منطقة الخليج. وعلى الرغم من صعوبة ودقة مثل هذه السياسة بسبب التباين الواضح في مصالح الدول الإقليمية والدولية في هذه المنطقة، إلا أنها واحدة من المنافذ المحدودة لضمان أمن الكويت ومصالحها العليا. ومن خلال التنسيق مع الدول الخليجية الصغرى، مثل: قطر، والبحرين، والإمارات، وعُمان، يمكن للكويت أن تكون حلقة الوصل في تحقيق توازن بين كل من السعودية، وايران، والتحالف الغربي، بل يمكن لهذه الدول أن تعمل على تقليص الهوة الخلافية بين هذه القوى الكبيرة، وفي أعقاب الغزو العراقي للكويت وموقف إيران المبدئي من هذا الحدث تعززت أرضية الترحيب بإيران، كطرف مباشر في وضع ترتيب أمني إقليمي، وقد وجدت هذه الأرضية قبولا مهما في عواصم خليجية متعددة، مثل الدوحة، وأبوظبي، ومسقط، كما لاقت تأييدا من قبل بعض أقطاب أوروبا كبريطانيا وفرنسا.

ويجب أن تهتم هذه الدبلوماسية بضرورة بلورة مفهوم جديد للأمن

والاستقرار، في الخليج والشرق الأوسط، من خلال ترتيب إقليمي مشابه لمؤتمر الأمن والسلام الأوروبي، يسعى إلى ضمان حق الدول الصغيرة في البقاء والتعايش السلمي، ويتمتع بآلية الردع الجماعي ضد الخارجين على هذا القانون. ويمكن للكويت أن تتصدى لحمل راية الدبلوماسية الناشطة في هذا الصدد، والبدء بتعريفها، والترويج لها كمبادرة عالمية جديدة، تعرف بـ «دبلوماسية الدول الصغيرة» (جوهر، 1994).

وأخيرا، فلا شك في أن التعامل والتعاون مع القوى العظمى في العالم أمر حتمي وضروري. وقد بيّنت الأحداث القريبة بأن المخرج الوحيد من الأزمات الخانقة قد يتجاوز إرادة هذه الدول ووجودها الفعلي في دائرة الأحداث. ومن المؤكد أيضا بأن هذه الدول لا تقدم خدمات مجانية، بل تتوقع المكافأة في المقابل، وفي مثل هذه الحالة لا تملك الدول الصغيرة مثل الكويت سوى المساومة على الثمن السياسي، الذي سوف تدفعه مقابل خدمات هذه الدول الكبرى، ومما يزيد هامش المناورة للطرف الصغير في مثل هذه الحالة تعدد هذه الأقطاب، وتقاربها في مستويات القوة والإمكانات التقنية والاقتصادية. كما تملك الدول الصغيرة القدرة - ولو بدرجات متفاوتة - على إقناع الأطراف القوية بأن استمرار حيادها وارتباطها بعلاقات متنوعة وإيجابية مع منافسيها يمثل فائدة لهذه الدول نفسها، فالدبلوماسية - كما يقال - أفضل من البطولة، والأفكار الذكية أفضل من الجيوش.

4 - **إعادة فهم الأمن الوطني**: شهدت مسيرة عهد ما بعد الاستقلال محطات كثيرة ومتنوعة وتقلبات متعددة امتزج فيها الرفاه والانتكاسة، وقمم الازدهار وصور التقهقر، كما شهدت الدولة مرحلة طويلة من التجارب السياسية وإرهاصاتها، وخرجت بعد حادثة الغزو مباشرة إلى مسرح دولي جديد، تتخلله نظم الاتصال السريعة، والتداخل المعقد والمتشابك للمصالح والصراعات على حد سواء. وهذا ما يستلزم وقفة تصحيحية متريثة، من أجل القيام بتقييم شامل لأسس بقاء الدولة ومستلزمات استمرارها وتطورها، وهذا هو المقصود بالأمن الوطني.

فعملية فهم الأمن الوطني تعني هنا ضرورة غربلة جميع مفاهيم الأمن المحدودة والعامة لدى التوجهات السياسية وآراء أهل الاختصاص وما تعتنقه

الحكومة، ودراستها دراسة واعية، ومن ثم طرح الخطوط العامة لمشروع أمني متكامل، تبعا لأولويات ومعايير يشترك في فهمها معظم التوجهات والفعاليات في الدولة. وأخيرا، وضع الآليات التي يتم الاتفاق عليها موضع التنفيذ، وتحت رقابة وإشراف هيئة مشتركة أيضا. ويجب أن تحدث هذه العملية بعد مكاشفة علنية أمام الشعب، وبيان المطلوب منه في مختلف مراحل تطبيق مثل هذا المشروع الحضاري، وقد تختلف الميكانِزمات الخاصة في تبني هذا المشروع، ولكن يجب أن تكون مرنة، لاستقطاب جميع التوجهات، وامتزاج الآراء، والتعهد بتحقيق إنجازات مرحلية، تبعاً لجدول زمني محدد، وإن الإعلان عن خطوات كهذه كفيل بزرع بذرة الأمل لدى الجميع، كما أن مجرد الإفصاح عن نقاط الخلل وفق اقتناعات مشتركة سوف تسهل عملية التعاون من أجل مواجهتها.

ومن الضروري - كنقطة انطلاق في هذا المضمار - الدعوة - مثلا إلى ملتقى شعبي يمثل جميع قطاعات المجتمع، وتغطيته عبر وسائل الإعلام المختلفة، لرصد ردود الفعل، ومساهمات القطاعات الشعبية فيها، ومن ثم تبني توصيات هذا الملتقى كوثيقة عهد. وبعد ذلك يمكن إنشاء مجلس أمن وطني وفق معايير تمثيلية، ومقاييس تخصصية، وكفاءات شعبية ورسمية تُعهد إليه الصلاحيات اللازمة من أجل وضع الخطوط العامة لاستراتيجية أمنية شاملة، ومنبثقة عن أولويات مشتركة، دون المساس بحدود السلطات الدستورية القائمة. ويجب أن يُمنَح مثل هذا المجلس جدولا زمنيا محددا للانتهاء من عمله، وأن يخضع لإشراف مباشر من قِبل لجان حكومية وشعبية معينة. وأخيراً، يقتضي الأمر تحويل التوصيات الصادرة من هذا المجلس إلى سياسات عامة وبنود رئيسة في خطط التنمية الشاملة من جهة، وعلى شكل قوانين تشريعية صادرة من مجلس الأمة من جهة أخرى، فالأهمية القصوى في مثل هذا الاقتراح تكمن في تحريك موضوع الأمن الوطني بشكل جدي - وعلى نطاق واسع - في أقل التقديرات.

الخلاصة

يعيش المواطن الكويتي اليوم في ظل إرهاصات مختلفة الجوانب، تحمل بين طياتها هواجس أمنية شتى. ففي الوقت الذي يُطلِق العنان لتفكيره بالتحليق في أجواء المستقبل تحت زحف إفرازات انخفاض سعر النفط، وتراكم ديون الدولة، ومعضلة الأزمات الاقتصادية المتلاحقة، والتهديدات المستمرة من جهة الشمال،

يعيش المواطن العادي أيضا تحت تأثير أمراض اجتماعية، وانحرافات أمنية، ومشادات سياسية، بين السلطتين والقوى السياسية تحت قبة البرلمان، وعلى صدر الصحف. وعلى الرغم من ذلك كله، يقبع المواطن في زاوية اللامبالاة، وسط جموع من الأغلبية الصامتة، التي لا تكاد تفضي بهمومها، سوى على موائد الطعام العائلية، أو بين جدران الدواوين المسائية، وربما لا يتردد أي مواطن في التصريح - متى ما طلب منه ذلك - بأنه يطمح إلى مستوى من الخدمات الراقية، والاستمرار في ظل حياة الرفاهية، تحت جناحي الأمن والأمان. وعلى الرغم من استمرار الحياة اليومية المعتادة بشكلها العام والظاهري بصورة سلسة وهادئة، إلا أن مراكز خلل حقيقية - في كثير من قطاعات الدولة - بدأت تطفو على السطح. وقد تبدو نقاط الخلل هذه بسيطة ومتفرقة في نظر البعض، إلا أنها مؤشرات آخذة في التفاقم، وبشكل لا يتحمل استفحالَها مجتمعٌ صغير، مثل الكويت. فالتزامن الوقتي بين مشاكل الاقتصاد والحرية والتفكك الأسري، وغياب الإدارة الفعالة، وانشغال القوى السياسية بمشاكلها الخاصة، قد يؤدي إلى زعزعة الأمن الداخلي في أي وقت من الأوقات.

كما أن الثروة النفطية التي غيّرت نمط الحياة في هذا البلد ذي الطبيعة القاسية لم يحدث استغلالها بالشكل الأمثل، فبات انخفاض سعر البرميل الواحد من هذه المادة الأولية يهدد مستوى المعيشة للفرد الكويتي في المستقبل.

وبعد طول انتظار للحياة الديمقراطية، وما تعلق بها من طموحات وآمال، بدأ المجلس المنتخب من قِبَل الشعب يفقد بريقه ومصداقيته، في التصدي لحالة الترهل في مختلف مرافق الدولة. كما عكست التجربة البرلمانية الفكرة القائلة بأن القوى السياسية - التي تمثل قطاعات شعبية واسعة وتحمل همومها - ما زالت تقضي مرحلة المراهقة السياسية، وأن الكثير من برامجها الانتخابية ليست سوى شعارات طموحة، لكنها تفتقر إلى خاصية البلورة العملية المتكاملة كأساس لإحداث تغيرات قائمة على قواعد تشريعية في إطار الدستور. في حين تستمر الحكومة في رسم سياساتها - كالمعتاد - من منظورها الخاص، مستغلة الصلاحيات الدستورية الواسعة، التي خُوِّلَت لها. كما أن هناك قضايا كثيرة على جدول أعمال السلطتين، تهتم بمشكلات عصيبة، لم تجد طريقها إلى النور، رغم مرور فترة طويلة على تَفَشِّيها، كقانون المديونيات الصعبة، والبدون،

والاستثمارات المسلوبة، ومعالجة الركود الاقتصادي، والمشاريع المستقبلية الخاصة بالقطاع النفطي، واقتراحات الخصخصة، والتكيف، والاستعداد للتقلبات الدولية الحادة، في ظل النظام العالمي الجديد، وقيام التكتلات الإقليمية العملاقة، والتطبيع السياسي مع إسرائيل، وغيرها. وإن أي خلل في التصدي لهذه المشاكل قد يؤثر سلبا على بعض - أو جميع - مقومات الأمن الوطني بمفهومه الشامل. ومن هنا كان من الواجب معرفة هذا الاصطلاح بشكل دقيق، وتحديد عناصره ومعايير نجاحه، فالتصدي للمشاكل التي تهدد هذا المفهوم لا يقف عند حد المحافظة على وجود الدولة فحسب، بل سوف يساهم بلا شك في حل المشكلات المتراكمة والمتوقعة بواسطة بعضها البعض، إذا ما أحسن استثمار طاقات الدولة الطبيعية والبشرية، وتوجيهها نحو خدمة الأمن الوطني.

ولكن الواقع المعاصر في الكويت لا يعكس فهما متكاملا لمعنى الأمن الاستراتيجي، لأسباب وعوامل بعضها قديم، وبعضها الآخر ناجم عن قصور في الرؤى، لدى معظم فئات المجتمع والقوى السياسية، بل وحتى الحكومة نفسها، ومن هنا يجب التفكير الجاد من قِبَل الجميع بإعادة صياغة معنى الأمن بشقيه: الداخلي والخارجي، والدفاع عنها وفق جهود ومساهمات مشتركة، وفي إطار الدستور الشرعي للدولة، وتحت مظلة المبادىء الديمقراطية، والمواطنة الحقة، والوحدة الوطنية، التي ينادي بها الجميع ويقرون بالتمسك بها قلبا وقالبا، ولكن مثل هذا الشعور وهذه الشعارات، بحاجة ماسة إلى عملية تفعيل آنية ومستعجلة، وفي نفس الوقت مدروسة بعناية، وفي إطار التفكير والعمل الجَماعِيَّيْن، قبل فوات الأوان!

الهوامش

(1) صحيفة القبس 1994/12/17.

(2) صحيفة القبس 1994/12/17.

(3) من دراسة بعنوان «مجلس الأمة بين الواقع والطموح» محمد عبد القادر الجاسم. صحيفة الوطن (10-1994/12/11)، (1993/7/29).

المصادر العربية

أمين هويدي

1991 العسكرة والأمن في الشرق الأوسط، تأثيرهما على التنمية والديمقراطية. القاهرة: دار الشروق.

جون نيصبيات وباتريشيا أبردين

1991 الاتجاهات الكبرى عام 2000. (ترجمة العجيلي الميري). مالطة: مركز دراسات العالم الإسلامي.

حسن الإبراهيم

1982 الدول الصغيرة والنظام الدولي: الكويت والخليج. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

حسن جوهر

1994 «مستقبل سياسة الكويت الخارجية: ورطة الترتيبات الأمنية المتضاربة»، ورقة مقدمة إلى المؤتمر العالمي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت. دولة الكويت: 2-6 أبريل 1994.

خالد القاسمي

1988 العمالة الأجنبية وآثارها السلبية على دول مجلس التعاون الخليجي. الشارقة: دار الثقافة العربية.

خلدون النقيب

1987 المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ديوان المحاسبة

1994 تقرير ديوان المحاسبة عن فحص ومراجعة الاستثمارات الكويتية في الداخل والخارج. الكويت: ديوان المحاسبة.

رضا هلال

1991 الصراع على الكويت: مسألة الأمن والثروة. القاهرة: سينا للنشر.

روبرت ماكنمارا

1970 جوهر الأمن. (ترجمة يونس شاهين). القاهرة: الدار القومية.

رياض الصمد

1986 العلاقات الدولية في القرن العشرين: تطور الأحداث لفترة مابين الحربين 1914-1945. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

سمعان فرج الله

1994 «الرؤية الكويتية لأمن الخليج» ص ص 74-147 في ع. المشاط (محرر) أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة.

شملان العيسى

1992 «سياسة الجنسية والتجنيس» ص ص 324-335 في مركز البحوث والدراسات السياسية، بجامعة القاهرة (محرر) الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، بجامعة القاهرة.

صلاح العقاد

1993 التيارات السياسية في الخليج العربي، من بداية العصور الحديثة، حتى أزمة 1990-1991. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

عبدالرضا أسيري

1994 النظام السياسي في الكويت: مبادىء.. وممارسات. الكويت: مطابع دار الوطن.

عبدالله القباع

1989 الاستراتيجية الدولية وقضايا الأمن في المملكة العربية السعودية. الرياض: مطابع الفرزدق التجارية.

عبدالله النفيسي

1978 الكويت: الرأي الآخر. لندن: الناشر غير محدد.

عبدالمنعم المشاط

1992 «أثر حرب الخليج على مفهوم الأمن القومي» ص ص 37-64 في مركز دراسات العالم الإسلامي (محرر) حرب الخليج الثانية: النتائج والآثار، حلقة دراسية. مالطة: مركز دراسات العالم الإسلامي.

عثمان الصالح

1989 النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت. الكويت: مطابع كويت تايمز التجارية.

عدنان نورالدين

1993 «قراءة اقتصادية لاستراتيجية مستقبلية لدول مجلس التعاون» ص ص 99-124 في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية. الندوة العلمية الرابعة: دول مجلس التعاون الخليجي وحدة التاريخ والمصير وحتمية العمل المشترك. (15-17 نوفمبر 1993). المجلد الثاني. الكويت: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية.

عوض العنزي

1994 «تركيبة القوى العاملة في دولة الكويت: دراسة ميدانية» جامعة الكويت (بحث غير منشور).

غانم النجار

1994 مدخل إلى التطور السياسي في الكويت. الكويت: دار قرطاس للنشر والتوزيع.

فؤاد زكريا

1991 الثقافة العربية وأزمة الخليج. لندن: الشركة الكويتية للأبحاث (ليمتد).

فيصل المزيدي

1993 مستقبل الخليج: آثار الحرب وتحديات التسعينيات. لندن: I.B.Tauris.

اللجنة الوطنية للتربية والعلوم والثقافة.

1992 «ترجمة وعرض لورقة عمل اليونسكو حول تعميم التربية وتطويرها، استعدادا للقرن الحادي والعشرين، المعد للمؤتمر الخامس لوزراء التربية ومسؤولي التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، في الدول العربية» مجلة التربية 3 العدد 7-8:173-192.

محمد الجاسم

1992 الكويت.. مثلث الديمقراطية. القاهرة: مطابع الشروق.

ممدوح كامل
1985 الأمن القومي والأمن الجماعي الدولي. القاهرة: دار النهضة العربية.
وزارة الداخلية
1993 «المجموعة الإحصائية السنوية لوزارة الداخلية» الكويت: الإدارة العامة للتخطيط والتنظيم.
—
1992 «المجموعة الإحصائية السنوية لوزارة الداخلية» الكويت: الإدارة العامة للتخطيط والتنظيم.

المصادر الأجنبية

Crystal, Jill
1990 Oil and Politics in the Hulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar. Cambridge: Cambridge University Press.
Gilpin Robert
1989 War and Change in World Politics. Cambridge University Press.
Holsti, K. J.
1977 International Politics: A Framework for Analysis. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.
Huntington, Samuel P.
1993 The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century. Norman and London: University of Oklahoma Press.
Ismael, Jacqueline
1993 Kuwait: Dependency and Class in a Rentier State. Gainesville, FL: University of Florida Press.

استلام البحث: إبريل 1995.
إجـازة البحث: أكتوبر 1995.

النمو وتوفير الاحتياجات الأساسية
دراسة لحالة بعض الدول الإسلامية
في الفترة من 1965 إلى 1990

فايز بن إبراهيم الحبيب
قسم الاقتصاد - كلية العلوم الإدارية
جامعة الملك سعود - الرياض

مقدمة

أثبتت التطورات التي حدثت في غالبية الدول النامية أنه بالرغم من المجهودات التي بُذلت في هذه الدول خلال عقود التنمية الماضية، منذ الخمسينيات لتقليل حدة الفقر إلا أن مستوى الفقر بها مازال يتزايد نتيجة لعدة عوامل، يأتي في مقدمتها سوء توزيع الدخل السائد في هذه الدول؛ فقد جاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لعام 1992:

«إن المهمة الأولى للتنمية هي القضاء على الفقر، وقد أُحرِز تقدم كبير على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية؛ إذ زاد معدل استهلاك الفرد في البلدان النامية بنسبة 70 في المائة بالقيمة الحقيقية، وارتفع متوسط العمر المتوقع من 51 عاماً إلى 63 عاماً، ووصلت معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية إلى 89 في المائة، ولو وزعت هذه المكاسب توزيعاً متساوياً لأمكن القضاء على قدر كبير من الفقر في العالم. ورغم ذلك فإن خُمس البشر مازالوا يعيشون في فقر مدقع... وقد زادت أعداد الفقراء بما يكاد يساوي معدل نمو السكان خلال هذه الفترة، بما يزيد قليلاً عن مليار نسمة في عام 1985 إلى أكثر من 1.1 مليار في عام 1990» (البنك الدولي، 1992:46).

وقد شُغِل الفكر الاقتصادي منذ عصر الكلاسيكيين إلى عهد قريب بالتركيز على النمو الاقتصادي (أي نمو الناتج القومي) بحجة أن تحقيق النمو الاقتصادي كفيل بتحقيق مستوى معيشي لائق لأفراد المجتمع، مع التسليم بأنه لن يتم ذلك إلا في المدى الطويل؛ حيث إن التنمية الاقتصادية (التغيرات الهيكلية التي يمثل نمو الناتج القومي أحد عناصرها) في مراحلها الأولى لابد أن تمر بعدم عدالة في توزيع الدخل؛ حيث يكون التوزيع لصالح الطبقات الثرية (الطبقة الرأسمالية) لأنها الأقدر على الادخار، ومن ثم الاستثمار الذي هو أساس تكوين رأس المال، ولما كان توفير رأس المال هو الشرط الأساسي والضروري لتحقيق التنمية[1]، فإن هذا الوضع يعتبر أمراً مرغوباً فيه، وفي المراحل المتقدمة من التنمية سوف تبدأ عملية تحقق العدالة في التوزيع تأخذ مجراها، بحيث تشمل الطبقات الفقيرة، فتعمهم ثمار التنمية فيما يسمى بالانسياب إلى أسفل Trickle-down effect. وقد أشار (Kuznets) في دراسة أجراها بهذا الشأن إلى أن سوء التوزيع سيبدأ في الانخفاض عندما يصل الدخل إلى 600 دولار بأسعار عام 1973. وصوَّر العلاقة بين متوسط دخل الفرد وبين سوء توزيع الدخل على شكل ∩ (أي مقلوب الحرف اللاتيني U) بمعنى أنه مع تزايد نصيب الفرد من الدخل القومي سيتزايد سوء التوزيع في البداية، ويصل إلى حد أقصى، ثم يتناقص مع زيادة الدخل الفردي عند الحد الذي أشرنا إليه (Kuznets, 1955). وقد تبنى الكثير من الاقتصاديين والمخططين هذا الاتجاه، وكانت النتيجة أن الكثير من الدول النامية استطاعت أن ترفع معدل نمو الدخل، بل وتُضاعِف من مستوى الدخل الفردي في فترة قصيرة، ولكنها لم تنجح في تقليل الفجوة بين مستويات دخول الطبقات الغنية والطبقات الفقيرة. بل إن ما حدث هو العكس من ذلك، وهو ازدياد الطبقات الغنية غنىً، وازدياد الطبقات الفقيرة فقراً، وهكذا ازدهر الفقر في ظل الثروة، وكما قال أحد الاقتصاديين، فقد ثبت أنه بقدر تزايد معدل البطالة مع النمو في الدول النامية فَقَدْ فشلت مصانع الحديد والصلب في تحسين مستوى التغذية، وباختصار فإن أثر الانسياب إلى أسفل للنمو الاقتصادي في الدول النامية ما هو إلا خداع (Braun, 1990: 55-56). وهذا مما يؤكد أن حقيقة توقعات (Kuznets) بالنسبة للدول المتقدمة لم تتحقق بالنسبة للدول النامية.

ولأهمية موضوع تقليص الفقر في العالم فقد أفرد البنك الدولي تقريره السنوي لعام 1990 لمناقشة وتحليل موضوع الفقر من جوانبه المختلفة. وفي بحثنا

هذا نركز على دراسة حالة أربع من الدول النامية، وهي إندونيسيا، وباكستان، وماليزيا، والمغرب، وهي من الدول الإسلامية، تقع اثنتان منها ضمن الدول النامية منخفضة الدخل وهما إندونيسيا وباكستان. وتقع الثالثة ضمن الدول النامية متوسطة الدخل المنخفض وهي المغرب. وتقع ماليزيا ضمن الدول النامية متوسطة الدخل المرتفع. وسوف يتكون البحث من أربعة أجزاء، حيث نستعرض بعد هذه المقدمة في الجزء الأول التنمية والفقر بين النظرية وواقع الدول النامية، وفي الجزء الثاني نتناول سياسات واستراتيجيات القضاء على الفقر، وهذا الجزء يتناول موضوعين؛ **الأول**: إعادة توزيع الدخل من خلال النمو الاقتصادي، **والثاني**: استراتيجية الهجوم المباشر على الفقر من خلال توفير الاحتياجات الأساسية للسكان. وفي الجزء الثالث نستعرض حالات الدول محل الدراسة وهي إندونيسيا، وباكستان، وماليزيا، والمغرب، في الفترة (1965-1990) من خلال بعض المؤشرات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، لمعرفة مدى نجاح تلك الدول في صراعها مع التنمية، خاصة في مجال توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد، ومن ثم تقليل انتشار الفقر في مجتمعاتها، وقد جرى اختيار هذه الدول لتوافر بيانات عنها، ولكونها تمثل في مجموعها أكبر عدد من السكان في العالم الإسلامي، حيث وصل عدد سكانها 341 مليون نسمة في عام 1992، تمثل 40 في المائة من عدد سكان الدول الإسلامية في ذلك العام. وفي الجزء الرابع نقدم خلاصة البحث.

التنمية والفقر:

يمثل نمط توزيع الدخل في أي مجتمع مؤشراً هاماً من مؤشرات الأوضاع المعيشية النسبية لفئات المجتمع المختلفة، وقد أشارت الدراسات الميدانية العديدة[2] - التي أُجرِيت عن توزيع الدخل في الدول النامية - إلى انتشار سوء التوزيع؛ حيث يستحوذ 20 في المائة من السكان الأثرياء على نصيب يتراوح مابين 40 و 60 في المائة من إجمالي الدخل. وهذا يدلل على تدني المستوى النسبي للمعيشة بين الطبقات الدنيا التي تمثل 40 في المائة من السكان وهذه الفئة ذات المستوى المعيشي المرتفع.

ويعتبر الفقر ذاته أمراً نسبياً، ولكنّ له أبعاداً وجوانب كثيرة؛ من أهمها: عدم كفاية الدخل، وسوء التغذية، وقلة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية، وفقدان المنزلة الاجتماعية والسياسية. ولذا فإن مفهومه

وطرق قياسه تختلف من مجتمع لآخر، كما تختلف داخل المجتمع نفسه من وقت لآخر. فَمَن يُعد فقيراً حسب مستويات المعيشة في الولايات المتحدة الأمريكية قد يعد غنياً في إحدى الدول الأفريقية أو الآسيوية، وبالمنطق نفسه فإن الأفراد في الولايات المتحدة الأمريكية يتحصلون على دخول مرتفعة مقارنة بالأفراد في معظم الدول النامية، ومع ذلك يوجد فقراء في الولايات المتحدة الأمريكية وأغنياء في الدول النامية. كما أنه من كان يعتبر فقيراً نسبياً بمقاييس عشرين سنة مضت (حسب احتياجات ومتطلبات الحياة في ذلك الوقت) قد يعتبر في الوقت الحاضر ضمن من يعيشون في فقر مدقع. والتساؤل إذن هو: مَن الفقراء؟ وهل يمكن تصنيف الفقراء تصنيفاً عالمياً؟

يُعَرِّف البعض الفقر بأنه شعور نفسي لدى بعض الفئات من الأفراد أو العائلات في أي مجتمع لما ينظرون إليه من حرمان، مقارنة بالطبقات الغنية الأخرى بالمجتمع، أي أن الفقراء هم المحرومون مما يتمتع به غيرهم الذين يعتبرون جزءاً منهم. وتبعاً لهذا التعريف فإن الفقراء يوجدون داخل كل طبقة من طبقات المجتمع، وضمن فئات المجتمع المختلفة، وتبعا لهذا التعريف لايخلو مجتمع من الفقراء، والفقر في هذه الحالة يسمى بالفقر النسبي، وهذا النوع من الفقر النسبي هو ما تفرزه عدم المساواة في التوزيع (البنك الدولي، 1990:41).

إلا أن هناك مايسمى بالفقر المطلق، وهذا النوع من الفقر هوالذي ينصرف إلى المستوى المطلق لمعيشة جزء من السكان. ويُعَرِّف البنك الدولي في تقريره الثالث عشر لعام 1990 الفقر «بأنه عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة». كما وضع البنك رقمين قياسيين يستندان إلى الحد الأدنى من الاستهلاك ومستوى المعيشة، هذان الرقمان أحدهما حد الفقر لكل بلد على حدة، والثاني رقم قياسي عالمي يتيح المقارنة بين البلدان. وَوَضعَ للرقم العالمي حداً أدنى للدخل 275 دولاراً للفرد سنويا، وهو ما سماه البنك بالفقر المدقع، وحدا أعلى 370 دولاراً للفرد سنوياً وهم الفقراء. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفقر المدقع مستقل عن مستوى الدخل الفردي السائد في المجتمع. فلا غرابة أن نجد جزءاً من السكان في الولايات المتحدة - بالرغم من ارتفاع متوسط الدخل الفردي فيها - يعيشون في فقر مدقع.

وباستخدام الحد الأعلى للفقر 370 دولاراً فإن ما يقدر بـ 1115 مليون نسمة في البلدان النامية كانوا في فقر في عام 1985، ويمثلون حوالي ثلث جملة عدد

سكان العالم النامي، ومن هؤلاء 630 مليون، يمثلون 18 في المائة من جملة سكان العالم النامي، كانوا في فقر مدقع؛ إذ يقل استهلاكهم السنوي عن 275 دولاراً، وهو الحد الأدنى للفقر (البنك الدولي، 1990 :41). وبتطبيق هذا الحد العالمي وجد أن الفقر يبلغ أقصاه في جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء، ويشمل نحو نصف العدد الإجمالي للسكان، مقابل 20 في المائة في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، كما هو واضح من الجدول رقم(1).

جدول رقم (1)

الفقر والمؤشرات الاجتماعية في الدول النامية، 1985

مجموعات الدول	الفقر				المؤشرات الاجتماعية		
	الفقراء المدقعون		الفقراء (ومنهم المدقعون)		معدل الوفيات دون الخامسة (لكل ألف)	العمر المتوقع عند الولادة (سنة)	القبول الصافي بالتعليم الابتدائي ٪
	العدد بالمليون	نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان ٪	العدد بالمليون	نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان ٪			
أفريقيا جنوب الصحراء	120	30	180	47	196	50	56
شرق آسيا	120	9	280	20	96	67	96
الصين	80	8	210	20	58	69	93
جنوب آسيا	300	29	520	51	172	56	74
الهند	250	33	420	55	199	57	81
أوربا الشرقية	3	4	6	8	23	71	90
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	40	21	60	31	148	61	75
أمريكا اللاتينية والكاريبي	50	12	70	19	75	66	92
إجمالي البلدان النامية	633	18	1116	33	121	62	83

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1990، ص 45، ملاحظة: إن حد الفقر بدولارات تعادل القوة الشرائية في عام 1985 هو 275 دولاراً في السنة للفرد من الفقراء المدقعين و 370 دولاراً في السنة للفرد من الفقراء.

ويتبين لنا من البيانات الواردة بالجدول رقم (1) الترابط بين انتشار الفقر وبين المؤشرات الاجتماعية، كمعدل وفيات الأطفال دون الخامسة والعمر المتوقع عند الولادة (سنوات) والقبول الصافي بالتعليم الابتدائي (نسبة مئوية). فيلاحظ أن أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا يَتَّسِمان بانخفاض المؤشرات الاجتماعية. ففي أفريقيا نلاحظ انخفاض المؤشرات الاجتماعية للعمر المتوقع عند المولد، ومعدلات القبول بالمدارس الابتدائية، وارتفاع معدل وفيات الأطفال إلى الحد الذي يثير الفزع. كما توضح البيانات أيضاً أن أكثر من نصف سكان الهند فقراء، بينما يمثل الفقراء في الصين 20 في المائة، وهو إن كان يمثل أعداداً كبيرة إلا أنه نسبة لعدد سكان الصين يعتبر أداء متميزاً للصين في هذا المجال.

وتشير دراسة البنك الدولي إلى أن الدول النامية قطعت شوطاً كبيراً خلال العشرين عاماً (1965-1985) في إحراز تقدم في بعض المؤشرات الاجتماعية، والتي يجب أن تساعد في تقليص الفقر، فقد ارتفع نصيب الفرد من الاستهلاك بدولارات عام 1985 من 590 دولاراً في عام 1965 إلى 985 دولاراً في عام 1985، كما ارتفع العمر المتوقع بمقدار 11، عاما من 51 سنة في عام 1965 إلى 62 سنة في عام 1985، ووصل صافي القيد بالمدارس الابتدائية إلى 84 في المائة في عام 1985 بينما كان 73 في المائة في عام 1965 (انظر الجدول رقم (2)).

جدول رقم (2)

التغيرات التي حدثت في المؤشرات الاجتماعية في الدول النامية (1965-1985)

المؤشر	1965	1975	1985
نصيب الفرد من الاستهلاك (بدولارات 1985)	590	780	985
العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)	51	57	62
صافي القيد بالمدارس الابتدائية (نسبة مئوية من المجموعة العمرية)	73	74	84

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العام 1990، ص 56.

إلا أننا نعود مرة أخرى ونشير إلى أن هذه المؤشرات تعبر عن متوسطات، ومن ثم فهي لاتعبر عن مدى عدالة توزيعها بين الطبقات الفقيرة والطبقات الغنية، ولذا فإن من المتوقع وجود اختلاف في النتائج بين المجتمعات النامية من حيث

قدرة كل مجتمع في تقليص الفقر، وذلك حسبما تستطيع هذه المجتمعات توفيره من زيادة في نصيب الطبقات الفقيرة من الخدمات الأساسية.

علاج الفقر في الدول النامية: السياسات والاستراتيجيات

هذا الوضع السائد في الدول النامية يعني أن هناك فئة كبيرة من أفراد المجتمع حرمهم الفقر من الاستفادة من مكاسب التقدم الاقتصادي الذي حدث في مواقع أخرى من مجتمعاتهم، وفي الوقت نفسه حُرِمت مجتمعاتهم من الاستفادة من جهودهم في الإسهام في التنمية. بعبارة أخرى. هؤلاء الفقراء محرومون من مكاسب التنمية، والمجتمع محروم أيضا من عنصر إنتاجي هام، يمكن أن يساهم بنصيب كبير في التنمية ورفع مستوى الدخل، ولذا يعتبر الفقر هدراً للموارد البشرية. فما السياسات العملية (وليست النظرية) التي تجعل هؤلاء الفقراء أكثر إنتاجية، لا أكثر اعتماداً على المجتمع؟ هل النمو الاقتصادي قادر على ذلك؟ لقد تبين من تجارب الدول النامية أن النمو الاقتصادي وحده لايسعه - رغم أهميته بل ولم يستطع- أن يساعد الفقراء، فهل النمو الاقتصادي مع عدالة التوزيع هو السياسة التي يجب اتباعها إذن؟ أم أن السياسة الناجحة هي الهجوم المباشر على الفقر عن طريق تلبية احتياجات الفقراء الأساسية، والتي تعمل على تعزيز مقدرة الفقراء على الانخراط في العمل المنتج.

وبالنسبة لتحقيق عدالة في توزيع الدخل في إطار النمو الاقتصادي فقد أثبتت تجارب كثير من الدول النامية فشل هذا الأسلوب؛ مثل البرازيل، وكما سنرى في حالة باكستان وماليزيا[3] حيث إن إعادة توزيع الدخل في الدول النامية يتوقف على عوامل عديدة، من أهمها: قدرة البلدان النامية على اتخاذ السياسات والتدابير للتغلب على نفوذ الطبقات الثرية التي تتحكم في القرارات والسياسات بأساليبها المختلفة لإبقاء تركز الثروة في أيديها. إن ما حدث في الدول المتقدمة الحالية من تخفيض سوء توزيع الدخل نسبيا مقارنة بالوضع في الدول النامية، لم يكن ليحدث لولا التطور الاجتماعي والسياسي الذي صاحب التطور الاقتصادي، الأمر الذي ساعد الحكومات في اتخاذ الكثير من القرارات مثل التأمين الاجتماعي، والضمان الاجتماعي، وقوانين الحد من الاحتكارات، ودور نقابات العمال وغيرها. ولهذا فإن الكثير من الاقتصاديين وغيرهم يشككون في إمكانية

تحقيق عدالة في التوزيع مع النمو الاقتصادي بسبب تركز السلطة والثروة في يد الطبقة الثرية.

ويضيف محبوب الحق بالقول:

«إن المجتمعات الفقيرة تكون لديها عادة وسائل هزيلة للغاية لإعادة توزيع الدخل. كما أن النطاق الذي تغطيه الأنظمة المالية يكون بوجه عام محدوداً للغاية. وعندما يكون توزيع الدخل ضيقاً إلى أقصى حد، فإنه يكون من العسير تقييد توزيع الدخل من خلال الضرائب المباشرة.. إن تدفقات الدخل ليست مالية! بل تكون في شكل سلع مادية وخدمات، وهي تتأثر بالتوزيع الابتدائي للدخل. فإذا زاد دخل المجتمع في صورة مساكن فاخرة وسيارات، فكيف يمكنهم حقاً أن يحولوا هذا الدخل إلى مساكن قليلة التكلفة، وحافلات النقل العام، إلا عن طريق استيلاء الفقراء عليها استيلاءً مادياً، إن المؤسسات التي تخلق النمو ليست محايدة في توزيعه... ولذلك فإن الاستراتيجية الجديدة للتنمية يجب أن ترفض الفكرة القائلة بأن الفقر يمكن مهاجمته بطريق غير مباشر من خلال معدلات النمو التي تتساقط رذاذاً على الجماهير».
(الحق، 1977 :67-68)

ومن ثم فإنه من الأجدى مهاجمة الفقر مباشرة عن طريق تلبية احتياجات الفقراء الأساسية، بدلاً من انتظار قرارات وسياسات مشكوك في قدرتها على إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء. وهذا هو موضوع الجزء التالي الذي نتناول فيه سياسات معالجة الفقر في الدول النامية.

استراتيجية توفير الاحتياجات الأساسية:

إن تحقيق معدل مرتفع من النمو الاقتصادي مُمَثَّلًا في رفع معدل نمو الناتج القومي الإجمالي أو الفردي لا ينبغي أن يفهم على أنه لم يعد له أهمية كهدف من أهداف التنمية، ولكن السؤال هو ما دام أن تحقيق هذا الهدف لم يوفر أحوالاً معيشية ملائمة لغالبية السكان في الدول النامية فإن البحث عن أهداف أخرى لا بد أن يحتل الأولوية. هذه الأهداف يجب أن تركز على الهجوم المباشر على الفقر، كما يرى أنصار استراتيجية توفير الحاجات الأساسية للطبقات الفقيرة (ستريتن،

ومحبوب الحق، وهكس، وغيرهم) تلك الاستراتيجية التي يتبناها أيضاً البنك الدولي، حسبما ورد في تقاريره السنوية الأخيرة عن التنمية في العالم، وفي الدراسات الميدانية المتعلقة بعلاج الفقر في الدول النامية[4]. ويرى أنصار هذا الاتجاه أن الهجوم المباشر على الفقر عن طريق توفير الاحتياجات الأساسية للفقراء الذين يمثلون 40 في المائة من أفراد المجتمع، وذلك بدلاً من انتظار توفير ذلك عن طريق رفع معدل النمو الاقتصادي، الذي ثبت من تجارب التنمية في الدول النامية أنه فشل في تحقيق ذلك، ومن ثم فإنه بدلاً من أن يكون النمو في الناتج القومي الإجمالي سبباً لتوفير الحاجات الأساسية في المدى الطويل يكون النمو الاقتصادي حسب هذا الاتجاه نتيجة، أي يتحقق النمو بعد القضاء على الفقر بتوفير الاحتياجات الأساسية، يقول محبوب الحق:

> «علّمونا أن نعتني بناتجنا القومي الإجمالي، إذ إن ذلك سيعتني بالفقر، فدعونا نقلب ذلك ونعتني بالفقر أولا إذ إن الناتج القومي الإجمالي باستطاعته أن يعتني بنفسه، وذلك لأنه مجرد مجموع مريح ـ وليس حافزاً ـ للجهود البشرية» (الحق، 1977: 69).

والتساؤل الآن هو: ما الاحتياجات الأساسية؟ تُعَرِّف منظمة العمل الدولية (ILO) الحاجات الأساسية بأنها تحتوي على عنصرين؛ هما: (1) توفير حد أدنى من السلع للاستهلاك، والتي تضمن تغذية مناسبة وملبساً ومسكناً مناسباً، إضافة إلى بعض السلع الكهربائية، والأثاث. (2) توفير خدمات عامة ضرورية؛ مثل: توفير المياه، والصرف الصحي، والنقل، وخدمات الصحة، والتعليم. إضافة إلى هذه الحاجة المادية لا بد من توفر حد أدنى من المشاركة السياسية للجماعات الفقيرة المستهدفة (International Labor Office, 1976: 31).

هذه الحاجات وإن كانت تبدو واضحة من الناحية النظرية إلا أن الصعوبة فيها تكمن في قياس محتوياتها، بحيث يسهل تصنيفها للتوصل إلى قاعدة عامة وشاملة تنطبق على كل المجتمعات من ناحية، ولمعرفة مدى تلبيتها للحاجات الإنسانية من ناحية أخرى، لأنها كما نلاحظ ليست مجرد أشياء بدهية للبقاء على قيد الحياة، ولكنها قائمة متنوعة من الحاجات الإنسانية، التي يُتَوقَّع وجود اختلافات عليها ليست فقط بين المجتمعات بعضها والبعض الآخر، بل وأيضاً بين الأفراد داخل المجتمع الواحد. فحاجات الأفراد تعتمد على الظروف المعيشية

المحيطة بمجتمعهم، كما تتكيف حسب الظروف الجغرافية، والطقس، والثقافة، والبيئة الاجتماعية، ومن ثم فمن الصعب تعريف مجموعة السلع التي توفر الحاجات الأساسية، وتقديرها على أساس معايير موضوعية. إلا أن ما يمكن عمله هو وضع قائمة بالحاجات الأساسية الضرورية للطبقات المستهدفة، ووضع سياسة لوضع هذه القائمة موضع التنفيذ، أي إنتاج وتوزيع مختلف أنواع هذه القائمة بحيث تحقق أكبر فائدة ممكنة للطبقات الأشد فقراً، أو التي هي في أمس الحاجة إليها. بمعنى آخر التوجه نحو تحسين الأحوال المعيشية للطبقات الفقيرة، فالطبقات الأقل فقراً، وهكذا. وهذا التوجه هو الذي يهدف إلى القضاء على الفقر بأقصر الطرق وهو ما يمكن تسميته بالأسلوب الأخلاقي لمعالجة مشكلات الطبقات الفقيرة في المجتمع (Sangmeister, 1983:93).

وكما يبدو لنا فإن تنفيذ هذه السياسات لا يتأتى من خلال آلية السوق، لأنه لا يوجد ضمان لوصول تلك الحاجات إلى مستحقيها، ومن ثم فلا بد من تدخل حكومي للتغلب على العقبات الإدارية والسياسية التي تحول دون استفادة الفئات الفقيرة من عائدات التنمية والنمو. هذا التدخل يمكن أن يتضمن بعض العناصر التالية[5] (Sangmeister, 1983: 94-95):

1 - التحويل المباشر للسلع الاستهلاكية والضرورية للفقراء، بما في ذلك التعليم المجاني، والرعاية الصحية المجانية.

2 - تقديم إعانات استثمار للطبقات الفقيرة المعدمة التي ليس لديها القدرة على إقامة مشروعات خاصة بها، وتسهيل حصولها على قروض ميسرة.

3 - إعادة توزيع رصيد رأس المال القائم في المجتمع، مثل توزيع ملكية الأراضي الزراعية.

ويرى المعارضون لهذا الاتجاه (توفير الاحتياجات الأساسية) أنه يوجد تضارب بين توفير الاحتياجات الأساسية وبين النمو الاقتصادي، لأن توفير الاحتياجات الأساسية يستلزم توجيه مجهودات التنمية - وعلى رأسها الاستثمارات - نحو هذه الاحتياجات، مما ينتج عنه حرمان قطاعات الاقتصاد الإنتاجية من الكثير من الموارد الاستثمارية التي تعمل على رفع معدل نمو الناتج القومي، فتؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي. وقد تؤدي - إذا استمرت الدول النامية في هذا الاتجاه - إلى عدم قدرتها على توفير الاحتياجات الأساسية نفسها. ويضيف المعارضون لذلك الاتجاه أيضاً أن من المشكلات التي تجابه توفير

الاحتياجات الأساسية هي ما تتطلبه من مصروفات تشغيل مرتفعة، يجب توفيرها من الميزانية السنوية للدول النامية التي هي أصلا في حالة عجز، مما يمثل عبئاً إضافيا كبيراً يؤدي إلى فشل سياسات توفير الاحتياجات الأساسية. علاوة على ذلك فإن وجود قُوىً معارضة لهذه السياسات ذات نفوذ قَويّ داخل الدول النامية ربما لا تسمح بانسياب هذه الاحتياجات الأساسية للفقراء، دون أن يكون لها نصيب منها، مما يجعل استفادة الفقراء من هذه الخدمات أمراً مشكوكاً فيه. وقد نبهت إلى هذه الشكوك دراساتٌ للبنك الدولي في بعض الدول النامية التي أفادت بوجود صعوبات في تلبية الاحتياجات الأساسية لما يقرب من 20 في المائة من السكان إما لصعوبة الوصول إليهم، أو لسطو مجموعات خاصة في المجتمع على هذه الاحتياجات، خاصة في برامج المساعدات الغذائية، ، كما حدث في برامج القروض الائتمانية. كما توجد بعض المجموعات من السكان في أماكن يصعب الوصول إليها بالرغم من شدة الحاجة والفقر الذي يعيشون فيه (البنك الدولي، 1980: 16-18).

وتفيد الدراسات التي أجراها البنك أيضاً أن العقبات السياسية في بعض البلدان قد تحول دون تلبية الاحتياجات الأساسية للفقراء، وقد أمكن التغلب عليها في بعض البلدان؛ مثل: مصر، وباكستان، وحتى وقت قريب في سريلانكا، بوضع برامج عامة لدعم السلع الغذائية، استفادت منها مجموعات أخرى بجانب المجموعة المستهدفة، وإلا لما أمكن إيصالها للفقراء (البنك الدولي، 1980:18).

ويرى أنصار استراتيجية الاحتياجات الأساسية أنه ليس من الضروري أن يحدث توفير هذه الاحتياجات للفقراء على حساب النمو الاقتصادي داخل المجتمع.

ويقول Norman L. Hicks[6] أحد أقطاب هذا الاتجاه: إن تركيز التنمية على توفير الاحتياجات الأساسية ممثلة في الرعاية الصحية، وتحسين مستوى التغذية، وزيادة فرص التعليم لغالبية أفراد المجتمع من الفقراء، وتوفير المياه الصالحة للشرب، والمسكن الصحي الملائم، والرعاية الاجتماعية، ومنح هؤلاء الفقراء حق تكافؤ الفرص في الوظائف، كل ذلك سوف يؤدي إلى تقليل الفقر. فهل هذه السياسات يمكن تحقيقها على حساب انخفاض النمو الاقتصادي (ممثلاً في نمو الناتج المحلي الاجمالي؟) يجيب هكس على ذلك بقوله: إنه من الناحية النظرية ليس بالضرورة، أما من الناحية العملية فالتجارب «العملية» تفيد بأن النتائج متباينة وغير حاسمة فدول مثل

بورما، وكوبا، وسريلانكا، وتنزانيا حققت هذه الاستراتيجية على حساب انخفاض في معدل نمو الناتج، بينما دول مثل تايوان، وكوريا، وسنغافورة حققت عدالة في توزيع الدخول، وخفضت من مستوى الفقر، وحسّنت من الخدمات الاجتماعية، دون أن يؤثر ذلك على المعدلات المرتفعة للنمو في الناتج، التي حققتها في نفس الوقت. ويضيف هكس أن أسلوب الاحتياجات الأساسية يُحَوِّل الاهتمام من تحقيق هدف تعظيم الناتج إلى تقليل الفقر(Hicks, 1980:22) [7].

ويقول (Streeten, 1980:6) :

إن الفكر الاقتصادي منذ الخمسينيات قد تأثر بكتابات آرثر لويس، وكوزنتس، وغيرهم، التي ركزت على النمو الاقتصادي خاصة في القطاع الصناعي الحديث، وفي المناطق الحضرية، على أمل أن يعم الرخاء في النهاية جميع مناطق المجتمع، ومن ثَم تتوزع الفوائد على الفقراء، من خلال آلية السوق. وقد ثبت بعد مضي عقود التنمية في الخمسينيات والستينيات وأوائل السبعينيات أن النمو الاقتصادي (أي نمو الناتج القومي) لم يكن إلا مؤشراً للتنمية، وكانت نتيجته إثراء الأغنياء على حساب الفقراء. لقد شاع القول بأن بناء التجهيزات وقيام الصناعات ولو أفادت الأغنياء في البداية فإن ذلك مرغوب فيه، لأنهم القادرون على الادخار والاستثمار، مما يؤدي إلى زيادة معدل نمو الناتج القومي، وهذا في النهاية سيكون لصالح الفقراء، سواء عن طريق قوى السوق، أو عن طريق التدخل الحكومي بواسطة الضرائب والسياسات المختلفة، التي تعمل على إعادة توزيع الدخل على الفقراء في المراحل المتقدمة من التنمية. إن توفير فرص التعليم والرعاية الصحية والتغذية لم تنل الاهتمام اللازم من قبل الكثيرين، بالرغم من أهميتها لرفع إنتاجية العمل واستغلاله الاستغلال الأمثل؛ ذلك لأنهم يعتبرون أن هذه السلع في المجتمعات المتقدمة سلع استهلاكية ما عدا بعض مراحل التعليم، بينما هي في الدول النامية تساعد على زيادة الإنتاج، لأنها استثمار في القوى البشرية).

ويضيف ستريتن بقوله: لقد تحول الفكر الاقتصادي من البحث في علاج الثنائية والبطالة التي تسود المجتمعات النامية إلى البحث في أهمية تحقيق النمو مع عدالة في توزيع الدخل. ولكن التساؤلات التي تطرح نفسها هي: كيف يمكن أن يؤثر النمو الاقتصادي في سوء التوزيع والفقر؟ وكيف يؤثر كل من سوء التوزيع

والفقر في النمو الاقتصادي؟ إن الإجابة على هذه التساؤلات تعتمد على إجابة العديد من الأسئلة؛ من أهمها: ما المرحلة التي يمر بها الاقتصاد النامي؟ وما درجة سوء توزيع الدخل، ومدى عمق الفقر في المجتمع؟ وما استراتيجية التنمية التي سيتبعها؟ هل تبدأ بالصناعات الكبيرة التي تفضل المناطق الحضرية؟ أم أنها سوف تبدأ بالصناعات الصغيرة التي تنتشر لصالح المناطق الريفية؟ أيضاً ما السياسات الحكومية في هذا الشأن؟ والمحصلة النهائية من كل هذه التساؤلات: أيهما أنفع لعلاج الفقر؟ تقليل سوء توزيع الدخل عن طريق وضع سياسات إعادة التوزيع أو عن طريق توفير الحاجات الأساسية للفقراء؟ (Streeten, 1980:7) يجيب على ذلك مؤيدو استراتيجية الاحتياجات الأساسية بالقول: إن تحقيق العدالة في التوزيع أمر مشكوك في تحقيقه، وحتى لو تحقق، فماذا يعني بالنسبة للفقراء؟ إن عملية إعادة التوزيع ربما لا تعني للفقراء أكثر من أنها تلبي رغبات مطالب نفسية وسيكولوجية، في الوقت الذي يحتاجون فيه إلى حاجات مادية؛ من تعليم، ورعاية صحية، ورعاية اجتماعية، ورفع مستوى تغذيتهم، وهذه كلها حاجات ملموسة ومحسوسة، ولها أثر مباشر على رفع إنتاجيتهم. أما في حالة إعادة التوزيع فقد تحدث زيادة في دخول الطبقات الفقيرة بنسب معينة. ولكن هذه الدخول ربما لا تمكنهم من الحصول على احتياجاتهم الأساسية؛ إما لارتفاع أسعارها فوق قدراتهم، أو لقيام احتكارات تمنعهم من الانتفاع بها، أو لضعف مركز الفقراء الاجتماعي الذي لا يمكنهم من الاستفادة من خدمات مثل التعليم أو الصحة أو غيرها من الخدمات الاجتماعية التي تتمتع بها الطبقات الثرية.

ويقول Hollis B. Chenery، بالرغم من أن عدالة التوزيع تحتل مركزاً هاماً ضمن أولويات العمل السياسي في الدول النامية، إلا أنها في حالة التطبيق العملي لا تنال الحماس نفسه، بل إن الدراسات الميدانية تشير إلى أن ايرادات ومصروفات الحكومة تحابي الجماعات الغنية على حساب الجماعات الفقيرة (Chenery, 1980: 27).

ويشير أنصار استراتيجية الاحتياجات الأساسية إلى عدم استخدام الدخل كمقياس للفقر، ويستبدلون به معايير مادية، تتمثل في تحقيق حد أدنى من التغذية، والصحة، والمسكن، والتعليم، والخدمات الاجتماعية الأخرى. كما ينادون بأنه عند تقويم أي سياسة تنموية ناجحة يجب التركيز على مدى نجاحها في توفير هذه الاحتياجات للفقراء. ويشير البنك الدولي في تقريره الثالث عشر لعام

1990 إلى أن أنجع استراتيجية لتقليل الفقر هي تلبية احتياجات الفقراء من هذه الاحتياجات الأساسية، لزيادة قدراتهم على الاندماج في القوى العاملة، وشغلهم للفرص الوظيفية التي يتيحها النمو الاقتصادي. أما بالنسبة للفقراء من كبار السن والمعاقين الذين لا يتمكنون من العمل فلا بد أن تشملهم برامج خاصة لتلبية احتياجاتهم بحيث تكون مكملة لبرامج الاحتياجات الأساسية[8].

وعندما ننتقل من الآراء النظرية إلى الدراسات الميدانية للدول النامية لمعرفة مدى التزام الحكومات في تلك الدول بسياسات الهجوم المباشر على الفقر، ومدى التضارب بين تحقيق التنمية وتلبية الاحتياجات الأساسية، فإننا نستطلع دراسات البنك الدولي، حيث تشير هذه الدراسات إلى انقسام الدول النامية إلى ثلاثة أقسام: قسم منها استطاع تحقيق النمو الاقتصادي الكفء مع تقليل الفقر، وقسم ثان جاءت سياسته غير مبالية بتخفيض الفقر، والقسم الثالث جاء وسطاً بين القسمين الأول والثاني، حيث استخدم بعض سياسات تقليل الفقر وأهمل البعض. وهذا مما يدلل على أهمية الأولويات التي تضعها حكومات الدول لتحقيق التنمية والهجوم على الفقر (The World Bank Staff, 1991: 30).

أما من حيث تجارب الدول نحو تقليل مدى التضارب بين التنمية وتلبية الاحتياجات الأساسية فتشير الدراسات التي أجراها البنك الدولي على ست وثمانين دولة من الدول النامية إلى وجود علاقة ضعيفة ولكنها إيجابية بين متوسط دخل الفرد والعمر المتوقع عند الولادة[9] خلال الفترة ما بين عام 1960 و1973 «وعلى الرغم من أن هذه العلاقة هي علاقة ضعيفة فإنها تشير إلى أن الإتجاهات الجيدة في مجال تلبية الاحتياجات الأساسية لا تتسبب في انخفاض معدلات النمو، إلا أنه من العسير القول بما إذا كان الإنجاز الجيد في هذه الحالة هو نتيجة لمستوى الدخل، والتغير الذي طرأ عليه أم أنه أحد أسبابه. ومن أجل التغلب على مشكلة السببية هذه حدث الربط بين نمو الإنتاج في الدول النامية في الفترة ما بين عامي 1960 و1973 والأمد المتوقع للحياة في عام 1960 أي عند بداية الفترة، وفي هذه الحالة أمكن التوصل إلى علاقة هامة وإيجابية بعد أن وضع في الاعتبار تأثير عوامل أخرى تؤثر على النمو مثل الاستثمارات والواردات» (البنك الدولي، 13:1980).

وتشير دراسات البنك إلى أنه في حالة سرى لانكا فإن بعض الدلائل تُظْهِر أن «تلبية الاحتياجات الأساسية - وخاصة عن طريق زيادة تعليم النساء واندماجهم

في القوى العاملة - تخفض من حجم العائلة، ولما كانت الوفيات تتركز بشدة بين الأطفال، ونظراً لأن الآباء يميلون إلى التعويض عن وفيات الرضع، فإن انخفاض معدلات الوفيات بين الرضع بخفض من حجم الأسر، مما يؤدي بعد فترة إلى انخفاض الخصوبة، وتباطؤ النمو السكاني. وبهذه الطريقة تساهم الجهود الناجحة في تلبية الاحتياجات الأساسية، وفي زيادة معدل نمو متوسط الدخل» (البنك الدولي، 15:1980).

وتستخلص دراسات البنك الدولي التي أجريت في عدد من الدول ثلاثة دروس: «الدرس الأول هو أنه إذا ما اتبعت أهداف توزيع الدخل وتلبية الاحتياجات الأساسية بطريقة عقلانية فإنها لن تتسبب في أي تضحيات في النمو الاقتصادي، والدرس الثاني هو أنه يمكن تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً في المجتمعات حتى في حالات انخفاض مستوى الدخل القومي. والدرس الثالث هو أن تلبية الاحتياجات الأساسية لا بد أن تسهم في خفض معدلات الخصوبة بدرجة كبيرة» (البنك الدولي، 15:1980).

الجزء الثالث: دراسة حالة إندونيسيا، وباكستان، وماليزيا، والمغرب خلال الفترة (1965-1990)

على ضوء هذه الاعتبارات النظرية ونتائج الدراسات الميدانية بشأن التنمية وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان في الدول النامية نتناول دراسة حالة كل من إندونيسيا، وباكستان، وماليزيا، والمغرب خلال الفترة (1965-1990). وقد جاء اختيار هذه الدول بناء على توافر معلومات وإحصاءات عن توزيع الدخل فيها، وعدد الفقراء، والمتغيرات الاقتصادية، ومؤشرات الاحتياجات الأساسية، خلال فترة طويلة هي فترة (1965-1990). هذه البيانات والمعلومات سوف تمكننا من الوقوف على جهود تلك الدول في تحقيق التنمية، وفي الوقت نفسه يمكن الوقوف على جهودها في تقليل انتشار الفقر. إضافة إلى ذلك، فإن هذه الدول الأربع هي - كما ذكرنا سابقا - ضمن الدول الإسلامية، حيث يعتبر تقليل الفقر بل والقضاء عليه من أهم ما تنادي به تعاليم الإسلام، بل إن الإسلام قد جعل مسؤولية مساعدة الفقراء والإنفاق عليهم مسؤولية فردية، كما جعلها مسؤولية جماعية، فضلاً عن أنها مسؤولية ولي الأمر، وهو ما تعارف عليه الفقهاء بشأن تولية الحاكم، الذي يشاركه في مسؤولياته العلماء والقضاة. والآيات القرآنية التي تحث على الصدقات

على الفقراء والمساكين كثيرة، وكذلك الأحاديث النبوية الشريفة. أي أن منهاج الإسلام لعلاج الفقر هو منهاج إيجابي يتمثل في الأساليب التالية:

1 - الأداء الاختياري من جانب المسلم وهو الأداء المتمثل في مساعدة فقراء المسلمين، كالصدقات، ووجوب صلة الرحم والأقارب، وما توجبه الأخوة الإسلامية الإيمانية، التي قال الله تعالى فيها: ﴿**إنما المؤمنون إخوة**﴾ [الحجرات، آية ١٠] وقال الرسول ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» (رواه الطبراني). وهذه الوسيلة وإن كانت تبدو اختيارية إلا أنها إجبارية في واقع الأمر، لأن المؤمن لا يكتمل إيمانه ولا يكون مؤمنا حقاً إلا بأداء هذه الواجبات. يقول الله تعالى: ﴿**والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض، يأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر، ويقيمون الصلاة، ويؤتون الزكاة، ويطيعون الله ورسوله، أولئك سيرحمهم الله، إن الله عزيز حكيم**﴾ [التوبة، آية ٧١].

2 - الأداء الإجباري مُمَثَّلاً في الزكاة، فقد نص القرآن الكريم على مصارفها الرئيسة في قوله سبحانه: ﴿**إنما الصدقات للفقراء، والمساكين، والعاملين عليها، والمؤلفة قلوبهم، وفي الرقاب، والغارمين، وفي سبيل الله، وابن السبيل**﴾ [التوبة، آية ٦٠]. ويقول تعالى: ﴿**قد أفلح المؤمنون، الذين هم في صلاتهم خاشعون، والذين هم عن اللغو معرضون، والذين هم للزكاة فاعلون**﴾ [المؤمنون، آية ١-٤]. ونشير هنا لبعض تجارب الدول الإسلامية في مجال تطبيق نظام الزكاة. ففي باكستان - إحدى الدول محل الدراسة - فُرِضَ قانون الزكاة والعشور في عام 1980، وجرى بموجبه فرض الزكاة على كل مواطن أو منشأة مسلمة في الباكستان، أو أي شركة يملك أغلبيتها مسلمون، وتُحصَّل على وعاء عريض، وهو يشتمل على الودائع الادخارية، وعلى كل الوثائق الادخارية، ولا يترك تقديرها لدافع الزكاة. بجانب ذلك يوجد أيضا نظام العشور، أي الزكاة على الأرض الزراعية، ونسبة الزكاة هنا هي 20 في المائة من الإنتاج الزراعي، ويترك لدافع الزكاة ربع قيمة الإنتاج. وفي السودان صدر قانون صندوق الزكاة في أبريل 1980، هذا الصندوق يقوم على أساس التطوع، وليس الإلزام، وتسهم الدولة في الصندوق، وتعين موظفيه. أما في الكويت فقد أنشأت دولة الكويت في عام 1982 بيت الزكاة كهيئة عامة، ذات ميزانية مستقلة، لها شخصية اعتبارية، وتخضع لإشراف وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، وهو كصندوق الزكاة في السودان، حيث إن أموال الزكاة تُقَدَّم لبيت

الزكاة طواعية من الأفراد، كما تُقَدِّم الدولة إعانة سنوية للبيت. أما في المملكة العربية السعودية فقد صدر الأمر الملكي في 1950/11/21 بتطبيق الزكاة بفئة 2.5 في المائة، وخفضت فئة الزكاة التي تجمعها الدولة إلى 1.25 في المائة، على أن يدفع الأفراد باقي الزكاة بأنفسهم لذويهم، إلا أنه جرى جمعها بالكامل منذ عام 1985. وتنطبق الزكاة على كل السعوديين الذين يملكون أصولاً تجب تزكيتها، ويعتبر وعاء الزكاة في المملكة وعاء عريضا، بالرغم من بعض التقليص الذي حدث في بعض الأوعية المفروضة عليها الزكاة[10].

3 - حث الإسلام الفقير القادر على العمل على أن يعمل، وأن يساعد في ذلك ولي الأمر، ليكون عضواً عاملاً في المجتمع، فيستفيد منه المجتمع، ويكفيه ذلك عن السؤال ومد اليد للغير. يقول ﷺ: «لأنْ يأخذْ أحدكم أحبْلَهُ ثم يأتي الجبل، فيأتي بحزمة من حطب على ظهره فيبيعها، فيكف الله بها وجهه، خير له من أن يسأل الناس، أعطوه أو منعوه» (رواه البخاري).

4 - قيام ولي الأمر بكفاية الفقراء من بيت مال المسلمين إذا لم تَكْفِ أموال الزكاة، كما يمكن لولي الأمر التدخل في أن يأخذ من أموال الأغنياء بقدر ما يحقق حاجات الفقراء، ولايُفْهَم من ذلك مصادرة أموال الأغنياء بحجة إنفاقها، أو استثمارها في المجتمع، كما يحدث في حالات «التأميم» العصريّ. ولكن القصد من الأخذ من أموال الأغنياء هنا هو سد حاجة الفقراء، لتحقيق التوازن والحياة الكريمة لأفراد المجتمع على مختلف فئاتهم؛ فتهنأ حياتهم، ويتفرغ كل من الفقير والغني لأداء ما كُلِّف به من عمارة الأرض، تقرباً إلى الله وإخلاصاً في عبادته.

5 - مايوجبه الإسلام من وسائل تعمل على مساعدة الفقراء والمساكين في المجتمع المسلم، ومنها الكفارات، والنَّذْر، والهِبَات، والوقف، وزكاة الفطر، وغير ذلك من أوجه الإنفاق في سبيل الله. يقول الله تعالى: **﴿قل إن ربي يَبْسُطُ الرزق لمن يشاء من عباده، ويَقْدِرُ له، وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه، وهو خير الرازقين﴾** (سبأ، آية ٣٩).

ما تقدم بنا هنا هو إعطاء فكرة مختصرة عن منهاج الإسلام في علاج الفقر[11] وليس الغرض بحث هذا المنهاج في الدول الأربع محل الدراسة؛ حيث إن قياس ذلك يحتاج إلى دراسات تطبيقية وتفصيلية لكل حالة، مما يخرج عن

نطاق البحث الحالي. هذا فضلاً عن محدودية المعلومات المتوافرة في هذا المجال، وهذا ما دلت عليه الدراسات القليلة التي أجريت عن بعض الدول في بحثها عن دور الزكاة مثلاً كأحد نظم التوزيع الإسلامية، في كل من سوريا لعام 1971، والسودان لعام 1982، مما أدى إلى الاعتماد في هذه الدراسات على بيانات تقديرية، لعدم توافر بيانات واقعية، حيث يتساءل الكاتب: «كم تبلغ حصيلة الزكاة في اقتصاد معاصر، لو أديت عن مختلف الأموال الظاهرة والباطنة التي تجب فيها؟». ويجيب على ذلك بالقول: «لم تتوافر لدينا تقديرات تفصيلية عن ذلك إلا لبلدين؛ هما سوريا والسودان. . . ولايصح علمياً تعميم نتائجها قبل تمحيص الافتراضات التي بنيت عليها، ومقارنتها بتقديرات مشابهة لبلاد أخرى»[12].

هذا بالنسبة لحصيلة الزكاة، أما بالنسبة للأثر التوزيعي الممكن للزكاة، ووسائل التوزيع الأخرى التي يقرها المنهاج الإسلامي، فلا تخضع لمعايير ثابتة، بل كلها تعتمد على افتراضات تختلف من مجتمع لآخر، وربما من كاتب لآخر، وهذا ليس مجالنا في البحث الحالي.

وقبل قيامنا بدراسة جهود الدول الأربع في مواجهة وعلاج الفقر في مجتمعاتها، نتناول في الفقرة التالية خصائصها الاقتصادية والديمغرافية.

1 - الخصائص الاقتصادية والديمغرافية للدول محل الدراسة:

تتسم الدول موضوع الدراسة بارتفاع في معدل النمو السكاني خلال الفترة (1965-1990) حيث يتراوح ما بين 2.2 في المائة في إندونيسيا، و 3.1 في المائة في الباكستان، (انظر الجدول رقم 3)، وتعتبر إندونيسيا الدولة الخامسة من حيث عدد السكان في العالم، وتمثل الباكستان الدولة العاشرة في العالم، ونتيجة لهذا المعدل المرتفع من النمو السكاني فإن نسبة صغار السن (حتى 14 سنة) في الهيكل السكاني تتراوح ما بين حوالي 36 في المائة في إندونيسيا، إلى 44 في المائة في باكستان، (الجدول رقم 3) مقارنة بما هو سائد في الدول المتقدمة؛ حيث تمثل نسبة صغار السن في المتوسط 20.5 في المائة في عام 1990 [13]. وهذا يعني ارتفاع نسبة الإعالة في الدول موضوع الدراسة، مما يلقي عبئاً اقتصادياً على الطبقة العاملة، خاصة الفقيرة منها، إضافة إلى تزايد الإنفاق الحكومي لتوفير الخدمات المتعلقة بالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية.

جدول رقم(3):

عدد السكان، ومعدل النمو السكاني وهيكل أعمار السكان في إندونيسيا وباكستان وماليزيا والمغرب (1965-1990)

الدولة	السكان		معدل النمو السكاني	هيكل أعمار السكان (1990)	
	1965	1990	1965-1990 (٪)	حتى 14 سنة	15-64 سنة
إندونيسيا	105	178,2	2,2	35,8	60,3
باكستان	53	112,4	3,1	44,2	53,00
ماليزيا	9,5	17,9	2,5	38,3	58,1
المغرب	13,3	25,1	2,5	40,8	55,6

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1992 م.

أما من حيث الخصائص الاقتصادية فتعتبر الدول الأربع التي تشملها هذه الدراسة ضمن مجموعة الدول النامية. وحسب تصنيف البنك الدولي القائم على مستوى الدخل الفردي تأتي دولتان منها ضمن الدول النامية منخفضة الدخل، وهما باكستان حيث يصل مستوى نصيب الفرد من الناتج القومي لعام 1990 بدولارات 1987م 350 دولاراً، وإندونيسيا 500 دولارا، أما المغرب وماليزيا فتعتبران ضمن الدول النامية متوسطة الدخل؛ حيث يصل متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي في المغرب في عام 1990 بدولارات 1987م 820 دولاراً، وماليزيا 2230 دولاراً، انظر الجدول رقم (4). ومما يلاحظ من البيانات الواردة بالجدول رقم (4) أن إندونيسيا استطاعت أن ترفع من نصيب الفرد من الناتج القومي من 160 دولاراً في المتوسط في عام 1965 إلى 500 دولار في عام 1990، أي أن متوسط دخل الفرد تضاعف أكثر من ثلاث مرات خلال 25 سنة. بينما حققت ماليزيا زيادة بنسبة أقل بقليل من مرتين ونصف خلال الفترة نفسها، أما باكستان فأحرزت زيادة متواضعة أقل من مرة ونصف، وحققت المغرب زيادة تقدر بمرة ونصف (انظر الجدول رقم 4).

جدول رقم (4):
نصيب الفرد من الناتج القومي
ومعدل نموه في إندونيسيا، وباكستان، وماليزيا، والمغرب (1965-1990)

الدولة	نصيب الفرد من الناتج القومي بسعر دولارات 1987		عدد مرات الزيادة فيما بين 65 و 90	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي السنوي 1965-1990
	1965	1990		
إندونيسيا	160	500	3,1	4,5
باكستان	250	350	1,4	2,5
ماليزيا	950	2230	2,3	4,00
المغرب	540	820	1,5	2,3

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1992، جدول 1، 258-259. تم احتساب عدد مرات الزيادة بواسطة الكاتب.

وباستخدام معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي نلاحظ أن إندونيسيا وماليزيا حققتا معدلاً مرتفعاً خلال الفترة (1965-1990)؛ حيث وصل في إندونيسيا إلى 4.5 في المائة، وفي ماليزيا 4 في المائة. بينما حققت كل من باكستان والمغرب معدلاً يقدر بـ 2.5 و 2.3 في المائة على التوالي (الجدول رقم 4).

أما من حيث هيكل الناتج القومي فتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (5) إلى انخفاض نصيب القطاع الزراعي، مع ارتفاع نصيب كل من قطاعي الصناعة والخدمات، خلال الفترة (1965-1990) في كل الدول محل الدراسة. مع ملاحظة التحول السريع الذي حدث في اقتصاد إندونيسيا من الاعتماد على الزراعة التي كانت تمثل نصف الناتج المحلي في عام 1965م، وانخفضت إلى أقل من الربع في عام 1990 مع حدوث ارتفاع كبير في مساهمة القطاع الصناعي حيث ارتفع من 13 في المائة في عام 1965 إلى 40 في المائة في عام 1990.

جدول رقم (5):
هيكل الناتج القومي في إندونيسيا وباكستان وماليزيا والمغرب 1965-1990

الدولة	هيكل الناتج القومي: المساهمة النسبية لقطاعات الإنتاج (٪)					
	الزراعة		الصناعة		الخدمات	
	1965	1990	1965	1990	1965	1990
إندونيسيا	51	22	13	40	36	38
باكستان	40	26	20	25	40	49
ماليزيا	28	..	25	..	47	..
المغرب	23	16	28	33	49	51

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، 1992، جدول 3، ص 262.
(..) غير متوفر.

وللتعرف على هيكل صادرات الدول محل الدراسة نلاحظ من البيانات الواردة بالجدول رقم (6) تغيراً محلوظاً في هيكل صادرات الدول محل الدراسة لصالح السلع الصناعية، حتى بالنسبة لإندونيسيا، التي يتسم هيكل صادراتها بارتفاع نسبة صادرات الوقود والمعادن خلال الفترة (1970-1990) باعتبارها دولة مصدرة للبترول، إلا أن نصيب صادرات السلع الأولية الأخرى انخفض انخفاضا كبيرا لصالح الصناعات الأخرى، التي ارتفع نصيبها من 1 في المائة في عام 1970 إلى 39 في المائة من إجمالي الصادرات في عام 1990. أما ماليزيا فقد حدث تغير ملحوظ في هيكل صادراتها من تركز الصادرات في السلع الأولية (63 في المائة عام 1970) إلى أقل من الربع في عام 1990، مع زيادة صادراتها من الآلات ومعدات النقل والصناعات الأخرى لتصل إلى 61 في المائة في عام 1990، بعدما كانت 8 في المائة فقط، في عام 1970، وقد جاء التغير الهيكلي نفسه لصالح السلع الصناعية من البيانات الواردة بالجدول رقم (6) بالنسبة لكل من المغرب وباكستان.

جدول رقم (6):

هيكل الصادرات: النسبة المئوية للصادرات من السلع المختلفة في إجمالي الصادرات في إندونيسيا، وباكستان، وماليزيا، والمغرب (1970-1991)

الدولة	الوقود والمعادن		سلع أولية أخرى		الآلات ومعدات النقل		صناعات أخرى		منسوجات وملابس	
	1970	1991	1970	1991	1970	1991	1970	1991	1970	1991
إندونيسيا	44	43	54	16	صفر	2	1	39	صفر	14
باكستان	2	1	41	26	صفر	صفر	57	72	47	60
ماليزيا	30	17	63	22	2	38	6	23	1	6
المغرب	33	20	57	29	صفر	3	9	48	4	20

ملحوظة: المنسوجات والملابس تمثل جزءاً من الصناعات الأخرى.

المصدر: The World Bank, World Development Report, 1993, Table 16, pp. 268-269

2 - انتشار الفقر في الدول محل الدراسة:

على ضوء هذه الخلفية عن الوضع الاقتصادي والديمغرافي للدول الأربع موضوع الدراسة نحاول تَلَمُّسَ بعض الدلائل، التي تساعدنا في معرفة ما حققته هذه الدول، بشأن الإقلال من الفقر، في عَقْدَي التنمية السبعينيات والثمانينيات، ولسوء الحظ فإنه من المستحيل - على ضوء نقص البيانات - التوصل إلى مانريده بدقة. إلا أن المتوفر من البيانات سوف يساعدنا في تلمس ما حدث بالنسبة للإقلال من الفقر، وذلك من خلال دراسة بعض المؤشرات الاجتماعية المقبولة عالمياً، وهي مؤشرات تعبر عن الاحتياجات الأساسية في مجالات الصحة والتعليم، وما تحقق منها خلال الفترة التي جرت فيها الدراسة. وقبل الدخول في ذلك نتعرف في البداية على حجم الفقر، مقيساً بنسبة عدد الفقراء للسكان، ونمط توزيع الدخل في الدول الأربع: إندونيسيا، وباكستان، وماليزيا، والمغرب.

جدول رقم (7):
التغيرات في معدل انتشار الفقر في إندونيسيا والباكستان وماليزيا والمغرب

البلد والفترة	طول الفترة (سنوات)	النسبة المئوية للسكان التي تعيش دون حد الفقر		عدد الفقراء بالملايين	
		السنة الأولى	السنة الأخيرة	السنة الأولى	السنة الأخيرة
إندونيسيا (1970-1987)	17	58	17	67.9	30.00
باكستان (1962-1984)	22	54	23	26.5	21.3
ماليزيا (1973-1987)	14	37	15	4.1	2.2
المغرب (1970-1984)	14	43	34	6.6	7.4

ملحوظة: نطاق حدود الفقر معبراً عنه من زاوية نصيب عضو الأسرة من المصروفات بالدولار يبلغ نحو 300-400 دولار سنويا في عام 1985 فيما عدا ماليزيا 420دولاراً.
المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1990، ص 57.

يتبين من البيانات الواردة بالجدول رقم (7) أنه حدث تحسن محلوظ في انخفاض نسبة الفقراء إلى إجمالي عدد السكان فيما بين بداية الفترة تحت الدراسة ونهايتها. فإندونيسيا خفضت رقمها بنسبة 41 نقطة مئوية في 17 عاماً وباكستان 31 نقطة في 22 عاماً. أما المغرب فكانت أقل الدول تحقيقاً لانخفاض هذه النسبة حيث حققت 9 نقاط فقط خلال 14 عاماً، كما حققت إندونيسيا نجاحاً مماثلاً في تخفيض عدد الفقراء خلال نفس الفترة، (17 عاماً)، من حوالي 68 مليون نسمة إلى 30 مليون نسمة. وإذا أخذنا في الاعتبار معدل النمو السكاني المرتفع يتضح لنا مدى النجاح الذي أحرزته إندونيسيا في التقليل من عدد الفقراء. وتأتي ماليزيا في المرتبة الثانية بعد إندونيسيا؛ حيث استطاعت خلال 14 عاماً أن تقلل عدد الفقراء إلى حوالي النصف من 4.1 مليون نسمة في عام 1973 إلى 2.2 مليون نسمة في 1987. أما الباكستان؛ فجاء أداؤها متواضعا؛ حيث مازال حوالي ربع السكان يعيشون دون حد الفقر، بنهاية الفترة التي شملها المسح، أي عام 1984. أما بالنسبة للمغرب فنلاحظ ازدياد عدد الفقراء من 6.6 مليون نسمة في بداية المسح

(1970) إلى 7.4 مليون نسمة في عام 1984، وهي نهاية فترة المسح، وذلك بالرغم من انخفاض نسبة الفقراء إلى إجمالي عدد السكان، وقد يعود ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السكاني الذي عادة ما يتركز في هذه الطبقات الفقيرة. لكن الملاحظ أن أداء المغرب كان أقل الدول الأربع في تقليل انتشار الفقر بين السكان؛ حيث مازال ثلث السكان يعيشون دون حد الفقر في نهاية الفترة، أي عام 1984.

وعلى ضوء هذه الأوضاع عن مدى انتشار الفقر بمقياس نسبة الفقراء إلى إجمالي عدد السكان في الدول محل الدراسة، نستعرض السياسات والإصلاحات التي انتهجتها هذه الدول، للإقلال من انتشار الفقر. فنتناول نمط توزيع الدخل، وعدداً من المؤشرات الاجتماعية المتعلقة بالتعليم والصحة والتغذية، (العمر المتوقع عند الولادة، ومعدل وفيات الأطفال الرضع، ومعدل الأمية... الخ) ونبدأ بتفحص نمط توزيع الدخل.

الجدول رقم (8) يوضح نمط توزيع الدخل في الدول محل الدراسة، مع ذكر نمط توزيع الدخل في كل من البرازيل، والولايات المتحدة الأمريكية، والفلبين، بهدف المقارنة. وكما نلاحظ من البيانات الواردة بالجدول أن أقرب الدول عدالة في التوزيع هي إندونيسيا، وهذا يدلل على أن من السياسات التي اتبعتها إندونيسيا في التقليل من انتشار الفقر – كما اتضح لنا من الجزء السابق – هو انتهاج سياسات إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا من السكان، فبعد أن كان نصيب هذه الطبقات – التي تمثل أدنى 40 في المائة – 17 في المائة من الدخل الكلي، خلال (15-20) سنة ماضية، تشير البيانات إلى أن نصيبها ارتفع إلى 42 في المائة من الدخل، حسب آخر تقدير جديث، أي عام 1990، في الوقت الذي انخفض فيه نصيب فئة أعلى 10 في المائة من السكان، من 41 في المائة إلى 27 في المائة من الدخل في نفس الفترة، وهذا السجل من نمط توزيع الدخل يفوق في نسبة المساواة جميع الدول الواردة بالجدول بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية كدولة متقدمة، ويفسر هذا التغير في نمط توزيع الدخل في إندونيسيا ما قامت به من سياسات اقتصادية، استفادت منها الطبقات الفقيرة، مثل سياسة المحافظة على استقرار أسعار الأراضي، وتوزيع الأراضي على المزارعين توزيعاً متساوياً نسبياً، واستفادة صغار الملاك من دخل الزراعة المرتفع[14]، كما أن إندونيسيا «اتبعت استراتيجية تضمنّت توفير التعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى، على نطاق

واسع، والدعم القومي للتنمية الريفية، وقد شجع هذا على النمو السريع القائم على الاستخدام المكثف للعمل، وهو النمو الذي زاد التحسن في توزيع الدخل» (والتون، 4:1990).

وتأتي المغرب بعد إندونيسيا من حيث اتباع سياسة إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، حيث انخفض نصيب فئة أعلى 20 في المائة من السكان، من 49 في المائة من الدخل، خلال (15-20) سنة ماضية، إلى 39 في المائة، حسب آخر تقدير، 1990، مع ارتفاع نصيب أدنى 40 في المائة من السكان، من 12 في المائة من الدخل، خلال (15-20) سنة ماضية إلى 23 في المائة، حسب آخر تقدير 1990، أما الباكستان فتمثل حالة من السكون والثبات في نمط توزيع الدخل على فئات السكان المختلفة، (انظر الجدول رقم 8). وهذا الوضع يقود إلى الاعتقاد بأن الباكستان لم تتبع سياسة إعادة توزيع الدخل كمنهج لتقليل إنتشار الفقر، بمعنى أن الباكستان اتبعت طرقا للتنمية لا تقوم على المساواة، بالرغم من نجاحها المتواضع في تخفيض نسبة عدد الفقراء لإجمالي عدد السكان (انظر الجدول رقم 7).

أما بالنسبة لماليزيا فيمثل نمط توزيع الدخل حالة من عدم المساواة، حيث لم يحدث إلا تحسن طفيف في هذا النمط، خلال العشرين سنة الماضية، فما زالت فئة أعلى 20 في المائة من السكان تحصل على نصف الدخل الكلي في عام 1990، وكان نصيبها من عشرين سنة مضت 56 في المائة، أما نصيب فئة أدنى 40 في المائة من السكان، فقد حقق ارتفاعاً يمثل ثلاث نقاط فقط، ليصل إلى 14 في المائة من الدخل عام 1990 مرتفعاً من مستوى منخفض، يمثل 11 في المائة من الدخل خلال عشرين سنة مضت (انظر الجدول رقم 8). وقد يفسر هذا الوضع في ماليزيا اتباعها سياسات اقتصادية خلال الفترة (1960-1987) أكثر انفتاحاً؛ حيث قامت بتخفيض الضرائب على الزراعة، وعلى صادرات المطاط[15]، وهذا من شأنه أن يزيد من دخول الطبقات المالكة الزراعية الكبيرة، وهي الطبقات الموسرة، وذلك على حساب الطبقات الفقيرة، بالرغم من التأثير الإيجابي الذي أحدثته هذه السياسات على النمو الاقتصادي في ماليزيا.

جدول رقم (8):

نمط توزيع الدخل في اندونيسيا، وباكستان، وماليزيا، والمغرب، مقارنة بالبرازيل، والولايات المتحدة الأمريكية، والفلبين

فئات الدخل	إندونيسيا			باكستان			ماليزيا			المغرب			البرازيل	أمريكا	الفلبين
	30 – 25 سنة ماضية	20 – 15 سنة ماضية	1990	30 – 25 سنة ماضية	20 – 15 سنة ماضية	1990	30 – 25 سنة ماضية	30 – 15 سنة ماضية	1990	30 – 25 سنة ماضية	20 – 15 سنة ماضية	1990	1982	1985	1990
نصيب أعلى 10 في المائة	-	41	27	30	27	31	-	40	35	-	-	25	46,2	25,0	32
نصيب أعلى 20 في المائة	-	52	41	45	42	46	-	56	51	-	49	39	62,6	41,9	48
نصيب أدنى 40 في المائة	-	17	42	18	21	19	-	11	14	-	12	23	8,1	15,7	15
نصيب أدنى 20 في المائة	-	7	21	6	8	8	-	4	5	-	4	10	2,4	4,7	6

المصدر: The World Bank, **Social Indicators of Development, 1991-1992,** Washington, D.C., 1992, The World Bank, **World Development Report,** 1992, Washington, D.C.

3 - تلبية الاحتياجات الأساسية:

لدراسة ما حققته الدول الأربع: إندونيسيا، وباكستان، وماليزيا، والمغرب من تقدم في تلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها، خلال الفترة تحت الدراسة (1965-1990) نستخدم عدة مؤشرات تعبر عن تلك الاحتياجات، وهي مؤشرات تتعلق بالصحة، ومؤشرات تتعلق بالتعليم، ويعتبر العمر المتوقع عند الولادة من المؤشرات الأساسية، التي يُعْتَمَد عليها في اختبار مدى التقدم الذي حدث في نوعية الحياة، فالعمر المتوقع عند الولادة يعكس التغير الذي حدث في كثير من المؤشرات، ومنها التعليم، والتغذية، ووفرة المسكن الصحي، وما يشتمل عليه من وفرة المياه الصالحة للشرب، ومرافق الصحة العامة. فكل هذه المؤشرات تؤثر بلا شك في العمر المتوقع أن يعيشه الفرد - بمشيئة الله - عند الولادة (Morawetz, 1977)، وهو المؤشر الذي نتناوله بداية في الفقرة التالية:

1 - **العمر المتوقع عند الولادة:** بتفحص التطور الذي حدث في مؤشر العمر المتوقع عند الولادة، نلاحظ من البيانات الواردة بالجدول (9) أنه قد حدث تحسن ملموس بنسبة تتراوح ما بين حوالي 13 بالمائة في ماليزيا إلى حوالي 32 في المائة في إندونيسيا، في الفترة (1970-1990) فقد ارتفع العمر المتوقع عند المولد في إندونيسيا، من (47 سنة) في عام 1970 إلى (62 سنة) في عام 1990 أي بزيادة 15 سنة خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات ، وهي زيادة فاقت ما أحرزته الدول النامية ككل، (منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل) انظر الجدول رقم (9). ويلي إندونيسيا المغرب، التي حققت ارتفاعاً في العمر المتوقع عند المولد بنسبة 19.1 في المائة، أي حوالي عشر سنوات خلال الفترة نفسها. أما الباكستان فكان أداؤها ضعيفاً؛ حيث - كما نلاحظ - أنها بدأت في عام 1970 بعمر متوقع عند المولد يفوق مثيله في إندونيسيا، ولكن الباكستان لم تصل إلى ما وصلت إليه إندونيسيا في عام 1990، حيث حققت 55.8 سنة مقارنة بما حققته إندونيسيا وهو (62 سنة). وتشير الدراسات إلى أن حكومة إندويسيا بجانب اتباعها سياسة إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة - كما تبين لنا سابقاً - وكما لاحظنا في سجلها بالنسبة للعمر المتوقع عند الولادة وباقي المؤشرات التي سوف نستعرضها فيما بعد - أنها «قامت أثناء عملية تكيفها مع انخفاض عائدات النفط بتحويل خطة سنواتها الخمس في 1984 أولويات الميزانية الصحية

نحو الفقراء، وتلقى الطلب المحلي ومكافحة الأمراض والتغذية اعتمادات ميزانية أكبر، وأدى برنامج التعليم الابتدائي الناجح - الذي يستهدف الوصول بنسبة الالتحاق إلى 100 في المائة في العام 1987/1986- إلى تعزيز رأس المال البشري» (أدليون وليونيل ديمري، 43:1987).

جدول رقم (9):

مؤشرات الاحتياجات الأساسية في إندونيسيا، وباكستان، وماليزيا، والمغرب

1 - مؤشرات الصحة:

1 - 1 - العمر المتوقع عند الولادة	1970 (سنوات)	1990 (سنوات)	الزيادة فيما بين 1970 - 1990	
			(سنوات)	٪
إندونيسيا	47,0	62,0	15,0	31,9
باكستان	48,1	55,8	7,7	16,0
ماليزيا	62,0	70,0	8,0	12,9
المغرب	51,9	61,8	9,9	19,1
الدول النامية	53,1	63,0	9,9	18,6
الدول مرتفعة الدخل	71,6	77,0	5,4	7,5

1 - 2 - معدل وفيات الأطفال (لكل ألف من المواليد)	1965	1990	النقص فيما بين 1990 - 1965	النسبة المئوية للنقص
إندونيسيا	128	61	67	52
باكستان	149	103	46	25
ماليزيا	55	16	39	70,9
المغرب	145	67	78	53,7
الدول النامية	118	62	56	44,5
الدول مرتفعة الدخل	24	8	16	66,6
العالم	96	50	46	47,9

3-1 - نصيب الفرد من الإمداد اليومي من السعرات الحرارية	1965	1989	الزيادة فيما بين 1965 - 1989	النسبة المئوية للزيادة	نسبة إلى نصيب الفرد في الدول مرتفعة الدخل٪
إندونيسيا	1790	2750	960	53,6	80,5
باكستان	1773	2219	446	25,2	65
ماليزيا	2353	2774	421	17,9	81,2
المغرب	2112	3020	908	43,0	88,4
الدول النامية	2096	2536	440	21,0	75
الدول مرتفعة الدخل	3087	3416	329	10,6	-
العالم	2333	2740	407	17,4	80,2

2 ـ التعليم:

2 - 1 - معدل أمية الكبار	1975 (٪)	1990 (٪)	النقص فيما بين 1975-1990 (٪)
إندونيسيا	38	23	15
باكستان	79	65	14
ماليزيا	40	22	18
المغرب	72	51	21
الدول النامية منخفضة الدخل	62	40	22
الدول النامية متوسطة الدخل	29	22	7
الدول مرتفعة الدخل	01	-	-

2 - 2 - نسبة المقيدين في التعليم الابتدائي من المجموعة العمرية (٪)	1965	1990	الزيادة فيما بين 1965 - 1990 (٪)
إندونيسيا	72	98*	28
باكستان	40	47	,7
ماليزيا	90	93	3
المغرب	47*	55*	8
الدول النامية	78	91*	-
الدول مرتفعة الدخل	104	100	-
العالم	83*	92*	-

*صافي القبول.

ملاحظة: الدول النامية تشتمل على الدول النامية متوسطة الدخل ومنخفضة الدخل.
جرى احتساب نسب النقص والزيادة بواسطة الكاتب.

المصدر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، تقارير مختلفة.

أما ماليزيا فإن انخفاض النسبة المئوية التي حققتها في العمر المتوقع عند المولد خلال الفترة فيعود إلى أنها بدأت بعمر متوقع عند المولد في عام 1970 يعادل ما حققته إندونيسيا بعد عشرين سنة، أي في عام 1990، وقد حققت ماليزيا عمراً متوقعا عند المولد في عام 1990 يقارب ما حققته الدول مرتفعة الدخل في عام 1970.

يُستَنْتَج من هذه النتائج أن هذا الارتفاع في العمر المتوقع عند المولد في كل من أندونيسيا وماليزيا جاء في الوقت نفسه الذيَ حققت فيه الدولتان نمواً مرتفعاً في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي خلال الفترة 1965-1990 حيث حققتا 4.5 في المائة و4 في المائة على التوالي، (انظر الجدول 4) مما يشير إلى أن تحقيق النمو الاقتصادي سيساعد في زيادة تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. وبعبارة أخرى تؤكد هذه المؤشرات بعدم وجود تناوب Trade off بين النمو الاقتصادي السريع، وتحقيق أهداف تلبية الاحتياجات الأساسية! وهذا ما تشير إليه أيضاً النتائج الخاصة بباكستان والمغرب؛ حيث إن معدل النمو الاقتصادي المتواضع الذي تحقق في هاتين الدولتين (2.5 في المائة و2.3 في المائة على التوالي) أدى إلى

نتائج متواضعة بالنسبة للمغرب، وضعيفة بالنسبة لباكستان، فيما يتعلق بمؤشر العمر المتوقع عند المولد خلال عشرين عاماً من 1970-1990.

2 – **معدل وفيات الأطفال:** فيما عدا الباكستان التي مازال معدل وفيات الأطفال بها يفوق متوسط ما حققته الدول النامية ككل من تخفيض لهذا المعدل بنهاية الفترة عام 1990، فإن البيانات الواردة بالجدول رقم (9) تشير إلى أن الدول الثلاث الأخرى: إندونيسيا، والمغرب، وماليزيا، حققت انخفاضا يمثل 50 في المائة في كل من المغرب، وأندونيسيا، وحوالي 71 في المائة في ماليزيا خلال خمسة وعشرين عاماً من عام (1965-1990). ومن الملاحظ أن الفجوة بدأت تضيق فيما بين معدل وفيات الأطفال في ماليزيا والدول المتقدمة إلا أنها مازالت كبيرة بين كل من إندونيسيا والمغرب وبين الدول المتقدمة حيث تقدر نسبة وفيات الأطفال في إندونيسيا في عام 1990 بواحد وستين وفاة بين كل ألف طفل و 67 في المغرب مقارنة بثمانية أطفال في الدول مرتفعة الدخل (انظر الجدول رقم 9).

3 – **نصيب الفرد من الإمداد اليومي من السعرات الحرارية:** بإلقاء نظرة على البيانات الواردة بالجدول رقم (9) نلاحظ أنه تقدمٌ ملموسٌ في كل من إندونيسيا، والمغرب، وماليزيا، فيما يتعلق بنصيب الفرد من الإمداد اليومي من السعرات الحرارية خلال الفترة (1965-1989). بينما – كباقي المؤشرات التي تفحصناها سابقا – جاء أداء الباكستان ضعيفاً، وهو أقل مما حققته الدول النامية ككل؛ حيث بينما حققت إندونيسيا زيادة قدرها 906 سعرات حرارية يومياً، أي بنسبة 53.6 في المائة، خلال الفترة (1965-1989) حققت ماليزيا زيادة تقدر بـ 421 سعراً حرارياً يوميا، أي بنسبة 18 في المائة، خلال نفس الفترة. أما المغرب فقد حققت زيادة تقدر بـ 43 في المائة، وهي أكثر الدول الأربع نجاحاً في الاقتراب من المعدل السائد في الدول مرتفة الدخل، حيث يمثل مستوى ما حققته المغرب 88.4 في المائة من المستوى السائد في الدول مرتفعة الدخل عام 1989، بينما يمثل نصيب الفرد من السعرات الحرارية اليومية في كل من إندونيسيا، والباكستان، وماليزيا 80.5 و65 و 81.2 في المائة، على التوالي، من المستوى السائد في الدول مرتفعة الدخل.

4 – **مؤشرات التعليم:** نتناول ضمن مؤشرات التعليم مؤشرين؛ هما: معدل أمية الكبار، ومعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي. وتشير البيانات الواردة

بالجدول رقم (9) أن نسبة الأمية انخفضت في كل من أندونيسيا، وماليزيا، بحيث وصلت إلى أقل من ربع السكان، بينما ماتزال هذه النسبة تصل إلى 65 في المائة في باكستان، وإلى نصف السكان في المغرب، وهو مستوى يفوق ما حققته الدول النامية منخفضة الدخل، التي يصل معدل الأمية فيها في المتوسط في عام 1990 إلى 40 في المائة (انظر الجدول رقم 9).

ويرتبط معدل أمية الكبار بمدى انتشار التعليم الابتدائي؛ حيث تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (9) الخاصة ببيانات معدل القبول بالتعليم الابتدائي إلى وجود هذا الترابط، فيلاحظ أن كلًّا من أندونيسيا، وماليزيا اللتين استطاعتا تخفيض معدل الأمية إلى أقل من ربع عدد السكان، فإنهما استطاعتا تحقيق معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، وصل إلى 98 في المائة في أندونيسيا، و 93 في المائة في ماليزيا، بينما نلاحظ انخفاض هذه النسبة إلى 55 في المائة في المغرب، و 47 في المائة في باكستان، وهذه النسب تنسجم مع النسب المرتفعة التي لاحظناها بالنسبة لمعدل أمية الكبار.

ويأتي هذا الأداء الضعيف في مجال التعليم بالمغرب، في الوقت الذي قامت فيه المغرب بتطبيق إصلاحات تعمل على «تحسين الخدمات المقدمة إلى الفئات المحرومة (مثل تحسين التعليم الأساسي في المناطق الريفية) وإنقاص تكاليف الوحدة (مثل تطبيق نظام الفترتين في المدارس) أو بناء القدرات المؤسّسة (مثل تدريب العاملين) أو تحسين النوعية (مثل تدريب المعلمين)» (ريب، وسونيا كازفاللو، 16:1990). إلا أنه كما نلاحظ فإن معظم هذه الإجراءات تتجه نحو تحسين النوعية أكثر من زيادة التسهيلات لاستيعاب عدد أكبر من الملتحقين بالتعليم.

الخلاصة

ناقش هذا البحث موضوع النمو، وتوفير الاحتياجات الأساسية في أربع دول إسلامية؛ هي: إندونيسيا، وباكستان، وماليزيا، والمغرب. وبعد استعراض لبعض الجوانب النظرية لمشكلة الفقر والتنمية، والأساليب والاستراتيجيات المقترحة دولياً لتخفيف حدة الفقر في العالم، استعرضنا جهود هذه الدول في تحقيق التنمية، مع تلبية الاحتياجات لسكانها خلال الفترة (1965-1990). وقد تناولنا تحليل بيانات تتعلق بالسكان والنمو الاقتصادي مقيساً بمعدل نمو نصيب الفرد من

الناتج القومي في الفترة (1965-1990). هذا إضافة إلى استعراض خصائص كل اقتصاد من هذه الاقتصادات الأربعة، باستخدام بيانات عن الهيكل الاقتصادي، وهيكل الطلب، وهيكل الصادرات. وللتعرف على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان تناولنا مؤشرات تتعلق بالصحة، وهي العمر المتوقع عند الولادة، ومعدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات، ونصيب الفرد من الإمداد اليومي من السعرات الحرارية، ومؤشرات تتعلق بالتعليم، وهي: معدل أمية الكبار، ومعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي. وجاءت التحليلات تشير إلى بعض النتائج التالية:

1 - بالرغم من أن إندونيسيا تعد ضمن الدول النامية ذات الدخل المنخفض والتي تتسم بارتفاع عدد سكانها، حيث تعتبر خامس دول العالم من حيث عدد السكان إلا أنها استطاعت أن تحقق تقدماً ملموساً في مجال النمو الاقتصادي، وفي نفس الوقت في تلبية الاحتياجات الأساسية سالفة الذكر لسكانها، إضافة إلى أنها استطاعت أن تحقق انخفاضاً ملحوظاً في عدم المساواة في توزيع الدخل على طبقات المجتمع؛ بحيث ارتفع نصيب فئة أدنى 40 في المائة من السكان، مع انخفاض نصيب أعلى 20 في المائة من السكان في الدخل.

2 - تمكنت ماليزيا من تحقيق طفرة كبيرة في مستوى دخل الفرد، بحيث أصبحت في عام 1990 في عداد الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع، كما أنها استطاعت تغيير الهيكل الإنتاجي لأنواع اقتصادها، بعدما كانت تعتمد على إنتاج وتصدير عدد قليل من السلع الأولية، التي كانت تمثل 93 في المائة من إجمالي صادراتها في عام 1970، انخفضت إلى 39 في المائة في عام 1990، لصالح السلع الصناعية (آلات، ومعدات نقل، وصناعات أخرى) التي ارتفعت من 8 في المائة فقط، في عام 1970، إلى 61 في المائة في عام 1990، إضافة إلى ذلك فإن مؤشرات الاحتياجات الأساسية التي قمنا بتحليلها في هذه الدراسة تشير إلى أن ماليزيا أحرزت تقدماً كبيراً في تلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها، إلا أن الملاحظ أن ماليزيا تعتبر من الدول التي لم تتبع أسلوب إعادة توزيع الدخل مع تحقيق التنمية، كما شاهدنا من نمط توزيع الدخل (الجدول رقم 8).

3 - تمثل باكستان حالة من الحالات التي تعاني من بطء نمو الناتج الفردي، وفقر في الموارد، وسرعة في الزيادة السكانية، وسوء في توزيع الدخل، مما انعكس

على ضعف أدائها في تلبية الاحتياجات الأساسية، من خلال مؤشرات الصحة، والتعليم، التي تناولناها في هذا البحث، ونتيجة لذلك مازالت مشكلات الفقر الأساسية باقية في الباكستان. ويؤيد ضعف الباكستان في أدائها في تلبية احتياجات سكانها الأساسية نمط المصروفات الحكومية المركزية؛ حيث تشير البيانات إلى أن نسبة ما أنفقته الباكستان من مجموع المصروفات الحكومية على التنمية الاجتماعية (التعليم، والصحة، والإسكان، ووسائل الراحة، والضمان الاجتماعي) 7.5 في المائة في عام 1972، وانخفضت هذه النسبة إلى 5.8 في المائة في عام 1990، في حين استحوذ الإنفاق على الدفاع على حوالي 40 في المائة في عام 1972م وانخفض إلى حوالي 31 في المائة في عام 1990م[16].

4 - بالرغم من بطء نمو الناتج الفردي في المغرب خلال الفترة تحت الدراسة - مقارنة بمعدل النمو في إندونيسيا وماليزيا - وهو نفس المعدل الذي حققته الباكستان، إلا أنها استطاعت أن تحرز تقدماً كبيراً في مجال تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، كما لاحظنا من ارتفاع معدل العمر المتوقع عند الولادة، وانخفاض معدل وفيات الأطفال، وتحقيق معدل مرتفع من نصيب الفرد من الإمداد اليومي من السعرات الحرارية، إلا أن أداءها في مجال التعليم مازال متواضعاً، كما أنها أحرزت أيضاً نجاحاً متواضعاً في توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة.

يتضح لنا من هذه النتائج ما يلي:

1 - تشير نتائج تحليل البيانات التي شملتها هذه الدراسة عن كل من إندونيسيا، وباكستان، وماليزيا، والمغرب إلى أن تحقيق النمو الاقتصادي لن يحقق عدالة في توزيع الدخول إن لم يَصْحَب ذلك سياسات وأساليب تتخذها الحكومات نحو تحقيق هذاالهدف، وهو ما شاهدنا بالنسبة لإندونيسيا وماليزيا اللتين حققتا معدلاً مرتفعاً مماثلاً من نمو الناتج القومي الفردي، خلال الفترة محل الدراسة، ولكنهما اختلفتا في نمط توزيع الدخل؛ حيث أحرزت إندونيسيا نمطاً يخفض من سوء توزيع الدخل، في حين ظل النمط تقريباً ثابتاً في ماليزيا.

2 - إن ربط نمو الناتج القومي الفردي مع اتباع أسلوب من التنمية لايقوم على المساواة في توزيع الدخول ويضاف إلى ذلك ثبات العمل الحكومي الفعال في القطاعات الاجتماعية قد أفرز ضعفاً في معدلات تلبية الحاجات الأساسية للسكان، كما حدث في حالة الباكستان، إلا أن الوضع اختلف في حالة المغرب، التي حققت معدلاً من النمو في الناتج القومي الفردي مماثلاً للباكستان، إلا أنها اتخذت من الإجراءات في مجال الاحتياجات الأساسية (خاصة في مجال الصحة) ما جعلها تحقق نتائج ملموسة في تحسين نوعية الحياة.

3 - بالرغم من أن الدول محل الدراسة هي دول إسلامية، وكان من المتوقع أن تكون السياسات الحكومية فيها مهتدية بما جاءت به الشريعة الإسلامية في مجال إشاعة العدالة في توزيع الدخل من ناحية، وأن تكون اليد الخفية من ناحية أخرى ممثلة في تعاليم الإسلام السمحة، التي تقود الأفراد في تصرفاتهم الشخصية والجماعية في معالجة الفقر، سواء منها التعاليم الاختيارية، أو الإجبارية على أن يكون أداء هذه الدول متناسقاً ومتناغما في اتجاه متقارب نحو القضاء على الفقر ضمن هذا الإطار الإسلامي، إلا أننا لاحظنا التفاوت الكبير في أداء كل دولة من الدول محل الدراسة. وقد يرجع ذلك إلى بعض العوامل؛ من أهمها: أن هذه الدول باعتبارها دولاً نامية مازالت في طور التغيرات الهيكلية التي تستدعي سياسات وأساليب تنموية معينة، تجد الدولة نفسها مندفعة نحو تحقيق النمو الاقتصادي الذي يحقق هذه التغيرات، مع تقليل الاهتمام بتحقيق العدالة في التوزيع، سواء بقصد أم بدون قصد، مثل ماليزيا. بينما لاحظنا أنَّ إندونيسيا بالرغم من أن موقعها بالنسبة لمرحلة النمو أقل من ماليزيا إلا أنها نجحت في تحقيق التغيرات الهيكلية، وفي الوقت نفسه اتبعت أسلوب تحقيق عدالة في توزيع الدخل. بينما باكستان بالرغم من تبنيها بعض السياسات المتعلقة بأسلمة بعض الأنشطة الاقتصادية، كأسلمة الجهاز المصرفي، إلا أن أداءها في مجالات تحقيق العدالة في توزيع الدخول، وفي توفير الاحتياجات الأساسية، كان مخيبا للآمال. أما المغرب فكما ذكرنا مازالت في بداية الطريق نحو تقليل التفاوت الكبير في توزيع الدخول، مع نجاحها في رفع معدل تلبية الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع المغربي.

الهوامش

(1) استغل كارل ماركس هذا التفكير، وركز هجومه على النظم الرأسمالية، وبنى نظريته التي مؤداها أن الطبقة البرجوازية سوف تستمر في زيادة دخولها مع زيادة فقر الطبقات الفقيرة (طبقة العمال الكادحة) حتى تنفجر الثورة على النظام الرأسمالي، وبذلك ينهار النظام، وحيث لم تتوافر البيانات الدالة على نمط توزيع الدخول في الدول المتقدمة، حتى بداية القرن العشرين، عندها بدأت حكومات الدول الرأسمالية تتخذ بعض التشريعات والقوانين، مثل قوانين التأمينات ضد البطالة، والضمان الاجتماعي، والضرائب التصاعدية والسياسات المالية والنقدية. ومع ازدياد قوة نقابات العمال استطاعت هذه الدول أن تخفض من سوء توزيع الدخول بها، وتُحقّق حداً أدنى من مستوى معيشة معينة. وبذلك استطاعت الطبقات العاملة أن تصل إلى مستوى الطبقات الوسطى، ودخلت عصر الاستهلاك الوفير.

(2) انظر البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم (1990 و 1992).

(3) هذا لايعني عدم نجاح بعض الدول في تخفيض درجة سوء التوزيع في الدخل، مع حدوث التنمية، كما سنرى في حالة إندونسيا.

(4) سوف نشير إلى هذه التقارير والدراسات في الصفحات التالية.

(5) انظر أيضاً: توني أديسون وليونيل ديمبري، «تخفيف الفقر في ظل التكييف الهيكلي»، التمويل والتنمية، ديسمبر 1987م، ص ص 41-43.

(6) Norman L. Hicks, «Is there a trade off between growth & basic needs} in Poverty & Basic Needs, World Bank, September 1980, p.22.

ويحتوي هذا المرجع على عدد من المقالات التي تناقش استراتيجية الاحتياجات الأساسية والنمو الاقتصادي ذكرنا بعضها في هذا البحث.

(7) «Essentially, The basic-needs approach Shifts, attention from the goal of output maximization to proverty minimization» , Norman L. Hicks, «Growth vs Basic Needs: Is There a trade Off» World Development, Vol, 7, 1979, p.985.

(8) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم (1990). انظر أيضاً:

World Bank, Staff, «The Financial Implication of Development Policies for Poverty Reduction», in Development Issues, Presentations to the 41 st Meeting of the Development Committee, Washington D.C., April 30, 1991, pp.29-30.

(9) يمثل العمر المتوقع عند الولادة أحد المؤشرات الهامة التي تعبر عن نجاح توفير الرعاية الصحية وتحسن مستوى التغذية، أي نجاح توفير الاحتياجات الأساسية للسكان، خاصة الفقراء منهم. انظر:

David Morawetz, Twenty Five Years of Economic Development 1950-1975, : The World Bank, Washington, D.C., 1977.

(10) للاستزادة في هذا الموضوع انظر: د. عابدين أحمد سلامة، «الموارد المالية في الإسلام»، موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة 1408-1409 هـ (1988-1989م)، ص 17-38.

(11) يمكن الاستزادة في هذا الموضوع بالرجوع إلى:
د. يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، مكتبة وهبي، القاهرة، 1975م، د. محمد فتحي صقر، تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسلامي، مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، مصر، 1408 هـ 1988م.

(12) محمد أنس الزرقاء، «نظم التوزيع الإسلامية»، مجلة أبحاث الاقتصادالإسلامي، العدد الأول، المجلد الثاني، صيف 1404 هـ – 1984م، ص 22.

(13) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم (1992م)، جدول رقم 26.

(14) البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم (1990م)، ص 135.

(15) The World Bank, World Development Report, 1991, pp. 38-39.

(16) البنك الدولي تقرير عن التنمية في العام (1992م).

المصادر العربية

البنك الدولي

سنوات مختلفة تقرير عن التنمية في العالم (باللغة الانجليزية) تقارير مختلفة.

———

1980 تلبية الاحتياجات الأساسية: عرض شامل، «الفقر والاحتياجات الأساسية» سبتمبر .

توني أدليون وليونيل ديميري

1987 «تخفيف الفقر في ظل التكيف الهيكلي» التمويل والتنمية، ديسمبر :41-43.

عابدين أحمد، سلامه

1989/88 «الموارد المالية في الإسلام»، موارد الدولة المالية في المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 1408/1409 هـ، 17-38.

مايكل، والتون
1990 «محاربة الفقر: التجربة والآفاق» التمويل والتنمية، سبتمبر 1990: 2-5.

محبوب، الحق
1977 ستار الفقر، خيارات أمام العالم الثالث، ترجمة: أحمد فؤاد بلبع، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

محمد أنس، الزرقاء
1984 «نظم التوزيع الاسلامية» مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد الأول، المجلد الثاني، صيف 1404 هـ 1-51.

محمد فتحي، صقر
1988 تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد الإسلامي، مركز الاقتصاد الإسلامي، المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية بمصر.

هلينا ريب وسونيا كازفاللو
1990 «التكيف والفقراء»، التمويل والتنمية، سبتمبر 15-17.

يوسف، القرضاوي
1975 مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، القاهرة: مكتبة وهبي.

المصادر الأجنبية

Braun, Gerald,
1990 "The Poverty of Conventional Development Concepts", Economics, Vol. 42, pp. 54-66.

Chenery, HolliS. B.
1980 "Poverty and Progress choices for the Developing World", in Poverty and Basic Needs, World Bank, (September)) pp. 26-30.

Hicks, Norman
1980 "Is there a trade off between Growth and Basic Needs", in Poverty and Basic Needs, World Bank, (September) pp. 22-25.

———
1979 "Growth Vs Basic Needs: Is there a trade off", World Development, Vol, 7, pp: 94-985.

International labor office (ILO)
1976 Employment, Growth and Basic Needs: A One World problem, Report of the Director General of the I.L.O., Geneva.

Kuznets, Simon
1955 "Economic Growth and Income Inequality, American Economic Review, (March) pp. 1-28.

Morawetz., David,
1977 Twenty Five Years of Economi Development, 1950-1975, The World Bank, Wahington, D.C.

Sangmeister, Hartmut
1983 "Statistical of a Development Policy Orientated to Basic Needs", Economics, Vol. 27, pp. 90-108.

Streeten, Paul
1980 "From Growth to Basic Needs", in Poverty and Basic Needs, World Bank, (September) pp. 5-8.

The World Bank,
World Development, Report, English editions, various reports, Washington, D.C.

The World Bank Staff
1991 "The Financial Implications of Development Policies for Poverty Reduction" in Development Issues, Presentations to the 41st Meeting of the Development Committee, Washington, D.C., (April 30) pp. 28-38.

The World Bank,
1992 Social Indicators of Development, 1991-1992, Washington, D.C.

استلام البحث : يونيو 1964

اجازة البحث : يوليو 1995

تطوير هيكل الإيرادات العامة وسبل تنميتها في الكويت

عباس المجرن
قسم الاقتصاد - جامعة الكويت

علي العبد الرزاق
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، الكويت

مقدمة

تَدَنَّت منذ مطلع عقد الثمانينيات قدرة الإيرادات العامة في الكويت على سد متطلبات الإنفاق العام، وقد نتج ذلك عن أربعة عوامل مباشرة؛ هي: تدني قيمة العائدات النفطية بسبب تدهور الطلب العالمي على النفط، وانخفاض أسعاره وآثار وتبعات الحرب العراقية / الإيرانية، والانعكاسات السلبية لأزمة سوق الأوراق المالية، وتضخم بنود الإنفاق العام.

وفي مطلع عقد التسعينيات، ألقت كارثة الغزو العراقي للبلاد بمزيد من الأعباء على الموازنة العامة، فتحمل جانب الإنفاق العام أعباء باهظة لمقابلة الالتزامات العسكرية، ومتطلبات إصلاح البنية الأساسية، وإعادة بناء قطاع الإنتاج والتصنيع النفطي، بالإضافة إلى نفقات أخرى.

وقد قدر المتوسط السنوي للإنفاق العام في الموازنتين اللاحقتين للكارثة بنحو 90٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1989. وقد ترتب على ذلك ظهور عَجْز حقيقي في الموازنة العامة، اضطرت الدولة معه إلى الاقتراض من السوقين المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى اللجوء إلى الاحتياطيات الحكومية (الاحتياطي العام، واحتياطي الأجيال القادمة).

ومع استمرار العجز في الموازنة العامة، واستنزافه لقدر كبير من محفظة الأصول الخارجية الحكومية، وعوائدها كذلك، صار الإصلاح المالي مطلبا ضروريا وملحا.

وفي سياق الجهود المبذولة حاليا، على طريق هذا الإصلاح، تعالج هذه الدراسة عددا من البدائل المحتملة لتنمية الإيرادات العامة. وتحاول هذه الدراسة أن تضفي على هذه المعالجة بعدا شموليا من خلال طرح إطار عام لتوجهات سياسات المالية العامة، في الفترة المقبلة، يقوم على المنطلقات الثلاثة الآتية:

1 - أن تُعْطى الأولوية عند رسم هذه السياسات المالية إلى اعتبارات النمو، والكفاءة الاقتصادية دون سواها من الأهداف.

2 - أن تؤدي السياسات المقترحة إلى إيجاد حلول متوازنة لمشاكل الميزانية العامة في الكويت، تتصف بالديمومة والاستمرارية.

3 - أن تتوافق هذه السياسات مع أهداف تحرير الاقتصاد، وقيامه على دعائم المنافسة، والحرية الفردية، وتقليص دور الرعاية الأبوية، الذي لعبته الدولة في الكويت، على مدى العقود الخمسة المنصرمة.

أولا: التحول في مفهوم دور الدولة في الاقتصاد

دور القطاع العام: يقترن البحث عن سبل تنمية الإيرادات الحكومية بتساؤلات أخرى، تتعلق بماهية الدور المطلوب من القطاع العام، ومدى قدرة الدولة على القيام بهذا الدور. ويندرج دور الدولة في سياق أدبيات المالية العامة ضمن أربع وظائف رئيسة؛ هي: الكفاءة، والتوزيع، والتوازن، والنمو. وتختص الوظيفة الأولى بقرارات الإنتاج وتوزيعها بين القطاعين العام والخاص، وكيفية التأثير على السلوك الإنتاجي والاستثماري للقطاع الخاص. أما الوظيفة الثانية فتهتم بكيفية توزيع الدخل والثروة في المجتمع طبقا لمبادىء العدالة السائدة، في حين تستهدف الوظيفة الثالثة إيجاد نوع من الاستقرار فيما يخص بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل معدلات التضخم والبطالة. أما الوظيفة الرابعة فتتعلق بتحقيق درجة النمو الاقتصادي المنشودة.

وكان دور الدولة في الاقتصاد موضع جدل دائم بين الاقتصاديين، وقد شهد القرن الحالي تحولا كبيرا في المنظور العام السائد لمثل هذا الدور، فبعد الحرب

العالمية الثانية راجت مبادىء الاقتصاد الاشتراكي حيث ارتبط دور الدولة بالإحلال محل قوى السوق، مما حقق لأسلوب التخطيط المركزي انتشارا واسعا على الصعيدين العملي والأكاديمي، وتبعا لذلك انتهجت الدول الرأسمالية في العالم الغربي نمط ما يسمى بالاقتصاد المختلط، حيث نشطت الدعوة إلى قيام الدولة باستكمال وتصحيح وظائف السوق، وتبنت العديد من الدول أسلوب التخطيط التأشيري، كما نشطت الدعوة إلى حماية المستهلك، ومكافحة الاحتكار، واستئصال البطالة، وتشجيع الاستثمار في القطاعات الرائدة، كما راج أيضا نموذج دولة الرفاه، حيث تبنت الدولة العديد من الأهداف الاجتماعية، وعملت على تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، ومكافحة الفقر، وتحقيق تكافؤ الفرص، والعدالة في توزيع الدخل.

ومع نهاية السبعينيات شهد العالم تغييرات سياسية واقتصادية واسعة، أدت إلى تراجع مكانة الأيديولوجيات التي تحبذ توسع دور الدولة، وبرز بالمقابل اهتمام واسع بتقليص وظائف الدولة إلى الحدود الدنيا، تخوفا من النتائج السلبية التي قد تنجم عن تدخلها في السوق. وقد عارض أنصار الليبرالية الاقتصادية في الثمانينيات التبرير الذي ساقه دعاة الاقتصاد المختلط لدعم مبدأ التدخل في آلية السوق الحرة في الماضي، والذي كان يستند إلى عدد من فرضيات النظرية النيوكلاسيكية التي تبين أن هناك عدداً من أوجه الخلل التي تعتري آليّة السوق الحرة، وبالتالي قد تمنعها عن الوصول إلى الحالة المثلى لتخصيص الموارد الاقتصادية، بين استخداماتها البديلة عند توفر شروط وافتراضات معينة، والتي تعرف «بحالة باريتو» (Pareto Optimality State). وقد استند هؤلاء المعارضون من أنصار الليبرالية الاقتصادية إلى عدد من الآراء، كان من أهمها ما يلي:

1 - أن التدخل الواسع للدولة يتعارض مع مبدأ الحرية الفردية كغاية بحد ذاتها، وكوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية (Hayek, 1980; Nozick, 1974).

2 - أن معظم الاختلالات التي تلاحظ في السوق الحرة ناجمة عن التدخل الحكومي المباشر، وغير المباشر، في مواضع أخرى من السوق، أو ناتجة عن فشل الحكومة في توفير المقومات اللازمة لضمان تحديد الملكية الخاصة (Seldon, 1980).

3 - أن وجود اختلالٍ مّا في أداء عمل السوق يكون في معظم الأحيان أمرا

طارئا وآنيا، لايلبث أن يتلاشى مع مرور الوقت، أما بالنسبة للتدخل الحكومي فهو ذو آثار تراكمية، تزداد حدتها بمرور الوقت (Seldon, 1980).

4 - يرتبط تحقيق التنمية الاقتصادية أساسا - وبشكل مباشر - بما توفره السوق الحرة للأفراد من فرص للتعلم، وتحمل المخاطرة، والقدرة على الاستجابة السريعة للمتغيرات الدائمة، وليس بالتوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية، الذي تركز عليه النظرية النيوكلاسيكية. وإن أي ارتباط بين دور الدولة والتخلف الاقتصادي إنما يأتي نتيجة لإخفاق الدولة في تأدية وظيفتها الرئيسة المطلوبة، وهي حماية حقوق الملكية الخاصة، ووضع الأطر والقواعد المناسبة لتعريف وتحديد هذه الحقوق، وتسهيل تبادلها بين الأفراد، وحماية الأفراد من التعسف والجور (Hayek, 1980, 1978).

5 - أن تجربة ملكية الدولة لوسائل الإنتاج لم تحقق أهداف الكفاءة، أو العدالة، أو التوظف الكامل، حيث انتهت تجربة القطاع العام في معظم الدول إلى تحقيق خسائر مالية، كان لها عواقبها على الاستقرار النقدي والمالي، وعلى معدلات التنمية في الأجل الطويل (Borcherding. et.al., 1982; Kikeri et. al., 1994).

ومما سبق، يمكن تلخيص التحول الذي طرأ على الفكر الاقتصادي تجاه وظائف المالية العامة في اتجاهين أساسيين؛ أولهما إعادة التركيز على دور الدولة في تحقيق الكفاءة الاقتصادية مقارنة بالوظائف الثلاث الأخرى (التوزيع، والتوازن، والنمو)، وثانيهما حدوث تبدُّل في ماهية مفاهيم الكفاءة، والعدالة، والموازنة المنشودة؛ حيث حل مفهوم الكفاءة الديناميكية، والقدرة على الخلق والإبداع، محل مفهوم الكفاءة الاستاتيكية، التي تقوم على التوزيع الأمثل للموارد، ضمن نطاق النظرية النيوكلاسيكية، كما أعيد تأكيد أهمية المساواة أمام القانون كمبدأ من مبادىء العدالة الاجتماعية، بدلاً من المساواة في الدخل أو في فرص الكسب. وفيما يختص بدور الدولة في تحقيق التوازن، فإن النظرة اتجهت إلى التركيز على معالجة التضخم، عوضا عن خفض مستوى البطالة كما كان عليه الأمر فيما سبق.

فشل السوق أم فشل الحكومة: المعايير العامة للتدخل:

يمكن بشكل عام وصف انتقادات الاقتصاديين الليبراليين لمبدأ الاقتصاد المختلط بأنها موجهة أساسا ليس إلى صحة تحليلات النظرية النيوكلاسيكية حول

احتمالات حدوث ما يسمى بفشل السوق، ولكنها موجهة بالدرجة الأولى إلى تجاهل هذه النظرية لظاهرة فشل الحكومة، وإخفاق البيروقراطية في العمل من أجل الصالح العام. ومن هنا فإن نظرية فشل السوق لاتزال تشكل الإطار التقليدي للنقاش، عن الدور المعياري(Normative Role) [1] الذي يجب أن تضطلع به الدولة في الاقتصاد، من أجل تحقيق الكفاءة الاقتصادية، حيث يفترض أن تتدخل الدولة في حالات رئيسة ثلاث[2]:

1 - العمل على توفير السلع العامة (Public Goods) التي يُتَوقَّع أن يَعْزِف القطاع الخاص عن إنتاجها بسبب عدم جدواها المالية، نتيجة لصعوبة تمييز وفصل المستفيدين النهائيين، وبالتالي صعوبة تحصيل الإيرادات منهم، كما هو الحال بالنسبة لمشاريع تجميل المدن.

2 - تصحيح حجم الإنتاج في مجال مايسمَّى بأشباه السلع العامة Quasi Public Goods حيث إن هذه السلع قد تكون متوفرة في السوق، ولكن بنسب غيرِ مُثلى، كنتيجة لوجود مايسمى بالوفورات، والآثار الجانبية المصاحبة مما يستدعي التدخل من قبل الدولة لتصحيح الكمية المعروضة بالسوق، عن طريق فرض الضرائب على حالات الوفورات السالبة (كما في حالات التلوث البيئي) أو عن طريق تقديم الدعم في حالة الوفورات الموجبة (كما هو الحال بالنسبة للتعليم).

3 - تقديم السلع الخاصة ضمن ظروف تنافسية، خاصة وأن الهياكل الإنتاجية لبعض هذه السلع، تمتاز بتكلفة حدية متدنية، وكثافة رأسمالية عالية جداً، مما قد يترتب معه بروز أسواق احتكارية، لهذه السلع، كما هو الحال بالنسبة للكهرباء والاتصالات.

وفي معرض انتقاد تبرير تدخل الدولة، بناء على الاعتبارات السابقة، فإن أنصار الليبرالية الاقتصادية يسوقون عددا من الملاحظات العملية، التي يمكن إيجازها بالآتي:

1 - أن الإخفاقات السابقة ـ إن وجدت فعلا ـ فهي مبررات لقيام الدولة بالعمل على توفير السلع والخدمات، وليس قيامها بالإنتاج المباشر لها، حيث إن ذلك يمكن أن يتم من خلال التعاقد، أو من خلال التحويلات المالية (الضرائب والدعم)، أو عن طريق التشريعات والرقابة.

2 - أن الارتكاز على مبدأ صعوبة استثناء المستفيدين النهائيين في حالة السلع العامة، قد فقد مبرره في كثير من الحالات التقليدية، بسبب ظهور التقنيات الحديثة، التي تسهل عملية فصل وتمييز هؤلاء المستهلكين.

3 - أن تصنيف الخدمات التي يقدمها القطاع العام ضمن مجموعات واسعة، قد يكون مُضلِّلا في كثير من الأحيان، حيث إنها تتكون من مجموعات أصغر من الخدمات والسلع، غير متجانسة الخصائص، كما هو الحال بالنسبة لقطاع الصحة، مثلا؛ حيث إنه يتكوَّن من خدمات وقائية وتشخيصية وعلاجية وفندقية وتجميلية وصيدلية. وبطبيعة الحال فإن الاتجاه إلى التعميم عند الحديث عن أهمية القطاعات المختلفة، سيؤدي إلى المبالغة في تبرير تدخل الدولة.

4 - لقد أصبح ممكناً - بفضل التقنيات الإنتاجية والإدارية الحديثة - إنتاج العديد من السلع والخدمات، التي كان يفترض أن تكون ذات نزعة احتكارية طبيعية، بتكلفة رأسمالية منخفضة نسبياً (الحديد، والصلب، والطيران).

وكما أشرنا سابقاً، فإن حالات الإختلال المذكورة أعلاه، تشكل أسباباً معيارية (Normative Causes) لتحقيق هدف الكفاءة في السوق، أما عن الأسباب الحقيقية للتدخل فهي تضم بالإضافة إلى ما سبق هدف العدالة الاجتماعية، وأهدافا أخرى سياسية، مثل تعزيز هيبة الدولة، وتنمية روح الاعتزاز القومي لدى المواطنين، والمحافظة على الاستقرار السياسي، وما إلى ذلك من أهداف ربما لاتتماشى ـ أو قد تتعارض في حالات كثيرة ـ مع مبادىء الكفاءة أو العدالة الاجتماعية.

وإذا ماتفحصنا الدور المالي للدولة ضمن الإطار السابق، فإنه يمكن تقسيم بنود الإنفاق العام على النحو الآتي:

نفقات إدارية: الإنفاق على الإدارة العامة، والأمن، والعدالة، والدفاع، والتخطيط، والقيام بالدور الرقابي على القطاع الخاص، وهي خدمات يُفْتَرض أن تنتمي إلى مايُسمَّى بالسلع العامة.

نفقات خدمات اجتماعية: مثل الصحة، والتعليم، والإسكان، والأنشطة الثقافية، والدينية، وهي خدمات يُفتَرض أن تقوم الدولة بتوفيرها بسبب وجود آثار

جانبية إيجابية، وامتداد تأثيرها على المجتمع، وأيضاً بسبب مقتضيات العدالة الاجتماعية.

نفقات مرافق عامة: مثل خدمات المجاري، والطرق، والحدائق العامة، والبريد، وتوزيع الكهرباء، وهي سلع يُفتَرض أن تمتاز بوجود آثار جانبية، كما أنها قد تكون بطبيعتها ذات نزعة احتكارية، ولكنها لاتمثل بالضرورة أساسيات لتطبيق العدالة الاجتماعية، كما هو الحال بالنسبة للخدمات الاجتماعية.

نفقات متعلقة بأنشطة اقتصادية: كما هو الحال بالنسبة إلى إنتاج البترول، والكهرباء، والخدمات المالية، والطيران، وما إلى ذلك، حيث إن وجودها بيد الدولة قد يعود إلى أسباب سياسية وتاريخية بالدرجة الأولى.

ثانيا: التطور التاريخي للإيرادات العامة في الكويت

ـ الإيرادات العامة قبل عام 1946: في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، مثلت ضريبة الدخل من الغوص على اللؤلؤ ونسبتها 10٪، بالإضافة إلى رسوم الواردات ورسوم الحراسة أهم مصادر الإيرادات العامة في البلاد.

وفي العقد الأول من القرن العشرين أضيفت ضرائب نقل الملكية ورسم إيجار المحلات. وفي عام 1930 فَرَضت البلدية ضرائب تصاعدية على الملكية، وذلك بعد أن قسمت السكان إلى أربع فئات، غير أن صعوبة جباية تلك الضرائب أدت إلى إسقاطها بعد سنة واحدة. وفي عام 1932 فُرِضت ضرائب على المحلات التجارية والصناعية والحرفية[3].

وشهد عقد الأربعينيات استحداث أنواع أخرى من الضرائب؛ حيث فُرِضت على سبيل المثال ضريبةُ مَوْقِعٍ قدرها 50 روبية لكل 100 قدم مربع (خُفِضت إلى 10 روبيات في وقت لاحق)، وضريبة إنتاج نسبتها 2٪ على مواد البناء، وكذلك رسوم أخرى على وسائل النقل والمخازن (الجاسم، 1980).

ولم تكن الضرائب، ولامعدلاتها ثابتة، أو مستقرة؛ إذ كانت عرضة للزيادة، أو الخفض، تبعاً لمتطلبات الإنفاق العام. ففي عام 1931، زيدت رسوم الواردات من 4٪ إلى 4.5٪ لمواجهة الانخفاض في الإيرادات العامة، الذي نجم عن إلغاء ضريبة السكن، وفي عام 1936 زادت نسبة هذه الرسوم إلى 5٪ وذلك بغرض توفير أموال كافية للإنفاق على الخدمات التعليمية، ثم تتابعت زيادتها في

عام 1941 إلى 5.5 ثم إلى 6.5٪ من أجل مواجهة متطلبات الإنفاق الآخذة في الزيادة على الخدمات التعليمية والصحية (British Governmnet Publications, 1941) .

– **فائض الإيرادات العامة 1946-1980:** شهدت مصادر الإيرادات العامة للبلاد تحولاً جذرياً في الفترة الزمنية اللاحقة لبدء تصدير النفط الخام، عام 1946، إذ حل الدخل من النفط محل الضرائب والرسوم المباشرة، وغير المباشرة، والتي ألغي معظمها بحلول عام 1953. (الجاسم، 1980). وطبقاً لاتفاقية امتياز النفط لعام 1934، كانت حكومة الكويت تحصل على دخل مقداره 90 سنتا أمريكيا بالإضافة إلى رسوم إعفاء ضريبي قدرها 75 سنتا مقابل كل طن من النفط الخام يتم إنتاجه (Rose, 1950). وقد جرى تعديل حصيلة الدخل الحكومي من النفط؛ حيث بدأت الشركة المملوكة مناصفة من جانب بريتش بتروليوم البريطانية وغالف الأميركية بإضافة مبالغ أخرى إلى التسعين سنتا مقابل الطن الواحد، بحيث تعادل القيمة الكلية المدفوعة 50٪ من صافي أرباح الشركة (Rose, 1950). وفي عام 1955 جرى وضع قانون جديد لضريبة دخل الشركات (مرسوم ضريبة الدخل لعام 1955)، خضعت له الشركات العاملة في البلاد، والمسجلة في الخارج، ولم يُغيِّر ذلك القانون من النسبة التي تحصل عليها المالية العامة من صافي أرباح شركة نفط الكويت[4]. وكان نصيب الكويت من دخل النفط في عام 1946 قد بلغ نحو 760 ألف دولار فقط. غير أن هذا الدخل سَرعان ما أخذ يزيد بفعل الزيادة المطَّردة في إنتاج النفط، ليبلغ نحو 16 مليون دولار عام 1950، ثم ارتفع إلى 57 مليون دولار عام 1952 بعد تعديل حصيلة الدخل الحكومي، لتساوي 50٪ من صافي أرباح الشركة، واستمرت عوائد النفط في الارتفاع، حتى وصلت إلى نحو 467 مليون دولار عشية إعلان استقلال البلاد عام 1961. (Khouja, and Sadler, 1979) .

وكانت الموازنة العامة للبلاد حتى عام 1955 أشبه ما تكون بالحساب الختامي، إذ لم تكن النفقات العامة محددة سلفا، بل يتم صرفها بناء على طلبات واحتياجات الخدمات والدوائر الحكومية المختلفة. وفي محاولة لتخطيط وتنظيم الإنفاق الحكومي استحدث أول نظام للموازنة العامة في البلاد في عام 1956.

وعلى الرغم من الزيادة الهائلة في حجم النفقات العامة الجارية، والإنشائية، لمواكبة التوسع الهائل في الطلب على السلع والخدمات العامة، نتيجة للزيادة المطردة في عدد السكان، وارتفاع معدلات الدخل، والمعيشة، والحاجة

إلى تمويل برامج التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، ونُمُوّ دور الدولة في النشاط الاقتصادي، إلا أن الموازنة العامة للدولة ظلت - وعلى امتداد عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات - متميزة بتحقيق فوائض مالية ملموسة(5).

وحتى عام 1973، كانت الزيادة في الإيرادات العامة تعود إلى الارتفاع المستمر في معدلات إنتاج النفط الخام، إذ كانت أسعار الصادرات الخام مستقرة حتى ذلك التاريخ(6).

وتميزت الحقبة الزمنية اللاحقة لعام 1973 بزيادات هامة في حجم الإيرادات العامة، نتيجة للزيادات الكبيرة في أسعار النفط الخام، وخاصة خلال عامي 1973 و 1974 وعامي 1979 و 1980، وانتقال ملكية الامتيازات النفطية من أيدي الشركات الأجنبية إلى الدولة عام 1975.

وقد أدى ذلك - على الرغم من التوسع الحاد في بنود الإنفاق العام والتضخم النقدي في أسعار السلع والخدمات - إلى زيادة كبيرة في فائض الموازنة العامة - الذي ارتفعت نسبته - إلى الإيرادات العامة خلال سنوات الطفرة النفطية إلى معدلات قياسية (49٪ عام 74-1975 و 53٪ عام 79-1980).

وبحلول عام 1980 كانت الإيرادات العامة قد تضاعفت تِسْعَ مرات، مقارنة بما كانت عليه في عام 1972، كذلك تضاعف الإنفاق العام ثماني مرات، بينما تضاعف فائض الموازنة العامة عَشْرَ مرات.

وإجمالا، ظلت الإيرادات العامة معتمدة طوال العقود الأربعة المنصرمة اعتمادا شبه كلي على دخل النفط، الذي وصل إسهامه في هذه الإيرادات في بعض السنوات إلى نحو 98٪ (ميزانية 1980/79)، ولم يقل عن 86٪ خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات (سجلت نسبة 86٪ إبَّان التراجع الحاد في أسعار النفط الخام عام 1986). ومن ثم ظلت إسهامات مصادر الإيرادات الأخرى متواضعة للغاية(7). (انظر ملحق (1)).

وكان قد استمر منذ مطلع الخمسينيات توجيه فائض الموازنة العامة - بالإضافة إلى أرباح الهيئات العامة المستقلة (انظر ملحق (2)) وإيرادات السندات الحكومية لاحقا - لتكوين احتياطي عام في صورة أصول مالية متنوعة مستثمرة في الخارج. وقد أسهم في زيادة حجم هذه الأصول استخدام عوائد استثمارها في تنمية هذا الاحتياطي. وفي عام 1976 أنشىء احتياطي للأجيال القادمة، خصص له

نصف الاحتياطي العام في تلك السنة، بالإضافة إلى مانسبته 10٪ من حصيلة الإيرادات العامة سنويا. ونص قانون هذا الاحتياطي على عدم جواز استقطاع أي مبلغ منه أو خفض نسبته من الإيرادات العامة. وتجدر الإشارة إلى أن بيانات الإيرادات العامة لاتتضمن العوائد المتحصلة من استثمار مخصصات الاحتياطي العام، أو احتياطي الأجيال القادمة.

- **عجز الموازنة العامة بعد عام 1980**: مع بداية عقد الثمانينيات، بدأت الإيرادات النفطية بالتقلص، كنتيجة لتراجع معدلات الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره، وتحديد سقف إنتاجي لنفوط دول الأوبيك، وقد بلغ مقدار الانخفاض في الإيرادات النفطية خلال عقد الثمانينيات نحو 50٪، وفي المقابل لم ينخفض الإنفاق العام، بل حقق نموا خلال نفس الفترة، ويمكن تفسير عدم مسايرة الإنفاق العام للإيرادات العامة في هذه الفترة بالاعتبارات التالية:

1 - صعوبة خفض بعض بنود الإنفاق العام، لما تمثله من التزام اجتماعي وسياسي (مثل: بند الرواتب والأجور الذي زادت حصة مخصصاته في نهاية العقد عن 40٪ من إجمالي الإنفاق العام).

2 - الالتزام الحكومي بتمويل أنشطة ضخمة ومتشعبة، فقد نتج عن النهج التنموي للدولة قيام قطاع عام عملاق مسيطر بالكامل على صناعة النفط والغاز، وباسط ظله على أنشطة أخرى، حيث بلغ إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصحة 96٪، والتعليم 95٪، والاتصالات 90٪، والخدمات الثقافية والترفيهية 77٪، والنقل والتخزين 67٪، وخدمات النظافة 65٪، وخدمات البنوك 30٪.. الخ.

3 - تطلبت الظروف الانكماشية التي اتسم بها عقد الثمانينيات، والأزمات الحادة التي رافقتها (الأزمة النفطية، وأزمة سوق الأوراق المالية، والحرب العراقية / الايرانية) سياسة مالية توسعية.

ونتج عن ذلك - بالطبع - ظهور عجز في الموازنة العامة، بدءا من موازنة عام 1982/81، بَيْد أن تمويل العجز السنوي كان أمرا ميسورا في ذلك الحين، وذلك بفضل توفر دخل الاحتياطي العام، ولجوء الدولة إلى الاقتراض من السوق المحلية، مقابل السندات. ورغم أن قيمة العجز الكلي الذي سجلته الموازنة العامة

خلال عقد الثمانينيات قد زادت على 5.5 مليار دينار كويتي، إلا أن هذا العجز لم يكن مبعث قلق شديد للدولة بوصفه عجزا ظاهريا «مؤقتا».

وفي عام 1990 جاءت كارثة الغزو العراقي الغاشم للبلاد، لترتب أعباء استثنائية تجاوزت قدرة الإيرادات العامة، ودخل الاحتياطي العام - مجتمعين - علىٰ تمويلها، فسجلت الموازنة العامة للبلاد خلال الفترة 1991/90-1994/93 عجزا بلغت قيمته التراكمية نحو 17 مليار دينار كويتي.

وقد أسهم في نمو هذا العجز تضخم الإنفاق العام الذي تَحَمَّل - بالإضافة إلى تكاليف العمليات العسكرية، وإطفاء حرائق آبار النفط، وإعادة تأهيل قطاع النفط، وإصلاح البنية الهيكلية والأساسية، وأنشطة إعادة البناء - أعباءَ زيادة كبيرة في بند الرواتب، والأجور، وتعويضات، ومكرمات سخية، من بينها صرف الرواتب عن فترة الاحتلال العراقي بأثر رجعي، ومنحة الصامدين، وإسقاط القروض الإسكانية، والاجتماعية، والاستهلاكية، وإسقاط مستحقات الكهرباء والاتصالات وأملاك الدولة. . . الخ.

وقد تم تمويل عجز الموازنة العامة بعد التحرير باستخدام دخل الاحتياطي العام، والسحب من احتياطي الأجيال القادمة، وتسييل جزء من أصول الاحتياطيات المستثمرة بالخارج، واللجوء إلى الاقتراض من السوق المحلية، بالإضافة إلى اقتراض مبلغ 5.5 مليار دولار من المصارف الدولية، والحصول على تسهيلات ائتمانية إضافية، قدمها عدد من البلدان الصناعية، وعلى هذا النحو: لم يعد عجز الموازنة العامة مجرد عجز مُحاسَبيّ ظاهريّ، بل عجزاً حقيقيا ملموسا، يفرض ضغوطا على الاحتياطي العام، واحتياطي الأجيال القادمة، بمعدلات لاقِبَل لهذه الاحتياطيات بها، في المدى الطويل.

وكنتيجة لتفاقم العجز المالي فقد دعت الدولة في غضون السنوات الأربع الأخيرة كُلًّا من صندق النقد الدولي، والبنك الدولي، لتقديم اقتراحاتهما بشأن معالجة هذه المشكلة، وقد قدمت الجهتان مجموعة من التوصيات تتعلق بسبل الاصلاح المالي، التي يتوجَّب على المالية العامة الأخذ بها في الوقت الراهن (World Bank, 1994a; IMF, 1994).

ومما تقدم يمكن تلخيص أهم معالم الموازنة العامة في الكويت في فترة ما قبل النفط في اعتماد الإيرادات بشكل كلي على الضرائب، والرسوم المفروضة

على أنشطة القطاع الأهلي، وفي تميُّز الإنفاق العام بالتركيز على توفير الخدمات الأساسية؛ مثل العدالة، والدفاع، والأمن، وبعض الخدمات الاجتماعية الضرورية، أما التوسع الحالي في إنفاق الدولة، وتعدُّد وظائفها، وقيامها بالدور الأبوي الذي تلعبه اليوم، فإنما هو وليد الوفرة النفطية الطارئة، التي صاحبت تدفق العائدات النفطية، خلال العقود الخمسة المنقضية، وتملُّكَ الدولة للجزء الأعظم من الموارد الاقتصادية وعناصر الانتاج في البلاد.

ويحاول الجزء اللاحق من هذه الورقة أن يتناول - في هذا الإطار - مشكلة البحث عن مصادر إضافية، أو بديلة للإيرادات العامة في الكويت، ومايحيط بالمصادر المحتملة من مسوغات، أو محاذير نظرية وعملية.

ثالثا: الإطار العام لتحديد أولويات الإصلاح المالي

عند الحديث عن سبل تنمية الإيرادات فإنه يجب التأكيد أولا على أن تبويب بعض بنود الميزانية على هيئة نفقاتٍ، وإيرادات، إنما يخضع لأعراف محاسبية غير ثابتة، بحيث يصعب الفصل بينهما بدقة، في بعض الأحيان. فعلى سبيل المثال يمكن عرض ماتقدمه الدولة من دعم وإعانات إلى المستهلكين، في صورة إنفاق إضافي، أو عرضه في شكل إيراد سالب، أو مفقود، في جانب الإيرادات، كما يمكن عرض الإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدولة إلى المنتجين، في صورة إنفاق إضافي، أو في صورة إيرادات سالبة أيضا. وإذا ما راعينا هذا المنظور، وتقبلنا بأن الهدف النهائي من الإصلاح المالي هو معالجة العجز، فإن هناك ثلاث مراحل تمثل التتابع المنطقي الأمثل للإصلاح:

1 - تقليص الإنفاق الحكومي.
2 - زيادة الإيرادات من خلال رسوم الانتفاع.
3 - زيادة الإيرادات عن طريق الضرائب العامة.

أولا: معالجة العجز من خلال تقليص الإنفاق الحكومي:

يعتبر تقليص الإنفاق العام المدخل المنطقي الأول لمعالجة العجز، حيث يتوجب على الدولة طَرْقُ هذا المجال أولا، وذلك لإثبات مصداقيتها، وجديتها لكي يتسنى لها أن تقلل من زَخَم المعارضة السياسية والشعبية لأية زيادة في الرسوم والضرائب، في وقت لاحق، ومن أجل رفع الأداء وتحسين الكفاءة

الاقتصادية بشكل عام. وهناك في هذه الحال عدة أوجه رئيسة لخفض الإنفاق في القطاع العام وهي:

أ - تخفيض التكاليف الجارية والرأسمالية اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية، التي يجب على الدولة أن تضطلع بها، ويتم ذلك عن طريق رفع كفاءة الأداء والإنتاجية.

ب - تقليص نفقات الدعم المالي والتحويلات، وقصرها على الفئات الفقيرة والمستحقة، وعدم استخدامها للاسترضاء السياسي بين مجموعات القوى المختلفة.

ج - الحد من سياسة الهدر في بعض بنود الإنفاق العام، أو استغلال هذه البنود لأغراض التنفيع (إنشاء اللجان والمكاتب والمواقع الإدارية غير المنتجة، وشراء السلع غير الضرورية، وصرف المكافآت غير المبرَّرة).

د - التخلص من بعض الأنشطة التجارية غير المربحة وغير المجدية اقتصاديا.

هـ - تحويل بعض الأنشطة الاجتماعية إلى الجمعيات الأهلية، لكي تُموَّل من قِبَل الأفراد والمؤسسات في القطاع الخاص، كما هو الحال بالنسبة للمرافق، والأندية الرياضية، ودور العبادة، وبعض الأنشطة الفنية والثقافية.

و - بيع الأنشطة التجارية القابلة للتسويق إلى القطاع الخاص (الخصخصة) واستخدام عوائد البيع في دعم الإيرادات.

ز - دعوة القطاع الخاص للمشاركة في تمويل وإدارة مشاريع البنية الأساسية الجديدة.

وقد يطرح في هذا الموضوع التساؤل الآتي: إلى أي مدى يجب أن تستمر الجهود في التركيز على خفض الإنفاق؟ وهل هناك أي مؤشرات عملية يمكن اللجوء إليها لمعرفة ما إذ كان القطاع العام لايزال مترهلا ومتضخما؟. وفي هذه الحال فإنه لاغنى لنا عن اللجوء إلى البيانات الدولية المقارنة، حيث يمكن على المستوى الجزئي القيام بدراسات عن إنتاجية وكفاءة الإنفاق في الخدمات العامة. أما على المستوى الكلي فإن ذلك يمكن أن يتم من خلال المؤشرات التقليدية الدالة على حجم الدور الذي تلعبه في الاقتصاد، مثل نسبة إجمالي الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الإنفاق المهلك Exhaustive Expenditure

(الإنفاق على إنتاج السلع والخدمات بدون تضمين التحويلات المالية) إلى الناتج المحلي الإجمالي.

وفي كل الحالات وباستخدام جميع المعايير يجب التأكيد على أن دور الدولة في الكويت لايزال متضخما، وأن حجم الإنفاق العام يزيد بكثير عن الحد المعقول، الذي يمكنها من أداء دورها بكفاءة، تتوافق مع الاحتياجات التنموية للدولة العصرية الحديثة. فبمقارنة نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نجد أن هذه النسبة قد وصلت في الكويت إلى 50٪ تقريبا في عام 1990/89 و 62٪ في عام 1992/91) وهي تقترب - بذلك - أو توازي، أو تزيد عن بعض النسب المقابلة لها في اقتصاديات البلدان الاشتراكية (63٪ في المجر و 42٪ في بولندا في عام 1986) بيانات (وزارة التخطيط في الكويت، والبنك الدولي، 1988).

ثانيا: زيادة الإيرادات:

وإذا ماتغاضينا عن إمكانية تحقيق خفض ملموس في الإنفاق الحكومي، كمرحلة أولى في مواجهة العجز في الموازنة العامة للدولة، وسلمنا جدلا بوجود اعتبارات إدارية وسياسية تحول دون الاعتماد كلية على هذه القناة، فإن الوسيلة الأخرى لمواجهة العجز هي العمل على زيادة الإيرادات، وفي هذا الصدد يمكن تقسيم الإيرادات الحكومية إلى ثلاثة أنواع رئيسة[8]:

1- رسوم الانتفاع (User Chares)

وتشتمل على الرسوم التي تتقاضاها الدولة مقابل الانتفاع بخدماتها المختلفة، والتي تتضمن الخدمات الاجتماعية، مثل الصحة، والتعليم، وخدمات البنية الأساسية، مثل الكهرباء، والطرق، والمجاري، كما يتضمَّن هذا البند الإيرادات الإدارية، مثل رسوم إجراء المعاملات الرسمية، وإصدار الرخص التجارية، والمعاملات القضائية، والغرامات، وما شابهها.

ويمكن أن يُضَم في هذا البند أيضاً أشباه الرسوم، أو مايسمى بالضرائب المخصصة (Earmarked Taxes) والتي يتم تحصيلها على بعض السلع المصاحبة لاستهلاك بعض الخدمات الحكومية، بسبب تعذر فرض رسوم مباشرة على تلك الخدمات، كما هو الحال بالنسبة لضريبة الجازولين التي تحصل كبديل لفرض رسوم مباشرة على استخدام الطرق.

2 - الضرائب:

يمكن تمييز الضرائب عن رسوم الانتفاع، بأنها تُفْرَض - بوجه عام - بشكل غير طَوْعي، وبدون وجود أي ارتباط بينها وبين الانتفاع من الخدمات الحكومية، ومن أمثلتها: الضرائب المفروضة على السلع (Commodity Taxes)، مثل ضرائب التجارة الخارجية، والاستهلاك، والإنتاج، وضرائب الدخل، وضرائب الثروة والممتلكات، وضرائب الرؤوس على الأفراد.

3 - الإيرادات الذاتية:

يمثل هذا البند نمطا من الإيرادات قلما تتطرق إليه أدبيات المالية العامة، ألا وهي الإيرادات التي تأتي إلى الخزينة العامة نتيجة لتملك الدولة، وإدارتها لبعض الأنشطة ذات الطبيعة التجارية البحتة، كما هو الحال بالنسبة لأنشطة استخراج النفط والمعادن، والأنشطة الإنتاجية في قطاعات التصنيع والزراعة. ويمكن تفهم أسباب هذا التجاهل في ضوء ضآلة الأهمية النسبية لهذه الإيرادات في الدول الصناعية؛ حيث إنه قلما تتملك الدولة فيها أصولا من هذا النوع على نطاق واسع.

ونظرا لتعدد أدوات الإيرادات العامة المذكورة أعلاه، فإن أدبيات مبادىء المالية العامة تطرح عددا من المعايير الرئيسة للمفاضلة والتقييم بين هذه الأدوات، ويمكن إدراج هذه المعايير تحت العنوانين الرئيسين الآتيين (Musgrave et. al., 1984).

1 - العدالة:

تهتم معايير العدالة بسؤالين أساسيين: الأول: من يقوم بالدفع؟ والآخر: من يحصل على الخدمات والمزايا الحكومية؟ وفيما يختص بنظام الإيرادات الضريبية فإن هناك نظرتين مختلفتين حول كيفية معالجة موضوع العدالة وهما:

العدالة حسب مبدأ الانتفاع: ويقوم هذا المبدأ على اعتبار أن مايدفعه كل مواطن من ضرائب يجب أن يتناسب طرديا مع درجة انتفاعه من الخدمات العامة، وهو بذلك أسلوب يضع ضمنيا هدف الكفاءة الاقتصادية في المقدمة، ويتجاهل موضوع إعادة التوزيع.

العدالة حسب القدرة على الدفع: خلافا للمبدأ السابق، فإن هذا المبدأ يدعو إلى أن يتم توزيع أعباء تمويل الإنفاق العام على المواطنين بحسب قدراتهم

على تحمل الأعباء، وبمعزل عما يستهلكونه من خدمات. وهناك مفهومان يرتبط ذكرهما بهذا المبدأ وهما:

العدالة الأفقية: وتشير إلى معاملة ذوي الدخول المتماثلة معاملة متساوية، حيث يفترض ألا يؤدي فرض ضريبةٍ مّا إلى أن تقوم فئة مهنية أو اجتماعيةٌ ما بتحمل عبء أكبر من فئات أخرى تتمتع بنفس مستوى الدخل.

العدالة الرأسية: وتشير إلى الحد من الفوارق في مستويات الدخل، عن طريق تحميل الأغنياء حصة أكبر في تمويل الإيرادات العامة (أي معاملة ذوي الدخول المختلفة معاملة مختلفة).

2 - الكفاءة:

ينطوي اصطلاح الكفاءة أيضاً على عدد من المفاهيم المختلفة، والتي يمكن إيجازها من حيث أثرها على الأطراف المختلفة على النحو التالي:

أ - سهولة الإجراءات وبساطتها بالنسبة إلى دافعي الضرائب:

إن إحدى الخصائص المطلوبة لوسائل الإيرادات المنتقاة هو ألا تمثل تكلفة الامتثال (Compliance Cost) عبئا باهظا على المواطنين، وتنطبق هذه الملاحظة بشكل خاص على ضرائب الدخل؛ حيث تتسم بعض الأنظمة بالتعقيد الشديد، مما يتطلب من دافعي الضرائب بذل وقت وجهد كبيرين لتعبئة الإقرارات السنوية المطلوبة.

ب - الكفاءة الإدارية وسهولة التطبيق بالنسبة إلى جباة الضرائب (Adminstrative Efficiency):

تتباين وسائل الإيرادات من حيث الجهد والتكلفة اللازمين للتحصيل. وبطبيعة الحال فإن تمويل الإنفاق العام عن طريق الإيرادات الذاتية سوف يكون أقل السبل تكلفة. أما بالنسبة للضرائب فإن التكاليف الإدارية تتفاوت عادة من حوالي 2٪ من إجمالي التحصيل في حالة ضرائب التجارة الخارجية، وحوالي 5٪ في حالة ضرائب القيمة المضافة، إلى حوالي 10٪ في حالة ضرائب الدخل (World Bank, 1988:105).

ج - كفاءة تخصيص الموارد في الاقتصاد (Allocative Efficiency):

تتمثل إحدى الاعتبارات التقليدية التي تُراعى عند اختيار أنماط الإيرادات

في مراعاة تأثير كل نمط على تخصيص الموارد في الاقتصاد. ويأتي هذا التأثير كنتيجة للتغيرات التي يخلفها تطبيق الضرائب والرسوم على مستويات الأسعار النسبية والدخول، الأمر الذي يترتب عليه في نهاية المطاف تغيير في سلوكيات المستهلكين والمنتجين والمستثمرين. وبالطبع فإن درجة قبول أو رفض آثار هذه الوسائل المالية سوف ترتبط بمدى قبول الوضع الأوْلي الذي يترتب على وجود السوق الحرة قبل تطبيق الرسوم. فمثلا في حالة وجود وفورات سالبة تصاحب إنتاج سلعةٍ مَّا، فإن فرض ضريبة على استهلاك هذه السلعة سوف يكون أمرا مرغوبا ومستحسنا. أما عندما يكون الأمر عكس ذلك فإن فرض الضريبة سوف يؤدي إلى إنقاص منفعة المستهلك بدون مبرر كافٍ.

ورغم أن المبدأ السابق قد يكون مقبولاً من الناحية النظرية، إلا أن تطبيقه ليس بالأمر اليسير، حيث يصعب تحديد مدى قبول الوضع الأوْلي، ويصعب معه تحديد درجة التصحيح المطلوبة. لذا فمن الملاحظ ضمن سياق معيار الكفاءة التخصيصية أن جهود الإصلاح المالي والضريبي الحديثة، قد اتجهت إلى تبني أدوات تمتاز بمعيار الحيادية وتخلق أقل قدر ممكن من التشوهات في آلية السوق، بحيث يتم التركيز بالدرجة الأولى عند تصميم وتطبيق هذه الأدوات. على هدف تحصيل الإيرادات المطلوبة، وتجنب المغالاة في السعي إلى تحقيق الأهداف «الحميدة»؛ مثل زيادة حجم الاستثمارات، وتعبئة المدخرات، ودعم التعليم، وتوفير المسكن الخاص.

د – كفاءة الإنفاق الحكومي:

ركزت أدبيات المالية العامة اهتمامها التقليدي على معايير الكفاءة الخاصة بالضرائب من خلال تبنيها للرؤية الويبرية (Weberian View)، التي تفترض مبدأ عقلانية البيروقراطية، وتفانيها من أجل الصالح العام، وتجردها من المصالح الذاتية، والأهواء الشخصية[9]، ومن ثم، فإنه قلما أن تطرقت هذه الأدبيات إلى العلاقة بين نمط تحصيل الإيرادات العامة، وكفاءة الإنفاق العام من جهة، وبين مسلك البيروقراطية الحكومية من جهة أخرى. ورغم عدم توفر دراسات كافية في هذا المجال إلا أن الدلائل تشير إلى أن تملك الدولة لنسبة ملموسة من مصادر إيراداتها – كما هو الحال بالنسبة لوضع الإيرادات النفطية في الكويت – له تأثير كبير على كفاءة الإنفاق الحكومي، حيث يؤدي انعدام الشفافية واستقلالية الدولة

ماليا، إلى إضعاف الانضباط المالي، مما يترتب عليه - في نهاية الأمر - إنفاق يتسم بانعدام الكفاءة على المستويين الإنتاجي والتخصيصي. وفي هذا الصدد يمكن التكهن بأن رسوم الانتفاع، والضرائب المخصصة، والضرائب المباشرة، مثل ضرائب الدخل، قد تكون هي البدائل الأفضل.

رابعا: بدائل الإيرادات العامة في الكويت

أولا: إيرادات الخصخصة: يتوجب التأكيد بداية على أن التوجه لتبني برامج الخصخصة، يجب أن يكون مبنيا أساسا على الرغبة في تحسين مناخ الحرية الاقتصادية في البلاد، ورفع وتحسين كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية، من خلال زيادة معدلات الإنتاجية والأداء في المؤسسات، والأنشطة المشمولة بهذه البرامج، ومن خلال تحرير أسعار المدخلات والمخرجات في هذه المؤسسات والأنشطة، وليس بهدف تعزيز الإيرادات العامة، أو معالجة العجز في الموازنة. وعلى الرغم من هذا التأكيد فلا يمكننا أن نغفل الدور الذي يمكن أن تلعبه برامج بيع حصص الحكومة في بعض الشركات المساهمة المحلية، وكذلك نقل عدد من مؤسسات وأنشطة القطاع العام إلى يد القطاع الخاص، في خلق إيرادات إضافية في الأجل القصير.

وكانت الحكومة ممثلة في الهيئة العامة للاستثمار قد أعلنت في عام 1994 عن نيتها بيع حصص ملكيتها في الشركات المساهمة المحلية، على أن تحتفظ بنسبة 10٪ من أسهم كل شركة من الشركات المباعة كجزء من محفظتها الاستثمارية. ويتوقع أن يؤدي بيع الحصص الحكومية في هذه الشركات إلى توفير إيراد للدولة قدره نحو 800 مليون دينار، وذلك على مدى السنوات الثلاث المقبلة.[10] وقد بدأت الحكومة بالفعل في تنفيذ برنامجها لبيع هذه الحصص، حيث باعت في الربع الأخير من عام 1994 حصص ملكيتها في كل من شركة التسهيلات التجارية والبنك الأهلي وفندق الهوليداي إن.

من جانب آخر تنوي الحكومة المضي قدما في تنفيذ جزء من توصيات البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، الرامية إلى خصخصة مؤسسات القطاع العام، ذات الطابع الاقتصادي. ولم تُبْدِ الحكومة تحفظا علنيا إلا على اقتراح مبدئي بخصخصة 25٪ من أنشطة القطاع النفطي. ورشح البنك الدولي مؤسسات

عامة عديدة مثل ناقلات النفط، ووقود الطائرات، والاستكشاف الخارجي، و(سنتافي)، ومحطات تعبئة الوقود التابعة لشركة البترول الوطنية لهذا البرنامج.

أما المشروعات الأخرى المرشحة، فتتضمن الاتصالات الهاتفية، التي تقدر قيمة استثماراتها بنحو 200 مليون دينار، وكانت وزارة المواصلات قد انتهت من إعداد المتطلبات الرئيسة لعملية خصخصة هذا النشاط مثل تقييم الأصول الثابتة والجارية، ووضع القوانين التنظيمية ولوائح الترخيص، وتنتظر الوزارة قرار السلطات الدستورية النهائي، بشأن هذه العملية للشروع في تنفيذها[11].

ويلي قطاع الاتصالات في أولوية الخصخصة أنشطة أخرى؛ مثل: توليد وتوزيع الكهرباء، ومحطات تحلية المياه، التي تقدر أصولها بنحو 2.2 مليار دينار بالإضافة إلى الخطوط الجوية الكويتية، التي تقدر أصولها بنحو 420 مليون دينار، وكذلك شركة النقل العام.

ورغم أن أيا من الدراسات المتخصصة السابقة لم تتطرق لمؤسسات القطاع الإعلامي، فلا يوجد ما يحول - من الناحية الاقتصادية - من نقل مشروعات، مثل: محطات التلفزة، ووكالة الأنباء، والمطابع الحكومية إلى القطاع الخاص، وإذا ما تعذر - لسبب ما - مثلُ هذا النقل، فَرُبَّما لايتعذر التعاقد مع القطاع الخاص لإدارتها. وللخصخصة مزايا، أبرزها: تحقيق كفاءة انتاجة وتشغيلية أعلى، بالإضافة إلى ماتوفره من موارد مالية للدولة، وما تُسْهِم به من توسعة أفقية للقطاع الخاص، ومن ثم الوعاء الضريبي الذي يمثله هذا القطاع.

وتحيط بالموارد المتحققة من عملية بيع أسهم الحكومة في الشركات المساهمة وخصخصة مؤسسات القطاع العام بعض المحاذير التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

أ - إن هذه الموارد إنما تمثل استبدالا لأصول تدر دخلا جاريا بأصول سائلة قابلة للنفاد، ومن ثم فإن استخدام موارد بيع الحصص الحكومية في الشركات المساهمة لتمويل بنود الإنفاق العام إنما يحمل في طياته مخاطر جسيمة، ومن هذا المنطلق ينبغي توجيه هذه الموارد إلى الإنفاق على بنود صرفٍ ذات عائد اجتماعي، واقتصادي ملموس، وليس من أجل تعزيز النزعات الاستهلاكية، وجوانب الهدر في الإنفاق العام.

ب - في ظل توفر السيولة النقدية لدى القطاع الخاص، رُبَّما لايكون نظام المزاد.

العلني الذي اتبع في بعض عمليات بيع الحصص الحكومية في السابق هو أنسب النظم، ما لم يسبقه تقييم واقعي لقيمة أصول هذه الشركات، وتوقعات نموها في المستقبل. ففي ظل غياب مثل هذ التقييم الواقعي قد تتعرض الإيرادات العامة إلى خسائر بدون مبرر. كما حدث عند بيع أسهم البنك الأهلي؛ إذ بيعت على دفعتين؛ الأولى: بسعر 170 فلس للسهم، والثانية بسعر 171 فلسا للسهم وبلغ العائد الإجمالي للصفقة نحو 10.2 مليون دينار، فيما قفز سعر السهم لاحقا إلى نحو 250 فلسا، أي أن الدولة قد فقدت عائدا محتملا من هذه الصفقة، مقداره 4.8 مليون دينار تقريبا[12].

ج - قد يؤدي بيع حصص الحكومة في الشركات المساهمة، وخصخصة بعض مؤسساتها، إلى زيادة في تركز الملكية، وهو أمر رُبَّما لا يبعث على التحفظ في حالة وجود سوق حرة ومفتوحة، أما في حالة وجود موانع أو عوائق مؤسسية تحد من الدخول إلى السوق، وتشيع مناخا شبه احتكاري فإن مثل هذا التركز سوف يتعارض مع أهداف ومبررات الخصخصة. لذا يتوجب على الحكومة - في مثل هذه الحالة - أن تتفادى حدوث تركز شديد في الملكية عند بيعها لهذه الحصص، وربما كان تحفظ الهيئة العامة للاستثمار على محاولة بعض المستثمرين شراء كامل الحصة المعروضة من شركة التسهيلات التجارية يصب في هذا الاتجاه.

ثانيا: رسوم الانتفاع: لو تصورنا أن نشاط الحكومة كان محصورا في إنتاج وبيع السلع ذات الطبيعة التجارية البحتة (مثل الكراسي الخشبية على سبيل المثال)، والتي لاتخضع لأي من اعتبارات الكفاءة أو العدالة الاجتماعية التي تستدعي تدخل الدولة، لكان أسلوب فرض رسوم البيع هو الحل الأفضل لتغطية الإنفاق العام؛ حيث إن التسعير في هذه الحال يمثل الأسلوب الأمثل لتخصيص الموارد الاقتصادية، فبواسطة الأسعار يمكن معرفة ما إذا كانت نوعية وكمية المنتج مناسبين أم لا، وبواسطتها أيضا يمكن تحديد حجم الاستثمارات المثلى المطلوبة لزيادة الطاقة الإنتاجية. وبالإضافة إلى تماشيها مع مبدأ الكفاءة الاقتصادية، فإن اللجوء إلى تغطية التكاليف عن طريق فرض رسوم البيع له مزايا أخرى تتمثل في سهولة التحصيل، ومراعاة مبدأ الدفع حسب درجة الانتفاع. ومن جانب آخر فإن الاعتماد على مبدأ التسعير يضمن شفافية المالية العامة وبالتالي يشكل عاملاً مهما

في انضباط الحكومة ماليا مما يؤدي إلى رفع كفاءة إنفاقها، وتخصيصه بين الاستعمالات المختلفة على الوجه الأمثل.

ورغم جميع المزايا السابقة، فإن هناك عددا من الاعتبارات الفنية والاجتماعية التي تدفع الحكومة إلى التحول إلى الضرائب، بدلا من الاعتماد كلية على رسوم الخدمات كمصدر للإيرادات، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1 - تغطية كامل تكاليف إنتاج السلع العامة، التي يصعب تحديد المنتفعين النهائيين منها، كما هو الحال بالنسبة للإدارة العامة، والدفاع، والأمن.

2 - تغطية جزء من تكاليف السلع شبه العامة، التي تحقق وفورات إيجابية تعود فوائدها على المجتمع، كما هو الحال بالنسبة للتعليم.

3 - تغطية جزء من التكاليف في حالة السلع الخاضعة لمبدأ العائد المتناقص، والتي يتم تسعيرها اعتماداً على مبدأ التكلفة الحدية.

4 - اعتبارات العدالة الاجتماعية، التي تستدعي - من جانب - تأمين مصدر مستقل للتحويلات المالية اللازمة لتحسين أوضاع أصحاب الدخول المنخفضة، كما أنها تقتضي - من جانب أخر - إعفاء هؤلاء من دفع رسوم بعض السلع.

وعلى الرغم من التحفظات السابقة، فإنه يمكن القول بأن التوجهات الحديثة في سياسات المالية العامة تحبذ عموما التوسع في التمويل عن طريق فرض الرسوم كلما أمكن، ورفعها، لتعكس التكلفة الحقيقية للإنتاج (World Bank, 1987)[13]. وبالطبع، فإن هذا المنظور قد برز ليتوافق مع الاهتمام الراهن بالكفاءة الاقتصادية، مقارنة بالوظائف الأخرى. أما هذا المنظور فقد برز ليتوافق مع الاهتمام الراهن بالكفاءة الاقتصادية، مقارنة بالوظائف الأخرى. أما فيما يخص هدف تحقيق العدالة الاجتماعية، فإن التوجهات الحديثة تحبذ تضييق نطاق دعم الخدمات الحكومية، وذلك؛ أولا: عن طريق التركيز على تحقيق الأهداف التوزيعية، بواسطة التحويلات النقدية المباشرة ، وثانيا: عن طرق إلغاء أسلوب الدعم الذي يشمل جميع فئات المواطنين ، وقصره على الفئات المستحقة فقط[14] (Le Grand, 1982; Aaron and McGuir, 1970). وفي هذا الصدد يستشهد البعض بأن اللجوء إلى الدعم الموسع للخدمات الحكومية قد يتعارض مع مبدأ العدالة الاجتماعية لسببين؛ أولهما: أن الطبقات الموسرة تكون في الظروف الاعتيادية

قادرة على استخدام المرافق والخدمات الحكومية المدعومة بشكل أكثر كثافة، وثانيهما: أن الدعم الموسع سوف يسهم في نقص الأموال اللازمة للاستثمار، كما أنه سوف يؤدي إلى التوسع في الاستهلاك، مما يؤدي في النهاية إلى ظهور نقص في الخدمات الحكومية. وغالبا فإن اللجوء إلى أسلوب التقنين الإداري لتوزيع هذه الخدمات، سوف يُمَكِّن الطبقات الموسرة من الحصول على حصة أعلى، ويزيد بالتالي من عدم المساواة.

وبالنظر إلى وجود شبه إجماع اليوم على ضرورة تخلي الدولة عن الأنشطة التي يغلب عليها الطابع الاقتصادي، فإن التركيز في الحديث عن تنمية دور الرسوم في زيادة الإيرادات ينصب على اشتقاقها من الخدمات الاجتماعية، مثل: الصحة، والتعليم، ومن خدمات البنية الأساسية، مثل: الطرق، والمجاري، والاتصالات، والمياه، ومن بعض الخدمات الإدارية التي يمكن تحميلها على المستهلكين النهائيين.

وتمثل الرسوم المفروضة لدعم البنية الأساسية مصدراً هاما لزيادة الإيرادات، ومواجهة العجز في كثير من الدول النامية، حيث تنادي دعوات الإصلاح إلى رفع هذه الرسوم وتحسين نظم جبايتها ورفع كفاءة أساليب قياس معدلات الاستهلاك (Anderson, 1987). وينطبق هذا القول إلى حد كبير على الكويت؛ حيث إن مبدأ التسعير شبه معدوم في بعض القطاعات؛ مثل: الطرق والمجاري والنفايات، كما أنه يقل بكثير عن التكلفة الحقيقية في بعض القطاعات الأخرى؛ مثل: الكهرباء والماء.

وتمثل خدمات قطاع المواصلات والطرق - بوجه خاص - أحد المصادر المهمة، التي يتوجب الاهتمام بها في الوقت الحالي في الكويت، حيث يلاحظ مثلا أن حصة هذه الرسوم وأشباه الرسوم يبلغ ما بين 15٪ و 25٪ من حصيلة الإيرادات في الدول النامية في أفريقيا، أما في الكويت فإنها شبه معدومة تقريبا. وكما هو معمول به في العديد من الدول الأخرى فإن هذه الرسوم يمكن أن تأتي من أربعة مصادر رئيسة؛ هي: الضرائب على وقود السيارات، والضرائب المفروضة على المركبات والإطارات بحسب أنواعها وأحجامها، والرسوم الدورية لتجديد رخص المركبات الآلية ورخص القيادة، ورسوم المخالفات المرورية.

أما بالنسبة لقطاعي إنتاج وتوزيع الكهرباء والماء، فينبغي مراعاة مبدأ الكفاءة

التسعيرية إلى جانب العدالة الاجتماعية، بحيث نتفادى الإضرار باصحاب الدخول المتدنية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال فرض رسوم تتناسب مع تكلفة الإنتاج الحقيقية المقابلة لكل شريحة من شرائح الاستهلاك، وبحيث يقتصر تقديم الدعم السعري على شريحة معينة تمثل متوسط استهلاك الوحدات السكنية لأصحاب الدخل المحدود. ولمثل هذا التسعير أثر محمود على الإنفاق العام من خلال ترشيد الاستهلاك أكثر مما له من أثر على الإيرادات العامة[15].

وفي فترة لاحقة، ينبغي خصخصة هذه السلع العامة وفق برنامج زمني محدد وذلك لتحقيق أهداف أخرى من بينها زيادة فاعلية هذه الخدمات، ورفع كفاءتها التشغيلية، وخفض تكاليفها الإنتاجية.

وينبغي الحرص – قطعا – على تجزئة ملكية مشروعات إنتاج هذه السلع ذات الطابع الاحتكاري الطبيعي، من خلال طرحها للمساهمة العامة المفتوحة درءاً لمخاطر تركُز الملكية المباشرة وغير المباشرة، وإخضاع كميات إنتاجها وقنوات توزيعها وسياسات تسعيرها للرقابة الحكومية.

ويقتضي نقل هذه الخدمات والسلع إلى القطاع الخاص – بطبيعة الحال – تطورا في كفاءة التحصيل، كالتوسع في قراءة العدادات عن بعد، وتخصيص حوافز للسداد المبكر، وفرض غرامات تصاعدية على التأخر في السداد، وعلى عمليات التلاعب المحتملة في قراءة العدادات[16].

ثالثا: الضرائب:

تشتمل الضرائب على أنواع كثيرة، جرى انتقاء أهمها على النحو التالي:

1 – **الضرائب السلعية**: تفرض هذه الضرائب على التعامل في السلع والخدمات، وهي بذلك يمكن أن تأتي في مواضع مختلفة من الدورة الاقتصادية لهذه المنتجات، بدءا من الاستيراد، والإنتاج المحلي، وحتى الاستهلاك، والتصدير. وسنتعرض في هذا الموضع إلى نوعين رئيسين من هذه الضرائب، وهي ضرائب الواردات، وضرائب الاستهلاك.

أ – **ضرائب الواردات**: تلعب ضرائب الواردات دورا مهما في الإيرادات في الكثير من الدول النامية، فهي تمثل نحو 24٪ من حصيلة الإيرادات، في دول أفريقيا، والشرق الأوسط، في حين لاتتعدى حصتها في الدول الصناعية 2٪. ويمكن إرجاع أحد أسباب الاعتماد الكبير على هذه الضرائب، في الدول النامية،

إلى السهولة النسبية لتحصيلها، مقارنة ببقية أنواع الإيرادات، كما أن ذلك يأتي أيضا كنتيجة للرغبة في حماية الصناعات المحلية من المنافسة غير العادلة من جانب واردات الدول الأخرى.

ورغم هذه السهولة النسبية لتحصيل هذا النوع من الضرائب، إلا أن المبالغة في تطبيقها من أجل زيادة الإيرادات يعد أمراً غير محمود؛ ففضلا عن تعارض مثل هذا الإجراء مع بنود الاتفاقية الدولية للتجارة والتعرفة الجمركية (الجات)، فإنه قد يتسبب في إلحاق أضرار بالغة بالكفاءة الاقتصادية، حيث قد يسهم في تحويل الموارد الاقتصادية لدعم صناعات محلية ليست ذات كفاءة، كما أنه قد يؤدي إلى الإضرار بالمستهلكين. وبالطبع فإنه أيضاً في حالة نجاح هذه الضرائب في إحلال المنتجات المحلية محل الواردات فإن حصيلة إيراداتها سوف تتناقص تباعا. ونتيجة لهذا الارتباط الوثيق بين حصيلة الإيرادات ودرجة الحماية، فإن الاتجاه الحديث يرى أن يكون المقياس الأنسب لتحديد نسبتها مرتبطا بدرجة الحماية المرغوبة، وليس بحجم الإيرادات، كما تدعو مناهج الإصلاح الاقتصادي الحديثة إلى أن يراعى عند تطبيق ضرائب الواردات تفادي حدوث تباين كبير في النسب المطبقة على السلع المختلفة، وأن يكون تطبيق النسب الاستثنائية مرتبطاً بجدول زمني معلوم مسبقاً (World Bank, 1980:10).

وتسهم ضرائب الواردات بنسبة متدنية في إيرادات الموازنة العامة، فقد بلغت هذه النسبة في عام 1993/92 نحو 2٪، وقد حافظت في معظم السنوات الخمس والعشرين الماضية على معدل مماثل؛ حيث لم يتعدَّ متوسط هذه النسبة في السنوات المذكورة ذلك. وينجم انخفاض هذه النسبة عن تدني الرسم المفروض على الواردات وهو4٪، وكذلك عن وجود إعفاءات واستثناءات واسعة، من بينها على سبيل المثال: واردات الغذاء، والمطبوعات. (انظر ملحق (3))

ولاشك أن زيادة رسوم الواردات على نحو تدريجي وانتقائي بحيث يصل متوسط هذه الرسوم خلال السنوات الخمس المقبلة إلى نحو 10٪ يعد أمر مقبولا ولايتعارض بشكل جوهري مع الاتجاهات الأخيرة الرامية إلى تعزيز وتحرير التجارة الخارجية، ومن شأن هذه الزيادة في الرسوم بالإضافة إلى توسعة قاعدتها لتشمل الواردات الغذائية التي تشكل نحو 18٪ من إجمالي قيمة الواردات

(المتوسط الإجمالي للفترة 1985-1989) أن تسهم في رفع نصيب هذا البند من بنود الإيرادات إلى نحو 6٪ من إجمالي إيرادات الموازنة العامة.

وينبغي أن توازي سياسة تعديل رسوم الواردات خطوات جادة لإنجاز مشروع المنطقة التجارية الحرة، بهدف المحافظة على الوضع التنافسي للكويت في نشاط تجارة إعادة التصدير.

ب - **ضرائب الاستهلاك**: تطلق هذه التسمية على عدد من الضرائب غير المباشرة والتي تُفْرَض على استهلاك وبيع السلع؛ مثل ضرائب دورة العمل (Turnover Taxes)، وضرائب المبيعات، وضرائب القيمة المضافة. ومن الناحية العملية فإنه يمكن تطبيق هذه الضرائب على الأسس التالية:

- ضرائب عامة أو ضرائب مفروضة على سلع معينة (Specific or Excise Taxes).
- ضرائب مبنية على وحدات المبيعات، بغض النظر عن قيمتها، أو ضرائب مبنية على قيمة المبيعات.
- ضرائب تضم نسبة موحدة، أو عدداً من النسب حسب أنواع السلع.

وضمن هذه الضرائب فإن ضريبة القيمة المضافة تبدو في الوقت الراهن الأكثر قبولا ورواجا؛ حيث إن السنوات الأخيرة قد شهدت تسارعا ملحوظا في تطبيقها في العديد من الدول مقابل انخفاض دور الضرائب الأخرى، وخاصة ضرائب الدخل (Tait, 1988) وتطبق هذه الضريبة بشكل عام على استهلاك السلع والخدمات النهائية، وبغض النظر عما إذ كان منشؤها محليا، أم مستوردا، حيث يتيح تصميم نظامها استرداد الضرائب المفروضة في المراحل الوسيطة من التصنيع والتوزيع والبيع، وهي بذلك تحول دون تكرار دفع الضرائب كما هو الحال بالنسبة إلى ضرائب دورة العمل (Turnover Taxes)، كما أن فرضها على الاستهلاك المحلي أيا كان مصدره يجعلها تتفوق على ضرائب الواردات من حيث التأثيرات التشوهية، وفي الوقت نفسه فإن آثارها لاتمتد إلى الصادرات لكونها معفاة.

وبالإضافة إلى مزايا الكفاءة السابقة فإن عددا من الخصائص والظروف الأخرى قد لعبت دوراً مهما في رواجها وزيادة شعبيتها مثل:

1 - ملاءمتها لتوحيد الأنظمة الضريبية في التكتلات الاقتصادية الإقليمية.
2 - اتساع قاعدتها الضريبية، وملاءمتها لتحصيل إيرادات عالية.
3 - انسجامها مع مبدأ العدالة الأفقية؛ حيث يمكنها أن تتغلب على مشكلة

التفادي الضريبي الذي قد يصاحب تطبيق ضرائب الدخل، وبعض ضرائب الثروة.

4 - الحاجة إلى تعويض النقص في الإيرادات نتيجة لتراجع دور ضرائب الدخل للأسباب التي سيأتي ذكرها في الفقرة القادمة.

أما أهم معوقات انتشارها في الوقت الحالي فتتمثل في حاجتها إلى الاحتفاظ ببيانات تفصيلية للأنشطة التجارية التي تقوم بها المنشآت، وصعوبة تحصيلها في بعض القطاعات الخدمية، كما أن المعارضة للتوسع في تطبيقها تنبع أيضاً من منطلق سياسي، نظر لانعدام تأثيرها التصاعدي وعدم صلاحيتها كوسيلة لإعادة توزيع الدخل، وتحقيق هدف العدالة الرأسية كما هو الحال بالنسبة لضرائب الدخل.

وكما هو الحال بالنسبة إلى الأنواع الأخرى من الضرائب فإنه يوصى عادة بتطبيقها على جميع السلع بشكل موحد ومتجانس، وبدون أية استثناءات، وبعدم إخضاع تطبيقها للاعتبارات الاجتماعية، التي يمكن تحقيقها بشكل أفضل عن طريق سياسات الإنفاق. وفي هذا الموضع يستشهد مؤيدو هذا الرأي بالعديد من الأمثلة التي تبين صعوبة رسم الحدود الفاصلة بين الاحتياجات الضرورية التي يجب استثناؤها والاحتياجات العادية الأخرى، التي يمكن أن تخضع لهذه الضرائب.

وبالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة التي تطبق بشكل عام، هناك عدد من الضرائب التي تطبق بشكل إضافي على بعض أنواع السلع وتُبَرَّر - عادة - باستهداف الحد من الآثار الجانبية الضارة التي يخلفها استهلاك مثل هذه السلع (السجائر، وبعض أنواع الوقود، والكماليات). وتمثل هذه الضرائب مصدرا هاما للإيرادات في بعض الدول، غير أنه من الأفضل عدم التوسع في تطبيقها، أو المغالاة في معدلاتها؛ إذ قد يترتب على ذلك توجه نحو بدائل أشد ضررا، وربما تهريب هذه السلع، أو نشأة سوق سوداء لها.

2 - ضرائب الدخل: رغم تراجع الأهمية النسبية لضرائب الدخل كمصدر من مصادر الإيرادات العامة في السنوات الأخيرة، إلا أنها لاتزال تشكل المصدر الرئيس للإيرادات الحكومية في الدول الصناعية والعديد من الدول النامية. وتضم

ضرائب الدخل ثلاثة أنواع رئيسة؛ هي ضرائب الدخل المفروضة على الأفراد، وعلى الشركات، وعلى دخول العمل.

وبالمقارنة مع الضرائب السلعية مثل ضرائب الواردات، وضرائب الاستهلاك، فإن ضرائب الدخل قد تسبب قدرا أقل من تشوهات الأسعار، كما أنها قد تكون أكثر ملاءمة لتحقيق أهداف الدولة التوزيعية. ويقابل هذه النواحي الإيجابية عدد من السلبيات، التي قد تعتري هذه الضرائب، والتي تتوقف حدتها بطبيعة الحال على تصميم هذه الضرائب. فعلى صعيد ضرائب الأفراد، فإنها قد تشجع على الاستهلاك، والبطالة، وتتحيز ضد العمل والادخار. وبالطبع فإنها أيضا تتحيز ضد العاملين بأجور في القطاعات الإنتاجية المنظمة، مقابل أولئك العاملين لحسابهم الخاص، والعاملين في القطاعات غير المنظمة. وبالنسبة لوضع العمالة في الكويت في الوقت الراهن فقد يترتب على تطبيقها التحيز ضد العمالة الكويتية، مقابل العمالة غير الكويتية. أما فيما يختص بضرائب الشركات فإنها ستؤدي إلى الاعتماد المتزايد لهذه الشركات على التمويل عن طريق الاقتراض بدلا من استخدام المصادر الذاتية، كما أنها قد تتحيز ضد الشركات الكبيرة التي تحتفظ بحسابات أكثر دقة. كما أن تحصيل ضرائب الدخل بشكل عام ينطوي على كلفة إدارية عالية لكل من الخزينة ودافعي الضرائب على حد سواء.

وقد برزت في السنوات الأخيرة، وخاصة في الولايات المتحدة بعض الدعوات إلى إلغاء ضريبة الدخل كلية، وإحلال ضرائب الاستهلاك محلها (McLure, 1980)، ولكن الغالبية العظمى من دعوات الإصلاح المالي اليوم تتمثل في الدعوة إلى اتخاذ تدابير تعمل على تخفيف السلبيات المذكورة أعلاه. وتتمثل خطوات الإصلاح المقترحة في تبسيط تصميم هذه الضرائب لتخفيض تكلفة الامتثال والتطبيق، بحيث يتم الاكتفاء بعدد قليل من شرائح الدخل (3-5 شرائح)، وتخفيض المعدل الحدي الأقصى (30-40٪) وخاصة بعد أن بينت التجارب أن الارتفاع المفرط في معدلات الضريبة يؤدي إلى تفشي التهرب الضريبي (Tax Evasion) ويعمل على زيادة تكاليف التحصيل، كما أنه لا يسهم في نهاية الأمر إلا بنسبة بسيطة في زيادة الإيرادات. ويتزامن مع هذه الإجراءات أيضا الدعوة إلى توسعة القاعدة الضريبية عن طريق تقليل عدد الإعفاءات الممنوحة كما هو الحال بالنسبة

إلى حوافز الاستثمار التي راج استخدامها في كثير من البلدان النامية كوسيلة لتحقيق النمو. ولمراعاة مبدأ العدالة الاجتماعية انحصر التركيز على رفع حدود الدخل الدنيا التي يبدأ بعدها تطبيق الضرائب، بحيث يتم إعفاء ذوي الدخول المحدودة، بدلا من اللجوء إلى رفع المعدل الأقصى. كما ظهرت الدعوة إلى عدد من الإصلاحات الأخرى؛ مثل إلغاء الضريبة على الدخل المتحصل من حسابات الادخار، ومن عوائد الاستثمار في الأدوات المالية، ومراجعة حدود شرائح الدخل سنويا عن طريق ربطها نسبيا بالتغير في بعض مؤشرات الدخل؛ مثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Gandhi, 1987: 27-37).

وتمثل ضرائب الدخل في الكويت - إذا ما طبقت وفق معايير وتدابير دقيقة ومدروسة على نحو علمي - مصدرا هاما من مصادر الإيرادات العامة. وكما سبقت الإشارة، ينبغي أن يتصف النظام الضريبي بالبساطة، والبعد عن التعقيد، وعدم المغالاة في منح الاستثناءات الضريبية لأغراض مختلفة. وينبغي لضرائب الدخل على الأفراد - إذا ما استحدثت - ألا تغفل جانب العدالة الاجتماعية، بحيث تأخذ في الاعتبار إعفاء شريحة دخلية مناسبة تشتمل على أصحاب الدخول المتدنية. كما ينبغي توسعة قاعدة ضريبة الدخل على الشركات الوطنية لتشمل جميع أنواع الشركات العاملة في القطاع الخاص.

وإذا كان القطاع الخاص لايمثل وعاء ضريبياً مناسباً في الوقت الحالي بسبب صغر حجمه وضآلة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فإن سياسة إطلاق يد القطاع الخاص في مجالات الأنشطة الإنتاجية والخدمية المختلفة ونقل حصص الدولة في الشركات المساهمة إلى الأفراد ونقل عدد كبير من مؤسسات وأنشطة القطاع العام ذات الطابع الاقتصادي إلى القطاع الخاص، من شأنها أن تؤدي إلى توسعة حجم هذا القطاع وزيادة إسهامه على نحو ملموس في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

وإذا كانت حصيلة إيرادات ضريبة الدخل في موازنة عام 1994/93 لم تسهم إلا بنسبة تقل عن 1٪ من إجمالي الإيرادات، فإن من شأن التوسع الأفقي في تطبيق هذه الضريبة لتشمل الشركات الوطنية، والتوسع الأفقي في حجم القطاع الخاص ليضم المؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي عبر برامج الخصخصة المتوقعة أن يزيد من هذه الحصيلة الضريبية على نحو ملموس.

ولاشك أن نظاما ضريبياً متطورا في الكويت يتطلب جهودا استثنائية، ذلك أن عدم النظر بجدية إلى الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية، وكمورد رئيس من موارد الدخل في الماضي، قد تسبب في غياب المحاولات الجادة لتطوير سياسات ضريبية شمولية في البلاد. ولعل أقرب دليل على ذلك هو المحافظة - حتى الوقت الحاضر - على قانون ضريبة الدخل لعام 1955، والذي كان قد أعد أساسا للتعامل مع دخول شركات النفط الأجنبية، وكذلك عدم الالتفات إلى توصيات البنك الدولي في عامي 1961 و 1963 بتطوير نظام منفصل للضرائب ليصار إلى تطبيقه على الشركات العاملة خارج القطاع النفطي، وعدم تطبيق مشروع ضريبة الدخل البديل، الذي جرت صياغته في النصف الأول من عقد الثمانينيات أو حتى طرحه للتداول العام بشأنه.

3 - **ضرائب الثروة:** تتميز هذه الضرائب بأنها تُفرض على الأملاك والأصول الثابتة، وليس على الدخل، أو على الاستهلاك. وتضم هذه الضرائب أنواعا؛ مثل ضرائب العقار، والميراث، والأصول المالية، والماشية، وغيرها. وبشكل عام فإن آثارها الرئيسة تنعكس على الحوافز للاحتفاظ بالثروة، وتفضيل الاستهلاك، وتحبيذ الاحتفاظ بأصول سائلة، وأموال نقدية لاتخضع للضرائب. ونظرا لهذه الآثار السلبية، وبسبب الصعوبات العملية في التطبيق، فإن هذه الضرائب - باستثناء ضرائب العقار - لم تكتسب دورا بارزا في الإيرادات في الدول الصناعية.

وتلعب ضرائب ملكية العقار في الكثير من الدول الصناعية دورا مهما ربما لاتبرزه أحيانا إحصاءات المالية العامة، نظرا لوقوعها خارج نطاق حسابات الحكومة المركزية، وضمن موازنات الحكومات المحلية. وعلى سبيل المثال تبلغ هذه الضرائب من إجمالي الإيرادات الضريبية في بريطانيا حوالي 10٪ في حين تبلغ النسبة في استراليا حوالي 5٪. وتتميز هذه الضريبة بانخفاض تكلفة تحصيلها كما أن عِبْأها يتوزع على قاعدة عريضة من السكان. وتتمثل ميزاتها الأخرى في ارتباط إيراداتها ارتباطا مباشراً بحجم الخدمات العامة المقدمة إلى المناطق السكنية المختلفة، وهي بذلك تمثل أسلوبا عمليا جيدا في استرداد قيمة نفقات بعض بنود هذه الخدمات، مما يجعلها تتشابه في مزاياها مع رسوم الخدمات[17]. وتتسبب الضرائب المفروضة على العقارات والأراضي في قدر يسير من التشويه مقارنة

بالأنواع الأخرى من الضرائب وذلك بسبب طبيعة الريع الذي ينجم عن امتلاك هذه الأصول والذي يرتبط أساسا بعوامل الندرة والتزايد السكاني وليس بالكفاءة الانتاجية. ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن الحد من المضاربات في الأراضي العقارية كان واحدا من الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من خلال ضرائب العقار.

خامسا: النتائج والتوصيات

يتطلب انتقال المالية العامة في الكويت من خصوصية الارتكاز على الدخل النفطي إلى مرحلة الاعتماد على الإيرادات الضريبية المتنوعة إحداث تحولات هيكلية، من أجل تأهيل الأوعية الضريبية المحتملة في مجمل قطاعات الاقتصاد الوطني، لتصبح قادرة على رفد الموازنة العامة بموارد تتسم بالقدرة على النمو والتوسع عبر الزمن، وتتصف بالديمومة والاستمرارية.

ومما لاشك فيه أن على الدولة بأجهزتها التشريعية والرقابية والتنفيذية أن تنأى - وهي في صدد رسم سياسات الإصلاح المالي - عن منزلق السياسات الضريبية غير المدروسة بصورة شمولية، ذلك أن نافذة السياسات غير المدروسة قد توفر للحكومة قدراً لابأس به من الموارد المالية في الأجل القصير، ولكنها في الوقت نفسه قد تشرع نوافذ أخرى تتسرب من خلالها أزمات اجتماعية متفاقمة، تتطلب معالجتها تكاليف إضافية، تثقل كاهل المالية العامة بأعباء الإصلاح الاجتماعي، وهي لم تفرغ بعد من أعباء الإصلاح المالي. ويعج سجل السياسات المالية في البلدان النامية بعشرات من أمثلة الإخفاقات، التي تعرضت لها سياسات وإجراءات غير ناضجة.

ولكن الحذر من الانزلاق في هاوية السياسات غير الناضجة لايبرر من جهة أخرى المبالغة في التردد في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، فلمثل هذه المبالغة كلفة لاتقل عن كلفة الإصلاح الاجتماعي. ولسنا هنا في معرض التذكير بكم أضاع الاقتصاد الوطني من فرص فريدة، وكم أهدر من موارد هائلة في الماضي، حتى وصل في حاضره إلى مرحلة العجز في الموازنة العامة، وهو مجرد من أسلحة السياسة المالية المتوازنة الكفيلة بعلاجه.

إن تهيئة المجتمع الكويتي لتقبل انتقال المالية العامة من مرحلة الارتكاز النفطي إلى مرحلة التنوع الضريبي يقتضي - أولا وقبل أي شيء آخر - طرح

برنامج حكومي واضح وصريح، يهدف إلى إثبات جدية التوجهات الحكومية، لمعالجة منافذ الهدر والتسرب في بنود الإنفاق العام، وذلك لتهيئة المواطن نفسيا للمرحلة اللاحقة، وهي مرحلة معالجة العجز من خلال زيادة الإيرادات غير النفطية، فبدون طرح مثل هذا البرنامج لن يكون ميسورا أن يحظى إسقاط دور الرعاية الأبوية الذي لعبته الدولة على مدى الخمسين سنة الماضية بقبول شعبي. فهذا الدور قد أفرز ظاهرة اتكالية مفرطة لجميع وحدات ومفردات وأنشطة القطاع الأهلي على ما تضخه الدولة من مدفوعات تحويلية وإعانات وألوان دعم شتى.

وينبغي أن يتضمن هذا البرنامج الحكومي خطة عمل تهدف إلى معالجة التضخم في بنود الإنفاق العام، وتحديد مواقع الهدر والضياع في هذه البنود، مع بيان الإجراءات التنفيذية المقررة لمعالجتها، والالتزام بتطبيق هذه الإجراءات وفق برنامج زمني دقيق، تقره السلطة التشريعية الرقابية، وتجعله موضع مساءلة دستورية.

ومن الطبيعي أن يترتب على إحداث التحولات الهيكلية في الاقتصاد الكويتي بهدف تأهيل الأوعية الضريبية المحتملة زيادة في الأعباء المالية المترتبة على الدولة خلال الفترة الانتقالية، فمثل هذه التحولات ترتب عادة نفقات إضافية لم تكن في الحسبان، ولعل المبالغ الكبيرة التي يضخها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في البلدان النامية الأخرى التي تمر بتحولات مماثلة، تشير إلى مثل هذا الاتجاه.

ومن بين الأسباب التي قد توجب مثل هذه الزيادة في الإنفاق العام الحاجة إلى إعادة تأهيل القوى العاملة في قطاعات الخدمات، والأنشطة الحكومية، وكذلك الحاجة إلى دفع تكاليف التقاعد المبكر من الوظائف الحكومية، لعدد كبير من العاملين المسرحين من أجهزة الدولة المختلفة.

وتتطلب هذه المرحلة الانتقالية كذلك القيام بحملة إعلامية مكثفة يتم خلالها استخدام جميع الوسائل الإعلامية المتاحة، بهدف تثقيف المواطن وتوعيته بطبيعة المخاطر المالية، التي تحيط بالموازنة العامة واحتمالاتها المستقبلية، وبحجم العجز الحقيقي والظاهري، والمعالجات الحكومية على الصعيدين المرحلي والاستراتيجي.

وهناك أيضا الحاجة إلى وضع معايير أداء قابلة للقياس لكافة مؤسسات

وإدارات وأجهزة القطاع العام العاملة في مختلف القطاعات يجري على أساسها تحديد الاحتياجات الحقيقية من الأيدي العاملة في جميع وحدات هذه المؤسسات والإدارات والأجهزة. وينبغي الاعتماد على معايير الأداء المشار إليها أعلاه في اتخاذ قرارات خفض عدد الوظائف العامة، والشاغلين لها.

وسيعزز تنفيذ التوجهات المعلنة بخصخصة عدد لابأس به من أنشطة ومؤسسات القطاع العام ذات الطابع الاقتصادي مهمة إعادة توزيع بنود الإنفاق العام، لمواجهة ما تتطلبه هذه المرحلة من مخصصات تمويل إضافية.

ومن أجل وضع ضوابط ملزمة على الإنفاق العام فإنه يتعين على السلطات المالية أن تتصدى لمهمة سن تشريعات تحد من التوسع في الإنفاق على بند الرواتب والأجور في المدى القصير، وعلى إجمالي الإنفاق العام، في المدى الطويل، وذلك عن طريق تحديد معدلات النمو السنوية القصوى لهذا الإنفاق، ووضع سقف أعلى لنسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي.

كما يتعين لاستكمال هذه الخطوات وضع قيود تحد من اللجوء إلى أدوات الدَّيْن العام في تمويل الموازنة العامة، كما تضع ضوابط على تسييل الأصول والاحتياطيات العامة، ويمكن لمثل هذه التشريعات أن تحدد المعدلات القصوى للاقتراض الحكومي، من خلال ربط هذه المتغيرات بنسب محددة من الناتج القومي الإجمالي. كما يمكن تحديد النسبة التي يمكن للحكومة أن تسيلها سنويا من الاحتياطيات العامة.

ويتوجب أن يتبع ذلك مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى توفير مصادر إيرادات بديلة، قادرة على سد العجز في الموازنة العامة من جهة، وتوفير متطلبات الإنفاق على الاحتياجات التنموية من جهة أخرى، وقادرة كذلك على توفير أدوات سياسة مالية فعالة.

ففي المدى القصير ينبغي العمل على تنمية مصادر إيرادات تتميز بالبساطة في التحصيل والكفاءة الاقتصادية؛ مثل رسوم الانتفاع، وضرائب العقار، وضرائب السلع الكمالية، وزيادة رسوم الواردات. ونعني بالمدى القصير الفترة الزمنية اللاحقة للمرحلة الانتقالية، وهي قد تتداخل مع هذه المرحلة بدرجة أو بأخرى. ويعتمد مقدار هذا التداخل على نسبة النجاح الذي تحققه الدولة في إنجاز متطلبات

المرحلة الانتقالية. فكلما زادت نسبة هذا النجاح أدى ذلك إلى قدر أكبر من التداخل بين المرحلتين.

ونظرا لتميزها بكلفة إدارية متدنية، وخلقها لتشوهات أقل حدة من غيرها، كما استنتجت الدراسة، ينبغي لرسوم الانتفاع أن تتصدر قائمة إجراءات المدى القصير. وتماثل رسوم الانتفاع من حيث الأهمية الضرائب على الأملاك والعقارات، وذلك لتميز إجراءاتها بالبساطة، والبعد عن التعقيد؛ شأنها في ذلك شأن رسوم الانتفاع.

كما تمثل زيادة الرسوم على السلع الكمالية الفاخرة (سلع التفاخر والمباهاة) والسلع ذات الآثار الصحية، والاجتماعية الضارة، مثل السجائر، ومصائد الأسماك المستغلة استغلالا سيئا (المستنزفة) وملوثات البيئة، وغيرها، مصدرا إضافيا مهما، يجب استغلاله في هذه المرحلة.

وينبغي أن تشمل إجراءات المدى القصير - بالإضافة إلى ذلك - الزيادة في رسم الواردات من 4٪ إلى نحو 10٪، وهي زيادة ذات أثر محدود على الكفاءة الإنتاجية، كما تَبَيَّن لنا في سياق هذه الدراسة.

ويجب تفادي فرض ضرائب الدخل على الأفراد، في هذه المرحلة، لما لها من آثار سلبية على جانب الطلب، ولما تتطلبه من تكاليف إدارية عالية، وما تتسبب به من تشوهات.

أما في المدى الطويل فنحن بحاجة إلى نظام جباية ضريبي يتميز بالبساطة، والبعد عن التعقيدات الإدارية، ويتسم بالمرونة واتساع أوعيته. ويجب أن يأخذ هذا النظام مزايا الأنظمة الضريبية المتطورة، وأن يتفادى مثالب الأنظمة الأخرى، أي أن يبدأ من حيث انتهت الأنظمة الأخرى، لا من حيث بدأت. ويقتضي ذلك التركيز على ضرائب الاستهلاك، والقيمة المضافة، نظراً لما تتميز به من آثار حميدة على معدلات الادخار.

ولاشك أن ضرائب الاستهلاك - وهي تتوافق مع الاتجاهات الضريبية الحديثة في البلدان الصناعية - تَفْضُل ضرائب الدخل، من حيث أثرها على الكفاءة الإنتاجية، فالأخيرة قد تكون متحيزة للبطالة على حساب العمل، ولوقت الفراغ على حساب الوقت المنتج.

الهوامش

(1) الدور المعياري Normative Role هو ما ينبغي على الدولة أن تضطلع به من مهام مقارنة مع الدور الذي تمارسه في الواقع Positive Role.

(2) بالإضافة إلى الأسباب الثلاثة المذكورة فإن تدخل الدولة يمكن أن يبرر أيضاً ضمن مقولة تلاشي أهلية أو سيادة المستهلك، وهو سبب في جوهره يبرر تدخل الدولة لمعالجة مشكلة المعلومات عن طريق التشريع والرقابة على نشاط القطاع الخاص، وليس عن طريق التدخل المباشر، أو المالي عموما، وبناء على ذلك فإنه لم تتطرق هذه الورقة إلى هذا الموضوع.

(3) كانت العملة المتداولة في البلاد آنذاك (الروبية الهندية).

(4) مرسوم ضريبة الدخل الكويتية رقم 3 لعام 1955.

(5) تحققت الفوائض المذكورة سنويا باستثناء السنتين الماليتين 1967/66 و 1968/67 حيث سجلت الموازنة العامة خلالها عجزا طارئا بفعل الالتزامات المالية التي ترتبت على الدولة تجاه البلدان العربية المتضررة من نتائج الحرب العربية - الإسرائيلية لعام 1967.

(6) ارتفع النفط الخام الكويتي من 720 مليون برميل عام 1962 إلى 1200 مليون برميل عام 1972، وهو ما يعادل الطاقة القصوى للإنتاج في ذلك الوقت.

(7) تتمثل مصادر الإيرادات العامة غير النفطية في البنود التالية: ضرائب دخل الشركات غير النفطية، ورسوم نقل الملكية، ورسوم قيد وتسجيل السلع والرسوم الجمركية، وإيرادات الخدمات (الغرامات، والرسوم الإدارية، ورسوم الخدمات العامة وإيرادات الطوابع) والإيرادات الرأسمالية (بيع الأراضي والعقارات).

(8) لم تتعرض هذه الورقة إلى الإيرادات ذات الطبيعة المالية، والتي يتم الحصول عليها عن طريق الديون سواء من خارج البلاد أو من داخلها، كما لم تتعرض إلى بعض الوسائل غير المألوفة لجمع الإيرادات مثل عمل مسابقات اليانصيب العامة.

(9) لمزيد من التفصيل حول التصور الويبري لطبيعة البيروقراطية يمكن الرجوع إلى (Weber, 1978).

(10) أوصى تقرير بعثة البنك الدولي لعام 1993 ببيع حصة الحكومة في 62 شركة مساهمة قسمت إلى 3 مجموعات: (أ) 23 شركة يمكن بيع الحصص الحكومية بها دون مشكلات تذكر، (ب) 6 شركات يمكن تصفيتها، (ج) 33 شركة تتطلب مزيدا من الدراسة لتحديد كيفية نقل الحصص الحكومية بها إلى القطاع الخاص. ويتركز أغلب هذه الشركات (24 شركة) في قطاع البنوك والمال والعقار.

(11) ورقة عبد الكريم سليم الوكيل المساعد بوزارة المواصلات إلى ندوة فرص الاستثمار بالهيئة العامة للاستثمار، 18 مارس 1995.

(12) يرى البعض أن توقيت هذه الصفقة لم يكن موفقا لأنه جرى قبل موعد انتخابات مجلس إدارة البنك المذكور.

(13) يتوجب التوضيح في هذا الموضوع أن الدعوة إلى رفع الرسوم لتعكس تكلفة الإنتاج تفترض ضمنا أن الحكومة قد أدخلت إصلاحات جادة لرفع أداء مؤسسات القطاع العام التي تنتج السلع موضع التسعير، أما إذا كان الوضع بخلاف ذلك فإن التسعير يجب أن يكون بناء على تكلفة تقديرية، يكون التوصل إليها عن طريق خصم التكلفة الحقيقية بمعامل يمثل نسبة الإنتاجية الفعلية إلى الإنتاجية القياسية لهذه الصناعة.

(14) شاع مبدأ مجانية الخدمات الاجتماعية مع انتشار نمط دولة الرفاهية بعد الحرب العالمية الثانية، وقد ذهب أنصار الفابية الاشتراكية في بريطانيا إلى مؤازرة مبدأ تعميم الدعم والإعانات انطلاقاً من أن قصر الدعم على الطبقات الفقيرة فقط سوف يؤدي إلى ترسيخ التمييز الاجتماعي ضدها وسوف تكون انعكاسات نفسية واجتماعية سيئة.

(15) استند بيان الحكومة إلى مجلس الأمة في جلسة الثلاثاء 14 مارس 1995 إلى مجموعة من أهداف إعادة تسعير الخدمات العامة، كان في مقدمتها توجيه سلوكيات الأفراد إلى خفض المعدلات العالية لاستخدام السلع والخدمات العامة.

(16) أعلنت وزارة الكهرباء والماء في شهر يوليو 1994 عن نظام قراءة عدادات الكهرباء عن بعد بالحاسوب الذي يستقبل إشارات لاسلكية، يبثها العداد على مسافة 100متر، عن طريق سيارة مجهزة ، تمر في المناطق السكنية.

(17) يتوجب في هذا الموضوع عدم الخلط بين ضرائب ملكية العقار التي تفرض كنتيجة للتملك، وضرائب بيع العقار (Property Capital Gains Tax) والتي هي في واقع الأمر نوع من ضرائب الدخل التي تتحصل عند تحقيق أرباح رأسمالية كنتيجة لبيع العقار، ويستثنى عادة عند فرض هذا النوع من الضرائب المسكن الرئيس للأفراد على اعتبار أن ارتفاع أسعار شراء مسكن بديل سوف يمتص الأرباح عند بيع المسكن.

المصادر العربية

المجموعة الاحصائية السنوية

(اصدارات عدة سنوات) - وزارة التخطيط، الكويت.

1988 تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم ،منشورات البنك الدولي.

عبدالكريم سليم

1995 خصخصة الاتصالات في دولة الكويت، ندوة فرص الاستثمار، الهيئة العامة للاستثمار، مارس.

نجاة الجاسم

1980 بلدية الكويت في 50 عاما، منشورات بلدية الكويت.

المصادر الأجنبية

Aaron H., Mcguire, M.

1970 "Public Goods and Income Distribution", Econometrica, Nov., 38, pp907-20.

Al-Abdul-Razzaq, A.

1993 The Market Versus the State: An Investigation into the Nature of Public Intervention and Its Impact on Economic Development in the Case of Kuwait, Unpublished Ph.D. Dissertation, University of Wales, Cardiff.

Al-Mejren, A.

1984 The Impact of Public Incentives and Subsidies on Manufacturing Industry in Kuwait, Ph.D. Dissertation, U. of Exeter, U.K.

Appelby, J.

1992 Financing Health Care in the 1990, Open University Press, Bukingham.

Aguirre, C., Griffith, P. and Yucelik, Z.

1981 Taxation in Sub-Saharan Africa, IMF Occasional Papers No.8, Washington D.C.

Anderson, D.

1987 The Public Revenue and Economic Policy in African Countries: An Overview of the Issues and the Policy Options, World Bank Discussion Paper No.19, World Bank, Washington D.C.

———

1989 "Infrastructure Pricing Policies and the Public Revenue in African Countries, World Development, V.17, No.4, pp.525-542.

Borcherding, T. et al.

1982 "Comparing the efficiency of Private and Public production: The Evidence from Five Countries", in Zeitschrift fur Nationalokonmie, 89, pp127-56.

British Government Publications

1941 Notes of the British Political Agent in Kuwait, India Office Library Records.

British Public Records Office

1951 Letters by C.M.Rose, London.

Brown, C. and Jackson, P.

1982 Public Sector Economics, Basil Blackwell, Oxford.

Gandhi, V. (ed.)

1987 Supply-Side Tax Policy, IMF, Washington D.C.

Goode, R.

1993 "Tax Advice to Developing Countries: An Historical Survey, World Development, v.2, no 1, pp37-53.

Hayek, F.

1978 New Studies in Philosophy, Politics and Economics, Routledge and Kegan Paul, London.

Hayek, F.

1980 Individualism and Economic Order, U. of Chicago Press, Chicago.

Heggi, I.

1994 Management and Financing of Roads: An Agenda for Reform World Bank SSATP Working Paper No.8, Washington D.C.

Herber, B.

1975 Modern Public Finance: The Study of Public Sector Economics, Irwin R. Illinois.

IMF

1994 Kuwait: Recent Economic Developments, IMF, Washington D.C.

Kikeri, S: Nellis, J.: Shirly, M.

1994 Privatization: Lessons from Market Economies, The World Bank Research Observer, v9, no2, July 1994, pp.241-272.

Khouja, M. and P. Sadler

1979 The Strategy of Equality, George, Allen and Unwin, London.

Le - Grand, J.

1982 The Strategy of Equolity, George, Allen and Unwin, London.

Lewis, S.

1984 Taxation for Development: Principles and Applications, Oxford University Press, NY.

McLure, C.

1980 The Tax Restructuring Act of 1979: Time for An American Value Added Tax? Public Policy, v28, pp.301-22.

Musgrave, R. and Musgrave, P.

1984 Anarchy, The State and Utopia, Blackwell, Oxford.

Seldon, A.

1980 Corrigible Capitalism, Incorrigible Socialism: A New Approach to An Age Old Debate, IEA No.57, London.

Shalizi, Z. and Squire, L.

1988 Tax Policy in Sub-Saharan Africa: A Framework for Analysis, World Bank Research Series No.2, Washington D.C.

Shand, A.

1984 The Free Market Morality Routledge, London.

Tait, A.

1988 Value Added Tax: "International Practice & Problems", I M F, Wash. D.C.

Wang, N. (Ed.)

1976 Taxation and Development, Praeger, NY.

Weber, M

1978 Economy and the Society U of Cal Press.

World Bank

1987 Financing the Health care: An Agenda for Reform, Oxford U. Press, N.Y.

World Bank

1988 World Development Report World Bank, Washington D.C.

World Bank

1994a Kuwait: Country Economic Memorandum, World Bank (Confenditial Report).

World Bank

1994b Jamaica: Tax Administration Reform Project, World Bank Staff Appraisal Report, Washington D.C.

استلام البحث: ابريل 1995.

اجازة البحث: يوليو 1995.

ملحق (1):
تطور النسبة المئوية لإسهامات المصادر الرئيسة للإيرادات العامة (1970/69-1993/92)

السنة	دخل النفط	الضرائب غير النفطية	الرسوم الجمركية	أخرى	إجمالي الإيرادات (مليون دينار كويتي)
70/69	92.63	0.25	2.47	4.63	315.0
71/70	87.85	0.27	2.18	9.68	365.5
72/71	94.77	0.28	1.51	3.42	528.5
73/72	92.92	0.24	1.65	5.16	578.4
74/73	91.78	0.23	1.79	4.62	636.3
75/74	97.57	0.08	0.66	1.67	2597.8
76/75	96.44	0.05	0.98	2.51	2896.3
77/76	95.90	0.06	1.18	2.60	2703.7
78/77	95.05	0.12	1.67	3.14	2709.2
79/78	95.58	0.05	1.55	2.81	3176.4
80/79	97.57	0.12	0.88	1.40	6088.0
81/80	95.16	0.19	1.47	3.15	4659.3
82/81	92.59	0.42	2.90	4.07	2985.2
83/82	90.96	0.49	3.10	5.43	2566.6
84/83	92.79	0.30	2.13	4.79	3150.6
85/84	90.58	0.64	2.23	6.26	2744.7
86/85	89.32	0.57	2.53	7.56	2345.1
87/86	85.72	1.09	3.44	9.73	1730.9
88/87	88.44	0.69	2.45	8.41	2251.7
89/88	85.95	0.80	2.72	10.52	2367.9
90/89	90.75	0.59	1.93	6.71	3234.6
91/90	90.14	0.73	2.28	6.84	273.0
92/91	67.61	0.71	0.01	22.65	647.4
93/92	90.53	0.32	1.98	7.14	2303.0

المصدر: احتسبت من بيانات المجموعة الإحصائية السنوية الصادرة عن وزارة التخطيط، إصدارات عدة سنوات.

ملحق (2)

إيرادات ومصروفات الميزانيات المستقلة بالمليون دينار

(1994/93-1970/69)

السنة	الإيرادات	المصروفات	صافي الدخل
70/69	20.5	12.9	7.6
71/70	23.5	15.3	8.2
72/71	24.9	18.2	6.7
73/72	29.7	17.4	12.3
74/73	26.4	19.8	6.6
75/74	68.3	22.3	46.0
76/75	82.4	27.8	54.6
77/76	87.6	65.7	21.9
78/77	141.2	83.4	57.8
79/78	190.2	103.2	87.0
80/79	265.4	138.3	127.1
81/80	377.2	188.6	188.6
82/81	518.1	253.6	264.5
83/82	580.1	349.8	230.3
84/83	550.6	311.6	239.0
85/84	722.0	381.8	340.2
86/85	799.8	381.5	418.3
87/86	772.7	386.5	386.2
88/87	723.5	402.2	321.3
89/88	808.7	469.3	339.4
90/89	912.7	455.3	457.4
91/90	774.3	438.6	335.7
92/91	926.6	519.3	407.3
93/92	1045.3	633.4	411.9
94/93	1159.0	696.4	462.6
(80/79-70/69)	960.1	524.3	435.8
(90/89-81/80)	6765.4	3580.2	3185.2
(94/93-91/90)	3905.5	2287.7	1617.8

المصدر: بيانات المجموعة الإحصائية السنوية الصادرة عن وزارة التخطيط، إصدارات عدة سنوات

ملحق (3)

قيمة الإيرادات العامة موزعة على بنودها المختلفة 87/1988-93/1994

الإيرادات (بالمليون)	1988/87	1989/88	1990/89	1991/90	1992/91	1993/92	1994/93
الإيرادات النفطية	1,991.4	2,035.1	2,935.7	246.1	495.9	2,000.3	2,419.8
ضرائب الدخل: * ضريبة الدخل من غير شركات النفط	13.4	16.4	16.2	1.8	2.8	5.0	8.0
الضرائب عى الممتلكات: * رسوم نقل الملكية	1.8	1.8	1.9	0.1	0.6	1.5	2.2
الضرائب على السلع والخدمات * رسوم قيد وتسجيل	0.5	0.9	0.9	0.05	1.1	1.0	0.9
الضرائب على المعاملات الدولية * الرسوم الجمركية	55.2	64.4	62.7	6.2	0.09	45.6	50.0
إيرادات الخدمات * الأمن والعدالة	6.9	6.8	7.4	0.3	3.1	6.3	14.3
* التعليمية والثقافية	5.4	6.0	7.0	0.8	2.5	3.4	3.6
* الصحية	0.7	0.7	0.6	0.04	0.4	0.6	0.7
* الإسكان والمرافق	9.0	9.4	10.0	1.0	2.0	6.2	6.4
* الكهرباء والماء	59.3	59.7	65.0	7.3	12.6	46.9	52.3
* النقل والمواصلات	75.6	75.8	79.7	6.0	33.0	49.7	77.5
* إيرادات الطوابع المالية	12.5	20.4	21.4	1.9	22.3	18.3	26.0
* خدمات أخرى	0.6	0.5	0.5	0.08	0.2	0.1	0.1
إيرادات ورسوم متنوعة	18.8	68.9	23.0	1.0	70.6	15.3	21.8
إيرادات رأسمالية * بيع أراض وعقارات	0.6	0.9	2.1	00.0	0.2	17.9	30.0
الجملة	2,251.7	2,367.9	3,234.6	273.0	647.4	2,218.0	2,713.3

المصدر: بيانات المجموعة الإحصائية السنوية، وزارة التخطيط، عدة إصدارات

الاصدارات الخاصة
لمجلة العلوم الاجتماعية

تحليل كمي للعوامل المؤثرة في توزيع المساكن غير المأهولة في مدينة الدمام

أحمد جار الله الجار الله
جامعة الملك فيصل - كلية العمارة والتخطيط
قسم التخطيط الحضري والإقليمي - السعودية

مقدمة

يعتبر السكن حاجة ماسة، وعنصراً أساسياً في التنمية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية. لذا أولت خطط التنمية قطاع السكن جل أهتمامها. وذلك من خلال تنفيذ العديد من برامج الإسكان، لسد الحاجة من المساكن بتوفير الموارد الضخمة، لتمويل مشروعات المساكن، لتخفيف حدة مشكلة السكن، والتي كانت عائقاً في طريق تنمية قطاع السكن في منتصف السبعينات. فقام القطاع العام بتنفيذ العديد من مشاريع الإسكان للمواطنين، وبمشاريع إسكانية لمنسوبي بعض الجهات الحكومية، كما تولى القطاع الخاص مهمة توفير السكن، مستنداً على الإعانات المالية والتجهيزات الأساسية التي يوفرها القطاع العام.

وتشير التقديرات إلى أن قروض صندوق التنمية العقاري أسهمت في بناء 44٪ من إجمالي المنشآت السكنية خلال خطة التنمية الثالثة 1405/1400هـ، أو حوالي 195 ألف وحدة سكنية (وزارة التخطيط، 1985 :431). وبالرجوع إلى الخطط الخمسية الرابعة والخامسة يتضح أن أهم أهداف القطاع العام في مجال الإسكان تتلخص بمايلي: -

1 - توفير الأعداد الكافية من المساكن الصحية والمناسبة لكافة المواطنين السعوديين.
2 - تسهيل تملك السعوديين للمساكن ضمن إمكاناتهم.
3 - رفع مستويات المساكن في المناطق الريفية.

ولتحقيق هذه الأهداف تم انتهاج السياسات التالية:

1 - الاستمرار في برنامج منح الأراضي بدون مقابل للمواطنين، وذلك لتسهيل عملية البناء للذين لا يملكون الامكانات لشرائها.

2 - توفير المساكن للسعوديين غير القادرين على شراء مساكن مناسبة.

3 - الاستمرار في منح السعوديين قروض إعانة لبناء المساكن.

4 - وضع وتطبيق أنظمة متشددة لتشييد المباني. (وزارة التخطيط، 1985: 433 - 434).

ونتيجة لذلك قفز معدل تشييد المساكن متخطياً كافة التوقعات، حيث تجاوز عرض المساكن في المدن الطلب عليها، وتبين بأن أوجه نشاط إسكان منسوبي الجهات الحكومية، وأوجه نشاط الإسكان من قبل القطاع العام، فاقت - بشكل كبير- الأهداف المرسومة في الخطط، وبشكل عام تم تجاوز الأهداف بمقدار 170,600 وحدة سكنية، وكان أغلب الفائض من المساكن في المدن الرئيسية، ونتج عن ذلك وجود معدلات مرتفعة من المساكن غير المأهولة، والتي يقدر عددها بأكثر من 258765 وحدة. وذلك في عام 1410هـ (وزارة التخطيط، 1990: 440)، وتزايد هذا الفائض من المساكن مع زيادة دعم القطاع الخاص المستند على المساعدات الحكومية[1].

ولقد حظيت مدينة الدمام - كسائر مدن المملكة - بقدر كبير من هذه الخدمات والقروض المدعومة من قبل الدولة. وذلك للتنمية المطردة، والتي تشهدها هذه المدينة مع استمرارية دعم صندوق التنمية العقاري للمواطنين السعوديين، من بداية عام 1980م، الأمر الذي أدى إلى وجود فائض من المساكن غير المأهولة تقدر بمعدل9,5٪ من إجمالي المساكن القائمة، والموزعة على32 حياً من أحياء مدينة الدمام المطورة المسكونة فعلاً - ولو بكثافات سكانية قليلة - في النصف الثاني من عام1990[2].

وعند الرجوع إلى متوسط الإيجار للوحدة السكنية في مدينة الدمام لعام 1990م، فإن إيجار الوحدات السكنية غير المأهولة يقدر بحوالي 100 مليون ريالاً سنوياً، حسب ما تبين من المسح الميداني، وبالطبع سوف يستمر هذا الرقم في التزايد، ما لم تتم دراسة علمية مفصلة، للتعرف على أنماط توزيع المساكن الفارغة في مدينة الدمام، وعن الأسباب المؤثرة في تباين هذا التوزيع.

هذه الدراسة هي محاولة لتقصي أنماط توزيع المساكن غير المأهولة في مدينة الدمام، والأسباب المؤثرة في تباين توزيعها.

الدراسات السابقة:

إن دراسة السكن الحضري من المواضيع التي نالت اهتمام كثير من الباحثين في مختلف التخصصات، فلقد حاول كثير منهم تقديم أطر نظرية لشرح ومناقشة هذا الموضوع من جوانب مختلفة. وعلى الرغم من أن موضوع السكن نال اهتمام كثير من الباحثين العرب، إلا أن الملاحظ أن جل الاهتمام انصب على دراسة تجارب الدول العربية في مواجهة مشكلة السكن، فكان الاهتمام مركزاً على السياسات التي انتهجت لحل هذه المشكلة، بالتركيز على تحديد الجهات والمؤسسات، وأدوارها في تلك السياسات، كما نالت مشكلة السكن العشوائي النصيب الأوفر من هذه الدراسات.

ولكن يلاحظ أن معظم تلك الدراسات اعتمدت على الوصف النوعي في المعالجة.

ومن الأمثلة على تلك الدراسات: دراسات كل من (الموسى، 1980)، و(مسعود، 1980)، و(فهمي، 1983)، و(الخطيب، 1984)، و(المنيس، 1985)، و(الكندري، 1986)، و(دره، 1987)، و(حنا، 1988)، و(ملكي، 1990)، و(العنقري، 1992)، هذا، ويمكن تلخيص الدراسات الأخرى على الشكل التالي:

1- الدراسات الاقتصادية:

هذه الدراسات حاولت بناء نماذج حول سوق السكن الحضري بالمناطق الحضرية، باستخدام عدد من المتغيرات والأسس الاقتصادية التقليدية، التي كان هدفها الخروج ببعض التعميمات الخاصة بالسكن الحضري، كالتعميم الذي يقول: «إن الكثافة السكانية تتناقص بالبعد عن مركز المدينة، تجاه الأطراف» والتعميم الذي يقول: «إن حجم قطع الأراضي للمساكن يكبر بزيادة دخول الأسر، والقدرة الشرائية لها»، ولقد صاحب هذه التعاميم بعض المفاهيم والأطر النظرية، مثل: مفهوم الإيجار الاقتصادي، عائق المسافة، إيجار المزايدة، التوازن في استهلاك الأراضي[3].

ومن أهم الدراسات في هذا المجال: دراسات كل من (Alonso, 1963) و (Muth, 1969) و(Batty, 1973) و(Bourne, 1976)و (Palm, 1979)، ويلاحظ أن معظم هذه

الدراسات اعتبرت عامل المسافة وسهولة الوصول عاملاً محدداً لتوزيع الاستخدامات داخل المدينة بصورة عامة، وللسكن الحضري بصورة خاصة.

2 - **الدراسات العقارية:**

هذه الدراسات اهتمت بالتعرف على العوامل والمؤسسات التي لها دور في تقديم التنمية الحضرية بصورة عامة، وتنمية المناطق السكنية على وجه الخصوص. وكان التركيز هنا على عملية اتخاذ القرار الجماعية فيما يتعلق بإمداد السوق الحضري بالمساكن، وما يصاحبها من عمليات لتوقيع المساكن. وكان من أهم أهداف هذه الدراسات: تحديد الخطوات التي تمر بها عمليات اتخاذ القرار عند تحويل الأرض غير الحضرية إلى الاستخدام الحضري. وعلى وجه الخصوص للاستخدام السكني. ومن جهة أخرى تحديد الجهات والمؤسسات والمجموعات وأدوارها في هذه العملية.

وصاحب ذلك محاولات لبناء بعض النماذج التي تشرح وتفسر هذه العمليات، وأهم ما يمثل هذه الدراسات: دراسات كل من (Berry, 1979) و (Rex & Moore, 1968) و(Boddy, 1976) و (Duncan, 1976) و (Harvey, 1977) و (Ford & Griftin, 1979).

3 - **الدراسات الإيكولوجية:**

والتي ركزت على تحليل عملية حركة السكن من خلال حركة الزبائن في سوق السكن الحضري، بالتركيز على عملية اتخاذ القرار الفردية لهؤلاء الزبائن، ويمكن تميز نوعين من هذه الدراسات هما:

أ - **الدراسات الشاملة:**

التي حاولت رصد حركة جماعات من السكان، أو مناطق سكنية كاملة في المدن، خلال فترات زمنية معينة من أجل التعرف على أنماط واتجاهات هذه الجماعات، أو المجمعات السكنية. ويندرج تحت هذا النوع من الدراسات ما يسمى بالنماذج الإيكولوجية التقليدية، كنموذج الدوائر لبرجز (Burgess, 1925)، ونموذج القطاعات لهويت (Hoyt, 1939)، ونموذج النويات المتعددة لهاريس وأولمان (Harris & Ulman 1945)، وكثير من الدراسات الأخرى: مثل دراسات (Firey, 1947)، (Jones, 1979)، (Johnston, 1969)، و(Herbert, 1972)، (Moore, 1972)، و(Victor, 1975)، وسابورسكي (Cybriusky, 1978) والتي جاءت بكثير من المفاهيم والأطر النظرية التي

منها: الغزو، والإحلال، والمسافة الاجتماعية، والتنافس، والفصل الاجتماعي..... وغيرها[4].

ب - الدراسات السلوكية:

والتي انصب اهتمامها على تحديد العوامل التي تؤدي إلى تغير الأفراد والأسر لمساكنهم في المدينة، بالتركيز على النواحي السلوكية لأرباب الأسر، من خلال مواقفهم وقناعاتهم. ولقد أرجعت معظم هذه الدراسات هذه الحركة إلى مجموعتين من العوامل. أطلق على الأولى منها العوامل الداخلية التي تتعلق بخصائص الأسر والمساكن، كحجم الأسرة، وعدد أفرادها، ونوع الأسر، منفردة، أو ممتدة. أو خصائص المسكن، كعدد الغرف، والمساحة، والتصميم.... وغيرها. أما المجموعة الثانية من العوامل - والتي أُطلق عليها العوامل الخارجية - التي تتعلق بخصائص الأحياء السكنية الطبيعية، والاجتماعية، كنظافة الأحياء، ومستوى الخدمات البلدية فيها، وتجانس سكان الحي، من حيث مستوى الدخل، والتعليم، والطبقة الاجتماعية، وغيرها. من أهم الأمثلة على مثل هذه الدراسات دراسات كل من (Zehner, 1971)، (Corp, 1975)، و(Mooris, 1976)، (Rent, 1978)، (Newman, 1979)، (Hourihan, 1983)، (Moughalu, 1984)، (Yi, 11984)، (Al-Saati, 1987)، (Al-moarifi, 1990)،

والخلاصة: إن هناك ندرة واضحة في معالجة ظاهرة المساكن غير المأهولة بالمدن بحد ذاتها، حيث كانت غالباً ما تذكر بصورة موجزة ضمن الدراسات المذكورة سابقاً، والتي - بدورها - أبرزت أهمية عدة عوامل فيما يتعلق بالسكن الحضري بصورة عامة. يمكن حصرها فيمايلي:

1 - العوامل الاقتصادية، التي ركزت على عامل المسافة، وسهولة الوصول من الأحياء السكنية للأسواق، والأماكن الترفيهية، وأماكن العمل، والأنشطة الأخرى في المدينة.

2 - العوامل الأيكولوجية، التي ركزت على خصائص سكان الأحياء الاجتماعية، والاقتصادية، والديموغرافية، التي تؤدي إلى عمليات حركة

السكان، والاستخدامات، من خلال عمليات الغزو والإحلال، والمنافسة، وغيرها.

3 - العوامل الفيزيقية، التي ركزت على درجة تطور الأحياء من حيث توفر الخدمات، والمرافق، ونسبة البناء فيها.

4 - العوامل السلوكية، التي ركزت على عمليات اتخاذ القرار للمؤسسات والجماعات، والأفراد، من خلال مواقف وقناعات السكان، حول خصائص السكن، والأحياء السكنية، كما تعكسها العوامل الثلاثة السابقة.

وفي ضوء هذه الأدبيات فإن أهداف هذه الورقة تتلخص بمايلي:

أ - تحديد أنماط توزيع الوحدات السكنية غير المأهولة في أحياء مدينة الدمام.

ب - تحديد العوامل المؤثرة في تباين هذه الأنماط في أحياء مدينة الدمام.

ج - الخروج بتصورات للاستفادة من هذه الوحدات السكنية غير المأهولة والحفاظ على ثروة وموارد البلاد، واستخدامها بالطرق المناسبة.

المعلومات وتحليلها

لقد تم تجميع المعلومات المتعلقة بهذه الورقة ميدانياً، من خلال الزيارات للجهات المعنية بوزارة الصحة، في حاضرة الدمام، وخصوصاً المديرية العامة للشئون الصحية، وكذلك الاتصالات السعودية، وأمانة مدينة الدمام، والغرفة التجارية في مدينة الدمام. كما تم القيام بجولات ميدانية لأحياء المدينة، وجمع معلومات عن الخدمات المتوفرة في كل حي، مثل مراكز الرعاية الصحية الأولية، وكبائن هواتف العملة، ورياض الأطفال، والحدائق العامة. بالإضافة إلى الرجوع إلى بعض المكاتب العقارية بالمدينة، وذلك للحصول على متوسط إيجار الوحدات السكنية، ومتوسط قيمة المتر المربع الواحد، في كل حي.

إن هذه الدراسة تغطي النصف الأخير من عام 1990، وتشمل 32 حياً سكنياً في مدينة الدمام، وهي الأحياء المسكونة فعلاً، ولو بكثافات سكنية قليلة، ولقد أُستثنى من الدراسة الأحياء غير المطورة، وبعض الأحياء، مثل: حي الخضرية الصناعي، وحي الحرس الوطني، لخصوصية بعضها، وصعوبة توفر المعلومات الكافية عن بعضها الآخر شكل (1).

أولاً: تحديد نمط توزيع الوحدات السكنية غير المأهولة في مدينة الدمام:

من أجل تحديد نمط توزيع الوحدات السكنية غير المأهولة في مدينة الدمام يحسن تصنيفها. والتصنيف عبارة عن وسيلة لتنظيم المعلومات عن ظاهرة من الظواهر، فهو وسيلة تمكن من جمع الأشياء المتشابهة في خاصية واحدة، أو مجموعة الخصائص في فئات، أو مستويات، يكون فيها التباين بين الأشياء المدروسة في المجموعة الواحدة، أو المستوى الواحد، أقل ما يمكن، فيما يتعلق بتلك الخاصية، أو الخصائص، وفي نفس الوقت التباين بين المجموعات أكبر ما يمكن. من ذلك يتبين أن لكل عملية تصنيف هدفاً محدداً، يختلف باختلاف هدف الدراسة. وبما أن أحد أهداف هذه الدراسة الرئيسية يتمثل بتحديد نمط توزيع المساكن غير المأهولة في مدينة الدمام، كان أساس التصنيف هو عدد الوحدات السكنية غير المأهولة. ومن أجل إتمام عملية التصنيف تم الاستعانة بأحدث خريطة لحاضرة الدمام، والتي تشمل على حدود الأحياء، وعدد سكانها، ومساحتها، شكل رقم (1). لقد تم تصنيف الوحدات السكنية غير المأهولة في أحياء مدينة الدمام إلى مجموعات، حسب عدد الوحدات السكنية غير المأهولة فيها، باستخدام طريقة الرسم البياني، والتي تعد من أهم طرق تصنيف البيانات، خصوصاً البيانات الجغرافية، باتباع الخطوات التالية[5].

1 - ترتيب البيانات الممثلة للظاهرة المدروسة (المساكن غير المأهولة) تنازليا، من أكبر قيمة، إلى أصغر قيمة.
2 - رسم الخط البياني لتوزيع قيم المساكن غير المأهولة في أحياء مدينة الدمام.
3 - تعيين نقاط الانكسارات الحادة في الخط البياني، لتوزيع تلك القيم، واعتبارها فواصل للمستويات المختلفة.

شكل رقم (2) يبين قيم عدد الوحدات السكنية الفارغة في أحياء مدينة الدمام، التي انتظمت إلى خمس مجموعات، تحدد بنقاط انكسار في منحنى توزيع تلك البيانات. إن سبب حدوث هذه الانكسارات عائد إلى الفروق في قيم عدد الوحدات السكنية غير المأهولة في الأحياء، وعلى هذا الأساس سيكون عدد مجموعات التصنيف لتوزيع عدد المساكن غير المأهولة في مدينة الدمام خمس مجموعات، محددة بحدود رقمية لكل منها، كما في الجدول التالي:

جدول رقم (1)

مجموعات التصنيف لعدد المساكن غير المأهولة في أحياء مدينة الدمام

المجموعات	فئات التصنيف	عدد المساكن غير المأهولة	٪من عدد المساكن غير المأهولة	عدد الأحياء	٪ من إجمالي الأحياء
الأولى	أكثر من 500	2435	43	2	6.25
الثانية	500-250	1316	23.5	4	12.5
الثالثة	250-101	1290	22.5	8	25
الرابعة	100-26	511	9	8	25
الخامسة	25 فأقل	118	2	10	31.25
المجموع	——	5.670	٪100	32	٪100

وعلى أساس التصنيف السابق، تم إنتاج خارطة توضح نمط توزيع الوحدات السكنية غير المأهولة في مدينة الدمام، شكل (3)

فالمجموعة الأولى: وتضم حيين فقط، وهما: حي السوق رقم (13)، والإسكان رقم (35) ، ففيهما أعلى نسبة من عدد المساكن غير المأهولة في مدينة الدمام، حيث وصلت إلى ما يقارب نصف إجمالي المساكن غير المأهولة في مدينة الدمام. وربما يعود هذا إلى تحول كثير من المساكن إلى الاستخدام التجاري في حي السوق. الأمر الذي دفع كثيراً من السكان إلى ترك مساكنهم، والانتقال إلى أحياء أخرى. ساعدهم في ذلك القروض المقدمة من صندوق التنمية العقاري، والارتفاع المستمر في المعيشة للأسر السعودية، والتي كانت تشكل النسبة الكبيرة من سكان هذه المنطقة. ومن جهة أخرى فإن غزو الفئات غير السعودية - خصوصاً العمالة الآسيوية - لهذا الحي قد يكون عاملاً آخر لارتفاع عدد المساكن غير المأهولة، حيث تترك الأسر السعودية منازلها إلى أحياء أخرى. الأمر الذي يرفع عدد المساكن غير المأهولة فيه، على الأقل في فترة الدراسة.

أما بالنسبة لحي الإسكان فإن هذا الفائض في عدد المساكن غير المأهولة، عائد إلى وجود عمارات الإسكان السريع، التي أُنشئت في بداية السبعينات، ولم تستغل

لفترة طويلة، على الرغم من إشغالها بالأسر الكويتية خلال أزمة احتلال الكويت مؤقتاً. وربما يقل هذا الفائض في المستقبل القريب، عند توزيعها على الراغبين من السعوديين، بدلاً من قروض الإسكان، والذي بدأ العمل به في مدن أخرى من المملكة.

أما المجموعة الثانية فتضم أربعة أحياء، هي: حي العدامة (24)، والبادية (26)، الجلوية (27)، والخالدية (44). هذه الأحياء يرتفع فيها عدد الوحدات السكنية غير المأهولة، ولكن بصورة أقل من المجموعة الأولى، وتشكل ما يقارب ربع عدد المساكن غير المأهولة في مدينة الدمام. وربما يعود ذلك إلى غزو النشاط التجاري - أيضا - في هذه الأحياء، وخصوصاً حيي العدامة والبادية، إضافة إلى قدم المساكن في حي العدامة، وصغر المساحات في حي البادية. بالإضافة إلى الخصائص الاجتماعية لحي البادية، حيث يتركز فيه السعوديون الذين كانوا يسكنون في مساكن منخفضة المستوى: كالصناديق، والعشش، في أماكن متفرقة من مدينة الدمام، فأقتطعت لهم أراض في هذا الحي. الأمر الذي قد يجعل الإقبال على السكن فيه مقصوراً على فئات من سكان المدينة، والذي - بدوره - يؤدي إلى ارتفاع عدد المساكن غير المأهولة فيه. أما فيما يتعلق بحي الجلوية، فيمكن أن يعزى العدد المرتفع في الوحدات السكنية غير المأهولة فيه أيضاً، إلى العامل الاجتماعي، حيث يسكن هذا الحي الفئات الغنية من السعوديين، التي - بدورها - قد ترفع من قيمة الوحدات السكنية والإيجار، وهذا بدوره قد يقلل من الإقبال على السكن في هذا الحي، إلا من قبل الفئات القادرة على دفع الإيجارات المرتفعة.

أما بالنسبة لحي الخالدية، فربما يرجع السبب إلى تعدد الاستخدامات فيه، فهو حي: سكني، تجاري، صناعي، - في نفس الوقت - تتركز في هذا الحي كثير من المؤسسات التجارية، والصناعية، والتي عادة ما تؤدي إلى دفع السكان منه، خصوصاً الأسر السعودية التي تفضل - عادة - السكن في أحياء هادئة، بعيدة عن الأحياء التجارية، أو الصناعية، التي يكثر فيها الازدحام، والضوضاء، وسكن عمال المؤسسات، الأمر الذي ربما أدى إلى ارتفاع عدد المساكن غير المأهولة فيه.

أما المجموعة الثالثة فتشمل ثمانية أحياء، وهي: حي العمامرة (12)، الخليج (14)، صالح إسلام (15)، مدينة العمال (23)، مخطط 75 (28)، مخطط 8 (30)، مدينة العمال (34)، المطلق (60). هذه الأحياء، تشكل أكثر من خمس عدد المساكن غير

المأهولة في مدينة الدمام. ويلاحظ أن معظم أحياء هذه المجموعة محيطة بحي السوق، (13) مشكلة ما يمكن أن يطلق عليه منطقة الانتقال (Transitional Zone) لمدينة الدمام، بين مركزها والأحياء السكنية الأخرى، وهذا - بدوره - يعني أن هناك زيادة في الأنشطة التجارية لبعض أجزاء هذه الأحياء، وهو عامل مهم في عملية إحلال الاستخدام التجاري، محل الاستخدام السكني، والذي قد يفسر ارتفاع عدد المساكن غير المأهولة فيها.

أما حي المطلق (60)، فهو حي جديد، يقع في جنوب مدينة الدمام، وربما كان لذلك أثر في زيادة عدد المساكن غير المأهولة فيه، فهو - من ناحية - حي جديد، لم تكتمل فيه المرافق والخدمات، ـ ومن ناحية أخرى ـ بعيد نسبياً عن مراكز مدينتي الدمام والخبر.

أما المجموعة الرابعة التي تشمل أيضا ثمانية أحياء، يقل فيها عدد الوحدات السكنية غير المأهولة بشكل واضح، تشكل نسبة تقل عن عشر المساكن غير المأهولة في مدينة الدمام، وهي: حي المزروعية (5)، حي الطبيشي (22)، حي القزاز (25)، حي 71+91 (32)، وحي المريكبات (36). فهي أحياء سكنية مطورة، تكتمل فيها الخدمات والمرافق، ومعظمها مسكون من قبل الأسر السعودية، من متوسطي الدخل، مع قربها النسبي من مركز مدينة الدمام، الأمر الذي قد يعزى إليه قلة عدد الوحدات السكنية غير المأهولة.

أما المجموعة الخامسة والأخيرة، فهي لأحياء تقل فيها عدد الوحدات غير المأهولة بصورة واضحة جداً، ولا تشكل إلا نسبة ضئيلة من نسبة المساكن غير المأهولة في مدينة الدمام، فهي أحياء المباركية [23]، والقصيبي، وطلال (6)، والنسيم (7)، والتلفزيون (29)، والنصارية (23)، سكة الحديد (37)، والاتصالات (37)، والجامعيين (43)، وبترومين (54)، وسافكو (58)، وجامعة الملك فيصل (59)، ويمكن تمييز مجموعتين من الأحياء.

المجموعة الأولى: تضم المباركية، والقصيبي، والنسيم، وهي أحياء سكنية مطورة، ومكتملة المرافق، وقريبة من مركز المدينة، وكورنيش الدمام، وهذه عوامل عادة ما تجذب السكان للسكن فيها. أما المجموعة الثانية: فهي أحياء خاصة ببعض المؤسسات، والدوائر الحكومية، والتي تحرص عادة على إشغالها بمنسوبيها، أو إيجارها، للاستفادة من مردودها المالي.

وبناء على خلاصات أدبيات الموضوع، وعلى نتائج تحليل أنماط توزيع المساكن غير المأهولة في مدينة الدمام، والتي تتقارب مع نتائج هذه الأدبيات، فلقد طورت الفرضيات التالية:

1 - قرب الأحياء من مركز المدينة وكورنيش الدمام يؤدي إلى جذب السكان للسكن فيها، وبالتالي يقل عدد المساكن غير المأهولة فيها.

2 - تجانس الأحياء - من حيث خصائص السكان، ونوع الاستخدام - يؤدي إلى جذب السكان إليها، وبالتالي يقل عدد المساكن غير المأهولة فيها.

3 - توفر الخدمات العامة في الأحياء وتطورها يؤدي إلى جذب السكان إليها، وبالتالي يقل عدد المساكن غير المأهولة فيها.

ثانياً: تحليل أثر العوامل على توزيع المساكن غير المأهولة في مدينة الدمام:

لتحديد أثر العوامل المقترحة في أدبيات الموضوع، ومن خلال مناقشة نمط توزيع المساكن غير المأهولة في مدينة الدمام، فلقد عمد إلى استخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد Multiple Regression Analys[6] لقياس العلاقة بين العامل المعتمد الذي يمثله في هذه الدراسة عدد المساكن غير المأهولة في كل حي من أحياء مدينة الدمام، وكل من العوامل المستقلة التالية:

1 - **المسافة وسهولة الوصول**: سيتم قياس هذا العامل عن طريق متغيرين هما:

أ - البعد عن مركز المدينة، والذي سوف يقاس بمتوسط الوقت بالدقيقة بالسيارة، بين مركز المدينة الذي يمثله حي السوق (حي 13)، ومراكز الأحياء في مدينة الدمام، حيث تم حساب الوقت المقطوع من مركز المدينة إلى مراكز الأحياء بسرعة ثابتة، ولقد استخدم ذلك كمؤشر لهذا المتغير.

ب - البعد عن كورنيش الدمام، والذي سوف يقاس بمتوسط الوقت بالدقيقة بالسيارة، بين مراكز الأحياء، وأقرب نقطة من كورنيش المدينة، بسرعة ثابتة، حيث أُعتبر ذلك مؤشراً لقياس ذلك المتغير.

2 - **العامل الإيكولوجي**: وسيتم قياس هذا العامل عن طريق ثلاثة متغيرات، هي:

أ - زيادة الاستخدام التجاري في المناطق السكنية، والذي سوف يقاس بعدد المؤسسات التجارية في الأحياء السكنية، ولقد أُستخدم عدد

الهواتف التجارية كمؤشر لهذا المتغير، والتي تم الحصول عليها من الاتصالات السعودية بالمنطقة الشرقية، بمدينة الدمام. إن معظم المؤسسات التجارية في مدينة الدمام - وحتى الصغيرة منها - لديها الخدمة الهاتفية، خصوصاً وأن المكالمات الداخلية والتي عادة ما تحتاجها مثل تلك المؤسسات ليس عليها أية أجور، وبذلك فإن تكاليف الهواتف زهيدة جداً، تكاد لا تتعدى تكاليف التركيب والتشغيل فقط، فهي بذلك لا تشكل عبأ يذكر على مثل تلك المؤسسات.

ب - زيادة عدد غير السعوديين في المناطق السكنية في الأحياء، والذي سوف يقاس بعدد غير السعوديين الساكنين في الأحياء، كمؤشر لهذا المتغير، حيث تم الحصول على معلومات عنه من المديرية العامة للشئون الصحية بالمنطقة الشرقية، بمدينة الدمام، من خلال المعلومات المتوافرة عن السكان المخدومين بمراكز الرعاية الصحية الأولية، في أحياء مدينة الدمام.

جـ - الحالة الاقتصادية والاجتماعية لسكان الأحياء، والذي سوف يقاس بمتوسط الإيجار السنوي بالريال السعودي، في الأحياء السكنية، والذي يعتبر مؤشرا فعالاً لهذا المتغير، حيث تم جمع معلومات عنه عن طريق الزيارات الميدانية للمكاتب العقارية في أحياء مختلفة.

3 - **العامل الفيزيقي**: وسيتم قياس أثر هذا العامل عن طريق متغيرين هما:

أ - عدد الخدمات العامة الموجودة في الأحياء، والذي سيقاس بعدد الخدمات العامة: كالمدارس، هواتف العملة، الحدائق، والمساجد، ومراكز الرعاية الصحية الأولية، وغيرها. والتي تم جمع معلومات عنها عن طريق الزيارات الميدانية للدوائر الحكومية ذات العلاقة، وكذلك الجولات الميدانية في الأحياء.

ب - درجة تطور الأحياء السكنية والتي سوف يتم قياسه بعدد القطع المبنية في الأحياء السكنية، حيث يعتبر ذلك مؤشراً واضحاً لمدى تطور الأحياء، في الأحياء السكنية، حيث يعتبر ذلك مؤشراً واضحاً لمدى تطور الأحياء، ولقد تم الحصول على معلومات هذا المؤشر من

الاتصالات السعودية التي زودتنا بمعلومات تفصيلية عن عدد القطع غير المبنية في كل حي من الأحياء.

وبالنظر إلى البيانات المتوافرة عن تلك المتغيرات يلاحظ أنها بيانات فترية المستوى. الأمر الذي ساعد كثيراً في استخدام تحليل الانحدار المتعدد، الذي يفترض وجود هذا النوع من البيانات عند استخدامه، ولكن وجد أن توزيع هذه البيانات بالنسبة لمعظم المتغيرات هو توزيع غير طبيعي. حيث يميل معظمها إلى الالتواء الموجب . الأمر الذي ينقض أحد افتراضات استخدام الانحدار المتعدد، لذا عمد إلى تحويل البيانات باستخدام الجذر التربيعي للبيانات، والذي يفضل استخدامه - عادة - لمثل هذه التوزيعات الموجبة الالتواء.

وبعد توفير الافتراضين السابقين للبيانات عمد إلى التأكد من توافر الافتراض الثالث الذي يشترط أن يكون هناك علاقة دالة بين المتغيرات المستقلة، والمتغير المعتمد كما هو في الجدول رقم[2].

جدول رقم (2)

اختبار (ت) لقياس العلاقة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة.

المتغيرات	الخطأ المعياري	قيمة ت	الإحتمالية
1 - عدد المؤسسات التجارية في الحي	,0875	2,199	,0387*
2 - عدد غير السعوديين في الحي	,0631	2,245	,0342*
3 - عدد قطع الأراضي غير المبنية	,1632	1,541	,1364
4- بعد الحي عن المركز	,0924	,0444	,6908
5- بعد الحي عن الكورنيش	,09169	,654-	,5195
6- عدد الخدمات في الحي	,4422	,484	,6328
7- متوسط الإيجار الشهري في الحي	,3180	,293	,6328

- معامل التحديد 45, عند درجة حرية 24,7

* دال إحصائيا عند 05, ودرجة حرية 24

إن بيانات هذا الجدول تبين أن هناك علاقات ذات دلالة إحصائية بين المتغير المعتمد، ومتغيرين مستقلين، هما: عدد المؤسسات التجارية في الحي، وعدد غير

السعوديين في الحي. وفي ضوء هذه النتائج أخرجت المتغيرات المستقلة الأخرى، وهي: متوسط الإيجار الشهري في الأحياء، وعدد الخدمات في الأحياء، وبعد الأحياء عن مركز المدينة، وبعد الأحياء عن كورنيش الدمام، وعدد القطع غير المبنية في الأحياء، من معادلة تحليل الانحدار المتعدد النهائية، ولم يدخلها إلا المتغيران ذوا العلاقة الدالة إحصائياً بالمتغير المعتمد.

ومن أجل تجنب مشكلة التأثير المتكرر للمتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد، فلقد عمد إلى قياس انحدار كل متغير مستقل مع المتغيرات المستقلة الأخرى، كل على حدة، عدا تلك التي أخرجت من التحليل، حيث اتضح أنه ليس هناك مشكلة للتأثير المتكرر. يؤيد ذلك ضعف العلاقات بين العوامل المستقلة، كما هو واضح من مصفوفة معاملات الارتباط بين العوامل المستقلة في جدول رقم (3).

جدول رقم (3)

مصفوفة معاملات الإرتباط بين المتغيرات المستقلة

المتغيرات	1	2	3	4	5	6	7
1 – عدد المؤسسات التجارية	–	–	–	–	–	–	–
2– عدد غير السعوديين	,43	–	–	–	–	–	–
3– عدد قطع الأراضي غير المبنية	-,09	,30	–	–	–	–	–
4– بعد الحي عن المركز	,44-	,51-	,27	–	–	–	–
5– بعد الحي عن الكورنيش	,05	,05	,06	,50	–	–	–
6– عدد الخدمات	,39	,37	,13-	,45-	,13	–	–
7– متوسط الإيجار	,30	,39	,40	,43	,03	,39	–

جدول رقم (4)

يوضح تحليل الانحدار لعدد المساكن

غير المأهولة مع المتغيرات المستقلة الداخلة في المعادلة النهائية

اسم المتغير	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	قيمة (ت)	معامل المعيارية
المتغير المعتمد	5,406-	4,391	1,231-	-
عدد المؤسسات التجارية	,191	,07606	2,514*	,39
عدد غير السعوديين	,128	,05161	2,471*	,41

الدرجة	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الاحتمالية
الانحدار	941,232	313,7442	7,6@	,0007
الفروقات	1160,7672	41,4559		
المجموع	2102,000			
معامل التحديد	0,45			
معامل الارتباط	0,67			

@ دال إحصائيا عند احتمال 01, ودرجات حرية 28/3

* دال إحصائيا عند احتمال 05, ودرجات حرية 25.

أما بيانات الجدول (4) فتوضح نتائج تحليل الانحدار النهائية. إن قيمة (ف) في معادلة الانحدار النهائية 7,6 عند دزجة حرية 28/3، هي قيمة ذات دلالة احصائية عالية، كما أن قيمة معامل التحديد (R^2) والتي وصلت الى 45 ٪ توضح أن المتغيرات المستقلة مع بعضها، فسرت 45 بالمائة من التباين الكلي في المتغير المعتمد، وإن إخراج المتغيرات المستقلة الخمسة لم يؤثر على هذه القيمة إلا بمقدار واحد بالمائة، الأمر الذي يؤيد النتائج السابقة.

ولكن هذه القيم لا تعني أن نموذج تحليل الانحدار قد طبق بصورة مرضية، أو أن الافتراضات التي يتطلبها لم تنقض، لذا عمد إلى مطابقة قيم مربع الفروقات مع القيم المتنبأ بها، وكذلك بقيم كل متغير مستقل، حيث تبين أن تلك الافتراضات

لم تنقص، الأمر الذي يعني أن تطبيق النموذج كان مرضياً، والذي جاء على الشكل التالي:

إن عدد المساكن غير المأهولة = - 5,416

+ 191, (عدد المؤسسات التجارية في الحي).

+ 128, (عدد غير السعوديين في الحي).

الأمر الذي يعني أن زيادة مؤسسة تجارية واحدة في الحي تصاحب بزيادة قدرها 191, في عدد المساكن غير المأهولة في الحي، وزيادة شخص واحد من غير السعوديين في الحي تصاحب بزيادة قدرها 128, في عدد المساكن المأهولة في الحي.

ومن أجل تحديد الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة على عدد المساكن غير المأهولة في أحياء مدينة الدمام، فلقد تم حساب معامل المعيارية (Standarized Cofficient) كما هو واضح في الجدول السابق، والتي توضح أن عدد غير السعوديين في الحي يأتي بالمرتبة الأولى، من حيث الأهمية، بنسبة 41,. ويليه في الأهمية عدد المؤسسات التجارية في الحي بنسبة 39,.

النتائج ومناقشتها

كشف تحليل نمط توزيع المساكن غير المأهولة في مدينة الدمام في عام 1990م أن هناك كثافة ملحوظة في المساكن غير المأهولة في مركز المدينة، وتتدرج بالانخفاض بالاتجاه إلى الأطراف حيث تأتي الأحياء القريبة من المركز بالمرتبة الثانية، ثم يقل عدد المساكن غير المأهولة في أحياء الضواحي، خصوصا تلك التي اكتمل تطورها، والتي تسكنها فئات اجتماعية متجانسة، ومخصصة للاستخدام السكني فقط، بينما يزداد عدد المساكن غير المأهولة في الأحياء الجديدة، غير مكتملة التطوير، أو المسكونة من فئات سكنية غير متجانسة، اجتماعياً، واقتصادياً، وثقافياً. وكذلك في الأحياء المتعددة الاستخدامات.

كما أظهر تحليل الانحدار المتعدد أهمية العامل الإيكولوجي، متمثلاً في عمليات الزيادة والإحلال للفئات غير السعودية، وللاستخدام التجاري، في تحديد نمط توزيع المساكن غير المأهولة في مدينة الدمام، معززة النتيجة السابقة، بينما لم تبرز أهمية العوامل الأخرى: كسهولة الوصول والإيجار، وتوافر الخدمات في الأحياء.

وقد يعزى ذلك إلى تطور مدينة الدمام التي مرت بتغيرات سريعة جداً خلال

العقود الأخيرة، نتيجة للتطورات التي حدثت في المنطقة التي كان من أولها وأبرزها: اكتشاف البترول في بدايات الثلاثينات من هذا القرن، بالقرب من المدينة، في منطقة الظهران.

وكان لهذا التطور أثر بالغ في جذب أعداد كبيرة من السكان من داخل وخارج المملكة. الأمر الذي أدى إلى توسع المدينة التي كانت في تلك الفترة مجرد قرية صغيرة لصيد الأسماك، لا يتجاوز عدد سكانها بضعة مئات. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وزيادة إنتاج البترول، وإنشاء ميناء الملك عبدالعزيز في مدينة الدمام الذي يعتبر المنفذ الرئيسي للمملكة على الخليج العربي، وثاني أكبر ميناء للاستيراد والتصدير، الذي - بدوره أيضاً - جلب عدداً كبيراً من السكان لاستغلال فرص العمل التي وفرها الميناء. وفي الخمسينات من هذا القرن اختيرت مدينة الدمام لتكون العاصمة الإدارية لإقليم المنطقة الشرقية، الأمر الذي أدى إلى إنشاء وفتح كثير من فروع الوزارات والدوائر الحكومية، ولا يخفى ما لهذا الحدث من دور في زيادة السكان، وما ترتب عليه من زيادة في مختلف الأنشطة التجارية والصناعية والخدمة في المدينة.

وجاءت فترة السبعينات التي تميزت بارتفاع كبير لأسعار البترول (1973م) وكذلك للكميات المصدرة منه، التي درت على البلد موارد مالية كبيرة، كان أثرها مباشراً، وجلياً على جميع مظاهر الحياة.

هذه الأحداث وما صاحبها من عمليات تنموية وأنشطة وفاعليات يمكن أن تفسر تلك العمليات الإيكولوجية المتمثلة بالحركة الدائمة للسكان، والاستخدامات داخل مدينة الدمام. فالهجرات السكانية المتتالية القادمة إلى المدينة خلال الفترات الزمنية المتعاقبة، أدت إلى حركة مستمرة للسكان، وولدت ضغطاً على المناطق السكنية الموجودة فعلاً في المدينة، مما أضطر بعض سكانها - خصوصاً القادرين منهم - إلى البحث عن مساكن جديدة، تقابل متطلباتهم المستجدة، بعد ارتفاع مستويات دخولهم، وتعليمهم، وكبر أحجام أسرهم، تاركين أحياءهم القديمة التي أصبحت أكثر ازدحاماً، وأقل تجانساً، واختلطت فيها الاستخدامات. خصوصاً التجارية والصناعية. يعزز ذلك ضغط الأعداد الكبيرة من المهاجرين، التي وجدت في المساكن الكبيرة - في وسط المدينة وما حولها - غايتها، من حيث الرخص النسبي بالإيجار، والقرب من الأسواق، الذي - بدوره - عمل على الضغط على ما تبقى

من السكان السعوديين، للخروج منها، والسكن في أحياء جديدة، بعيدة عن وسط المدينة.

أما فيما يتعلق بتفسير عدم أهمية المتغيرات المستقلة الأخرى، فيكمن في أن المسافة لم تعد عاملا ذا أهمية، ولا تشكل عائقاً يذكر، بعد أن أصبح بإمكان معظم السكان امتلاك أكثر من سيارة خاصة، تمكنهم من الوصول - وبسرعة - إلى أحيائهم الجديدة، أو أي مكان في المدينة. إضافة إلى ذلك فإن كثيراً من الأنشطة التجارية التي تبيع البضائع الاستهلاكية اليومية وجدت في تلك الأحياء الجديدة، وهذا يعني بدوره - أيضاً - ارتفاع مستويات دخولهم، الأمر الذي يفسر عدم أهمية الإيجار الشهري، حيث أن معظم السكان أصبح قادراً على دفع الإيجارات، وإن كانت مرتفعة نسبياً، في سبيل الحصول على سكن يلبي الاحتياجات الاجتماعية. أما فيما يتعلق في الخدمات، فإما أن تكون قد انتشرت في جميع الأحياء، فأصبحت في متناول معظم السكان، أو أن السكان على استعداد للتضحية في مثل هذه الخدمات، في سبيل الحصول على سكن في أحياء تتميز بالتجانس الاجتماعي والثقافي. كما وجد المستثمرون في النشاط التجاري في الهجرة الجماعية لسكان أحياء وسط المدينة فرصاً استثمارية في بعض المواقع الاستراتيجية، الأمر الذي عمل- بدوره - هو الآخر على تعزيز خروج السكان السعوديين من أحيائهم في وسط المدينة.

إن النتائج السابقة تبين أهمية العامل الأيكولوجي في تحديد عدد المساكن غير المأهولة في أحياء مدينة الدمام، وبالخصوص فيما يتعلق بزيادة الفئات غير السعودية، وكذلك زيادة الاستخدام التجاري في الأحياء في وسط المدينة، هذه النتيجة تلفت النظر إلى خاصية مهمة جداً، يتميز بها المجتمع السعودي، والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تخطيط المدينة السعودية، ألا وهي حساسية السكان المفرطة حيال التغيرات التي تحدث على خصائص الأحياء الاجتماعية، ونوعية الاستخدامات. فالتجانس الاجتماعي والثقافي لسكان الأحياء - كما تعكسها نتائج هذه الدراسة - عناصر مهمة جداً لاختيار الأحياء، بالإضافة إلى ذلك فإن زيادة الأنشطة التجارية في حي من الأحياء يصحب عادة بكثير من المشاكل التي لم يعتدها السكان السعوديون على وجه الخصوص، كالزحام، وعدم الأمان، والضوضاء، والتلوث وهذا يعمل على خروج السعوديين منها إلى أحياء مخصصة للسكن، حتى ولو كانت بعيدة عالية الايجار.

والخلاصة المستقاة هنا: أن الاستقرار الاجتماعي، مثل: التجانس الاجتماعي، والثقافي للسكان، يعتبر الركيزة الأساسية التي تلعب دوراً فعالاً ومهما في اختيار السكان للسكن، خصوصاً السعوديين منهم، والتي - بدورها - تحدد عدد المساكن غير المأهولة في الأحياء. لذا يجب أن يؤخذ هذا العامل في الاعتبار عند التخطيط المستقبلي للمدينة السعودية، من أجل تجنب الخسائر الناتجة عن ترك المساكن لفترات قد تطول، مسببة هدراً لعائد مالي، يمكن أن يستغل في ترميمها أو إعادة بنائها. كما أن إهمال مثل تلك المساكن لفترات طويلة قد يؤدي إلى تدهورها فيزيقياً، فتصبح غير صالحة للسكن، وتكون منظراً مشوهاً للوجه الحضاري للمدينة السعودية. أو اجتماعياً، فتصبح مأوى لبعض المشاكل الاجتماعية.

الهوامش

(1) لمزيد من التفصيل عن تعريف مفهوم السكن انظر: وليد المنيس، 1985م «الضوابط الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في الطلب على السكن بالكويت» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الرابع، السنة الحادية عشر، ص 19-74.

(2) لمزيد من التفصيل عن أحياء مدينة الدمام انظر: الجار الله، أحمد جار الله، 1991 «تحديد الأحياء، وتوزيع الكثافات السكانية في حاضرة الدمام»، مجلة البلديات، العدد السابع والعشرين، السنة السابعة، ص ص 6 - 12.

(3) لمزيد من التفصيل عن هذه المفاهيم انظر: آل الشيخ عبدالعزيز بن عبد اللطيف 1981 «نظريات استعمال الأراضي في المدن: دراسة مقارنة»، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد الثالث، المجلد الأول، ص ص 117 - 137.

(4) هذه المفاهيم مشروحة في كتاب:

Yestes M. & Garner B.
1974 "The North American City" Second Edition, P.P. 264-271

(5) طرق تصنيف البيانات مشروحة بالتفصيل في كتاب:

Davis Peter
1974 'Scince In Geography: 3 Data Description & Presentation" Oxford University Press, P.P. 55-64.

(6) أسلوب تحليل الانحدار المتعدد، مشروح بتفصيل مع أمثلة في كتاب:

Foot David
1981 "Oprational Urban Models: An Introduction" London P.P. 137- 171.

المصادر العربية

إسماعيل الشيخ درة

1988 اقتصاديات الإسكان. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

خالد محمد العنقري

1992 «مواجهة مشكلة الإسكان في الدول النامية: النموذج الخليجي» مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الرابع والستون، السنة السابعة عشر، 119-164.

غازي مكي

1990 «دور المساعدات الحكومية في الإسكان الحضري: أمثلة من المملكة العربية السعودية» مجلة كلية الآداب بجامعة الملك سعود، المجلد الثاني، 179-216.

فاروق الخطيب

1984 تقدير دالة الطلب على الإسكان في مدينة جدة. جدة، جامعة الملك عبدالعزيز.

عبدالرسول الموسى

1980 «التغيرات الاجتماعية وآثارها على المناطق السكانية، ودور التخطيط في مواجهتها: النموذج الخليجي»، بحث مقدم لندوة الخبراء العرب حول التخطيط للإسكان والمستوطنات البشرية في البلدان العربية - الدوحة.

عبدالله رمضان الكندري

1986 «مشكلة الإسكان في دولة الكويت: دراسة تحليلية وتقويمية» رسائل جغرافية، العدد السادس والثمانون، قسم الجغرافيا، والجمعية الجغرافية الكويتية - جامعة الكويت.

مجيد مسعود

1980 «الحال التعاوني للإسكان في الوطن» البحث مقدم لندوة الخبراء العرب حول التخطيط للإسكان والمستوطنات البشرية في البلدان العربية - الدوحة.

ميلاد حنا،
1988 الإسكان المصيدة: المشكلة والحل. القاهرة، دار المستقبل العربي.

نهى السيد حامد فهمي،
1983 «المسائل الاجتماعية في الإسكان والتخطيط الحضري» ص ص 374-363في كتاب عبدالإله أبو عياش، التخطيط والتنمية من المنظور الجغرافي، الكويت وكالة المطبوعات.

وليد المنيس
1985 «الضوابط الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة في الطلب على السكن بالكويت». مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد الرابع، السنة الحادية عشرة، 198-74.

المصادر الأجنبية

Al Muairfi A.
1990 " Users satisfaction: A case study of ARAMCO Housing Delivery System", Unpublished master thesis Department of Urban and Regional Planning, King Faisal University, Dammam.

Alonso, W.
1968 "A theory of the Urban Land Market" papers and proceeding of the Regional Science Association Vol. 6. pp. 149-158.

Al Saati, Abdul Aziz J.
1987 "Residents' Satisfaction in Subsidized Housing: An Evaluation Study of the Real Estate Development fund Program in Saudi Arabia, "Unpublished Ph.D. dissertation, University of Michigan.

Batty, M.
1973 "A Probability model of the housing market based on quasiclassical considerations". Socio-economic Planning Science, 7,593-598.

Berry B.J.L.
1979 "The open Housing Question," Ballinger, Cambridge, Mass.

Boddy, L.S.
1976 "The structure of mortgage finance: building societies and the British social formation." Transactions. Institute of British Geographers. NSI. 58-71.

Bourne-L.S.
1976 "Housing supply and housing market behavior in residential development." in D.T. Herbert and R.J. Johnston (eds.) Spatial Process and Form. Wiley, London.

Carp, Frances
1975 Impact of improved housing on Morale and line Satisfaction." Gerontologist. Vol. 15. No.6, pp.511-515.

Firey W.E.
1947 "Land use in Central Bostón." Harward University Press. Cambridge, Mass.

Ford, L. and Griffin E.
1979 "The ghettoization of paradise," Geographical Review, 69, 140-158.

Johnston, R.J.
1969 "Population movements and metropolitan expansion," Transactions, Institute of British Georgraphers, 46, 69-91.

Jones, P.N.
1979 "Ethnic areas in British cities," pp.158-185 in D.T. Herbet and D.M. Smith (eds.), Social Problems and the City: Geographical perspectives. Oxford University Press. Oxford.

Moore, E.G.
1972 "Residential Mobility in the City," AAG Resource Paper 13, Washington.

Morris. Earl W.: Crull, Sue R., and Winter, Mary.
1976 "Housing Norms Housing Norms Satisfaction and Prosperity to Move," Journal of Marriage and the Family, Vol.38, pp. 309-320.

Muoghalu, Leonard N.
1984 "Subjective indices of Housing Satisfaction as Social indicators for-Planning Public Housing in Nigeria," Social Indicators Research. Vol.15, pp.145-164.

Muth, R.F.
1969 "Cities and housing" University of Chicago Press, Chicago. Newman, Sandra J. and Duncan, Greg J., "Residential Problems: Dissatisfaction and Mobility," Journal of the American Planning Association, Vol.45, No.2, pp. 154-166.

Palm, R.
1979 "Financial and real estate institutions in the housing market" a study of recent house price changes in the San Francisco Bay Area. pp. 83-123 in D.T. Herbet and R.J. Johnston (eds.) Geography and the Urban Environment, Vol.2. Wiley London,

Rent, George S., and Rent, Clyda S.
1978 "Low Income Housing Factors Residential Satisfaction. Environment and behavior. Vol. 10 No. 4. pp.459-488.

Victor, C.R.
1975 "The Changing Location of High Status Residential Areas on Swansea, 1954-1974, " Unpublished B.A. Thesis, University College of Swansea.

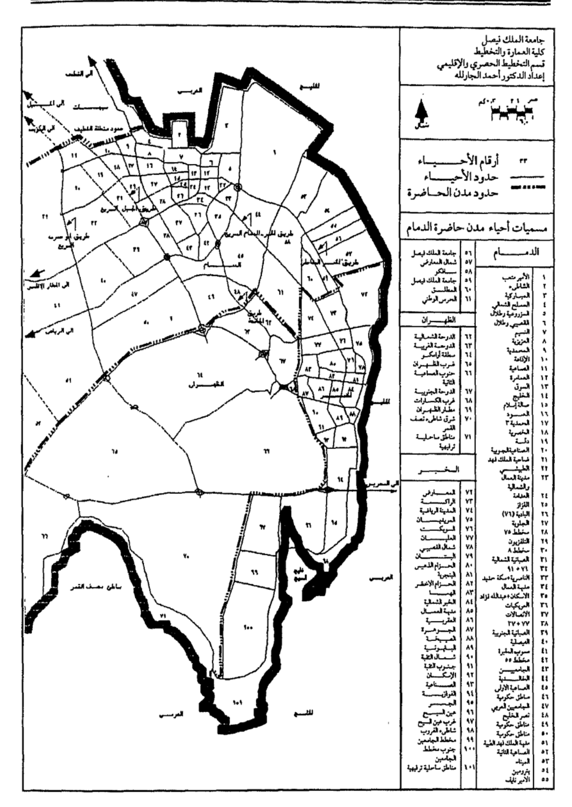
Williams, P.
1976 "The role of institutions in the inner London housing market: the cas 1,72-82.

Yi, Chin-Chun
1985 "Urban Housing Satisfaction in a Transitional Society: A case study in Taichung. Taiwan," Urban studies, Vol.22, pp. 1-12.

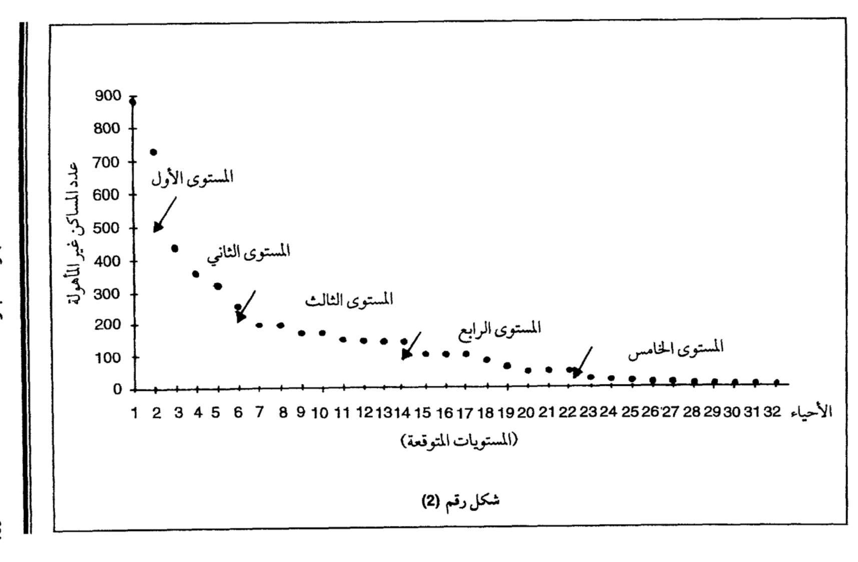
Zehner, Robert B.
1977 "Neighborhood and Community Satisfaction in New Towns and less Planned Suburbs," Journal of the American Institute of Planners, Vol.37, No.6, pp.379-385.

استلام البحث: مارس 1993

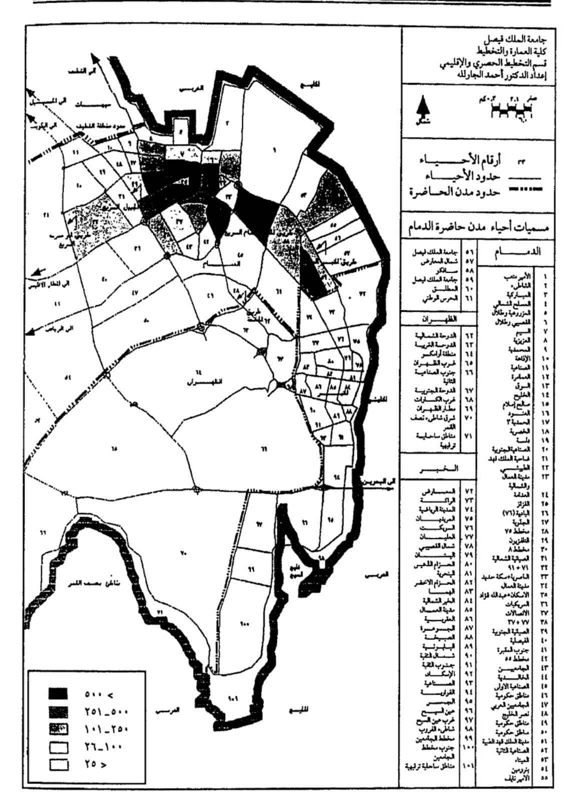
اجازة البحث: فبراير 1995



شكل رقم (1) أرقام ومسميات أحياء حاضرة الدمام


عدد المساكن غير المأهولة
900
800
700
600
500
400
300
200
100
0
المستوى الأول
المستوى الثاني
المستوى الثالث
المستوى الرابع
المستوى الخامس
1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32
الأحياء
(المستويات المتوقعة)

شكل رقم (2)



شكل رقم (3) نمط توزيع المساكن غير المأهولة في مدينة الدمام

نسق العلاقات العاطفية ومستواها عند بعض الطلبة في سوريا دراسة مقارنة بين طلاب المرحلة الثانوية والجامعية

علي وطفة - مها زحلوق
كلية التربية - جامعة دمشق

مقدمة

تأخذ الحياة العاطفية بما تشتمل عليه من ميل الجنس إلى الجنس الآخر أهمية كبيرة في حياة الناس، وتشكل بجمالياتها ينبوعا ثراً للأدب بأشكاله المختلفة، شعرا ونثرا ورواية، وللفن بصوره المختلفة، نحتا وتصويرا وموسيقا.

هذا، وتؤدي العلاقات العاطفية بين الجنسين وظيفة اجتماعية أساسية، إذ تمهد للزواج والحياة الاجتماعية، وتضمن للإنسان حياة التواصل والاستمرار وفقا للمعايير الاجتماعية السائدة.

وتعد المرحلة التي تتبدى فيها مشاعر الميول العاطفية إلى الجنس الآخر - وخاصة مرحلة المراهقة - من المراحل الهامة في حياة الأفراد، وذلك على المستويات الاجتماعية، والبيولوجية، والنفسية. فالعلاقات العاطفية علاقات اجتماعية، تدفع الشباب ربما إلى دائرة جديدة من الحب الإنساني، الذي يمهد للتزاوج والحياة الأسرية. وإذا كان ذلك هو رأينا في ذلك فما رأي الشباب؟ هل يؤمن الشباب حقا بأهمية هذه العلاقات وضرورتها؟ هل يعيش الشباب حقا علاقات عاطفية؟ وهل هناك من تباين بين آراء الشباب في الجامعة، وفي المرحلة الثانوية حول العلاقات العاطفية بين الجنسين؟ هل هناك من فروق بين الذكور والإناث بخصوص هذه المسألة؟ تلك هي الأسئلة التي تتصدى لها هذه الدراسة

الميدانية على عينة واسعة من الشباب في المرحلة الثانوية (البكالوريا) وفي المرحلة الجامعية.

الإطار النظري للدراسة:

يُلقي هذا الجانب من الدراسة الضوء على معالم منظومة المفاهيم التي تتصل بالعلاقات العاطفية، وذلك في مسار الاتجاهات النفسية، والاجتماعية، حيث يمكن لهذا الجانب النظري من عملنا أن يحدد اتجاهات الدراسة في خطوطها العامة، وأن يجلو جوانب الدراسة الميدانية الخاصة بمجموعة الأسئلة المطروحة.

الحب وأهميته كحاجة إنسانية:

تقول الحكمة القديمة إنه بالحب يحيا الإنسان (Burney, 1990: 24) فالحاجة للحب أصيلة، تضرب جذورها في لا شعور المرء ووجدانه. وهو بذلك يأخذ صيغة نشاط نفسي أصيل في النفس الإنسانية (Burney, 1990: 64) وتبرز الحاجة إلى الحب المتبادل بين الجنسين كحاجة داخلية أصيلة، وفي هذا الصدد يمكن القول «إن العلاقة الأكثر مباشرة، وطبيعية، وضرورية، وإنسانية، بين كائن إنساني وآخر هي العلاقة بين الرجل والمرأة» (معاليقي، 125:1981).

وإذا كان الحب حاجة دفينةأصيلة في نفس الإنسان«فإنه لا يمكن للإنسان أن يعيش من غير الحب،أو أن يتوقف عنه»على حد تعبير نيتشه (Burney, 1990: 20).

الحب عند أفلاطون «عامل خلق وإبداع، بل هو عامل تربية وتهذيب، والتربية ليست شيئا آخر غير الحضور المستمر للحب» (Burney, 1990: 21) ويستطيع الحب كما يقول (كاردان) أن يطور الكائنات الإنسانية، وأن يجمع بينها. والإنسان الكامل هو الذي يعيش في دائرة الحب، حابا ومحبوبا. والإنسان كما يرى ذلك الفيلسوف «لن يستطيع أن يصل إلى مستوى نضجه الروحي من غير تأثير مشاعر قادرة على إثارة ذكائه، وإذكاء طاقته، وهي مشاعر تمتثل مبدئيا في طاقات الحب لديه» (Burney, 1990: 25).

ويقود الحب الإنسان إلى الشعور بالانتماء والوحدة، وهو من أشد تجارب الحياة بعثا للبهجة والإثارة (مجاهد، 1985 :87) وبالتالي فإن الانفصال يعني السقوط في عبودية الأشياء، وفقدان القدرة على الفعل (مجاهد، 1985 : 87) ليس الحب

حالة سلبية بل «حالة إيجابية، بل هو العطاء وليس التلقي» (مجاهد، 23:1985). وهو «ينبع من الحاجة إلى قهر الانفصال ويُفضي إلى الوحدة والتوحد» (مجاهد، 25:1985).

إذا كان فرويد - كما يشير معاليقي - يفسر السلوك الإنساني من خلال مبدأ الجنسية، فإن الايتولوجيا (علم العادات) أظهرت وجود دوافع التعلق العاطفي، والحاجة إلى الحب عند بعض العصافير والثدييات (معاليقي، 1981). لذلك فإن الايتولوجيا تؤكد على أسبقية الحياة العاطفية على الحياة الجنسية، ويتبدى ذلك في تصرفات الحيوانات العليا، التي تُظهِر أهمية التعلق العاطفي، وتبادل الحب والجنس (معاليقي، 24:1981) حاجة أساسية، كالحاجة إلى الطعام والشراب. أما الحب فهو عاطفة تعبر في أحد جوانبها عن هذه الحاجة. إذا كان الحب حالة نفسية خالصة فإنه لا يمكن أن يكون جوهريا إلا في إطار علاقته الحيوية بالواقع الجنسي، عندما يكون هناك حب بين الرجل والمرأة.

يرتبط الحب إذاً بالدافع الجنسي، ولكن للحب أهميته وحضوره وخصوصيته التي تجعله أكثر سموا وعظمة وأصالة من (الجنسانية). لأن الجنس تعبير عن غريزة بيولوجية بالدرجة الأولى بينما يعبر الحب عن صيغته الإنسانية، وعن دلالته الاجتماعية.

الكبت العاطفي ونتائجه: لا يتم اكتمال (الأنا) في شخصية متوازنة منسجمة مع نفسها ومع الآخرين إلا بوجود النضج العاطفي والاجتماعي (الحكيم، 201:1980). فالحب يرتبط بالجنس، وهذا يرتبط بـ «التابو» والمحرم (المحرم والمقدس في آن واحد). ويؤدي ذلك كله إلى حالة كبت عميق على المستوى العاطفي الجنسي. تعاني اليوم المجتمعات الإنسانية من أزمة حب، وأزمة جنس في آن واحد، وهي أزمة ناتجة عن التقنين المتشدد للجنس. وتجد هذه الأزمة منفذها في النقيضين: الطهرية الصوفية من جهة، ثم الإسراف في الجنس أو الشهوانية من جهة أخرى (ياسين، 44:1983).

لا يمكن للحب أن ينشأ في فراغ اجتماعي، فهو وليد ذلك التفاعل الاجتماعي الذي يحقق الصلة بين الأنوثة والذكورة، ممثلتين في أشخاص أفراد المجتمع. فالحياة الاجتماعية هي الجسور الحقيقية لذلك التواصل.

الدراسات السابقة:

ما زالت الدراسات التي تتناول مسألة العلاقات العاطفية بين الجنسين - بوصفها مسألة مستقلة - تسجل حضورا ضعيفاً، إذ يلاحظ أن الدراسات الجارية تميل إلى دراسة هذه المسألة تحت صيغة العلاقات الجنسية بين الشباب، وذلك في مجال الدراسات التي تتناول مشكلات الشباب وقضاياهم. وقد تطلب منا هذا الحضور المتواضع للدراسات الجارية حول العلاقات العاطفية بين الشباب أن نبحث عن ملامح هذه الدراسات، في حدود الأبحاث التي أجريت على الشباب ومشكلاتهم، وجرى استقصاء الدراسات التالية:

دراسة «إبراهيم حافظ»: اتجاهات الراشدين نحو العلاقة بين الجنسين: دراسة تجريبية إحصائية 1965. حدث في هذه الدراسة استجواب عينة، بلغت 300 طالبة وطالب جامعي. واستهدفت دراسة مسألة اختلاط الجنسين، والعلاقة القائمة بينهما، وتُبيِّن نتائج الدراسة أن هناك اتجاها تحرريا، وخاصة في ميدان التحرر من سلطان الأفكار والعادات التقليدية القديمة، الخاصة بالعلاقة بين الجنسين.

دراسة «إبراهيم حافظ»: الاتجاهات النفسية للشباب نحو مركز المرأة في المجتمع: دراسة تجريبية 1965. جرى في هذه الدراسة استجواب عينة واسعة من الذكور والإناث غير المتزوجين، تتراوح أعمارهم بين العشرين والثالثة والعشرين من العمر، واستهدفت الدراسة في أحد جوانبها دراسة مسألة اختلاط الجنسين، والعلاقة القائمة بينهما، وتُبيِّن نتائج الدراسة أن هناك اتجاها رافضا للعلاقات العاطفية بين الجنسين، وقد رحب أفراد العينة باتجاهات الفصل بين الجنسين، ويتمثل ذلك في دعوتهم إلى تخصيص أماكن للسيدات في الحافلات العامة. وعلى خلاف ذلك يؤكد أفراد العينة على أهمية الاختلاط إذا كان الهدف منه هو اختيار الزوجة.

دراسة «إبراهيم محمد الشافعي»: اتجاهات الشباب في الجمهورية العربية الليبية. أجريت هذه الدراسة في عام 1975 على عينة من طلاب المدارس الثانوية بلغت 402 من الطلاب من منطقة الجبل الأخضر في ليبيا. وبينت الدراسة - في جانب العلاقة بين الجنسين - بعض النتائج، منها أن المشكلة العاطفية تبلغ درجة عالية بين الشباب الليبي، وأن الشاب الليبي لا يملك القدرة على إيجاد علاقات عاطفية متوازنة. عندما يقابل الشباب - أفراد العينة - فتاة في الطريق يكون

سلوكهم على النحو التالي: 3% لا ينظرون إليها، 26% يختلس النظر، 38% ينظر إليها بشكل عادي. وعندما يوجد الشباب - أفراد العينة - مع فتيات فإنهم في الغالب لا يعرفون كيف يسلكون أو يتصرفون.

دراسة «علي الحوات» في ليبيا عام 1981: بعض المشكلات الاجتماعية للشباب الليبي في إطار الأسرة. تُبين دراسة علي الحوات التي موَّلها معهد الإنماء العربي في طرابلس والتي أجريت على عينة واسعة من طلاب مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي، أن الشباب الليبي يعاني من عدم القدرة على الاختلاط بالجنس الآخر، وأن الحاجة إلى إشباع الحاجات العاطفية لديهم تتصدر حاجاتهم واهتماماتهم.

دراسة «أحمد إدريس» «في سوريا» مشكلات الشباب بالنسبة للبيئة الاجتماعية والمستقبل 1980: تبين دراسة إدريس التي تناولت عينة بلغت 400 من الشباب أن المشكلات العاطفية تتصدر مشكلات الشباب وهمومهم، وتبرز المشكلة العاطفية في الصيغ التالية؛ وهي: منع الأهل أبناءهم من الحب، والخوف من الحب، والحب من طرف واحد، وأخيرا الازدواجية العاطفية. ويبين الباحث أن الحب عند الشباب يكون بمثابة جوع عاطفي، يأتي نتيجة لحرمان عاطفي في الطفولة. وتضيف الدراسة أن الاختلاط بين الجنسين يؤدي الوظائف الثلاث التالية: 1- إشباع رغبة عاطفية دفينة. 2- الإيمان بأهمية الاختلاط كوسيلة لوجود قيم جديدة. 3- يعود عدم الاختلاط لعوامل الخجل والانطواء ولأسباب تتعلق بالخبرات القاسية أثناء الطفولة.

دراسة {Mohamad Mohamad} الصعوبات العائلية والمدرسية عند طلاب المرحلة الثانوية 1981 أجريت الدراسة على عينة بلغت 648 طالبا وطالبة في المرحلة الثانوية عام 1981، وهدفت الدراسة إلى استقصاء مشكلات الشباب، وخاصة مشكلة الاستقلال، وصورة الذات، وتقدير الذات، والمسألة العاطفية والجنسية. وبينت الدراسة أن المشكلات العاطفية قد احتلت مركز الصدارة بين طلاب المرحلة الثانوية، فلقد بينت الدراسة أن المسألة الجنسية تشغل اهتمام الذكور أكثر من الإناث 45% مقابل 19% واتضح أن 55% من الذكور يرغبون بإيجاد علاقات صداقة مع الإناث، بينما أبدى 38% من الفتيات رغبتهن في علاقات صداقة مع الفتيان.

دراسة «زهير حطب»: السلطة الأبوية في الأسرة اللبنانية 1981. تبين هذه الدراسة التي شملت عينة بلغت 300 شاب من الشباب اللبناني أن المشكلة الأساسية التي يعانيها الشباب هي المشكلة الخاصة بالعلاقة بين الجنسين، حيث تعمل الأسر اللبنانية على منع الأبناء الشباب من إيجاد أية علاقة مع الجنس الآخر، وتسعى إلى وضع الحواجز في طريق مثل هذه العلاقات.

دراسة «مصري عبدالحميد» مشكلات الشباب الكويتي بين الماضي والحاضر والمستقبل 1984. تبين دراسة مصري عبدالحميد التي أجريت على عينة كويتية في ديسمبر 1984 أن مشكلة التوافق الجنسي والعاطفي تحتل المرتبة الثالثة بين مشكلات الشباب الكويتي وهمومه.

مشكلة الدراسة:

تعد العلاقات العاطفية بين الجنسين شكلا من أشكال العلاقات الاجتماعية الموضوعية، التي يمكنها أن تعمل على بناء الحياة الإنسانية المتكاملة، وينظر بعض الباحثين في ميدان علم النفس والاجتماع إلى العلاقات العاطفية بين الجنسين بوصفها ضرورة اجتماعية وتعبيرا عن حاجة أساسية أولية. وتبين هذه الدراسة والأبحاث أن الحياة خارج دائرة العلاقات العاطفية تشكل تهديدا لنمو الشخصية وقد تؤدي أيضا إلى بعض الإضطرابات النفسية والعصبية (رحمة، 1988).

فالمشكلات العاطفية كما تبين القراءة الموضوعية تتصدر مشكلات الشباب وهمومهم في العالم العربي (إدريس، 1980)، ويعاني الشباب ربما من الكبت العاطفي في إطار الأسرة ويعيشون حرمانا عاطفيا له أثر سلبي كبير في شخصياتهم (إدريس، 1980 والنور، 1981). وتبين بعض الدراسات العربية الأخرى أن إشباع الحاجات العاطفية يتصدر مشكلات الشباب وحاجاتهم (الحوات، 1981؛ عبدالحميد، 1988).

إن العلاقة بين الجنسين – على حد تعبير ابراهيم حافظ – وما يتحكم فيها من اتجاهات وما يصيب هذه الاتجاهات من تغيير، والقوانين التي يخضع لها هذا التغيير، كل ذلك يوجد مشكلة حيوية جديرة بعناية الباحثين، وبالاستقصاء العلمي الدقيق (حافظ، 1965).

وإذا كانت مشكلة العلاقات بين الجنسين قد تبدت صريحة من خلال الدراسات النظرية والميدانية فإن هذه المشكلة تعرب عن نفسها على ألسنة الشباب

الذين يستهجنونها، ويستنكرون الجدران السميكة التي تفصل بين الجنسين، في المدرسة والمجتمع، وهم يشيرون بوضوح إلى السلبيات الناجمة عن غياب الاختلاط بين الجنسين، والتي تتجلى في الكبت النفسي والعاطفي، وجهل كل جنس للجنس الآخر (خياطة، 1980).

وتأتي الملاحظات الميدانية التي سجلها الباحثان على مراحل زمنية متباعدة التي تدفع إلى الاعتقاد بأن الشباب يعاني - في إطار تفاعلاته - من صعوبات تعوق حركة نمو العلاقات الإنسانية والعاطفية، التي تربط الجنس بالجنس الآخر في إطار المجتمع السوري.

وبناء على الملاحظات السابقة يمكن القول: إن مشكلة الدراسة تكمن في تحديد مستوى وطبيعة العلاقات العاطفية القائمة بين الشباب في القطر العربي السوري. ويمكن لهذه المشكلة أن تتجلى صريحة في الأسئلة التالية:

1 - ما مكان المسألة العاطفية بين مشكلات الشباب؟
2 - هل يعتقد الشباب أن الصداقة بين الجنسين سمة حضارية؟
3 - هل يؤمن الشباب بأهمية علاقات الصداقة بين الجنسين؟
4 - هل يعتقد الشباب بضرورة العلاقة العاطفية وأهميتها من أجل الزواج؟
5 - هل يعيش الشباب علاقة عاطفية؟

فرضيات البحث:

1 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلاب الجامعة وطلاب المرحلة الثانوية في مستوى الإجابة عن الأسئلة الأربعة الأخيرة السابقة.
2 - لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في مستوى الإجابة عن الأسئلة الأربعة الأخيرة السابقة.
3 - لا توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات أفراد العينة وفقا لمتغيرات: المستوى التعليمي للأب، والانتماء الجغرافي إلى مدينة وريف، والعمر.

التعريفات: لا بد من استعراض بعض التعريفات التي يأخذ بها البحث وذلك من أجل الفصل بين تداخل مجموعة من المفاهيم المستخدمة في هذه الدراسة، والصداقة.

الحب: الحب كما يعرفه علماء النفس «مظهر من مظاهر الحياة الانفعالية

للفرد، وهو إحساس يجعل الفرد يميل إلى من يحب ويهوى، وهو يرتبط بشحنة انفعالية متناسقة العناصر» (اليونيسكو، 1987). ونقع في معجم العلوم الاجتماعية على التعريف التالي للحب: «هو حالة انفعالية تتركز فيها مشاعر الشخص نحو شخص آخر، أو نحو شيء يفرغ فيه عاطفته» (بدوي، 1977).

والحب في صيغة التعريف الذي يتبدى في هذه الدراسة هو «ميل الجنس إلى الجنس الآخر، الذي ينطلق على أساس انفعالي عاطفي، ويتجلى في صيغة سلوك اجتماعي، أو علاقة اجتماعية صريحة، بين فردين أو أكثر من الجنسين».

العاطفة: «تُعرَّف العاطفة بأنها استعداد وجداني مركب، وتنظيم مكتسب لبعض الانفعالات التي توجد في أساس العواطف» (اليونيسكو، 1987)، وهي بالتعريف، أيضا: ميل انفعالي مركز حول فكرة أو موضوع، وهي لا تصدر عن تجربة، ولكنها جزء من كيان الفرد، ولها أثر كبير في تكوين الشخصية. (بدوي، 1977).

العلاقات العاطفية: تُعَرَّف العلاقات العاطفية بأنها: شكل من العلاقات الاجتماعية الضرورية التي تربط بين الجنسين، وتحقق تكاملها. ويعني ذلك في التعريف المعتمد في هذه الدراسة: أن العلاقات بين الجنسين تتجاوز حدود العلاقات الجنسية والعاطفية إلى الصيغة الاجتماعية، وهي بالتالي تتضمنها، ويعني ذلك أن العلاقة العاطفية لا يمكن أن تكون إلا في سياق علاقات اجتماعية تواصلية. مثل: الصداقة، وزمالة العمل، أو الزواج.

الصداقة: وهي شكل من أشكال علاقات التفاعل الاجتماعي الوجداني، التي تقوم بين فردين من جنس واحد، أو من جنسين مختلفين، وتتبدى في تبادل الأفكار، والاشتراك في القيم، وتبادل العون الاجتماعي، وتبادل النشاطات. وتعد علاقات الصداقة بين الجنسين شكلا من العلاقات الاجتماعية التي تمهد لبناء العلاقات العاطفية التي تربط انفعاليا بين الجنسين.

منهج الدراسة وأدواتها:

منهج البحث هو منهج البحث الميداني، وخطواته الأساسية التي تنطلق من الملاحظة إلى بناء الفرضيات، وتصميم أدوات الاختبار، وتحديد عينات الدراسة، ومن ثَمَّ اعتماد المنهج التحليلي الوصفي في معالجة النتائج وتوظيفها. وقد اعتمدت الوسائل التالية:

استبانة الدراسة ومراحلها: قام الباحثان بتنظيم استبانة الدراسة، وهي استبانة مَسْحية، ذات طابع متعدد الأغراض، وهي بذلك تتجاوز حدود الأسئلة المطروحة في هذه الدراسة. هذا، وتشتمل استبانة البحث على 55 سؤالا، وهي بذلك تغطي جوانب متعددة تتعلق بالحياة العائلية والاجتماعية، وتحاول أن تحدد مواقف الشباب واتجاهاتهم، من قضايا بالغة التنوع. وقد تمكنّا فيْ هذه الدراسة من معالجة خمسة أسئلة أساسية، هي:

السؤال الأول: تحديد موقع المشكلات العاطفية بين المشكلات الاجتماعية التي يواجهها الشباب اليوم.

السؤال الثاني: معرفة واقع العلاقات العاطفية التي يعيشها الشباب.

السؤال الثالث: مدى إيمان الشباب بمبدأ الصداقة بين الجنسين.

السؤال الرابع: هل يعتقد الشباب أن العلاقات العاطفية ضرورية قبل الزواج. وهي المؤشرات المعتمدة لتحديد طبيعة العلاقات العاطفية القائمة بين الشباب.

وعرضت الاستبانة على عدد من الأساتذة المحكّمين في كلية التربية، وقد جرى تسجيل ملاحظاتهم الخاصة بمصداقية الاستبانة وقدرتها على قياس ما أعدت من أجله، وبموجب هذه الملاحظات جرى إسقاط ما يتوجب إسقاطه، وتعديل ما يتوجب تعديله، وخاصة فيما يتعلق بمظاهر الصعوبة، والتكرار، والتسلسل، والتوافق الشكلي، والغموض.

، جرى تطبيق الاستبانة بعد التعديل Oretest على عينة بلغت 25 طالبا من طلاب السنة الأولى في كلية التربية، وجرى على ضوء ذلك تعديل بعض الأسئلة التي تضمنت جوانب الصعوبة، وسوء الفهم، وبذلك جرى بناء الاستبانة في صيغتها النهائية.

ومن حيث الثبات اعتمد الباحثان طريقة إعادة الاختبار Test-retest ثم أعيد تطبيق الاستبانة على عينة بلغت 30 طالبا من طلاب السنة الأولى، وبعد أسبوعين أعيد تطبيق الاستبانة على أفراد العينة، وبينت النتائج وجود علاقات ترابط عالية بين إجابات أفراد العينة التجريبية، وذلك بالنسبة للأداء الأول والثاني. وبعد حساب معاملات الارتباط (معامل بيرسون) حيث بلغت قيمة ر=0.79 بالنسبة لأدنى قيمة ترابطية في عبارات الاستبيان، وبلغت قيمة ر=0.85 لأعلى قيمة ترابطية في عبارات الاستبيان، وهي تمثل معامل ثبات عال وموثوق.

عينة الدراسة:

تقوم الدراسة على أساس عينتين واسعتين هما:

عينة طلاب الثانوية في طرطوس: أجريت الدراسة بطريقة المسح الشامل لطلاب المعسكرات الصيفية في صيف 1992، التي ينظمها اتحاد الشباب في سوريا سنويا. وتهدف هذه المعسكرات إلى تنظيم نشاطات الشباب وإعدادهم لفعاليات اجتماعية متعددة. بلغ عدد الطلاب الذين اجتمعوا في المعسكرات 800 طالب وطالبة، وجرى توزيع استبانة البحث على جميع الطلاب، وقد بلغ عدد الإناث 313 طالبة بنسبة 39.1% مقابل 487 ونسبة 60.9% للطلاب الذكور. وقد بينت نتائج التصنيف النهائية أن عدد الطلاب الذين أجابوا بصورة عامة عن أسئلة الاستبانة قد بلغ 792 بمعدل 99% من عدد أفراد العينة، وبلغ عدد الاستبانات التي أعيدت دون أية إجابات 8 استبانات بمعدل 1% من مجموع الاستبانات الموزعة على الطلاب.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة عدد إجابات أفراد العينة عن الأسئلة تختلف من سؤال إلى آخر، ويعود ذلك إلى عدة أسباب، منها: استنكاف بعض الطلاب عن الإجابة عن بعض الأسئلة التي تبدو له خاصة حينا، أو عدم وجود إجابة واضحة قابلة للتفريغ أحيانا أخرى. ومن هذا المنطلق فإن عدد الإجابات كما سيتضح لاحقا يتباين من جدول إلى آخر وفقا لدرجة استجابات الطلاب.

عينة طلاب جامعة دمشق: أجريت الدراسة في صيف 1992 بطريقة المسح الشامل لطلاب المعسكرات الجامعية، التي ينظمها الاتحاد الوطني لطلبة سوريا سنويا في صيف 1992. وتهدف هذه المعسكرات إلى تنظيم نشاطات الشباب وإعدادهم لفعاليات علمية اجتماعية متعددة، وخاصة في مستوى الإعداد العلمي والمعرفي. بلغ إجمالي عدد أفراد العينة 322 طالبا وطالبة. وقد بلغ عدد الإناث 120 طالبة بنسبة 37.3% مقابل 202 ونسبة62.7% للطلاب الذكور. وغني عن البيان أن عدد إجابات أفراد العينة هنا يختلف من سؤال إلى آخر وبدرجات كبيرة أحيانا، حيث أجاب جميع الطلاب عن الأسئلة الخاصة بالبيانات الأساسية (ريف، مدينة، جنس، عمر، الفرع الجامعي الخ..).

ولكن إجابات الطلاب كانت نسبياً متدنية بالنسبة للأسئلة ذات الطابع الخاص، كالأسئلة الخاصة بموضوع الدراسة الحالية (الأسئلة العاطفية): تراوحت الإجابات من 271 بنسبة 84.16%.

السؤال: هل تؤمن بعلاقات الصداقة بين الجنسين (الجدول رقم 5) إلى الحد الأدنى وهو 251 وبنسبة 77.95% (الصداقة بين الذكور والإناث سمة حضارية) (الجدول رقم 2).

حدود الدراسة:

الزمان: تموز وآب (يوليو وأغسطس) 1992. **المكان: طرطوس**. أجريت الدراسة في محافظة طرطوس في إطار المعسكرات التربوية، التي يقيمها اتحاد الشباب، ووزارة التربية في سوريا، وتشمل الدراسة جميع الطلاب الذين يسهمون في هذه النشاطات.

دمشق: أجريت الدراسة في إطار المعسكرات العلمية الجامعية، التي تُجرى عادة في رحاب المدينة الجامعية في دمشق.

نتائج الدراسة

موقع المسألة العاطفية بين قضايا الشباب ومشكلاتهم: بينت الدراسات السابقة أن المشكلات العاطفية تحتل مكانا هاما بين مشكلات الشباب وهمومهم في الوطن العربي، وقد ترتب علينا أن نحدد موقع هذه المسألة في إطار الدراسة التي نجريها على عينة واسعة من الشباب.

وقد قمنا باستطلاع مشكلات الشباب، بتحديد أولوياتها وتصنيفاتها ودرجة أهميتها بين الشباب من الجنسين. وقد حدث ذلك عندما طلبنا من أفراد عينة طرطوس - وهم من طلاب المرحلة الثانوية (الثالث الثانوي) - ترتيب المشكلات الاجتماعية والنفسية التي يواجهونها حسب أهميتها.

بينت نتائج الدراسة السابقة أن المشكلات العاطفية تتصدر جميع مشكلات الشباب الأخرى في هذه المرحلة؛ حيث حصلت هذه المشكلة - من أصل عشر مشكلات أخرى - على نسبة 29.26% من أهمية الوزن المئوي لمشكلات الشباب (الجدول رقم 1).

باختصار يعاني الشباب مجموعة من المشكلات ذات الطابع الاجتماعي، أهمها - إطلاقا - العلاقات العاطفية، يليها التفاهم مع الأهل، والمشكلات المادية، وأقلها أهمية تسلط الأهل، والمشكلات العائلية، والجنس الآخر.

وتشير المقارنة بين الجنسين إلى ما يلي: تعاني الإناث من مشكلات العمل، والتعليم، وإيجاد الأصدقاء، والمشكلات العائلية، بدرجة أكبر من الذكور. بينما يعاني الشباب من مشكلات عاطفية، ومشكلات التفاهم مع الأهل، وتأمين السكن، بدرجة أكبر من الإناث (الجدول رقم 1).

الجدول رقم (1)

مكان المشكلات العاطفية بين المشكلات الاجتماعية التي يواجهها الشباب أفراد العينة من طلاب المرحلة الثانوية في طرطوس

	ذكور	إناث	مجموع
مشكلات عاطفية	145	48	193
٪	32,22	16,90	26,29
التفاهم مع الأهل	79	55	123
٪	17,55	15,49	16,75
مشكلات مالية	54	36	90
٪	12,00	12,67	12,26
الحاجة لعمل او وظيفة	46	39	85
٪	10,22	13,73	11,58
عدم وجود اصدقاء مخلصين	27	38	65
٪	6,00	13,38	8,85
مشاكل عائلية	10	15	25
٪	2,22	5,28	3,40
تسلط الأهل	9	8	17
٪	2,00	2,81	2,31
المجموع	450	284	734
٪	99,99	99,99	99,99

إن الأهمية التي تحتلها المسألة العاطفية عند الشباب تُبَرِّر شرعية دراسة هذه المسألة، واستقصاء جوانبها المختلفة، ومن هذا المنطلق يتوجب علينا استقصاء آراء أفراد العينة في العلاقات التي يجب أن تكون بين الجنسين، والتي سنعالجها فيما يلي:

علاقات الصداقة بين الجنسين: إذا كانت العلاقات العاطفية علاقات تمهد للحياة الاجتماعية، وإذا كانت تشكل منطلقا للاتحاد الانفعالي بين الذكور والإناث فلا بد لنا هنا أن نتناول مفهوما آخر أكثر أهمية ربما فيما يتعلق بخصوصياته الاجتماعية والثقافية، إذ يمكن للعلاقات العاطفية أن تقوم على أساس أنماط سلوكية مختلفة قد تبدأ من التلميحات إلى التصريحات إلى اللقاءات التي تقوم بين الشُبّان والشابات، وذلك مرهون في تغايره بعوامل ثقافية اجتماعية مختلفة. فالعلاقات العاطفية، ولا سيما علاقات الحب، تضرب جذورها في نسق القيم التقليدية، وذلك على الرغم من استهجان المجتمع لمثل هذه العلاقات عموما.

يتسم مفهوم الصداقة بين الجنسين - بما يشتمل عليه من علاقات متبادلة - بأنه مفهوم عصري جاءت ولادته تحت تأثير جملة من الشروط الثقافية الاجتماعية المتفجرة في العصر الحديث، ويجد ذلك المفهوم مقاومة ثقافية، واجتماعية، ودينية كبيرة، بدرجة أكبر من المقاومة التي يواجهها مفهوم العلاقات العاطفية بين الجنسين.

يقتضي مفهوم الصداقة بين الجنسين أنماطا سلوكية تواصلية، مثل الخروج المشترك، والمشاركة في نشاطات متعددة، كالرحلات، والنزهات، وحضور عروض السينما، ودور المسرح، والاستحمام، وغير ذلك، من الأنماط السلوكية التي يشتمل عليها مفهوم الصداقة. وذلك كله يتجاوز حدود التقاليد المعروفة، في البيئات الاجتماعية التقليدية، وغالبا ما تكون علاقات الصداقة بين الجنسين مصدرا للتوتر، والقلق، والصراع، بين الآباء والأبناء، وذلك مرهون بالتطور الاجتماعي الحاصل في كل وسط من الأوساط الاجتماعية، ومع ذلك فإن الصراعات والمشكلات تتفجر، حتى في إطار الأوساط الاجتماعية التي واكبت - إلى حد كبير - التغيرات الاجتماعية العاصفة.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هو: ما موقف طلاب الجامعة وطلاب المرحلة الثانوية من علاقات الصداقة؟ هل يستهجن الشباب علاقات الصداقة بين

الجنسين؟ أم أنهم يوافقون عليها ويلحون في طلبها استجابة لمعطيات التغير الاجتماعي المتسارع؟

لتحديد موقف الشباب من مسألة الصداقة بين الجنسين طرحنا سؤالين متقاربين هما: **الصداقة بين الجنسين سمة حضارية**، وعلى الطالب أن يجيب بإحدى العبارات التالية: موافق، أو محايد، أو معارض، ويهدف هذا السؤال إلى تحديد اتجاه الطلاب نحو هذه المسألة، في جانبها الحضاري. **أما السؤال الثاني فهو: هل تؤمن بمبدأ علاقة الصداقة بين الجنسين؟** فالصداقة قد تكون رمزا حضاريا، وليس بالضرورة أن يؤمن الشباب بها، لأنها خاصية حضارية. بعبارة أخرى، ما نريد قياسه في السؤال الثاني لا يتطابق مع السؤال الأول حول الصداقة.

آراء أفراد العينة:

1- طلاب الجامعة: يستعرض الجدول التالي رقم (2) نتائج السؤال الخاص بالسمة الحضارية للصداقة بين الجنسين، بالنسبة لطلاب الجامعة، وطلاب المرحلة الثانوية:

جدول رقم (2) إجابات أفراد العينة

الصداقة بين الذكور والإناث سمة حضارية

		موافق	٪	محايد	٪	معارض	٪	مجموع	٪
طلاب الجامعة	ذكور	118	71.08	17	10.24	31	18.67	166	100
	إناث	56	65.88	17	20.00	12	14.11	85	100
	مجموع	**174**	**69.32**	**34**	**13.54**	**43**	**17.13**	**251**	**100**
طلاب الثانوية	ذكور	406	88.84	37	8.09	14	3.06	457	100
	إناث	259	89.31	23	7.93	8	2.75	290	100
	مجموع	665	89.02	60	8.03	22	2.94	747	100

تبرز نتائج الجدول رقم (2) أن الذكور أكثر ميلا إلى قبول مبدأ السمة الحضارية للصداقة بين الجنسين من الإناث. في هذا السياق نجد أن الإناث أكثر ميلا إلى اتخاذ موقف التردد من هذه المسألة. باختصار يميل الشباب في أكثرهم إلى الموافقة على السمة الحضارية للصداقة بين الجنسين، ويمثل ذلك اتجاها نحو

تبني بعض أهم قيم المجتمعات الحديثة، والتي بدأت تنظر إلى العلاقة بين الجنسين في جوانبها الإنسانية، وتشير المقارنة الإحصائية إلى انعدام الفروق الدالة إحصائيا بين إجابات الذكور والإناث في جامعة دمشق (بلغ كا2, 5.66 وهو أقل من قيمته الجدولية).

2- طلاب المرحلة الثانوية: توافق أكثرية طلاب المرحلة الثانوية على السمة الحضارية للصداقة بين الجنسين (جدول رقم 2) وتشير المقارنة الإحصائية إلى انعدام الفروق الدالة إحصائيا بين إجابات الذكور والإناث، في عينة طرطوس (بلغ كا2 المحسوب 0.06 وهو أقل من قيمته الجدولية).

المقارنة بين العينتين:

يبين الجدول المقارن رقم (3) أن طلاب المرحلة الثانوية يفوقون زملاءهم في المرحلة الجامعية، في تأكيد السمة الحضارية للصداقة بين الجنسين، وينسحب ذلك على موقف الجنسين من هذه المسألة: (الجدول رقم 3).

جدول رقم (3):

الصداقة بين الجنسين سمة حضارية

	طلاب الجامعة	طلاب الثانوي	
	موافق	موافق	الفروق
ذكور	75.08	88.84	13.78
إناث	65.88	89.31	23.43
مجموع	69.32	89.02	19.70

يبين الجدول الرابع النقاط التالية:

1 - توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات عينة جامعة دمشق وعينة طرطوس، حيث بلغت قيمة كا2 المحسوبة في هذا المستوى 29.29، وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة 5.99 في مستوى معنوية 0.05 وذلك يعني أن الفروق الملاحظة بين إجابات أفراد العينتين دالة إحصائيا، وذلك يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية، ويعود ذلك إلى الفارق الكبير بين إجابات أفراد العينتين،

حيث بلغت نسبة الموافقة عند طلاب طرطوس على أن للصداقة بين الجنسين سمة حضارية 89.02% مقابل 69.32% عند طلاب الجامعة.

2 - توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات ذكور عينة جامعة دمشق وذكور عينة طرطوس، حيث بلغت قيمة كا2 المحسوبة في هذا المستوى 44.44 وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة 5.99 في مستوى معنوية 0.05 وذلك يعني أن الفروق الملاحظة بين إجابات الذكور من أفراد العينتين دالة إحصائيا، وذلك يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية، حيث بلغت نسبة الموافقة عند ذكور طرطوس على أهمية الصداقة بين الجنسين 88.84% مقابل 71.75% عند طلاب الجامعة.

السؤال الثالث: هل تؤمن بعلاقات الصداقة بين الجنسين؟

1- إجابات طلاب الجامعة:

جرى تفريغ معطيات السؤال الثالث، ونصه: هل تؤمن بعلاقات الصداقة بين الجنسين في الجدول التالي رقم (4).

جدول رقم (4)

هل تؤمن بعلاقة الصداقة بين الجنسين

		نعم	%	لا	%	مجموع	%
طلاب الجامعة	ذكور	127	71.75	50	28.24	177	99.99
	إناث	54	57.44	40	42.55	94	99.99
	مجموع	**181**	**66.78**	**90**	**33.21**	**271**	**99.99**
طلاب الثانوية	ذكور	204	83.99	77	16.00	481	99.99
	إناث	249	80.06	62	19.93	311	99.99
	مجموع	**653**	**82.44**	**139**	**17.55**	**792**	**99.99**

يبين الجدول الخامس أن أغلبية طلاب الجامعة تؤمن بمبدأ الصداقة بين الجنسين، وأن أقلية منهم ترفض ذلك المبدأ. ويبين الجدول أيضا أن الذكور أميل إلى قبول علاقات الصداقة، والإيمان بها من الإناث، ويعد موقف أفراد العينة إيجابيا في إطار مجتمع تقليدي، وسنرى لاحقا أن طلاب المرحلة الثانوية يؤيدون

ذلك المبدأ بدرجة أكبر من طلاب الجامعة، وتشير المقارنة الإحصائية إلى وجود فروق دالة إحصائيا بين إجابات الذكور والإناث في عينة الجامعة (بلغ كا2، 5.66 وهو أقل من قيمته الجدولية).

إجابات طلاب المرحلة الثانوية:

يُظهِر الجدول رقم (4) توزُّع إجابات طلاب المرحلة الثانوية وفقا لمتغير الجنس: فأكثرية طلاب الثانوية (أفراد العينة) يؤمنون بمبدأ الصداقة بين الجنسين، وأقلية منهم ترفض هذا المبدأ، ويبين الجدول أيضا أن الذكور أميل إلى قبول علاقات الصداقة والإيمان بها من الإناث (الجدول رقم 4). وتشير المقارنة الإحصائية إلى انعدام الفروق الدالة إحصائيا بين إجابات الذكور والإناث في عينة طرطوس (بلغ كا2، 2.01 وهو أقل من قيمته الجدولية).

المقارنة بين العينتين:

تبين المقارنة بين العينتين أن طلاب المرحلة الثانوية يؤمنون بدرجة أكبر من طلاب المرحلة الجامعية بمبدأ الصداقة بين الجنسين، ويستعرض الجدول التالي رقم (5) هذه الفروق.

جدول رقم (5):
هل تؤمن بعلاقة الصداقة بين الجنسين

	طلاب الجامعة	طلاب الثانوية	
	نعم	نعم	الفروق
ذكور	71.75	83.99	12.24
إناث	57.44	80.06	22.62
مجموع	66.78	82.44	15.66

ومن أجل إجراء مقارنة إحصائية بين إجابات أفراد العينتين قمنا بحساب كا2 بين إجابات الطلاب أفرد العينتين، وفقا لمتغير الجنس وبينت النتائج ما يلي:

1 – توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات أفراد العينتين: بلغ كا2، 29.29 بين إجابات عينة طرطوس وعينة دمشق، وهي أكبر من قيمته الجدولية البالغة 3.84 لمستوى درجة حرية واحدة ومعنوية 0.05.

2 – توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات الذكور في العينتين: بلغ كا2 المحسوب في هذا المستوى 12.44 بين إجابات الذكور في عينة طرطوس والذكور في عينة دمشق، وهي أكبر من قيمته الجدولية البالغة 3.84 لمستوى درجة حرية واحدة ومعنوية 0.05.

3 – توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات الإناث في العينتين: بلغ كا2 المحسوب في هذا المستوى 19.59 بين إجابات الإناث في عينة طرطوس والإناث في عينة دمشق، وهي أكبر من قيمته الجدولية البالغة 3.84 لمستوى درجة حرية واحدة ومعنوية 0.05.

4 – تعود هذه الفروق الإحصائية جميعها إلى موقف إيجابي أكبر لطلاب عينة طرطوس من مبدأ الصداقة بين الجنسين (الجدول رقم 5).

المسألة الثالثة: العلاقات العاطفية قبل الزواج:

آراء طلاب الجامعة:

تعلن الأكثرية الساحقة من طلاب الجامعة 69.44% أن العلاقات العاطفية ضرورية بين الجنسين قبل الزواج ويعارض ذلك أقلية منهم (الجدول 6).

جدول رقم (6)

اتجاهات الطلاب نحو العلاقات العاطفية قبل الزواج

العلاقات العاطفية بين الجنسين ضرورية قبل الزواج

		موافق ٪		محايد ٪		معارض ٪		مجموع ٪	
طلاب الجامعة	ذكور	122	73.49	23	13.85	21	12.65	166	100
	إناث	53	61.62	21	24.41	12	13.95	86	100
	مجموع	**175**	**69.44**	**44**	**17.46**	**33**	**13.09**	**252**	**100**
طلاب الثانوية	ذكور	416	91.02	25	5.47	16	3.50	457	100
	إناث	246	83.95	35	11.94	12	4.09	294	100
	مجموع	**662**	**88.26**	**60**	**8.00**	**28**	**3.73**	**750**	**100**

يبين الجدول السابق أن الذكور أكثر إيمانا بأهمية العلاقات العاطفية قبل الزواج، وذلك بالنسبة للإناث. وتُبيِّن الدراسة أيضا أن الإناث أكثر ترددا من الذكور في اتخاذ موقف واضح من مسألة العلاقات العاطفية، حيث بلغت نسبة الطالبات اللواتي أعلنَّ الحياد من هذه المسألة 24.41% (الجدول 6). ويوافق طلاب الجامعة بأكثرية على أهمية الحياة العاطفية للشباب، ويؤيد الذكور ذلك بدرجة أكثر من الإناث، وبالتالي، فإن الإناث يقفن على الحياد من هذه المسألة بدرجة أكبر من الذكور، وذلك قد يشير إلى مسألة هامة، وهي أن الذكور أكثر جرأة في التعبير عن ميولهم العاطفية، وذلك بالقياس إلى الإناث التي اتصفت إجاباتهن بطابع الخجل والتردد.

آراء طلاب المرحلة الثانوية:

والسؤال هنا: ما موقف طلاب المرحلة الثانوية الذين تبلغ أعمارهم 18 سنة من مسألة العلاقات العاطفية قبل الزواج؟ وقد جرى تفريغ معطيات إجابات الطلاب في الجدول رقم (6)، وتعلن الأكثرية الساحقة 88.26% من عينة الشباب أهمية العلاقات بين الجنسين قبل الزواج، وهي نسبة أعلى بكثير مما لاحظناه عند طلاب جامعة دمشق. ويميل الذكور هنا (كما هو الحال عند طلاب الجامعة) بدرجة أكبر إلى الإعلان عن أهمية الحياة العاطفية، بالقياس إلى الإناث. وتشير المقارنة الإحصائية إلى وجود فروق دالة إحصائيا بين إجابات الذكور والإناث في عينة طرطوس (بلغ كا2، 10.536 وهو أكبر من قيمته الجدولية لدرجتي حرية ومستوى معنوية 0.05).

المقارنة الإحصائية بين آراء طلاب المرحلة الثانوية وطلاب الجامعة:

إذا كان طلاب الجامعة عموما أكثر اعتدالا في الموافقة على أهمية العلاقات العاطفية قبل الزواج، وذلك بالقياس إلى طلاب الثانوية فإنه يمكن تسجيل النقاط التالية:

1 - الذكور بالنسبة للمجموعتين (طلاب الجامعة، وطلاب المرحلة الثانوية) يؤيدون فكرة أهمية العلاقات العاطفية قبل الزواج، علما بأن ذكور الثانوية أكثر تأييدا لذلك.

2 - وإذا كانت الإناث أقل تأييدا لذلك، وأكثر ميلا إلى اتخاذ مواقف الحياد بالقياس إلى الذكور، فإنهن في المرحلة الثانوية أكثر ميلا إلى الموافقة على

وجود العلاقات العاطفية، وذلك بالقياس إلى طالبات المرحلة الجامعية، وذلك يشكل فارقا كبيرا، ويعود ذلك إلى مسألة المراهقة الشديدة بالنسبة للإناث والذكور في المرحلة الثانوية، وذلك أمر طبيعي.

يبين الجدول السابق أن شباب طرطوس يؤمنون بأهمية العلاقات العاطفية بدرجة أكبر من طلاب الجامعة، وذلك بالنسبة لمجموع أفراد العينتين. ويبين أن ذكور طرطوس أكثر تأييدا لمبدأ العلاقات العاطفية بين الجنسين من طلاب جامعة دمشق، وترتفع هذه الفروق لتصل إلى أوجها عند الإناث، ويشير ذلك إلى تراجع كبير في موقف إناث الجامعة تجاه مبدأ العلاقات العاطفية قبل الزواج.

الفروق الإحصائية:

تَبيَّن لنا لأول نظرة انعدام الفروق الإحصائية بين الذكور والإناث من طلاب الجامعة، أو بينهما في عينة طرطوس. ومن أجل إجراء اختبار العلاقة الإحصائية بين إجابات أفراد العينتين قمنا بحساب كا2 بين إجابات الطلاب (أفراد العينتين) وفقا لمتغير الجنس وبينت النتائج ما يلي:

1 - توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات أفراد العينتين: بلغ كا2 (79.72) بين إجابات عينة طرطوس وعينة دمشق وهي أكبر من قيمته الجدولية البالغة 5.99 لمستوى درجة حرية واحدة ومعنوية 0.05.

2 - توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات الذكور في العينتين، حيث بلغ كا2 المحسوب في هذا المستوى 46.29 بين إجابات الذكور في عينة طرطوس والذكور في عينة دمشق، وهي أكبر من قيمته الجدولية البالغة 5.99 لمستوى درجة حرية واحدة ومعنوية 0.05.

3 - توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات الإناث في العينتين، حيث بلغ كا2 المحسوب في هذا المستوى 29.17 بين إجابات الإناث في عينة طرطوس والإناث في عينة دمشق، وهي أكبر من قيمته الجدولية البالغة 5.99 لمستوى درجة حرية واحدة ومعنوية 0.05.

4 - تعود هذه الفروق الإحصائية جميعها إلى موقف إيجابي أكبر لطلاب عينة طرطوس من مبدأ العلاقات العاطفية بين الجنسين (الجدول السابق).

المسألة الرابعة: الحياة العاطفية عند الطلاب:

طلاب الجامعة: يبين الجدول التالي رقم (7) واقع الحياة العاطفية وعلاقات الصداقة عند الطلاب أفراد العينة.

جدول رقم (7)
هل تعيش علاقة عاطفية؟

		نعم	%	لا	%	مجموع	%
طلاب الجامعة	ذكور	60	33.08	111	44.91	171	99.99
	إناث	35	36.45	61	63.54	96	99.99
	مجموع	95	35.58	172	64.41	267	99.99
طلاب الثانوية	ذكور	289	59.46	197	40.53	486	99.99
	إناث	127	40.57	186	59.42	313	99.99
	مجموع	416	52.06	383	47.93	799	99.99

تعلن أقلية من طلاب الجامعة أنها تعيش علاقة عاطفية فعلية، وتعلن أكثريتهم أنهم يعيشون خارج هذه الدائرة (الجدول 7). وتشير المقارنة الإحصائية إلى انعدام الفروق الدالة إحصائيا بين إجابات الذكور والإناث في عينة الجامعة (انظر نتائج حساب الإحصائي كا2 في نهاية الجدول رقم 7).

طلاب الثانوية: يعلن أغلبية شباب طرطوس أنهم يعيشون علاقات عاطفية، وعلى خلاف ذلك تعلن أقليتهم أنهم لا يعيشون مثل هذه العلاقات، ويبدي الذكور ميلا أكبر إلى إعلان علاقاتهم العاطفية (الجدول 7). ويبين الجدول السابق - وعلى خلاف ذلك - انخفاض نسبة الفتيات اللواتي يعشن علاقة عاطفية، وزيادة نسبة من لا تعيش هذه العلاقة، وتشير المقارنة الإحصائية إلى وجود فروق دالة إحصائيا بين إجابات الذكور والإناث، في عينة طرطوس (بلغ كا2 المحسوب 27.22 وهي أكبر من قيمته الجدولية في مستوى معنوية 0.05).

المقارنة بين أفراد العينتين:

يمكن تسجيل النقاط التالية:

- أكثرية طلاب المرحلة الثانوية يعيشون علاقات عاطفية وقليلهم لا يعيشها.
- وعلى خلاف ذلك أكثرية طلاب الجامعة لا يعيشون علاقات عاطفية، بينما تعيشها أقليتهم.
- نسبة ذكور المرحلة الثانوية الذين يعيشون علاقات عاطفية أكبر منها عند الإناث.
- وعلى خلاف البند السابق تعيش إناث المرحلة الجامعية علاقات عاطفية بدرجة أكبر من الذكور.

ومن أجل إعطاء صورة واضحة جرى بناء الجدول المقارن التالي:

جدول رقم (8)

اتجاهات أفراد العينة نحو الصداقة والعلاقات العاطفية بين الجنسين

	يؤمنون بعلاقات الصداقة بين الجنسين			يؤمنون بالعلاقات العاطفية قبل الزواج		
	طلاب الجامعة	طلاب الثانوية		طلاب الجامعة	طلاب الثانوية	
	موافق	موافق	الفروق	موافق	موافق	الفروق
ذكور	71.08	88.84	17.76	35.08	59.46	24
إناث	65.88	89.31	23.43	36.45	40.57	4
مجموع	69.32	89.02	19.70	35.58	52.06	17

يبين الجدول (رقم 8) أن الذكور من طلاب الثانوية يعيشون علاقات عاطفية بدرجة أكبر من طلاب المرحلة الجامعية، وذلك بفارق 24 نقطة مئوية. ويتضح من خلال الجدول التقارب بين مواقف الإناث في هذا المستوى، بوجود فارق 4 نقط لصالح إناث طرطوس.

الفروق الإحصائية:

تَبيَّن لنا - سابقا - عدم وجود فروق إحصائية بين الذكور والإناث من طلاب الجامعة، وعلى خلاف ذلك سُجِّلت هذه الفروق في إجابات طلاب طرطوس بين الذكور والإناث.

ومن أجل إجراء مقارنة إحصائية بين إجابات أفراد العينتين قمنا بحساب كا2 بين إجابات الطلاب (أفراد العينتين) وفقا لمتغير الجنس، فبينت النتائج ما يلي:

1 - توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات أفراد العينتين، حيث بلغ كا2، 21.78 بين إجابات عينة طرطوس وعينة دمشق، وهي أكبر من قيمته الجدولية البالغة 3.84 لمستوى درجة حرية واحدة ومعنوية 0.05.

2 - توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات الذكور في العينتين، حيث بلغ كا2 المحسوب في هذا المستوى 30.18 بين إجابات الذكور في عينة طرطوس والذكور في عينة دمشق، وهي أكبر من قيمته الجدولية البالغة 3.84 لمستوى درجة حرية واحدة ومعنوية 0.05.

3 - لا توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات الإناث في العينتين، حيث بلغ كا2 المحسوب في هذا المستوى 0.52، وهي قيمة أقل من قيمته الجدولية البالغة 3.84 لمستوى درجة حرية واحدة ومعنوية 0.05.

4 - تعود هذه الفروق الإحصائية جميعها إلى موقف إيجابي أكبر لطلاب عينة طرطوس من مبدأ الصداقة بين الجنسين.

الخلفية الاجتماعية والثقافية لاتجاهات الشباب نحو العلاقات بين الجنسين:

لا بد من الإشارة - في نهاية هذه الدراسة - إلى تأثير بعض العوامل الاجتماعية، التي يمكن أن تؤثر في طبيعة اتجاهات الشباب نحو العلاقة بين الجنسين، وسنكتفي هنا بالإشارة إلى تأثير الانتماء الجغرافي إلى المدينة أو الريف، وإلى مستوى تعليم الأب، والعمر، علما بأن دراسة تأثير هذه العوامل يحتاج إلى دراسة خاصة متكاملة.

أولًا: تأثير الانتماء إلى المدينة والريف:

بلغ عدد الطلاب (أفراد العينة) الذين ينتمون إلى الريف 71.3% وبلغ عدد

الذين ينتمون إلى المدينة 28.7% والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل يؤثر تباين الانتماء الجغرافي للشباب إلى مدينة وريف في اتجاه إجاباتهم عن أسئلة الدراسة؟ وبعبارة أخرى: هل تتباين اتجاهات الشباب نحو العلاقات بين الجنسين وفقا لمتغير انتمائهم إلى الريف والمدينة؟

من أجل الإجابة جرى تصنيف إجابات الشباب وفقا لمتغير الانتماء الجغرافي، مما أدى إلى الحصول على النتائج التالية، محسوبة بالنسبة المئوية كما هي مبينة في الجدول التالي رقم (9):

جدول رقم (9):

اتجاهات الشباب نحو العلاقات بين الجنسين وفقا لمتغيري الريف والمدينة

أسئلة الاستبانة		موافق أو نعم	معارض أو لا	كا2
يؤمن بعلاقة الصداقة	ريف	81.78	%18.22	كا2
بين الجنسين	مدينة	71.66	28.32	*12.61
يعيش علاقة عاطفية	ريف	51.02	48.98	كا2
	مدينة	43.40	56.60	*4.80
الصداقة بين الجنسين	ريف	88.26	3.40	كا2
سمة حضارية	مدينة	77.23	8.91	*7.78
العلاقات العاطفية ضرورية	ريف	87.41	5.11	كا2
بين الجنسين قبل الزواج	مدينة	78.49	7.16	**12

يتبين من الجدول السابق أن الانتماء الجغرافي يؤثر بدرجة كبيرة في اتجاهات الشباب نحو العلاقات بين الجنسين (يشير كا2 إلى فروق في إجابات أفراد العينة على مجمل الأسئلة المطروحة (الجدول السابق). وتعود هذه الفروق - كما يبين الجدول - إلى اتجاه إيجابي أكبر من قِبَل أبناء الريف نحو العلاقة بين الجنسين.

ثانيا: تأثير متغير المستوى التعليمي للأب:

يعد المستوى التعليمي للأب من العوامل الاجتماعية الأساسية المؤثرة في مستوى سلوك الأفراد، وبالتالي فإن المستوى التعليمي ينطوي على دلالة اجتماعية بالغة الأهمية والخصوصية، ومن هذا المنطلق شكل المستوى التعليمي للأب محورا أساسيا من محاور هذه الدراسة، التي تسعى في هذا المستوى إلى الكشف

عن التأثير الذي يمارسه هذا العامل في إجابات أفراد العينة عن أسئلة الدراسة، ويمكن صياغة المسألة بالسؤال التالي: هل يؤثر عامل المستوى التعليمي للأب في اتجاهات الشباب، أفراد العينة، نحو العلاقات العاطفية بين الجنسين؟ ومن أجل هذه الغاية جرى تفريغ معطيات الدراسة في الجدول التالي (جدول رقم 10).

جدول (10)

تأثير مستوى تعليم الأب في اتجاهات الطلاب نحو العلاقة بين الجنسين:

السؤال مستوى تعليم الأب	يؤمن بعلاقة الصداقة بين الجنسين		يعيش علاقة عاطفية		الصداقة بين الجنسين سمة حضارية*		العلاقات العاطفية قبل الزواج*	
	نعم	لا	نعم	لا	موافق	معارض	موافق	معارض
أمي	77.61	22.39	45.00	55.00	82.95	5.42	85.71	7.33
ابتدائية	76.64	23.36	50.49	49.51	85.91	5.36	85.00	5.33
إعدادية	74.14	25.86	49.15	50.85	85.09	8.77	85.22	6.08
ثانوية	82.29	17.71	50.28	49.72	84.71	7.05	83.63	6.43
جامعة	86.07	13.93	84.26	15.74	86.93	3.51	83.58	4.97
مجموع	79.34	20.66	48.54	51.46	85.08	5.68	84.70	6.2
تحليل التباين الإحصائي (فيشر)	ف=21.61** فروق دالة إحصائيا في مستوى 0.05		ف=0.07 غير دالة إحصائيا		ف=33.62** فروق دالة إحصائيا في مستوى 0.05		ف=22.89** فروق دالة في مستوى 0.05	

* تنطوي الاجابة على ثلاثة بنود: موافق ومحايد ومعارض واقتصر العرض على فئتي موافق ومعارض بالنسبة للسؤالين الأخيرين.

يتضح من الجدول السابق أن المستوى التعليمي للأب يلعب دورا كبيرا في تأثيره على مواقف الشباب من العلاقة بين الجنسين، حيث لوحظت الفروق الإحصائية وفقا لتحليل التباين (معامل فيشر analys of variance) في ثلاثة مستويات،

في السؤال الأول والثالث والرابع. تبين الأرقام بالنسبة للسؤال الأول أن إيمان الشباب بعلاقات الصداقة بين الجنسين يزداد كلما تدرج صعودا مستوى الأب التعليمي: 86.07 بالنسبة للطلاب الذين ينتمون إلى آباء جامعيين مقابل 77.61 بالنسبة لهؤلاء الذين ينتمون إلى آباء أميين (الجدول 10).ويلاحظ في المستوى الثاني - وفي معرض إجابات أفراد العينة على بند الصداقة سمة حضارية - أن الشباب الذين ينتمون إلى آباء جامعيين أكثر ميلا للموافقة على ذلك، وهذا يعني أن ثقافة الأب تتدخل بتأثير إيجابي لتأكيد نزعة الشباب الإيجابية نحو العلاقة بين الجنسين، ويلاحظ في مستوى البند الأخير «العلاقات العاطفية ضرورية قبل الزواج» أنه كلما ارتفعنا في السلم التعليمي للأب قَلّ اتجاه الشباب نحو المعارضة، وذلك يفسر وجود الفروق الإحصائية بين أفراد العينة.

وباختصار، يمكن القول: إن مستوى تعليم الأب يلعب دورا جوهريا في التأثير على اتجاهات الشباب ومواقفهم نحو العلاقات العاطفية بين الجنسين، وأنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للأب ازداد اتجاه الشباب الإيجابي نحو العلاقة بين الجنسين.

3 - **تأثير العمر**: يلعب عمر الأفراد -دون شك -دورا هاما في تحديد مواقفهم من العلاقة بين الجنسين، ومن أجل اختبار هذه الفرضية جرى تصنيف إجابات أفراد العينة وفقا لتوزُّع أعمارهم.

يتوزع أفراد العينة عمريا كالتالي: بلغ عدد الطلاب الذين تبلغ أعمارهم 17 عاما فأقل (159) بنسبة 15.07% وبلغت نسبة الذين تقع أعمارهم بين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة (634) بنسبة 60.09% بينما بلغ عدد أفراد العينة الذين ينتمون إلى الفئة العمرية (20-21) 106 أفراد بنسبة 10.05% مقابل 156 للأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 23 سنة وبنسبة 14.79%. ومن أجل تحري العلاقة بين عمر الشباب أفراد العينة ومواقفهم من العلاقات بين الجنسين جرى تنظيم الجدول (11).

جدول رقم (11)

توزع استجابات الشباب وفقا للفئة العمرية:

البند	يؤمن بعلاقة الصداقة بين الجنسين		يعيش علاقة عاطفية		الصداقة بين الجنسين سمة حضارية		العلاقات العاطفية ضرورية قبل الزواج	
الفئة العمرية	نعم	لا	نعم	لا	موافق	معارض	موافق	معارض
أقل من 18	78.62	21.38	52.17	47.83	86.27	13.72	89.47	10.53
18-19	82.97	17.03	51.09	48.91	92.55	7.45	92.12	7.88
20-21	66.98	33.02	42.45	57.55	85.89	14.10	82.35	17.65
22-23	64.76	35.24	37.74	62.26	85.36	14.63	76.47	23.53
أكبر من 23	76.47	23.53	31.37	68.63	80.00	20.00	86.05	13.95
مجموع	78.58	21.42	48.12	51.88	89.81	10.18	89.22	10.78
الإحصائي F	1.69		0.01		2.44		2.41ص	

تُبَيِّن معطيات الجدول السابق رقم (11) ومن خلال اختبار تحليل التباين للإحصائي فيشر غياب تأثير عامل الجنس على استجابات الشباب فيما يتعلق ببنود المقياس الخاصة بالعلاقة بين الجنسين: (لم تصل نتائج الاختبار كما هو مبين في الجدول بالنسبة للبنود جميعا إلى الحد المطلوب للدلالة الإحصائية وهو 5.32 لثماني درجات حرية صغرى ودرجة واحدة للتباين الكبير وفي مستوى معنوية 0.05). ويعني ذلك أن متغير العمر لا يؤثر في اتجاهات الشباب نحو العلاقات العاطفية بين الجنسين.

ومع ذلك يمكن ملاحظة أنه كلما ارتفعنا في السلم العمري للشباب فإننا نلاحظ تناقص نسبة الشباب الذين يعيشون حياة عاطفية، حيث يلاحظ تدرج انخفاض النسبة المئوية لمن يعيش علاقة عاطفية، وفقا لازدياد تدرج الفئة العمرية

من: 52.17 بالنسبة لمن هم أقل من 18 سنة إلى 31.37 لمن هم في الفئة العمرية التي تبدأ من 24 سنة وما فوق (الجدول 11). وبالنتيجة الإجمالية يمكن القول إن متغير ثقافة الأب والانتماء إلى الريف أو المدينة يؤثران في اتجاهات الشباب نحو العلاقات العاطفية بين الجنسين. وعلى خلاف ذلك لا توجد هناك علاقة بين متغير العمر واتجاه الشباب نحو العلاقة بين الجنسين.

خلاصة ورؤية إجمالية:

يتجه الشباب عامة في المرحلة الثانوية، وفي مرحلة الجامعة إلى تبني قيم جديدة تتصل بالعلاقة بين الجنسين وهي قيم تعكس الميل إلى تحرر المرأة والرجل في آن واحد من قيود العلاقات الاجتماعية التقليدية، وتؤكد على الجوانب الإنسانية المتحررة للعلاقة بين الرجل والمرأة، ومن أجل تقديم صورة إجمالية لاتجاهات طلاب المرحلة الجامعية نحو العلاقات بين الجنسين جرى تصميم الجدول رقم (12):

جدول (12)

إجابات طلاب الجامعة عن أسئلة الدراسة وفقا لمتغير الجنس النسب المئوية لإجابات الموافقة على الأسئلة

السؤال	ذكور	إناث	مجموع
	نعم	نعم	
الصداقة بين الجنسين سمة حضارية	71.00	65.90	69.30
يؤمن بعلاقات الصداقة بين الجنسين	71.75	57.44	66.78
يعيش علاقة عاطفية	35.90	36.40	35.60
العلاقات العاطفية ضرورية قبل الزواج	3.50	61.60	69.40

يبين الجدول السابق أيضا أن الذكور أكثر ميلا إلى اتخاذ مواقف أكثر إيجابية من مسألة العلاقة بين الجنسين بصورة عامة، وتُستثنى إجابات الإناث على السؤال الثالث: هل تعيش علاقة عاطفية، حيث تفوقت إجابات الإناث على

الذكور في هذا المضمار (انظر الجدول السابق). وفيما يتعلق بالرؤية الإجمالية لاتجاهات الشباب في المرحلة الثانوية جرى تصميم الجدول رقم (13).

جدول رقم (13)

إجابات طلاب الثانوية عن أسئلة الدراسة وفقا لمتغير الجنس

السؤال	ذكور	إناث	
	نعم	نعم	مجموع
الصداقة بين الجنسين سمة حضارية	88.80	89.30	89.00
يؤمن بعلاقات الصداقة بين الجنسين	83.88	80.06	82.44
العلاقات العاطفية ضرورية قبل الزواج	91.0	83.9	88.3
هل تعيش علاقة عاطفية	59.5	40.6	52.5

يبين الجدول السابق أن طلاب المرحلة الثانوية يؤكدون أهمية العلاقات القائمة بين الجنسين، وذلك باتخاذ مواقف أكثر إيجابية بالنسبة لأغلب الأسئلة المطروحة والمبينة في الجدول السابق، ويبين أيضا أن الذكور أكثر ميلا إلى اتخاذ مواقف أكثر إيجابية من مسألة العلاقة بين الجنسين بصورة عامة.

يشير الجدول السابق رقم (10) - باختصار - إلى أن طلاب المرحلة الثانوية أكثر حماسة تجاه العلاقات العاطفية، وعلاقات الصداقة بين الجنسين، وأخيرا العلاقات العاطفية قبل الزواج.

ويمكن تفسير ذلك وفقا لأمرين، هما:

1 - المرحلة العمرية للشباب في المرحلة الثانوية تجعلهم أكثر اندفاعا إلى الاهتمام بالجنس الآخر وبناء علاقات معه.

2 - الطابع الثقافي الاجتماعي للثقافة الفرعية السائدة في طرطوس، والتي تحمل بعض الخواص المتقدمة نسبيا في القطر، وهذا يشير أيضا إلى أن عينة الجامعة تنتمي إلى ثقافات فرعية متعددة في القطر، وذلك يبرر ميل طلاب الجامعة إلى الاعتدال في اتخاذ مواقفهم من المسألة الاجتماعية للعلاقة بين الجنسين.

وفيما يتعلق بالصورة الإجمالية المقارنة لجميع أفراد العينة يمكن العودة إلى الجدول رقم (11) والذي يبين الصورة العامة لاتجاهات الشباب، في المرحلة الجامعية، والمرحلة الثانوية.

جدول رقم (14)

(النسب المئوية لإجابات الموافقة على أسئلة البحث)

	جامعة	ثانوية
الصداقة بين الجنسين سمة حضارية	69.3	89.0
يؤمن بعلاقات الصداقة بين الجنسين	66.78	82.44
العلاقات العاطفية ضرورية قبل الزواج	69.4	88.3
يعيش علاقة عاطفية	35.6	52.5

الخلاصة

حاولت الدراسة في محاورها المختلفة الإجابة عن الأسئلة التي طرحتها واختبار الفرضيات المعلنة في البداية. ويمكن إجمال الدراسة في النقاط التالية:

1 - بينت الدراسة أن المسألة العاطفية تتصدر مشكلات الشباب وهمومهم (الجدول رقم 1).

2 - يأخذ الشباب ذكورا وإناثا في العينتين موقفا إيجابيا من مسألة العلاقة بين الجنسين (كافة المؤشرات مجتمعة).

3 - يأخذ أفراد عينة المرحلة الثانوية موقفا أكثر إيجابية من العلاقات بين الجنسين، وذلك بالقياس إلى طلاب المرحلة الجامعية.

4 - يأخذ الذكور موقفا أكثر إيجابية من الإناث بالنسبة لجميع أسئلة الدراسة.

5 - تتصف إجابات كل مجموعة بالتوافق (لا يوجد تنافرفي الإجابة، وذلك عندما يتم النظر في الإجابة عن حزمة الأسئلة المطروحة) وينطبق ذلك على الفئات التالية: أفراد عينة الشباب الثانوي في طرطوس - الإناث في عينة طرطوس والإناث في عينة الجامعة - الذكور في عينة طرطوس كما في عينة الجامعة.

6 - توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينتين بالنسبة لجميع الأسئلة المطروحة ويمكن لنا أن نسجل النقاط التالية فيما يتعلق بالفرضيات الصفرية:

1 - الصداقة سمة حضارية:

- لا توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات الجنسين في عينة طرطوس.
- لا توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات الجنسين في عينة الجامعة.
- توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات العينتين.
- توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات الذكور في العينتين.
- توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات الإناث في العينتين.

2 - الإيمان بعلاقات الصداقة:

- لا توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات الجنسين في عينة طرطوس.
- توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات الجنسين في عينة الجامعة.
- توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات العينتين.
- توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات الذكور في العينتين.
- توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات الإناث في العينتين.

3 - العلاقات العاطفية ضرورية قبل الزواج:

- توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات الجنسين في عينة طرطوس.
- توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات الجنسين في عينة الجامعة.
- توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات العينتين.
- توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات الذكور في العينتين.
- توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات الإناث في العينتين.

4 - يعيش علاقة عاطفية:

- توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات الجنسين في عينة طرطوس.
- لا توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات الجنسين في عينة الجامعة.
- توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات العينتين:
- توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات الذكور في العينتين.
- توجد فروق دالة إحصائيا بين إجابات الإناث في العينتين.

المصادر العربية

إبراهيم حافظ

1965 أ «اتجاهات الراشدين نحو العلاقات بين الجنسين»: دراسة تجريبية إحصائية، (ص ص 237-240): في كامل لويس مليكة، قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.

1965 ب «الاتجاهات النفسية للشباب نحو مركز المرأة في المجتمع: دراسة تجريبية»، (ص ص 256-271): في كامل لويس مليكة، قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.

إبراهيم محمد الشافعي

1975 اتجاهات الشباب في الجمهورية العربية الليبية: دراسة علمية لاتجاهات الشباب وميولهم نحو أهم قضايا الأسرة والمجتمع، بنغازي: جامعة بنغازي.

أحمد إدريس

1980 مشكلات الشباب بالنسبة للبيئة الاجتماعية والمستقبل، دمشق، ندوة الشباب، ص ص 39-55.

أحمد زكي بدوي

1977 معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: مكتبة لبنان.

أنطون رحمة

1988 التربية العامة، دمشق: خالد بن الوليد.

بو علي ياسين

1983 «الحب والجنس في حكايات شهرزاد»، دراسات عربية، ع4، شباط: 27-55.

خلدون الحكيم

1980 الشباب وتجديد الهوية: ندوة مشكلات الشباب إلى أين؟، دمشق: اتحاد شبيبة الثورة.

زهير حطب

1981 «السلطة الأبوية في الأسرة اللبنانية» الفكر العربي، عدد 19:184-195.

قيس النوري

1981 «مشكلات الشباب إلى أين؟» الفكر العربي، عدد 19: 140-156.

عبداللطيف معاليقي

1981 «مشكلة التعلق العاطفي»، الفكر العربي المعاصر، عدد 11، نيسان: 118-127.

عبدالوهاب بوحديبة

1987 الإسلام والجنس، ترجمة هالة الغوري، القاهرة: مكتبة مدبولي.

علي الحوات

1981 «بعض المشكلات الاجتماعية للشباب الليبي في إطار الأسرة» الفكر العربي، ع19: 170-183.

مجاهد عبدالمنعم مجاهد

1985 الاغتراب في الفلسفة المعاصرة، دمشق: سعدالدين.

مصري عبدالحميد حنورة

1988 «مشكلات الشباب الكويتي بين الماضي والحاضر والمستقبل» مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الأول ربيع: 17-37.

مكتب اليونسكو الاقليمي

1987 التربية السكانية: المراهقة، كتاب مرجعي، عمان.

ميشيل خياطة

1980 الشباب كما يعبرون عن أنفسهم في نادي المسيرة، قضايا الشباب ومشكلاتهم، دمشق: اتحاد شبيبة الثورة، ندوة الشباب إلى أين؟ 13-19.

المصادر الأجنبية

Mohamad Mohamad
1981 Les Preccupation scolaires des etudiants, Lilles. Universite de Lilles.

Burney, B
1990 L'amour, que sais je, Paris: P.U.F.

استلام البحث ديسمبر 1993
اجازة البحث يوليو 1995


مناقشات
مراجعات كتب
تقارير
رسائل جامعية

واقع وآفاق الوضع العربي في ظل الوضع الدولي الجديد

اسماعيل شعبان

قسم الاقتصاد - جامعة حلب - سوريا

أولاً - المرحلة العالمية المعاصرة: يمر العالم ككل بمرحلة انتقالية خطيرة على مستوى الدول فيما بينها، وعلى مستوى المجتمعات الداخلية في كل دولة، وبشكل لم يشهد له التاريخ مثيلا، حيث التحول من الحرب الباردة وانهيار الأنظمة الاشتراكية الأوروبية وبشكل يصعب تصديقه، والاتجاه المتسارع نحو مرحلة مجهولة الهوية لم تتضح معالمها بعد.

ثانيا - خصائص المرحلة العالمية الانتقالية الراهنة: تتمتع المرحلة الانتقالية الراهنة بخصائص مميزة لها، مثل:

1 - الاضطراب العالمي المليء بالحركات الإرهابية، والفوضى الاقتصادية، والاجتماعية.

2 - العمليات الانتحارية الذاتية سواء الفردية منها في الدول المتطورة، أو الجماعية (كجماعة معبد الشمس في سويسرا وكندا 1994) أو (جماعة المسيح المنتظر في أمريكا 1993).

3 - اقتتال الفقراء الانتحاري فيما بينهم بأسلحة اشتروها من الأسواق السوداء الدولية، بثمن الخبز والدواء، ليتعاركوا بها، بما يمكن تسميته بالحروب الأخوية الشنيعة. وكل ذلك للوصول إلى كرسي السلطة الديكتاتورية التعسفية أو السيادة الطائفية أو العرقية، أو القبلية الاضطهادية، وبما لا يستأهل هذه الأعداد المرعبة من الضحايا.

- في الوقت الذي كان بالإمكان حل كل المشكلات موضوع النزاع وراء الطاولة المستديرة أو عبر صناديق الاقتراع، لو توفرت الحكمة والحرية والديمقراطية

وحقوق الإنسان، والنية الحسنة، في هذه البلدان، التي كل فرد فيها يخشى كل الآخرين.

- وتجاوزت الاقتتالات البلدان المتخلفة إلى بعض البلدان المتطورة، كالإيرلنديين في بريطانيا، والباسك في اسبانيا، واليوغوسلافيين متنوعي المذاهب في يوغوسلافيا، والأبخاز في جورجيا، والأرمن والأذربيجان، والتركمان والشاشان، في أشلاء الاتحاد السوفياتي السابق. هذا، ولا شك أن المرحلة المذكورة سابقا قد تطول أو تتسع أكثر مما هي عليه، حيث العالم يعيش ليس على برميل من البارود، وإنما على مجموعة من القنابل الخطيرة ذات التدمير الشامل:

- فقنبلة الصراع الطبقي بين الأقلية الأكثر ثراء، والأكثرية الأكثر فقرا، تزداد خطورة يوما بعد يوم، في كل المجتمعات بدون استثناء.
- القنبلة الديمغرافية التي تحقن العالم سنويا بمائة مليون فقير جديد.
- القنبلة البيئية الهوائية، التي تحقن الفضاء يوميا بآلاف الأطنان من الدخان والغازات والأبخرة، المؤدية إلى ارتفاع درجة حرارة الأرض، لما يسمى الدفيئة الزجاجية، بسبب الملوثات الهيدروكاربونية، المنتشرة في مليارات مخلفات الاحتراق، وأخطارها على صحة سكان الأرض وعلى ذوبان الجليد القطبي، وارتفاع مستوى مياه البحار وغمر الكثير من مدن العالم الساحلية.
- القنبلة التصحرية المتمددة على حساب الغابات المطَرِيَّة، وما يؤدي إليه ذلك من أخطار تخلخل نسب عناصر الهواء من الأوكسجين وثاني أوكسيد الكربون، وامتداد الصحراء لتُضَيِّق المجال الحيوي اللازم لحياة الإنسان، ولأمنه الغذائي.
- القنبلة (الأوزونية) التي تهدد العالم من الأعلى بالمزيد من السرطان والمزيد من التغير المناخي.
- القنبلة المناخية الناتجة عما تقدم، وما تُخَلِّفُهُ من طقس متخلخل فيحدث الجفاف في منطقة ما، أو فصل ما، والفيضانات المدمرة في مناطق أخرى أو فصل آخر، والتي آخرها كانت فيضانات مصر، والأردن والمغرب، وفرنسا، وايطاليا.. الخ.
- القنبلة المائية العذبة، التي تتناقص حصة الفرد منها يوما بعد يوم، بسبب التكاثر السكاني من جهة، وتلوث الكثير من هذه المياه من جهة أخرى وتحولها إلى

عنصر من العناصر النادرة في الطبيعة عقدا بعد آخر.

- القنبلة الجرثومية المحملة بأمراض الأيدز - والطاعون - والملاريا القاتلة.. الخ والتي يزداد عدد ضحاياها سنة بعد أخرى وبشكل مرعب.
- قنبلة الفقر والجوع المتضخمة سنة بعد أخرى.
- القنبلة المُخَدِّراتية المتزايدة لدى الشعوب الغنية كما لدى الشعوب الفقيرة.
- القنبلة الذرية والنترونية، والميكروبية، المختزنة في ترسانات الدول الكبرى ولدى إسرائيل.
- القنبلة الإرهابية التي يزداد خطرها يوما بعد يوم، وفي كل مكان، والتي أخذت تنتشر أكثر فأكثر في العالم الثالث وأوروبا وأمريكا.
- القنبلة العنصرية وانبعاثها حتى في المجتمعات المتطورة (ألمانيا - فرنسا).
- القنابل الحدودية بين الدول والصراع على الحدود، وعلى المجال الحيوي لكل مجموعة دول أو حتى الصراعات داخل الدولة الواحدة.

وإن التوترات القائمة بين الهند والباكستان، وروسيا وأوكرانيا، وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، والعراق وكل جيرانه... الخ، كلها قنابل معبأة ومهيأة الفتيل القابل للاشتعال السريع، من قِبَل أي معتوه، أو مهووس بحب رائحة البارود والجثث.. الخ.

هذا ومن خصائص هذه المرحلة الانتقالية أيضا:

- تحويل مفاهيم المبادىء الإنسانية والمثالية إلى الاتهام بالغباء والتخلف عن المرحلة. وكذلك تحويل مكانة العظماء والأبطال التاريخيين إلى أقزام، أو سارقين، أو خونة لدى شعوبهم، وإنزال تماثيل كانت حتى فترة قريبة تحاط بهالة من الإجلال والإكبار.
- وبالتالي تحول نقاط القوة في بعض البلدان إلى نقاط ضعف فيها:

أ - فالأسلحة النووية السوفياتية أصبحت عبئا على مالكيها الروس، الذين يستَجْدون المساعدات العالمية للتخلص منها.

ب - والروبل الروسي القديم كان يُقيَّم بدولار وثلث أصبح يُقيَّم بـ 1/4000 من الدولار.

جـ - وتَحوُّل ثاني أقوى دولة عالمية، إلى دويلات متعددة متقاتلة فيما بينها، متسولة على أبواب المؤسسات الدولية لتأمين الخبز لشعوبها.

د - وتحوُّل الأمن السوفياتي الاشتراكي المستتب إلى خطر، وأصبح كل إنسان يمشي لوحده في الشارع في أي وقت ليلا أو نهاراً غير آمن على نفسه.

- تَزايُد قوة المافيا العالمية المنظمة وتهريب البلوتونيوم المخصب الخطير في حقائب السمسونايت، واحتمال تهريب القنابل الذرية فيما بعد بالحقائب العادية.

- تزايد القوى الإرهابية والانتحارية عالميا وتزايد عملياتها المؤلمة، ضد مراكز القوى العالمية، حيث بإمكان هذه القوى الخفية أن تهدد وتَطال أي إنسان أو مؤسسة في أي مكان في العالم بدون استثناء فمثلا:

أ - من اغتيال الرئيس الأمريكي جون كنيدي عام 1962 إلى محاولات اغتيال الرئيس كلينتون عام 1994 بطائرة خاصة، أو بثلاثين طلقة على البيت الأبيض خلال الفترة الماضية.

ب - تعرُّض المركز التجاري الدولي في نيويورك، والمركز الصهيوني في الأرجنتين عام 1994 إلى التدمير..

جـ - المجزرة الإسرائيلية في المسجد الإبراهيمي بمدينة الخليل في الأرض المحتلة في شباط الماضي، وتفجير الباص الإسرائيلي في قلب تل أبيب، والعملية الانتحارية على دراجة هوائية في 1994/11/ 11 ردا على مقتل الصحفي الفلسطيني هاني العابد.

د - وإن العالم كله ليذكر ذلك الانتحاري الذي أوقع لوحده الهزيمة النكراء بقوات المارينز عام 1982، والتي قال الرئيس الأمريكي رونالد ريغان على أثرها: (إن كل قوى العالم لا تستطيع الوقوف في وجه واحد يريد أن ينتحر).

هـ - وإن مقتل أنديرا غاندي، وولديها الشابين الواعدين فيما بعد، ومرشح المعارضة السيريلانكية .. الخ. الخ.

و - ما جرى ويجري في الجزائر مما تقشعر له الأبدان أسفا وحسرة على شباب عربي مسلم يهلك وبشكل متزايد.

- إن كل ما تقدم يشير إلى مرحلة انتحارية يصعب حتى على الدول الكبرى التصدي لها.

ثالثا: مرحلة ما بعد سقوط الأنظمة الاشتراكية : ما إن انتهت الدول الإمبريالية من غسل أيديها من عملية إسقاط الأنظمة الاشتراكية الأوروبية، حتى تحولت لِتُسَلِّط أضواءها الكاشفة والحارقة على العالم الإسلامي بشكل عام، وعلى المنطقة العربية بشكل خاص، متهمة الجميع بالأصولية والتعصب والإرهاب.. الخ، طالبة إلى العرب - بشكل مباشر وغير مباشر - الاستسلام بالتوقيع دون قيد أو شرط على شروط إسرائيل الداعية للاستسلام.

رابعا - الوضع العربي المعاصر: وقد ساهم بعض العرب في إسقاط الأنظمة الاشتراكية - بشكل أو بآخر - بإيعاز من الامبريالية والصهيونية. فضلا عن تأليب العالم ضد العرب بقتلهم للأجانب والمثقفين والفنيين، وكل مخالف بالرأي في الجزائر، وتقديم كل ذلك - بدون مقابل - كمادة إعلامية ثمينة للصهيونية العالمية، لتقول إن العرب ضد الجميع من غير العرب، وإنهم ضد الثقافة والمثقفين، وكل النساء والأطفال، وضد الحرية والديمقراطية والرأي الآخر، كل ذلك عَبْر وسائل الإعلام العالمية الناطقة بآلاف اللغات عبر آلاف المحطات، في مقابل المحطات العربية الخرساء، أو المعوَّقة في النطق التي لا تستطيع التكلم بأكثر من لغتها، ولفترة محدودة.

وهكذا أصبح من الصعب على العرب إيجاد جدار يسندون إليه ظهورهم، أو مظلة صديقة يحتمون بها، أو كتف محب يتكئون عليه ليبكوا، لا سيما بعد انتهاء فائض (البترودولارات) العربية التي قضي عليها بشكل أو بآخر وخاصة في التسليح غير المبرر، ودفع أجور الحماية الغربية من اعتداء الإخوة الأعداء.. الخ، ولذلك لم يعد هنالك لدى البعض إلا السيف العربي القديم الجديد بأن يُتَّكَأَ عليه انتحارا، كل ما تقدم أدى إلى:

1 - هزال بعض الحكام العرب، وتدافعهم للانتقال من خندق الجامعة العربية والمقاومة، خاضعين للسيد الأمريكي، مهرولين إلى حفرة الاستسلام الإسرائيلية والانزلاق بين فكي الصهيونية التمساحيين النوويين. حتى (بروتس) القضية الفلسطينية الذي حوّل نفسه طائعا إلى جهاز قمعي لصالح إسرائيل ضد المناضلين من أبناء جلدته في جنوب فلسطين. كما حوّل جزار العراق، (براقش العرب) نفسه إلى فزّاعة عربية، بيد الدول الغربية وأمريكا، تهزها تجاه أبناء عمومته كلما نضج رطبهم وطاب، وحان وقت تحصيل الجباية منهم.

2 - ويتدافع العرب إلى إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل وغير الاقتصادية حتى وبدون استئذان الجامعة العربية. وتنعقد المؤتمرات العربية/ الإسرائيلية المتعددة من المغرب غربا وحتى البحرين شرقا، في الوقت الذي لا تزال فيه الأراضي العربية محتلة، والقدس مغتصبة، والسكان المهجّرون خارج الحدود.. الخ ويحضر هذه المؤتمرات بعض الحكام والملوك والسلاطين العرب. في الوقت الذي لا تزال أراضيهم ومقدساتهم الأساسية محتلة ترزح تحت نير العدو الذي سلموه مقاليد أمورهم. ورغم ذلك فهم لا يتورعون عن التحدث باللسان العربي، ويدّعون بتدينهم، وإقامتهم للشعائر، وتكرار الآيات القرآنية الحاضّة على التعاون على البر والتقوى.. الخ الخ، في الوقت الذي يتنازلون فيه عن القدس (ثاني القبلتين وثالث الحرمين، وعن الأراضي العربية المحتلة الأخرى).

وأي كفر أكثر من التخلي عن القدس، وعن الأرض، وعن الجماعة؟ وبماذا سيحتفظون بعد ذلك؟ فمؤتمر مياه الشرق الأوسط في الإمارات العربية المتحدة، ومؤتمر البيئة الشرق أوسطية في البحرين، ومؤتمر اقتصاديات الشرق الأوسط في المغرب، ومؤتمرات أخرى في أوروبا وأمريكا وهنا وهنالك. يتفاوضون على كل شيء إلا على السلام الحقيقي العادل، وتحرير الأرض والقدس، وإعادة الحق لأصحابه، أو عن سبب غياب الدولتين العربيتين المواجهتين الأساسيتين للخصم سورية ولبنان، وآخِر هذه المؤتمرات كان مؤتمر الدار البيضاء المسمى بالمؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط في1994/10/30 والذي شاركت إسرائيل فيه بأكبر الوفود الذي تقدم بمائة وخمسين اقتراحا لمصلحة إسرائيل، والذي أشيع حول ما ورد فيه بأنه يخطط لجعل إسرائيل هونغ كونغ المنطقة، وفقاً لما دعا إليه ملك المغرب في أعقاب اتفاقية كامب ديفيد إلى (تعاون العقل الإسرائيلي، مع المال العربي، وحتما مع الزنود العاملة العربية رخيصة الأجور، والبطون العربية الاستهلاكية بدون حدود..). وبيع القضية العربية بثمن رخيص يعادل رخص بعض الحكام الذين يبيعون قواهم العاملة كعبيد في أسواق النخاسة، جاهزة للعمل حتى لدى الأعداء، حتى بإنتاج الرصاص الذي قد يوجه إلى صدورهم غدا.

خامساً - احتمالات الوضع في البلدان العربية فيما بعد السلام: في إطار المعطيات السابقة، وترشيح إسرائيل - والحالة هكذا - لتكون المدير العام الاقتصادي في المنطقة والوكيل العام لأمريكا وأوروبا، والمُسَوِّق الرئيس في تسويق ما تنتجه وما لا تنتجه المنطقة، من سلع أمريكية وأوروبية (كاسدة، على صعيد السوق الدولية) على حساب المنطقة، وبأسعار عالية، وحتما كل شيء بمقابل عمولة مجزية للمُسَوِّق. ثم مَن يضمن السلامة الصحية لهذه السلع القادمة إلى السوق العربية فيما بعد، عن طريق إسرائيل؟ وأين المختبرات العربية التي تتحرى وتراقب كل العوامل المُمْرِضة والمُعَقِّمة والمسمِّمة.. الخ إذا أريد بها السوء.

وتتخلخل الثقة العربية/ العربية أكثر فأكثر ويزداد الشك في قدرة بعض الحكام العرب المهزومين أمام الذات، والشعب، والخصم، واتهامهم بعدم قدرتهم على خوض معركة العرب، وكذلك بالشك في قدرتهم على خوض مرحلة السلام، وكذلك في القدرات العربية على النجاح الاقتصادي في إطار السوق الشرق أوسطية المبشَّر بها.

ويُخشى في المستقبل تحوُّل الكثير من الأنظمة العربية من الصف العربي إلى الصف الإسرائيلي للدفاع عن إسرائيل ضد إخوتهم العرب، كما فعل عون ولحد وعرفات. نظراً للصراعات العربية/ العربية التاريخية الأزلية، وأمام ما يجري من تهرُّب بعض المسؤولين العرب بعيدا عن الموقف التضامني العربي الموحد إلى اتفاقية أوسلو السرية والزيارات السرية الطويلة.. الخ، وما يُخشى من أن تُمِدّ إسرائيل هؤلاء البعض في المستقبل بالأسلحة اللازمة، وبخططها الجهنمية الواجب تنفيذها ضد إخوتهم وبتهديدها بعزل من لم ينفذ خطتها.

هذا ويُخشى في المستقبل القريب تَحوُّل السوق الشرق أوسطية إلى خمسة ملايين منتج ومدير أعمال ومستثمر ووكيل عام إسرائيلي و250 مليون مستهلك عربي، مع إبعاد الحلم العربي في (التكامل الاقتصادي العربي، والوحدة الاقتصادية العربية، والسوق العربية المشتركة، والاكتفاء الذاتي العربي، والوحدة السياسية العربية) واستمرار العيش العربي على استيراد ما هو جاهز الصنع مع قطع الغيار اللازمة، وبالتالي تكريس السدود الترابية العربية بين الدول العربية المعيقة للتبادل التجاري الخارجي العربي البَيْنِيّ، والانفتاح الحدودي أمام إسرائيل. ولا

سيما أن الاقتصاد العربي الكسيح وحيد الجناح الذي يعتمد بالدرجة الأولى الآن على البترول أولاً وآخراً، يحتاج إلى سوق خارجية متطورة لشراء البترول منه، ونظراً لرداءة إمكانات المسوّق العربي، وضعف قدرته التفاوضية والاستيرادية، أو التصديرية على السوق الدولية، مما تسبب في انخفاض سعر برميل البترول إلى حوالي 15 دولاراً للبرميل بدلاً مما كان متوقعا له في السبعينيات أن يصل في التسعينيات إلى حوالي مائة دولار. ولذلك - برأي البعض - يحتاج الأمر إلى مُسَوِّق آخر، ويُخشى أن يوكل أمر ذلك إلى إسرائيل، ذات العلاقات الاقتصادية والسياسية المفتوحة مع كلّ أنحاء العالم تقريبا، وخاصة مع دول أوروبا وأمريكا، وإجادتها التحدث مع كلّ بلغته، وأخذها على كل ذلك العمولة اللازمة، من البائع والمشتري.

- وهكذا تُرشَّح إسرائيل أمريكا وأوروبا لتكون أيضا رأس جسر اقتصادي طرفه الأول في الشرق الأوسط، في نقطة الالتقاء بين عَرَبَيْ آسيا وأفريقيا والطرف الثاني في أوروبا وأمريكا، مدججا بالسلاح لفرض نفسه بالقوة العسكرية. وتُرشَّح لأن تصبح المركز الصناعي التجاري - وخاصة السياحي - العالمي والعربي، وبالتالي لتسحب البساط من تحت أقدام كل من القطاعات العربية التالية:

أ - الجيوش العربية العاملة في هذه الدول لتبقى إسرائيل وحدها القوة الوحيدة في المنطقة المحافظة على كامل سلاحها وحتى النووي منه.

ب - الصناعات العربية الناشئة التي لا يمكنها الصمود أمام صناعات الأعداء المتقدمة.

جـ - الخدمات العربية (الطبابة والتعليم العالي)، حيث يوجد طبيب لكل أقل من 400 شخص في إسرائيل.

د - العمالة العربية العاملة في الأرض المحتلة، باستقدام المزيد من عمال الدول الأجنبية البعيدة للعمل فيها. وإن نقل «الفلاشا» الأثيوبيين، وجَلْب 62 ألف عامل من الصين وتايلاند وبلغاريا ورومانيا. الخ، قَدِموا ليستقروا ويُحضروا أسرَهم إلى المنطقة لخلخلتها سكانيا وقوميا وستستخدمهم إسرائيل عند اللزوم كعصيٍّ غليظة ضد العرب في المستقبل في الأراضي العربية المحتلة وخارجها.

هـ - من تحت أقدام السياحة العربية الوليدة التي تعيش على عائداتها بعض البلدان العربية حيث قد يصبح السائح الأجنبي يتنقل بين آثار بعض البلدان العربية

ويعود ليأكل في مطاعم إسرائيل وينام في فنادقها، حيث يتوفر فيها من الخدمات السياحية والبارات والكازينوهات الليلية، ما لا يتوفر له في البلدان العربية التي تسير سياحتها تحت مبدأ (الحلال والحرام).

و - المصارف العربية حيث إن المصارف الإسرائيلية لديها من القدرة والمرونة والسرعة والفروع المتعددة في الداخل والخارج - وبالتالي العمولة - ما لا تستطيعه المصارف العربية رغم أنها تُقرض بفوائد أعلى.. الخ.

- ويُخطَّط وراء الكواليس لكل الاحتمالات السابقة، في الوقت الذي يزداد فيه بعض العرب تمزقا وتخبطا وتفرقا فيما بينهم كدول، وعداوات وتناحرات فيما بينهم كمواطنين وكشُعَبٍ وأحزاب ويزدادون فيه ارتماء في الفخ الإسرائيلي الأمريكي قائلا كلٌّ منهم لنفسه قول الشاعر العربي: (دع المكارم لا ترحل لبُغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي).

- ونوم بعض العرب على أحلام تراث الماضي، ووعود الدول الغربية العرقوبية إليهم بالمساعدات المالية مقابل توقيع السلام الاستسلامي مع إسرائيل، كما تعهدت بالوعود الخلّابة السابقة ليلتسين، ولعرفات التي كانت تنفيذاتها تكذب تصريحاتها. ولن تكون استفادة البلدان العربية (الطامعة في العيش على المساعدات الغربية) بأفضلَ حالا من استفادة روسيا، وغزة، وأريحا، الذين لم يتحقق لهم ما وُعِدوا به من تلك الدول.

- هذا، وربما لا يحتاج الإسرائيليون في المستقبل للذهاب بأنفسهم إلى البلدان العربية، وتعرُّضهم للأخطار، وإنما يكفي التلويح بأية إشارة حتى يأتي الكثير من الوكلاء العرب، والمسوِّقون ضعاف النفوس ليسوِّقوا لها كل ما تريد وتحت أي اسم أو ماركة.

- كما أن التربية العربية وحيدة الجنس، خلقت جوعا عربيا جنسيا مقموعا، فريدا من نوعه في العالم، وإن إسرائيل تعرف ذلك جيدا، حسبما تشير مجلة الكفاح العربي في أحد أعدادها الأخيرة، حيث تستدعي المنظمات الإسرائيلية المومسات من بعض الدول الأجنبية إلى إسرائيل، واعدة إياهن بِالْمَنِّ والسلوى، وبأنه قريبا (سيأتيهم العرب بشهواتهم ودولاراتهم) ويُخشى - والحالة هذه - أن تعمل إسرائيل على إشباع هذه الرغبات الجنسية العربية الأزلية المقموعة، بمومسات مستوردات من كل أنحاء العالم وخاصة المصابات منهن بمرض الايدز

لتخصيصهن حصرا للمنطقة العربية. وليست قصة الجاسوسة الإسرائيلية «فائقة مصراتي» في مصر ببعيدة عنا، وكذلك السائحات الإسرائيليات، كما تشير مجلة مصر العروبة، وإن إسرائيل لديها من الفنادق والمؤسسات السياحية الكثيرة ما يمكنها من تقديم هذه الخدمات للسائحين العرب، الذين قالت عنهم إذاعة لندن منذ فترة قريبة نقلا عن إحدى صحف الصباح، (بأن الفنادق الإسرائيلية أصبحت تعج بالسياح العرب)، ومن ثم عودة هؤلاء السياح العرب، إلى بلدانهم لنشر ما يحملونه من فيروسات الموت القاتل بين شعوبهم الأمية في أغلب المعلومات الواجب معرفتها ليحتضنوها المدة اللازمة حتى تظهر بشكل واضح.

– ولا سيما أن بعض العرب، حكاما ورعايا، يرفضون نصائح إخوتهم التي قد تجنبهم وقوع الفأس بالرأس، كما رفض في حينه براقش العرب، صدام حسين، نصيحة كل من نصحوه قبل غزوه الطائش للكويت، بدون أن يعود إلى رشده، ولم يع مأساته إلا بعد وقوع الفأس بالرأس، وصيرورة القضية من تجنب المشكلة وقائيا، إلى العلاج منها، بكيفية نزع الفأس من الرأس وكيفية مداواة الرأس المعطوب وإعادته إلى ما كان عليه قبل وقوع الفأس به، كما أن النظام العراقي خلال السنوات الأربع الماضية ما زال يعاني من الهزيمة المنكرة في ما سماها (أم المعارك) المدمرة لنفسه وللأمة العربية «براقِشيًّا» وعدم تمكنه من إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الغزو المهلك لشعبه والمفلس لأمته، والتي عزاه مُفْتَعِلُهُ بكل بساطة وغباء إلى أنه (قضاء من الله وقدر) كما سمّى حربه المجنونة مع إيران لمدة ثماني سنوات بأنها (فتنة من عمل الشيطان)، وكيف سيرد المثقف العربي على من يرتدي البذلة الرسمية أيا كان نوعها في الوطن العربي ويقول له «كذاب»؟؟؟ ويعمم ذلك على بعض الدول العربية. وهكذا يمكن القول: وَيْلٌ للأمة المتخلفة من التخلف ومن قادتها المتخلفين، وإن السلام لن يكون بأفضلَ حالا لهذه الشعوب من حالة اللاسلام، لأنها في كل الأحوال لن تخرج من سجونها الكبيرة المتناحرة فيها، بدون أن يتاح لها تنفس هواء الحرية، والديمقراطية، والحقوق الإنسانية المعاصرة.

– وكل ما تريده إسرائيل من تحقيق السلام الذي تعلنه، هو خلق التكامل الاقتصادي العربي الإسرائيلي، صناعةً، وزراعاتٍ، وخدماتٍ. ووقوع إسرائيل كمركز بين أطراف الدول العربية الآسيوية والأفريقية وبالتالي تضييع أية فرصة تطور

أو نمو على هذه الدول في المستقبل. كما أن إسرائيل - رغم كل المفاوضات والمؤتمرات والمؤامرات الإسرائيلية الامبريالية - لا تزال تتحصن وراء ترسانتها النووية والحماية الإمبريالية، وتهاون وضعف المنظمات الدولية وراء لغتها التي لا يفهمها غيرها. ولو أظهرت رغبتها بالسلام العادل لكان هناك كلام آخر.

- هذا ولا شك أن أمريكا الممهِّدة لذلك ستستفيد من السلام من ناحيتين:

أ - تخفيض المساعدات الأمريكية لإسرائيل ولمصر، وتحويلها إلى جهات بحاجة لها داخل أمريكا كمساعدة الـ 35 مليون فقير فيها، لا سيما وقد أصبح الحزب الجمهوري بعد تفوقه في مجلس الشيوخ والكونغرس في 1994/11/8 يُلمِّح بصراحة إلى ذلك من الآن، ولكن سيسمح بتعويض ذلك لإسرائيل عن طريق سلب الأموال العربية لدعم إسرائيل.

ب - تصريف كل ما تريده من سلعها الكاسدة دوليا، عن طريق وكيلها العام الإسرائيلي في المنطقة خاصة أنه دائما المدجج بالسلاح.

سادسا - التخلف العربي المركب يعيق التقدم العربي: لا شك أن بعض الحكام والمعنيين العرب، سيستمرون باتهام الأعداء على توحدهم، ولا يلومون أنفسهم على تفرقهم، ويلومونهم على تعلمهم ولا يلومون أنفسهم على أميتهم يتهمون التآمر الامبريالي وينسون تآمُرَ بعضهم على بعضهم الآخر يتهمون تقدم العدو، وينسون تخلفهم، ويتهمون نشاط الآخرين ويتناسون تقاعسهم وتكاسلهم عن العمل، يتهمون استغلال الامبريالي لهم وينسون استغلالهم لأنفسهم، يتهمون الآخرين باللامنطق وينسون بُعدهم المرعب عن المنطق والسلوكية العلمية وحرية الرأي، وحقوق الإنسان.

يتهمون الآخرين بالتنظيم الدقيق، وينسون فوضويتهم ولا انضباطيتهم، يتهمون الآخرين بالتعسف ضدهم، وينسون تعسفهم بحق الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ويتناسون قنابلهم البسوسية المزروعة على الحدود العربية، كما بين البحرين وقطر، والمغرب والبوليساريو، والجزائر والمغرب، والعراق والكويت، والسعودية واليمن، ومصر والسودان، وليبيا وتشاد، وموريتانيا والسنغال، والإمارات وإيران.. الخ والتي كلها جاهزة للاشتعال في أية لحظة على أمر تافه. وإذا لم تشتعل هذه القنابل الموقوتة بنفسها، فيمكن أن تُشعَل عن طريق عملاء الامبريالية والصهيونية في المنطقة، كاستعمال قنابل عون وصدام،

وعرفات، حتى تستدعي البلدان العربية الأساطيل الغربية العاطلة عن العمل لحمايتهم وبأجر مجزٍ. . وكل ما تقدم يؤدي ببعض العرب إلى عقد التحالفات مع الغرب وأمريكا، وإسناد أمر حمايتهم لهم بأجر مجز. . الخ ولذلك فإن العرب - والحالة ما تقدم - مُعَرَّضون لدفع ثمن آخر نقطة بترول لديهم.

- وإن الإحصاءات تشير إلى أن من قُتِل من العرب في الحروب العربية الإسرائيلية منذ 1948 وحتى الآن، لا يتجاوزون الـ 200.000 في حين يتجاوز الهلكى العرب المليونين بأيدي العرب أنفسهم. وهكذا، فإن هذا التخلف العربي المركب لا يمكن تجاوزه إلى الأمام ما لم يتم تمزيق أنسجته العنكبوتية، الملتصقة بالعقل العربي، لدى السلطويين والمتسلِّط عليهم، والمستغِلين والمستغَلين، والمشبَّعين والمحرومين. . الخ.

النظام السياسي في الكويت: مبادئ.. وممارسات

عبدالرضا أسيري - الطبعة الأولى، 1994، مطابع الوطن، الكويت 360 صفحة

مراجعة شفيق ناظم الغبرا
قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت

يأتي هذا الكتاب القيّم ليسد عجزا حقيقيا في مجال تدريس مادة «الكويت وسياستها ودولتها وحكومتها». فعلى مدى صفحاته الـ 360 (باستثناء الملاحق) يشرح أسيري «النظام السياسي الكويتي المعاصر.. من حيث سلطات الحكم الثلاث (التنفيذية، والتشريعية، والقضائية) والمشاركة السياسية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الخارجية» ص9. لقد أصاب المؤلف حين بدأ مقدمته مؤكدا بأنه: «منذ تدريس مقرر جامعي يختص بسياسة الكويت (حكومة وسياسة الكويت) في جامعة الكويت في منتصف السبعينيات، وحتى هذه اللحظة لم يبرز كتاب جامع Textbook يساعد مدرسي هذا المقرر على التدريس». وبالفعل لقد جرت العادة بأن يعتمد مدرسو هذا المقرر على دراسات شتى ومقالات موزعة.

وبينما بدأ الكتاب - بفصله الأول - عارضا لعدد من المصطلحات والتعاريف السياسية العامة، إلا أن الكتاب في الجوهر يبدأ من فصله الثاني. لهذا فالفصل الأول الحقيقي للكتاب هو «نشأة الكويت». وفي النشأة يتعرض المؤلف للتاريخ، وللأصول العامة التي شكلت الكويت. ويمكن القول بأن هذا الفصل فصل عام يقدم معلومات مبسطة عن تاريخ الكويت، وذلك من حيث النشأة، وعدد الأمراء الذين تعاقبوا على حكم الكويت. أما الفصل الثالث فجاء أكثر قوة من الذي سبقه، إذ حدد أسيري من خلاله أسس الجهاز التنفيذي في الكويت. وهنا عبر أسيري عن قوة جهده وعمق اجتهاده. وبدأ في هذا الفصل موضحا إنشاء

الدوائر في الكويت، وإنشاء المجلس الأعلى قبل الاستقلال. كما قدم عرضا موفقا لصلاحيات السلطة التنفيذية بين الأمير وولي العهد والحكومة، وكيفية تعيين ولي العهد وفق الدستور ووفق الواقع المعمول به في دولة الكويت، واختصاصات ولي العهد. وفي هذا الفصل يبذل أسيري جهدا كبيرا في توضيح دور كل من الاختصاصات المختلفة في السلطة التنفيذية، كما يعبر هذا الجهد عن نفسه من خلال كثرة الجداول التي تقدم للقارئ معلومات قيمة عن الوزارات المختلفة منذ الاستقلال من حيث الاستقرار الوزاري، وعدد الاستقالات، وعدد الوزراء النواب، ونِسَب أعضاء الأسرة الحاكمة في كل وزارة، وكذلك نسب التجار في كل وزارة، وهكذا. بل إن جداول أسيري - القيّمة جدا - تجعل القارىء على بيّنة من تفاصيل عديدة تتعلق بأسماء الوزراء في كل وزارة، والوزارات التي تقلدوها.

وفي الفصل الرابع يشرح لنا المؤلف طبيعة الاختصاص التشريعي، وطريقة عمل القوانين في مجلس الأمة الكويتي. كما يوضح طبيعة الصلاحيات الرقابية المالية للمجلس والصلاحيات السياسية، بدءاً من حق السؤال، وطرح موضوع عام للمناقشة والاستجواب، وتشكيل لجان التحقيق وانتهاءً بسحب الثقة وإيقاف التعاون مع رئيس مجلس الوزراء. كما يؤكد أسيري أن صلاحيات السلطة التشريعية في الكويت كبيرة ومهمة. ويبين أسيري في جداول واضحة ومفيدة للغاية عدد الاستجوابات التي قام بها مجلس الأمة ونتيجتها وسببها والوزير الذي وجهت إليه. وفي جدول آخر يوضح أسيري عدد الجلسات لكل مجلس، والاقتراحات بمشاريع القوانين، والعرائض والشكاوى الصادرة عن المجلس، والأسئلة الموجهة لأي من الوزراء، وطلبات المناقشة التي طرحت على جداول أعمال المجلس. ويوضح لنا أسيري بنفس الوقت التشكيلات الداخلية لمجلس الأمة الكويتي من حيث دور رئيس المجلس وصلاحياته. كما يشرح دور لجان المجلس، ويُعرِّف القارئ بها وبأعمالها. ويستخدم الجداول - حيث يجيد أسيري عمل هذه الجداول وعرضها - بصورة مبسطة وعلمية، وذلك لتوضيح إنجازات اللجان المختلفة على مدى الفصول التشريعية في الكويت. ويوضح أسيري طبيعة الفصل التشريعي، ودور الانعقاد لكل مجلس نواب، وطبيعة الجلسات، وحقوق أعضاء المجلس، وحالات رفع الحصانة عن أعضاء في المجلس، وشكل توازن العلاقة بين السلطة التنفيذية والمجلس.

أما الفصل الخامس فهو استمرار وتطوير للفصل الرابع، حيث إنه قد اختص بالمشاركة السياسية في الكويت وشؤونها. وهو يبدأ من المجلس التشريعي المكون عام 1938 مع التركيز على الأزمات الدستورية في كل مجلس من مجالس النواب منذ الاستقلال. وبنفس الطريقة يستعرض أسيري مجالس النواب من حيث سنواتها وفترات انتخابها.

أما في الفصل السادس فيستعرض أسيري السلطة القضائية؛ إذ يشرح مبادىء القضاء، وعلاقة القضاء بالسلطات الأخرى، وتطور القضاء في الكويت؛ حيث إن قضايا المحاكم جزء من الحقوق، إذ من الممكن أن نقول بأنه لا سياسة بلا قضاء يحمي الأفراد من التعسف، ولا ديمقراطية أو مشاركة بلا قضاء مستقل ونزيه.

أما الفصل السابع فقد جاء عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية في الكويت؛ ففي الجزء الأول منه ركز أسيري على اقتصاديات البترول، وفيه أيضا قدم عرضا مبسطا للنفط وموقعه في الكويت، وفي هذا الجزء العديد من الجداول التي تعكس التطور التاريخي لإنتاج النفط في الكويت، وطبيعة أعباء الميزانية، والخسائر الناجمة عن العدوان العراقي على الكويت. وبنفس الوقت يقوم أسيري بتقديم عرض عام للسياسة السكانية، ثم لقضية (البدون). وكان جهد أسيري في الفصل السابع أقل مما قدم لنا في الفصول الستة السابقة؛ إذ تعرض للموضوعات بسرعة وباقتضاب مما جعلها مفيدة إلى حدٍّ ما في تقديم بعض المعلومات، ولكنها قاصرة عن تعميق فهمنا لهذه الأبعاد الهامة. ويمكن القول إن سعي الكتاب - وهذا ينطبق على أي كتاب - لإنجاز الكثير في الحيز القليل، يؤدي أحيانا إلى أن تأتي فصول أقل تركيزا من فصول، وأجزاء أقل أهمية وعمقا من أجزاء. وهذا لا يقلل من قيمة الكتاب خاصة في فصوله من الثالث حتى السادس، والتي نعتبرها لب الكتاب، والتعبير الأدق عن قيمته العلمية والإنجازية.

وفي الفصل الثامن - وهو عن سياسة الكويت الخارجية - نجد أسيري يستعرض إحدى نقاط قوته، وهو الباحث المتميز في شؤون السياسة الخارجية الكويتية. ولهذا أتى هذا الفصل معبرا عن أهم تطورات ومراحل السياسة الخارجية الكويتية. وهو بالتالي فصل مفيد للدارس والقارىء ويقدم بعض ما يلزم لفهم مراحل وأسس السياسة الخارجية الكويتية.

وفي الكتاب ملاحق عديدة قاربت على مائتي *صفحة*؛ إذ تحتوي على دستور الكويت، وقانون الانتخاب، وقانون توارث الإمارة، واللائحة الداخلية للمجلس، والأمر الأميري بحل المجلس عام 1976، ثم عام 1986، وغيرها من الملاحق التي تعكس الدور الاقتصادي للكويت وغيرها. كما قد جاء في نهاية الكتاب بقائمة غنية بالمصادر التي اعتمد عليها الباحث، فهذه المصادر بإمكانها أن تكون عونا للطالب الباحث في شؤون الكويت وسياستها.

إن هذا الكتاب، ورغم قيمته للمتخصص، إلا أنه كما سبق وذكرنا مفيد جدا من حيث تقديم مدخل عام مبسط ومفيد لمادة «حكومة وسياسة الكويت». وقد نجح أسيري في تحقيق ذلك الهدف.

الصفحة الجديدة

تأليف: فيديريكو مايور
اليونسكو 1994، 137 صفحة
ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت 1994

مراجعة: الفاروق زكي يونس
قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية - جامعة الكويت

كتاب الصفحة الجديدة، والذي يقع في 137 صفحة من تأليف فيديركو مايور المدير العام لمنظمة اليونسكو، والذي خدم بتلك المنظمة منذ عام 1975، إلى جانب خلفيته العلمية والأكاديمية والسياسية المتميزة. استطاع ببراعة أن يوظف تلك الخلفية وأن يبني على خبراته وتجاربه المحلية والإقليمية والعالمية في تقديم رؤية جديدة يفتح بها صفحة جديدة للعالم على مشارف القرن الحادي والعشرين.

لقد راودته الأفكار الأولى لهذا الكتاب بدءا من عام 1988 والذي شهد توقيع اتفاقيات منع انتشار الأسلحة النووية، إلى جانب الأحداث الجارية في العالم منذ ذلك التاريخ، والتي تشهد في نظره نهايةً لحضارة الحرب التي هيمنت على حياة الناس خلال العقود الوسطى من هذا القرن، ونخص بالذكر من تلك الأحداث انتهاء الحرب الباردة، وإحياء الديمقراطية على الرغم من أنها تبدو هشة. ومن ثم

فالصفحة الجديدة التي يفتحها الكتاب هي صفحة من صفحات السلام القائم على ثقافة الديمقراطية، وإن صَعُب التنبؤ بنتائج هذا التحول.

ارتبط بهذا التحول من الحرب نحو السلام تحول آخر في المجتمع - لا يقل أهمية - من مجتمع تهيمن عليه الدولة إلى المجتمع المدني الذي تنشط فيه المنظمات غير الحكومية والجهود التطوعية، الأمر الذي يفتح المجال لمشاركة الأفراد والمجتمعات المحلية في صنع القرار. ومن ثم فإن صنع المستقبل في نظره ينبغي أن يقوم على العمل الجاد الذي يتسم بالمثابرة والإقدام والذي يوظف المعرفة من أجل التعامل مع المشكلات الكبرى لعالم اليوم. ويقع الكتاب في ثمانية فصول نعرض مضمونها بإيجاز:

الفصل الأول: ثقافة الحرب وثقافة السلام

يستهل هذا الفصل بالقول بأن صفحة جديدة تُفْتَح الآن في كتاب التاريخ الإنساني، ولا سيما تاريخ العلاقة بين البشرية وكوكب الأرض، مؤكدا أن تجربته الشخصية تحمل على الاعتقاد بأن عالم اليوم أمامه فرصة نادرة للتحرك السريع من ثقافة الحرب إلى ثقافة السلام، حيث يشهد العصر في نظره تقدما سريعا ومفاجئا نحو الحرية والديمقراطية، ويضرب مثالا لذلك بما حدث في الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية، مع الاتجاه نحو نزع الأسلحة النووية وغيرها، الأمر الذي يعزز ثقافة السلام. وإن كان ذلك لا ينطبق بنفس الدرجة على العالم الثالث، حيث الفقر والجوع والأمية في زيادة مستمرة. بل إن الفقر في الجنوب والتقدم في الشمال يهدد - في نظره - البقاء على الأرض، إضافة إلى التغيرات البيئية، الأمر الذي يهدد بالاتجاه نحو نقطة اللاعودة التي لاتفرق بين الأغنياء والفقراء.

إن القرن الذي نعيش فيه قد علّمنا الكثير عن ثقافة الحرب، على الرغم من الإنجازات العلمية الضخمة في العلم والتكنولوجيا، والتي وُجِّهت للأغراض الحربية متمثلة في الحرب العالمية الأولى والثانية، كما علمتنا ثقافة الحرب الخوف من الآخرين والتعبئة المضادة، الأمر الذي حجب عنا الحقيقة الأساسية وهي قدرة الناس جميعا على حب الغير، وعلى الأخذ والعطاء، حتى يحل التفاهم والحوار محل العداوة والعدوان.

في هذا الإطار ظهرت منظمة اليونسكو (1946) مستهدفة بناء حصون السلام في عقول الناس.

الفصل الثاني: أفراد أم أشخاص؟

يبدأ هذا الفصل بالتمييز بين مفهوم الفرد ومفهوم الشخص، فالفرد يعيش حياته وسط الجماعة متأثرا بالآخرين مما يجعل منه شخصا حيا ناميا. إن كل شخص منا جزء من نسيج أكبر، نأخذ ممن سبقنا ونحاول العطاء للأجيال اللاحقة، وبهذا الإحساس بالزمن يُكْتَسَب الشعور بالشخصانية، وهو شعور ينبغي أن يتسع ليشمل العالم بأسره، حتى نكون جزءا من أسرة الإنسانية، ونحيط بما يحدث في العالم فكريا وعاطفيا.

وفي اعتقاده أن التعليم بأوسع معانيه هو الطريقة التي يتحول الإنسان بواسطتها من فرد إلى شخص يسهم في دفع المجتمع نحو الأفضل، الأمر الذي يبدأ من رعاية الأمومة والطفولة، ثم دور المعلّم وخاصة في المرحلة الابتدائية، وهو دور يصفه بدور البطولة. والتعليم في النهاية ليس حقا أساسيا فحسب بل هو استثمار ومنفعة للمجتمع بأسره.

يستعرض الكاتب بعد ذلك بعض الأولويات الخاصة بالبيئة الثقافية التعليمية التي ينشأ فيها الجيل الجديد بدءا بتصور جديد لعلاقتنا بالطبيعة، وحدود ما يمكن أن نفعله بها. ثم يناقش البيروقراطية باعتبارها إحدى المشكلات الرئيسة للعالم الحديث، التي تحبس الفرد في أدوار محددة، وتحجب عنه الإسهام على نطاق أوسع. ويُعْنى بصفة خاصة بدور المؤسسات التعليمية والجامعات، والذي ينبغي أن يخرج عن الإطار البيروقراطي للإسهام في حل مشكلات المجتمع. وينتهي إلى مفهوم جديد للتعليم يسميه: «كيف تتعلم أن تهتم». إنه دعوة إلى العمل بما يتجاوز حاجات ورغبات المرء إلى كل الناس في البيئة، أي من محدودية الوسط المحلي إلى العالم كله.

الفصل الثالث: تنحني للخارج أو لا تنحني

يشير في بداية الفصل إلى أنه إذا كان لا ينبغي على المسافر بالقطار أن ينحني إلى الخارج، نجد على العكس من ذلك أنه في إطار ثقافتنا وخلفيتنا ينبغي أن ننحني إلى الخارج حتى لا نضيع فيما تعوَّدناه من تخصصنا وثقافتنا. يعود الى التأكيد على قضية التفاعل الإنساني مع البيئة، وهي قضية عالمية، تتطلب الانحناء إلى الخارج، للتعرف على الشعوب والثقافات الأخرى، الأمر الذي يتطلب عبور الحد الفاصل بين الأغنياء والفقراء على وجه الأرض، وهدم الجدار الفاصل بين

شمال العالم وجنوبه، حتى نتحرك في جهد تعاوني لمواجهة مشكلات البيئة والفقر العالميين، ونتخلى عن مواطن الضعف الإنساني من الإنكار واللامبالاة.

لقد حالت ثقافة الحرب دون الانحناء إلى الخارج. ويظل السؤال باقيا: كيف نعزّز طاقتنا الأخلاقية والروحية لكي ننحني إلى الخارج لكي نصل إلى رؤية عالمية من أجل أنفسنا وغيرنا؟ يتطلب ذلك في نظره دعم الصلات التي تربط البشر بالطبيعة، والريف بالمدن، والزمان بالمكان، وأن نتعلم من بعضنا البعض حتى نتغلب على موروثات ثقافة الحرب ونُقبل على ثقافة السلام، وأن نشجع الحوار بين التخصصات المختلفة. وكل ذلك يقتضي وجود الحرية، والحرية تقتضي التزاما باحترام كرامة الإنسان، وتنوع البشر، وتعدد الثقافات، ولا حرية بلا ديمقراطية. والمجتمع الديمقراطي هو الذي يسند ثقافة السلام.

الفصل الرابع: الديمقراطية

يناقش في هذا الفصل أهم التطورات والأحداث التي أسهمت في نشأة الأنظمة الديمقراطية في أوروبا والولايات المتحدة، ثم التحديات التي هددت بقاء المؤسسات الديمقراطية مثل الأزمات الاقتصادية في العشرينيات والثلاثينيات، وظهور الفاشية والنازية والشيوعية. وإذا كان ميثاق الأمم المتحدة وإعلان حقوق الإنسان قد ساعدا في عودة الديمقراطية إلى أجزاء من أوروبا، فقد انحلت الدكتاتورية الشيوعية في أوروبا الشرقية، بل وفي بعض دول العالم الثالث.

ومن الطبيعي ألا تزدهر الديمقراطية إلا مع الحرية التي تتيح للناس المشاركة في مواجهة أزمات الحياة، الأمر الذي يتطلب من السلطة القبول بالأمر الواقع، والقبول بالمعارضة، بحيث تصبح الديمقراطية ثقافة وأسلوب حياة.

إن الميلاد الجديد للديمقراطية في الوقت الحاضر في أوروبا الشرقية وآسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا يتطلب الوصول إلى حل لمسألة التباعد بين الأفراد من جهة وبين الحكومة والزعامة من جهة أخرى، مع استخدام التقنيات الحديثة لتصبح الديمقراطية أسلوب حياة. ويدعو إلى تجديد شباب الديمقراطية لكي تشمل مشاركةً مباشرة من المواطنين تُمكنهم من القيام بدور من أجل مستقبل منطقتهم، أو المعمورة كلها، حتى لا يقتصر العمل السياسي على فئة صغيرة من محترفي السياسة والموظفين والخبراء.

الفصل الخامس: الديناميكيات الديمقراطية للثقافة وثقافة الديمقراطية

يبدأ الفصل بتعريف للثقافة التي تُعتبر في نظره مظلة من الرموز والجماليات التي تنسج حياتنا. وهي في نفس الوقت سلوك يومي يعكس أفكار الناس، وتصبح الثقافة بهذا المعنى ذات بعد شخصي وعالمي معا، فهي دعوة للتفكير في مسئولياتنا تجاه أنفسنا وتجاه الآخرين.

ويرى أن العلم والفن والموسيقا والشعر والرواية إنما تقوم على ثقافة ديمقراطية، تؤمن بحرية الأفراد وقدراتهم، مع الانفتاح على الثقافات الأخرى كمصدر لإثراء ثقافتنا. كما أن التعددية في الثقافات والتغيرات التي تلحقها يقومان على عملية مستمرة من التعلُّم والتعليم، الأمر الذي أسهم في سقوط الحواجز بين الثقافة العليا والثقافة الدنيا، وينوِّه بدور التلفزيون في هذا الصدد، فقد أوصل عالم الصفوة والثقافة الشعبية إلى بيوت الملايين.

ويضيف إلى ذلك أن العالم المنقسم بين أقلية تعيش في رفاهية، وأغلبية ساحقة من سكان الأرض تعيش أقرب إلى خط الفقر يحتاج إلى رؤية ثقافية تتجاوز الرؤية المحلية والإقليمية. ولذلك فإن القرية العالمية تواجه ثلاثة تحديات للديمقراطية والثقافة: 1- معدلات النمو السكاني. 2- الهجرة من الريف إلى المدن، 3- التعايش السلمي بين الجماعات العرقية. وينبه في النهاية إلى الخطأ الجسيم في تصدير نماذج ديمقراطية بدلا من تعلم مبادىء الحرية والعدالة ورعاية الآخرين، وهي الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها الديمقراطية في العالم.

الفصل السادس: ثمن السلام

يشير في بداية هذا الفصل إلى أن لغة السلاح كانت هي اللغة الوحيدة المفهومة لقرون عديدة. إلا أن رياح الحرية بدأت في شتى الأمصار. ويضرب مثالا على ذلك بانهيار جدار برلين وسقوط الستار الحديدي، والذي يُعتبر في نفس الوقت نصرا للديمقراطية والحرية. وكتابة الصفحة الأولى من ثقافة السلام تتطلب مواجهة التحديات الدولية والمصالح المرتبطة بثقافة الحرب، أو بالأحرى أن نبدأ بحساب ثمن السلام. أما عن التحديات التي تواجه ثقافة السلام فيذكر منها: 1- النمو السكاني وخاصة في الدول الفقيرة، 2- التغيرات البيئية، 3- العنف والتعصب، 4- الجهل وعدم المساواة. ومن ثم ينبغي أن تحظى الاعتبارات السكانية والبيئية والاجتماعية والأخلاقية بالأولوية على غيرها. وإذا كان للأمم

المتحدة دور في هذا الصدد فلا تستطيع وحدها مواجهة تلك التحديات. إن على دول الشمال والجنوب المبادرة إلى التنمية البشرية وحماية البيئة، خاصة وأن بعض الأقطار النامية تنفق على السلاح أضعاف ما تنفقه على التعليم والصحة.

لقد حققت الدول النامية تقدما واضحا في بعض المجالات، ولكنها ما زالت تواجه الكثير من المشكلات والتحديات، الأمر الذي يتطلب استثمار المعرفة، وزيادة النسبة المخصصة للبحث والتطوير لمواجهة تردي البيئة من ناحية والنمو السكاني من ناحية أخرى وما يتطلبه من صحة وغذاء وتعليم، ومكافحة للمخدرات.

الفصل السابع: منظورات متغيرة

إن العمل المطلوب - في نظره - ينبغي أن يكون نابعا من واقع الحاضر وإمكاناته، وأن يهدف إلى غرض. وفي سبيل ذلك لا بد من الوصول إلى طرق للتغيير، لا بد من نبذ عدم الاكتراث، والقدرية. ونحن مسئولون - في نهاية المطاف - عن نوعية الحياة التي نُنْشِئها من حولنا، وعن النجاح أو الفشل في خدمة المشروع الإنساني.

إننا نعيش عصر العلم، ولكن الحياة ليست كالخط المستقيم، لأننا نتعامل مع احتمالات تقوم على معرفة غير مؤكدة بشأن عمل هذه الظاهرة أو تلك، سواء بالنسبة لأنفسنا أو للمجتمع أو للعالم ككل. ولكن ذلك لا يعني أن نقف مكتوفي الأيدي انتظارا للمعرفة. إن ما تفتقر إليه المجتمعات الحديثة هو الصبر على سماع الآخرين، والصبر على المشاركة في واقع الآخرين.

وينتقل إلى الحديث عن طبيعة وظيفته ذات المستوى العالمي، حيث تتطلب أن يرى المرء كيف يعيش الآخرون، وكيف يفكرون، وكيف يعبّرون عن أنفسهم، وهم في أماكن لم تُتَحْ له رؤيتها. وفي نفس الوقت مطلوب من «اليونسكو» أن يكون على صلة بوقائع الحياة اليومية السائدة في مختلف بقاع العالم، وأن يكون برجا لمراقبة عالم المعرفة وما يتصل به من بحوث وتعليم وثقافة واتصالات.

ويؤكد في النهاية على أهمية فتح باب التعلّم للجميع، وخاصة في الدول النامية، لأن ذلك من مصلحة العالم ككل، مع العناية بالطفولة الضائعة في الأقطار الفقيرة والغنية على السواء، باعتبارها - على حد تعبيره - الجيش الاحتياطي للجريمة. ويُعَرِّج على أهمية العلم والبحث العلمي كمدخل لحل المشكلات،

وتحسين الإنتاج الزراعي والصناعي كأساس لعملية التنمية. كما أن الحياة على كوكب واحد تتطلب المشاركة في المعرفة والتجربة والخبرة والطاقة، وصولاً إلى حل المشكلات التربوية والثقافية والعلمية، ذلك هو طريق التقدم، وإعداد البشر للحرية والديمقراطية والسلام.

الفصل الثامن: العمل كالمعتاد أمر مرفوض

يعتبر الفصل الثامن والأخير من أهم فصول الكتاب، إذ يستعرض فيه مجمل القضايا التي ناقشها في الفصول السابقة، ويقدم تصوراته لما ينبغي أن نقوم به كأفراد ومجتمعات ودول من أجل عالم المستقبل، عالم الديمقراطية والسلام.

يبدأ الفصل باستعراض صورة العالم خلال فترة الحرب الباردة، والتغيرات التي شهدها العالم بعد ذلك، وفي مقدمتها الصراعات العرقية، ومشكلات الفقر والجهل، وتهديد حقوق الإنسان، والديمقراطية، ومشكلات البيئة، مع الإشارة إلى جهود الأمم المتحدة في هذا الصدد.

ومع اعترافه بالتغير الجذري السريع الذي شهده العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أن معالم النظام العالمي الجديد أو الأنظمة العالمية الجديدة لم تتضح بعد. لقد شهد العالم أحداثا تبعث على الأمل، مثال ذلك تحرير الكويت بقوات تعمل تحت راية الأمم المتحدة، وظهور الديمقراطية متعددة الأحزاب في أمريكا اللاتينية وأقطار الكتلة الشيوعية السابقة، ونجاح الأمم المتحدة في إنهاء الحرب الأهلية في كمبوديا، وبدء ظهور نظام ديمقراطي غير عرقي في جنوب افريقيا، والاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. ولكن العالم ما زال يشهد أحداثا أخرى تبعث على القلق مثل استمرار العنف العرقي في البوسنة والصومال، والحرب الأهلية في السودان، والنازية الجديدة في ألمانيا، وصعود عدم التسامح بين الطوائف الدينية في مناطق عديدة من العالم.

أمام هذه الصورة يظل التغيير أمرا ضروريا، وإن كان ثمة عقبات في وجه التغيير المطلوب يذكر منها: 1- التغير الاقتصادي البطيء مع الفقر المزمن في الأقطار المتخلفة والنامية، 2- تخلف التغير الثقافي عن الأحداث السياسية مثل حركة التطهير العرقي في البوسنة، 3- الحرب القبلية في الصومال. وهنا نجده يعيب على دول أوروبا وشمال أمريكا تقاعسها - بلا مبرر - عن وقف المجازر في

البوسنة الأمر الذي أدى إلى تحول الوضع المأساوي لصالح ما أسماه بأجَراء الحرب.

ويجدد دعوته إلى وضع أجندة السلام، وإلى بناء السلام، بأن توجه الجهود من خلال التعليم والثقافة والاتصالات إلى تنمية ثقافة مدنية لفض المنازعات بالتسامح والإقناع بدلا من النفقات الباهظة لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وهنا نجده يعيب على الزعماء أنهم تحولوا إلى مديرين، وتأثروا بثقافة الحرب مما أدى إلى تضييق مجال اهتمامهم، والعناية بالوسائل (الإدارة والكفاءة وحساب التكلفة) أكثر من الغايات، مشبها ذلك بالمثل الصيني: «حين يشير الإصبع إلى القمر فإن قصير النظر وحده هو الذي ينظر إلى الإصبع».

ويعود إلى التأكيد على دور الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية في مساندة التعددية والتسامح في الديمقراطيات الجديدة والعريقة. إننا نتلقى تعليمنا وثقافتنا وتجاربنا الأولى في مجتمعاتنا المحلية، فهل سيُعنى المجتمع المحلي بتعليم التسامح والديمقراطية والتعددية؟ وهل سيعمل على تنمية الإحساس بالأمن والمسئولية تجاه معالجة مشكلات الفقر والتخلف؟ وهل سيكون له دور في التأثير على الأحداث الوطنية والعالمية؟

ويضيف إلى ذلك أن ثقافة الديمقراطية تعني مشاركة المواطنيَن في اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة الجماعة. ومن ثم تزداد ثقافة الديمقراطية وثقافة السلام قوة كلما أصبحت ذات جذور محلية قوية.

إن التغيير الذي ينادي به – وخاصة التغيير في الثقافة – ينبغي أن يبدأ من داخل كل واحد منا، على أن نعمل محليا ونفكر عالميا. وهو أمر قد بدأ بالفعل بين الشباب والمعلمين وغيرهم في المجتمعات المحلية في كثير من أنحاء العالم متمثلا في جهودهم لبناء الديمقراطية وخلق ثقافة السلام من خلال البحث عن حلول لمشكلات السكان والفقر والجهل وتردي البيئة واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء على مستوى الأفراد والدول.

ويعرض لما أسماه «أسطورة السوق الحرة» كما لو كانت هي الحل الوحيد لمشاكل التنمية في دول العالم الثالث، ومشاكل الانتقال الى الديمقراطية في روسيا وغيرها. وهنا يتساءل: هل السوق الحرة حرة حقا؟ إن واقع العلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية الغنية والدول النامية الفقيرة تَدْحَضُ هذه الأسطورة، لأن

شروط التجارة التي تضعها الأقطار الغنية ذات الأسواق الكبرى إنما تحكم من حيث الواقع على الأقطار النامية بالفقر الدائم. يضيف إلى ذلك أن وصفة السوق الحرة التي قدمت إلى دول الكتلة الشيوعية سابقا قد أدت إلى البؤس والجريمة وعدم الاستقرار الاجتماعي، الأمر الذي يهدد الديمقراطية الناشئة. خاصة وأن الرأسمالية غير المقيدة ليست النموذج الصالح حتى في الدول الغنية، التي قيدت السوق الحرة بحدود أخلاقية وإنسانية وقانونية من خلال خدمات الأمن الاجتماعي كالتعليم والصحة والإسكان والوظائف.

كما يسخر من نموذج المجتمع الاستهلاكي لأنه قام - في نظره - على أسطورة السعادة من خلال المزيد من استهلاك غير الضروريات. وفي المقابل نجده يدعو إلى نوع من التقشف والرجوع إلى الطبيعة في أساليب حياتنا وفيما نشربه.

وهكذا ينتهي إلى أننا، بزوال الانضباط القسري لثقافة الحرب، وحلول الحرية والانضباط الذاتي محله، إنما نبدأ جميعا بكتابة صفحة جديدة في تاريخ الإنسانية، على أساس أن القيم المشتركة التي توحّدنا يمكن أن تصبح عندئذ الأجندة لثقافة السلام.

ويختم بالدعوة إلى الانفتاح والحوار تحقيقا للسلام والديمقراطية والأمن باعتبارها طريقنا نحو مستقبل يعكس أفضل ما في ثقافاتنا المتنوعة وعوالمنا المحلية المختلفة وإنسانيتنا المشتركة.

وبعد، فقد ضمّن المؤلف هذا الكتاب سجلا لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية التي شهدها العالم وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال وجهة نظره الخاصة، وهو منظور ثقافي، اعتمد فيه على خلفيته العلمية، وخبراته وتجاربه الطويلة في التعامل مع تلك القضايا والأحداث من موقعه في مختلف المناصب التي شغلها وخاصة في «اليونسكو». وإذا كان يبدو في بعض الأحيان غير واقعي في توقعاته، وخاصة في التحول من ثقافة الحرب إلى ثقافة السلام، إلا أنه لم يُغْفِل مختلف التحديات والمشكلات التي تعترض طريق الديمقراطية والسلام. وقد عبّر عن أفكاره في الاستجابة لتلك التحديات مستعينا في ذلك بنماذج من الفكر الشرقي والغربي، ولكن غاب عنه مواقف الفكر العربي والإسلامي من قضايا الديمقراطية والسلام وحقوق الإنسان.

خصخصة مناخ الاستثمار وتحرير الصناعات الصغيرة في مصر

حمدي عبدالعظيم
أكاديمية السادات للعلوم الإدارية - فرع طنطا - 1995، 90 صفحة

مراجعة: ماجدة الأنصاري
باحثة اقتصادية - الهيئة العامة للتنشيط السياحي - القاهرة

شهدت مصر خلال السنوات القليلة الماضية عدة تطورات اقتصادية هامة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي استهدفت تصويب الهياكل الإنتاجية للمشروعات الصناعية العامة والخاصة، وتنقية مناخ الاستثمار من المعوقات التي تواجه المستثمرين، وهو ما تطلب تعديل العديد من القوانين والقرارات الاقتصادية في مجالات الضرائب والجمارك والاستيراد والتصدير والبنوك وأسواق المال والنقد الأجنبي والعلاقة بين المالك والمستأجر، وتشريعات حماية المستهلك من الغش التجاري ومن الاحتكار، وحماية الإنتاج والمنافسة الحرة من خطر الإغراق والمشاكل الإدارية أو البيروقراطية التي كان لها آثار سلبية على رغبة صغار المستثمرين وأصحاب المشروعات الصغيرة في إنشاء المشروعات أو إجراء التوسعات الاستثمارية لاستيعاب فرص العمل وتوفير احتياجات المشروعات الكبيرة من قطع الغيار والمستلزمات الوسيطة... إلخ.

ولتحقيق ما سبق كان لا بد أن تعمل الدولة على علاج الاختلالات الهيكلية التي تواجه كثيرا من الصناعات الصغيرة وتحريرها من المشاكل الإدارية والتمويلية والفنية وتوفير سبل الدعم اللازم لها.

وقد تعرض المؤلف في هذا الكتاب لقضية العلاقة بين تحرير أو خصخصة المناخ الاستثماري وتحرير الصناعات الصغيرة هيكليا وماليا وإداريا من أجل زيادة دورها الاقتصادي والاجتماعي في المرحلة الراهنة.

وتناول المؤلف دراسة هذه العلاقة في أربعة مباحث خصص المبحث الأول منها لدراسة خصخصة قوانين المال والاستثمار في مصر، حيث أوضح المؤلف أن هناك حاجة ماسة وملحة لتحرير القوانين المنظمة للاستثمار وأسواق المال وهو ما يعني إعادة صياغة القوانين وثيقة الصلة بالاستثمار وبأسواق المال بحيث تتيح قدراً من الحرية والخصوصية أو الفردية للمشروعات الاستثمارية، وتحد من كافة أشكال الحماية أو التدخل الحكومي في القرارات الإدارية، وأن تكتفي بالمراقبة والتدخل فقط لمنع الاحتكار أو الإضرار بالمجتمع أو بالبيئة المحيطة بالمشروع، إذ إن مرحلة التحرير الاقتصادي تحتاج إلى تنقية كافة القوانين التي صدرت في سنوات سابقة على هذه المرحلة من أجل جعلها تتلاءم مع طبيعة المرحلة الجديدة. ومثال ذلك قانون 230 لسنة 1989 الخاص بالاستثمار والذي مضى عليه أكثر من خمس سنوات، الأمر الذي يوجب إعادة النظر في بعض بنوده من أجل تعميق الخصخصة وفي ضوء التطبيق خلال هذه السنوات. وما زلنا في انتظار صدور تعديلات لقوانين أخرى، مثل قانون العمل الموحد، وقانون الاستثمار الموحد، والتعامل في النقد الأجنبي، وإجراءات تصديره إلى الخارج، والضريبة على القيمة المضافة، وقانون التأمين على الودائع في البنوك، وقانون الإدارة المحلية لإعطاء دفعة للمحليات، وتنشيط دورها في توفير فرص العمل للشباب، ورفع مستوى المعيشة في المدن والقرى لتقليل الفجوة بين الريف والحضر، والإسراع بخطى الخصخصة في المحافظات.

ويتناول المؤلف في المبحث الثاني المناخ الاستثماري الإداري والقانوني في مجال الصناعة مع عرض للإجراءات الإدارية لإنشاء مشروع صناعي صغير جديد، ودور الهيئة العامة للتصنيع في هذا الشأن، وإجراءات تعديل النشاط في حالة الأنشطة عالية الاستهلاك للطاقة، وصناعات التجميع التي يمكن التفرقة فيها بين منتجات المكونات فيها لا تقل عن 60% من التصنيع المحلي، وصناعات تجميع لا تقل النسبة بها عن 40%، مثل أجهزة الفيديو، وسيارات الركوب، والمركبات الصيدلية، والدخان ومنتجاته، والمصانع الحربية، والاستثمار في محافظات سيناء. ويوضح المؤلف إجراءات القيد في السجل الصناعي وإجراءات الحصول على تمويل محلي في حالة طلب الحصول على قروض البنوك التجارية والهيئات الأجنبية، وقروض التصنيع الزراعي، وقروض بنك التنمية الصناعية،

وقروض صندوق تشجيع الاستثمار الخاص، والتمويل الأجنبي لمشروعات الاستثمار الصناعي، وأوضح المؤلف من الإحصاءات أن جملة التمويل للصناعات الصغيرة بلغ 1.5 مليار جنيه عام 1994.

أما المبحث الثالث فقد عرض فيه المؤلف لتحرير الصناعات الصغيرة في مصر، وذلك من خلال دراسة التحليل المالي لهيكل رأس المال، وهيكل الاستثمارات في الصناعات الصغيرة وتطورها، وهيكل الإنتاج وإنتاج الصناعات الصغيرة في نهاية خطة 92/91. كما تعرض المؤلف لتحليل الهيكل التمويلي للصناعات الصغيرة في كل من البنوك التجارية وبنك التنمية الصناعية والبنوك الإسلامية، وصناديق التمويل المحلية والمعونات الخارجية وتوزيع القروض حسب نوع الصناعة لمساعدة الإنتاجية الضرورية اقتصاديا واجتماعيا، ودور شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة، والهيكل التنظيمي للصناعات الصغيرة في مصر، والسياسات الاقتصادية في مجالات الإنتاج ونمط الإنتاج المستخدم والتكنولوجيا والخدمات الفنية الصناعية الأساسية وسياسة التمويل، وسياسة التسعير للمنتجات، وسياسة العمالة والأجور والتسويق المحلي والخارجي للمنتجات.

وفي المبحث الرابع تحدث المؤلف عن كيفية التكيف الهيكلي واحتمالات النمو في المستقبل للصناعات الصغيرة، حيث وضع عدة مبادىء أولية يجب مراعاتها لتحقيق هذا التكيف الهيكلي. ثم قدم المؤلف عدة توصيات لتطوير وتنمية الصناعات الصغيرة في ظل الحرية الاقتصادية، مثل التوسع في إنشاء المجمعات الصناعية في المدن الجديدة والمحافظات الجديدة، ودمج جهات وصناديق التمويل التي تقدم قروضها للصناعات الصغيرة في جهاز واحد أو بنك واحد متخصص في تمويل الصناعات الصغيرة، بحيث يكون لديه إمكانات تمويلية أكبر وجهاز فني وإداري على درجة عالية من الكفاءة.

كما اقترح المؤلف ضرورة وجود جهة قومية واحدة مسئولة عن الصناعات الصغيرة والحرفية والمهنية تتولى تنفيذ أحكام قانون موحد للاستثمار في المشروعات الصغيرة، وتقدم كافة سبل الدعم والتوجيه والإرشاد والرقابة والتفتيش والتأكد من الالتزام بأحكام القانون الذي تخضع له.

ويقترح المؤلف إنشاء إدارة في بنك تنمية الصادرات المصرية تختص

بصادرات الصناعات الصغيرة ومنح التمويل اللازم لاستيراد مستلزمات الإنتاج والمواد الخام، وتمويل بعض مراحل التصدير، وذلك من أجل مساعدة الصناعات الصغيرة على التغلب على المشاكل التسويقية التي تعاني منها هذه الصناعات.

ويوصي المؤلف بإنشاء مركز تدريب إداري لمساعدة إدارة الصناعات الصغيرة على وضع سياسات الإنتاج والتسويق والعمالة بشكل علمي سليم، بالإضافة إلى رفع إنتاجية الأخصائيين الإداريين والمهنيين داخل هذه المشروعات، وزيادة إنتاجية العمالة بصفة عامة، والاهتمام بالتدريب الفني والتحويلي، وتقديم البحوث والدراسات والاستشارات الإدارية التي تساعد إدارة المشروع الصغير على حل المشكلات والقضاء على الاختناقات التي تواجهها من حين لآخر.

وقد حرص المؤلف على أن يؤكد أن علاج الخلل الهيكلي أو تحقيق التكيف الهيكلي للصناعات الصغيرة لا يمكن أن يكتب له النجاح إلا بعد تحرير مناخ الاستثمار وخصخصته على النحو الذي يؤدي إلى تحرير الصناعات الصغيرة إداريا وفنيا وإنتاجيا وتسويقيا... إلخ.

التجريب في علم النفس

عبد الفتاح القرشي، ومحمد نجيب الصبوة

دار القلم، الكويت، 1994 - ط1 - 560 صفحة

مراجعة: نادية عبدالله الحمدان

قسم علم النفس - كلية الآداب - جامعة الكويت

تعد الطريقة التجريبية من أكثر الطرق التي استأثرت باهتمام علماء النفس على اختلاف تخصصاتهم في الفترة الراهنة، كما أنها تشكل مجالاً خصباً للممارسة التطبيقية في دراسة السلوك الإنساني. ويعد كتاب التجريب في علم النفس من المحاولات الهامة في هذا المجال، والتي دفعت المؤلِّفَيْن: عبد الفتّاح القرشي ومحمد نجيب الصّبوة إلى تقديم الأسس العلميّة المنظمة لإجراء التجارب اعتماداً على الأساس النظري للبحث، وأساليب معالجته تجريبياً، إلى جانب استخدام الأجهزة الملائمة له لمطابقتها تجريبياً.

واصطلح الباحثان على تسمية كتابهما بـ «التجريب في علم النفس»، لأنه مجال عريض يحيط في دائرته تأصيل المنهج التجريبي في علم النفس بجميع أفرعه وميادينه، بما له من أثر في تنمية المعرفة بأساليب التجريب وأدواته لدى الدارسين لعلم النفس، فضلاً عن القائمين بالممارسة الفعلية لإجراء التجارب المعملية.

يشتمل هذا الكتاب على مقدمة وثلاثة عشر فصلاً، بالإضافة إلى ملحق يتضمن جداول الدلالة الإحصائية للإساليب التجريبية المستخدمة. وقد تطرّق الكاتبان في صدر كتابهما إلى مقدمة عن طبيعة العلم وتعريفه وخصائصه وأهدافه، ثم بيان الاختلاف بين طريقة البحث العلمي والأفكار الشائعة اللاعلمية في تفسير الظواهر النفسية. بعدها عَرَّفا علم النفس التجريبي بأنه أحد فروع علم النفس الذي يستهدف ابتكار طرق جديدة للبحث العلمي، وتطوير أساليب إجراء وتصميم التجارب العلمية لمختلف فروع علم النفس.

أما الفصل الثاني، فموضوعه الطريقة التجريبية في علم النفس، ويتحدد في هذا الفصل مفهوم التجربة، وعناصرها التي يمكن من خلالها التحقق من الفرض العلمي، عن طريق المعالجة التجريبية للمتغير المستقل، ثم رصد أثر هذه المعالجة على المتغير التابع، مع ضبط المتغيرات التي تؤثر في التجربة. وذكر بعدها أنواع العلاقات التي تتناولها الدراسات النفسية، وتصنيف التجارب والقواعد الأخلاقية التي ينبغي أن يلتزم بها الباحث عند إجراء التجارب سواء أكانت على الإنسان أم على الحيوان.

ويلقي بعد ذلك الباحثان في الفصل الثالث الضوء على أنواع التصميمات التجريبية التي تشمل تصميم التجارب داخل الأفراد أو بين الأفراد، فضلاً عن تصميم مختلط يشمل التصميمين السابقين. أما التصميمات شبه التجريبية، فإنها تستخدم غالباً في الدراسات الميدانية، والتي لايتيسر فيها للباحث تحقق شروط ضبط الظروف الخارجية، ولكنها تكشف مسار التغيرات والاتجاهات للظاهرة النفسية.

ويتضمن هذا النوع من التصميمات: تصميم المجموعة الواحدة، وتصميم المجموعة الضابطة غير المتكافئة، وتصميمات السلاسل الزمنية.

وتناول الكاتبان في الفصل الرابع مراحل التجربة من حيث التخطيط

والإجراء، وكتابة التقرير العلمي عن التجربة والذي يبدأ بالمدخل إلى مشكلة البحث، ثم المنهج والإجراءات الخاصة بالتجربة، فَعَرْض النتائج ومناقشتها، وأخيرا وضع المراجع المستخدمة في البحث.

ويختص الفصل الخامس بشرح معنى السيكوفيزيقا ومجالاتها التي تجمع بين الجانب الطبيعي لخصائص المنبهات والجانب النفسي المتعلق بإحساساتنا بهذه المنبهات. ثم عَرْضٍ لِطُرق قياس الإدراك الحسي للمنبهات مع استخدام مثال تفصيلي لخطوات تجربة في تقدير حدود العتبة المطلقة والعتبة الفارقة في تمييز الأوزان.

ويستعرض الفصل السادس مقدمةً تاريخية عن موضوع زمن الرجع وتصنيفاته وتعريفه، وأنواع أزمنة الرجع، والعوامل المؤثرة فيه، ثم عرضَ الأجهزة المستخدمة لقياس زمن الرجع. بعدها عرضا لنماذج من تجارب زمن الرجع باختلاف أنواعه: البسيط (السمعي أو البصري) والاختياري.

ويتابع المؤلفان قياس الإدراك الحسي في الفصل السابع تحت عنوان إدراك العمق البصري، والذي يشتمل على الإدراك الحسي وأهميته في تنظيم التنبيهات الحسية الواردة إلى أعضاء الحس، ومعالجتها ذهنياً في إطار الخبرات السابقة، وإعطائها معنى ودلالة معرفية خاصة. ثم عرض إدراك العمق البصري أو المسافة وهاديات إدراك العمق بعين واحدة أو بالعينين معاً. بعدها عرض نموذج إجراء تجربة دقة إدراك العمق بعين واحدة مقابل العينين معاً، وكيفية تطبيقها عملياً في المختبر باستخدام جهاز إدراك العمق البصري.

ويستكمل المؤلفان بعد ذلك قياس الإدراك الحسي في الفصل الثامن بقياس الإدراك البصري للحيز أو المكان. ويشمل هذا الفصل تعريفاً للخداعات الإدراكية وأشهرها خداع الخطين الأفقي الرأسي، وخداع «موللر - لاير» الذي استخدمه علماء النفس الأوائل ومازال يستخدم حتى الآن في المختبرات الحديثة مع بعض التحسينات الملائمة للتطور التكنولوجي الحديث. ثم يعرض هذا الفصل نماذج التطبيق العملي لهذه الخداعات باستخدام تجربة خداع «موللر-لاير» وإدراك الحركة الظاهرة، ثم تجربة معرفة العلاقة بين سرعة الإدراك البصري ودقته، وفي كل تجربة يعرض الجهاز الخاص بها.

ثم ينتقل الباحثان في الفصل التاسع إلى موضوع «التعلم» تحت عنوان

«تجارب التعلم الإدراكي الحركي». ويتضمن هذا الفصل أنواع الأداء الإدراكي الحركي وتجاربه، وأجهزته التي تقيس ثبات وتناسق اليدين والأصابع، ومدى تأثير التدريب على التعلم الإدراكي الحركي. وقد أورد المؤلفان بالتفصيل كيفية إجراء تجارب نموذجية بخصوص التناسق الإدراكي الحركي، كما أوردت التجارب التطبيقية الآتية:

1 - تجربة التناسق الحركي لليدين باستخدام جهاز الأوميجا.

2 - تجربة المتاهة الإلكترونية وتأثير التدريب على التعلم الإدراكي الحركي.

3 - تجربة التتبع في المرآة لمعرفة التناسق بين العين واليد للصورة المنعكسة في المرآة، والإفادة من مؤشرات الإحساس الحركي.

ويتابع المؤلفان في الفصل العاشر موضوع «التعلم» وذلك باستخدام تجارب التعلم الإشراطي، والتي تشمل الإشراط التقليدي أو مايسمى بتجارب «بافلوف»، والتي تعتمد أساساً على الرابطة الطبيعية الموجودة لدى الكائن الحي بين تذوق الطعام ونزول اللعاب، ثم اقتران الطعام بمنبهات محايدة لكي تظهر الاستجابة الطبيعية وهي سيلان اللعاب، وذلك مع تطبيقات لتجارب بافلوف بصورة مختلفة ومتعددة. وقد تطرق المؤلفان في هذا الفصل إلى دراسة الإشراط التقليدي للاستجابة الانعكاسية الطبيعية لجفن العين ورجفة الرُّكْبة وسحب اليد، وكذلك مثال لتجربة نموذجية وهي إشراط الاستجابة الجلفانية للجلد باستخدام الصدمة الكهربائية، كما تضمن هذا الفصل تجارب على الإشراط الإجرائي باستخدام نموذج تجربة تأثير معرفة النتيجة أو التغذية الرجعية Feedback على أداء العمل الإدراكي الحركي، وهي من تجارب «سْكِنَر» السلوكية، والتي تقوم على اكتساب سلوك معين بالتدعيم الإيجابي أو السلبي ثم إطفائه، حيث تَحْدُث بعدها معرفة نتيجة العمل. وتميل النظريات السلوكية إلى تأكيد أهمية التدعيم والعقاب في عملية التغلم، بينما تؤكد النظريات المعرفية دور المعلومات والمتغيرات المعرفية في التعلم.

وينتهي موضوع التعلم في الفصل الحادي عشر باستخدام التعلم اللفظي وهو:

1 - ترابط أو تداعي الكلمات اللغوية باستخدام جهاز زمن الرجع الصوتي في تجربة أثر نوع الكلمات التنبيهية على سرعة التداعي وتكراراته.

2 - تعلم الترابطات وذلك بالاستجابة المباشرة للمنبه اللفظي المعروض، عن طريق الترابط الذهني المكتسب من الخبرة السابقة لهذا المنبه.
3 - نموذج تجربة الفروق في تعلم الترابطات السهلة والصعبة، وذلك بإيجاد علاقة وظيفية بين الكلمات المزدوجة المعروضة، والمطلوب تعلم هذه الترابطات الوظيفية بين هذه الكلمات سواء أكانت قائمة كلمات سهلة أم قائمة كلمات صعبة، والمقارنة بين القائمتين في دقة التعلم.

وتَعرّض الباحثان بعد ذلك في الفصل الثاني عشر إلى تجارب الذاكرة، وطرق قياسها، والنماذج المختلفة للذاكرة باستخدام ثلاثة نماذج للتجارب وهي:

1 - تجربة تأثير نوع المنبهات المستخدمة وطريقة عرضها عند اختيار التذكر الارتباطي بين الشكل(رقما كان أو كلمة) المعروض في البطاقات الخاصة بها.
2 - تجربة التذكر قصير المدى للبنود اللفظية لقوائم من البنود للحفظ الفردي.
3 - تجربة مستوى معالجة المعلومات على التذكر من ترميز وتخزين واستدعاء، والجهد المبذول في عملية التذكر.

ويؤكد المؤلفان في الفصل الأخير (الثالث عشر) على أهمية استخدام الأساليب الإحصائية لتحليل نتائج التجارب المستخدمة في النماذج والأمثلة الموجودة في هذا الكتاب، ووضع أهم المقاييس التي تتناسب مع مستوى الطلاب في الجامعات العربية أثناء قيامهم بالتجارب المختبرية، مما يساعدهم على التطبيق العملي المباشر للتجربة.

تقويم الكتاب

1 - يتميز المؤلفان بالحرص على المعاصرة فيما يتضمنه الكتاب من معلومات وأجهزة مختبرية، مع التركيز على التجارب التي يمكن إجراؤها على الإنسان في حدود الإمكانات المتاحة في مختبرات علم النفس بالجامعات ومراكز البحوث في البلاد العربية.
2 - يتميز الكتاب كذلك بوضوح الأفكار وسلاسة العرض، مع التأكيد على التطبيق العملي للتجارب، بحيث يتمكن الدارس من الإلمام بأهم القواعد الأساسية التي تقوم عليها التجارب المعملية.
3 - تندرج بعض التجارب تحت صيغة قديمة بدلًا من تقديمها بالأساليب الحديثة، مثال ذلك تجارب زمن الرجع والتذكر، حيث يستخدم الحاسب

الآلي الآن في إعداد التجارب المبرمجة والمعدّة إحصائياً، إلا أن بعض الأجهزة الحديثة والمستخدمة في إجراء هذه التجارب رُبَّما لايكون متاحاً في مختبراتنا العربية، ومن ثم لايعد ذلك نقداً لهذا الجانب في هذا الكتاب.

وبوجه عام، يعد كتاب التجريب في علم النفس من الكتب الممتازة في مجاله، والتي يمكن من خلال فصوله الكثيرة وتجاربه المعملية العديدة أن يفيد طلاب علم النفس في الجامعات العربية، هذا فضلاً عن القارىء المهتم بطبيعة الحال. كما يسد هذا الكتاب ثغرة واضحة في المكتبة العربية في هذا التخصص.

تقليد البحر الأبيض المتوسط

لويس باك

لندن، راوتلوج، 1994

مراجعة: مارك خربوطلي توماس

جامعة ماساريك - التشيك

إن كتاب «تقليد البحر الأبيض المتوسط» لمؤلفه لويس باك، الأستاذ في الاقتصاد الدولي والتنمية في جامعة لوفان الكاثوليكية ببلجيكا، الذي نشر في عام 1994 في لندن - راوتلوج يعتمد على تصنيف جديد بديل للفكر الاقتصادي العالمي السائد.

إن مؤرخي الفكر الاقتصادي الغربي، ينسبون نشأة العلوم الاقتصادية القائمة - كما هو متبع حالياً - اعتمادا على الفكر الإغريقي، ويركزون على فكر أرسطو. ثم ينتقلون مباشرة إلى فكر توما الاكويني في القرن الثالث عشر الميلادي، وفي بعض الأحيان يشير بعضهم إلى دور المفكرين العرب والمسلمين في ترجمة وتفسير الفكر اليوناني، ثم يعودون فينسبونه إلى الغرب مرة أخرى ليسهم في دعم نهضته بشكل غير مباشر. بينما الكِتاب الذي نتناوله هنا في البحث لايقسم الحضارة الإنسانية إلى غربية وشرقية، وينسب الإبداع الفكري إلى الحضارة الغربية منها، إنما يبحث عن العوامل المشتركة بين ثقافات حوض البحر المتوسط التي يصنفها حسب تسلسلها الزمني إلى المراحل التالية:

أولاً: الأفكار السائدة في الشرق الأدنى ابتداء من بلاد ما بين النهرين إلى مصر وبعد ذلك إلى الأفكار الواردة في الكتاب المقدس.

ثانياً: إسهامات الإغريق.

ثالثاً: الفكر الاقتصادي في المرحلة الإسلامية.

رابعاً: فكر الرهبان الفرنسيين في القرن الثاني عشر.

خامساً: فكر القرون الوسطى في الغرب اللاتيني.

سادساً: الفكر النقدي الإسباني ونظريات التنمية في القرن السادس عشر والسابع عشر.

ثم يعمد الأستاذ باك إلى إبراز السمات المشتركة لهذه المدارس التي نمت وترعرعت في حوض البحر المتوسط اعتماداً على المظاهر التالية:

أولاً: الإصرار على احتواء رغبة الإنسان في السعي إلى تراكم الثروات.

ثانياً: فهم المجتمع كوحدة عضوية حيث يشغل النشاط الاقتصادي جزءاً منها.

ثالثا: التبرير الأخلاقي للسُّلَّم الهرمي الاقتصادي.

رابعاً: تفضيل الاستقرار على التغير الاجتماعي.

وإننا من منطلق الأهمية التي يردها الأستاذ باك إلى حضارة ما بين النهرين والحضارة المصرية. ومن بعدها إلى الحضارة العربية والإسلامية، ضمن مايدعوه بتقليد البحر المتوسط، نرى أنه من الضرورة أن نزود قارئنا العربي بملخص عن رأي الأستاذ باك، وتقييمه لحضارات البحر المتوسط وإسهامها الفعال في نشوء الفكر الاقتصادي.

فإذا أراد أي باحث أن يفتش عن جذور الفكر الاقتصادي في هذا الكتاب فإنه سوف يجده من خلال التشريعات التي سنها البابليون والآشوريون.

ففي بلاد ما بين النهرين كما هو ثابت ظهرت أولاً فكرة العدالة كأساس لبناء مجتمع حضاري وذلك بدافع النشاطات التجارية التي أدت إلى ظهور مظالم بين الأفراد أو بين الدولة والأفراد، وعلى أساسها تشكلت المحاكم لوضع حد لهذه الأمور ولتحقيق العدالة الفردية، ومن المؤكد أن في بلاد ما بين النهرين ظهرت أيضاً في الفترة البابلية - الآشورية مبادىء صيغت على شكل قوانين وأصبحت فيما بعد نواة لأخلاقيات الكتاب المقدس، بالإضافة إلى المفهوم الفردي والمصاعب

الاجتماعية التي مرّت بها تلك المجتمعات القديمة، نتيجة لتلك الظروف القاسية، ظهرت أيضاً فكرة الضمير الجماعي ومفهوم الدينونة والحساب في العالم الآخر، الذي أدىّ بالنهاية إلى فكرة نشأة الدين والأخلاق المبنية على الضمير الفردي. ومن هنا فإن الأستاذ باك يعطي تفسيراً مادياً لنشوء فكرتي الحلال والحرام كعوامل أخلاقية تشجع أو تَحُدُّ من أنواع النشاطات الإنسانية ومن بينها النشاطات التي نسميها الآن نشاطات اقتصادية. بحيث إن جذور الفكر الاقتصادي أدت إلى ظهور التشريع. كما أن المظالم ذات الطابع المادي التي عُرِضت على المحاكم تطلبت التفكير الجدّي في العلاقة ما بين النشاط الاقتصادي المحدد وتأثيره على نمط الحياة وبالتالي جرى تصنيف النشاطات بين تلك التي تؤثر سلباً أو إيجاباً على استقرار النظام الاجتماعي السائد.

ومن هذا المنطلق ترسخت هذه التشريعات في المفاهيم الأخلاقية الدينية التي انتقلت من ثمّ إلى الإغريق حتماً حيث وجد فلاسفتهم تبريراً منطقياً لها.

وبذلك زرعوا بذور المنهج العلمي في التفكير بشكل عام، بما في ذلك الأمور الاقتصادية. وما يهمنا أيضاً في هذا الكتاب هو تفسير الأستاذ باك لدور علم المنطق الإغريقي في نشوء عدة تقاليد للتشريع في العالم العربي حيث اعتمد علماء اللاهوت المسلمون على استعمال منهج القياس للوصول إلى اتفاق حول مواضيع قيد النقاش. وكذلك سار الأمر أيضاً في الاجتهاد حيث كان القياس أصلاً لتشكيل عدة تقاليد في التشريع، ومن هذا السياق يستعرض الأستاذ باك وضع المعتزلة والمدرسة الأشعرية وكيفية تأسيسهما تقليدين مختلفين في التفكير والتفسير في حين أن المعتزلة انطلقوا في تأسيس تقليد فكري يسمح بإمكانية التفسير الذاتي والتفكير المستقل الذي يثق بقدرة الإنسان على التفكير الحر المستقل.

كما أن المدرسة الأشعرية أسهمت في تأسيس التيار الأصولي برفضها إعطاء الفكر المستقل دوراً في تفسير الآيات القرآنية وفهم العالم.

أما فيما يخص الكتابات الاقتصادية بالتحديد فإن الأستاذ باك يعتبر كتابات ابن رشد والمفكرين العرب، رائدة في مجال غش النقود التي سبقت كتابات الأساتذة الأوروبيين التي ظهرت في القرنين الرابع عشر والخامس عشر.

ولاشك، فقد أثرت فيما بعد الكتابات العربية المترجمة إلى اللغات الغربية على ظهور العقلية البرُجوازية حيث تغيّرت نظرة الناس إلى العمل في المجالات

المنتجة والتجارية فقد أعطيت هذه النشاطات قيمة اجتماعية تفوق قيمة الحفاظ على مصالح الطبقة الإقطاعية. من هنا انطلق النظام الأخلاقي الذي أعطى الفرد حرية التعبير عن مشاعره وأدّى إلى نشوء تيار فكري يدعو إلى نظام اجتماعي بديل، والجدير بالذكر هنا أن أعمال الأساتذة المسلمين المترجمة إلى اللغات المحلية المتداولة على نطاق العامة من الشعب أثرت في نمط الحياة بشكل أكبر من الأعمال المترجمة إلى اللغة اللاتينية التي أتقنها نخبة من العلماء الغربيين، ولكون الفكر الإسلامي أكثر تشجيعاً للأعمال التجارية من رجال الكنيسة اللاتينية فقد ناهضت العقلية الجديدة والأخلاقيات البرجوازية الاحتكار والقوانين الكنسية المعرقلة للازدهار الاقتصادي، وأدت إلى ظهور أفكار العصور الوسطى الهرطوقية التي كان الأساتذة الفرنسيسكان أكثر تقبلاً لها من الأخوة الدومينيكان وانطلقت الحضارة الغربية بدافع تلك الأفكار لتصبح الرائدة في العالم المعاصر.

ويمكننا إذاً هنا اعتبار كتاب «تقليد البحر المتوسط» كتاباً هاماً من بين الكتب الصادرة في هذا المجال لأنه يلخص مجموعة من الأعمال التي أظهرت دور الحضارات البابلية - الآشورية، والمصرية والعربية - الإسلامية في نشوء الحضارة الغربية المعاصرة كما أنه يمهد الطريق لأعمال أخرى تدرس هذه التأثيرات من خلال تفصيل أكثر وأوسع يقنع القارىء العربي المعاصر بفكرة استمرارية الحضارة الإنسانية ويؤكد على الروابط الحسيّة في تفاعل حضارة الشرق الأدنى والأوسط بالحضارة الأوروبية على الرغم من الهوة السحيقة الماثلة بينهما في الوقت الحاضر. وإننا لنهيب بمفكرينا العرب أن يَطَّلِعوا على كتاب «تقليد البحر المتوسط» للدكتور الأستاذ باك، ويولوه أهمية قصوى ويتبنَّوْا ما ورد فيه من آراء صائبة مبنية على الواقع الاقتصادي التاريخي العالمي، ومن ثم يعمد اقتصاديونا إلى البحث والتنقيب، بجدية وإسهاب عن الأسباب الفكرية والعوامل الأساسية التي أدّت إلى انحطاط حضارات الشرقين الأدنى والأوسط.

وبذلك نكون قد قدمنا خدمة جُلّى إلى تاريخنا العريق، وأكدنا على المدى الكبير في إسهاماتنا الفعالة في خلق الحضارة العالمية، وعَملنا على استرداد الحق وإعادة الاعتبار إلى الفكر الاقتصادي الذي يعتبر بدون شك نواة للفكر الاقتصادي العالمي السائد.

المؤتمر الدولي الثاني لمكتب الإنماء الاجتماعي «الصحة النفسية في دولة الكويت 1 - 4 إبريل 1995»

محمد دغيم الرشيدي
مكتب الإنماء الاجتماعي

عقد مكتب الإنماء الاجتماعي التابع للديوان الأميري مؤتمره الدولي الثاني في الفترة من 1-4 ابريل 1995م، تحت شعار «الصحة النفسية في دولة الكويت». وقد جاء هذا المؤتمر استكمالاً للمؤتمر الدولي الأول وللحلقات النقاشية السبع التي نظمها المكتب والتي تهدف إلى الكشف عن الأضرار والآثار النفسية والاجتماعية والتربوية التي خلفها العدوان العراقي على دولة الكويت، وسبل استيعابها وطرق وأساليب علاجها، وإعادة تأهيل المتضررين من ذلك العدوان الغاشم.

ويسعى مكتب الإنماء الاجتماعي إلى الاستفادة من الخبرات العالمية المتخصصة التي تشارك في هذه الحلقات واللقاءات العلمية من أجل إثراء واستكمال دوره وتمكينه من تنفيذ برامج متطورة لعلاج ضحايا الحرب وتوفير الكفاءات والكوادر الوطنية القادرة على ممارسة الإرشاد النفسي بكفاءة وفاعلية يدعمه في ذلك التنسيق والتعاون مع مؤسسات الدولة المختلفة. وقد كانت فكرة تنظيم المؤتمر الدولي الثاني تصب في هذه الغاية.

أهداف المؤتمر:

رغم الأهداف المتعددة التي يسعى مكتب الإنماء الاجتماعي إلى تحقيقها من وراء عقد مؤتمره الثاني إلا أن أهمها تحديد الإنجازات التي تم تحقيقها في مجال الصحة النفسية في دولة الكويت.

إضافة إلى تجسيد التجربة الكويتية في الإرشاد النفسي أمام المتخصصين من كافة دول العالم وكذلك تطوير ممارسات المكتب في مجال الإرشاد النفسي والصحة النفسية وتأكيد قدرة الكويت على استضافة المؤتمرات العلمية المتخصصة.

محاور المؤتمر:

تضمن المؤتمر أربعة محاور رئيسة دارت حولها البحوث المشاركة وهي كالتالي:

أ - الضغوط التالية للصدمة: تناولت أبحاث هذا المحور طرق التدخل لمساعدة الأطفال بعد التعرض للضغوط النفسية، وآثار كارثة الاحتلال العراقي على مفهوم الذات لدى الشباب في الكويت، وتأثير المدى البعيد لأزمة الخليج على أطفال الكويت، والتقنيات المعاصرة لتشخيص الاضطرابات، واستخدام التقرير في علاج قلق الانفصال عن الأم.

ب - الاضطرابات النفسية والأمراض العقلية في دولة الكويت: ناقشت الأبحاث والدراسات في هذا المحور القلق عند طلبة الجامعة، الشرود والقلق عند الأطفال، والحالات الانفعالية العامة للشباب الجامعي.

ج - الصحة النفسية من المنظور العالمي: تحدث في هذا المحور عدد من الخبراء في مجال الصحة النفسية تطرقت دراساتهم إلى مواضيع عدة، منها سيكوباثولوجيا العدوان العراقي على الكويت، والصحة النفسية كسياسة اجتماعية من أجل «جودة الحياة»، والنظريات السائدة التي تُلقي نظرة على الصدمة والنتائج الثانوية النفسية لها والمقترحات، وكذلك ممارسات العلاجات السلوكية متعددة المحاور في مجالات الصحة النفسية - خبرة عربية في إطار حضاري.

د - الوقاية والعلاج من اختلال الصحة النفسية وإعادة التأهيل: في هذا المجال أبحاث ودراسات تهتم بسبل العلاج وأساليب الوقاية من الاضطرابات النفسية والعقلية. ومن أهمها عودة أسرى الحرب، وتأهيلهم لإعادة العلاقة مع عائلاتهم،

وتقديم الاستشارة النفسية لضحايا ضغوط ما بعد الصدمة وكيفية زيادة واقعيتهم للقيام بالعلاج النفسي والاسترخاء.

البحوث المشاركة:

شارك في المؤتمر الدولي الثاني 33 بحثا بمشاركة 43 باحثا من 9 دول عربية وأجنبية وهي الكويت، مصر، والمملكة العربية السعودية ولبنان وإيران، والاتحاد السوفيتي، وبريطانيا وأمريكا.

توصيات المؤتمر:

اختتم المؤتمر بصياغة عدد من التوصيات أكد فيها المشاركون على ضرورة الاهتمام بعقد المؤتمرات العلمية واللقاءات الدورية لتبادل المعلومات والخبرات بين العلماء والباحثين والمهتمين بالمجالات النفسية والاجتماعية والتربوية، للارتقاء بالجوانب الأكاديمية والبحثية والخِدْمية.

كما أوصى المؤتمر بضرورة العمل على إقرار قانون ممارسة المهن النفسية بما يتضمنه من ضوابط علمية وأخلاقية في ضوء التراث العربي الأصيل وفي إطار الظروف التي يعيشها المجتمع الكويتي في الآونة الأخيرة.

كما أكد أهمية العمل على إنشاء الجمعية الكويتية للدراسات النفسية، لتضم الباحثين في مجال المهن النفسية، وصولاً إلى تبادل المعرفة، وتواصل الخبرات مع تكاتف جهود المتخصصين.

كما أوصى المؤتمر بضرورة الاهتمام بالأسر ذات العائل الواحد، كأسر المفقودين، والأسرى، والشهداء، سواء في مجال البحوث التي تُجرى على الأسر، أو الرعاية الاجتماعية والنفسية المقدمة لهم.

كما دعت التوصيات وسائل الإعلام إلى التناول الموضوعي الدقيق للمسائل الداخلية والخارجية، دون تهويل أو تشويه، مع ضرورة العمل في اتجاه تقوية الثقة في الذات على أسس موضوعية.

خاتمة

لقد كان المؤتمر رافداً مهماً في تزويد مكتب الإنماء الاجتماعي بخلاصة التجارب والخبرات العالمية، في مجال الصحة النفسية، وأساليب تشخيص

الاضطرابات النفسية والعقلية، وأحدث النظريات والنماذج في علاج هذه الاضطرابات، وإعادة تأهيل ضحايا الأمراض النفسية المختلفة.

وقد أشاد المشاركون بالنتائج التي حققها المؤتمر، والتي تمثل انطلاقة هامة ليس على مستوى مواجهة العدوان العراقي فحسب، بل على مستوى الآثار الناتجة عن الصدمات، وعلى مستوى العلاج والإرشاد النفسي بوجه عام.

كما أتاح المؤتمر الفرصة لعرض الآراء والرؤى، والمناهج المختلفة – ليس بشكل نظري فقط – بل أيضاً على المستوى التطبيقي العملي.

وأخيرا تبقى كلمة وهي أننا لا نزال في حاجة متواصلة إلى عقد مثل هذا المؤتمر العلمي النافع.

ديوان الإنشاء: وزارة الخارجية في الدولة الإسلامية

إبراهيم عبدالغني شحاتة

رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، 1995

تأتي هذه الدراسة محاولة لاستكشاف ودراسة واحدة من المؤسسات التنفيذية الفاعلة التي عرفتها الدولة الإسلامية، والتي لعبت الدور الرئيس في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة الإسلامية، وهذه المؤسسة هي ديوان الإنشاء.

فقد عرفت الدولة الإسلامية منذ تأسيسها على يد النبي عليه السلام في القرن السابع الميلادي جهازا لإدارة علاقاتها الخارجية قام بمهام الوظيفة الدبلوماسية والقنصلية للدولة الإسلامية، وقد عرف هذا الجهاز بديوان المكاتبات، كما عرف بديوان الرسائل، ومنذ منتصف العصر العباسي عرف بديوان الإنشاء.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من اعتبارين أساسيين: الأول، أنها تقدم صورة جهاز إدارة العلاقات الخارجية للدولة الإسلامية على ضوء المصادر والمنهاجية التي اتبعها الباحث وهو ما لم تقدمه لنا من قبل الدراسات الدبلوماسية العربية والأجنبية.

الثاني: أن دراسة هذا الديوان (ديوان الإنشاء) - وعلى ضوء نتائج الدراسة - تمثل أحد المداخل الأساسية لدراسة مجمل النظم الدبلوماسية للدولة الإسلامية بما تمثله من أهمية على مستويات عدة.

وقد مثلت مصادر الدراسة واحدة من الصعوبات الأساسية التي واجهت الباحث، وتبعا لذلك فقد استعانت الدراسة بمصادر متنوعة تراثية ومعاصرة، تاريخية، وأدبية، وسياسية، ودبلوماسية ووثائقية لتقدم صورة ديوان الإنشاء كما عرفته الدولة الإسلامية. كما وظفت الدراسة أكثر من منهاجية لدراسة ديوان

الإنشاء في جوانبه المختلفة، فاستخدم الباحث ـ تبعا لطبيعة الظاهرة ـ منهجا تاريخيا تحليلياً: مثّل فيه الديوان وحدة التحليل الأساسية، فضلا عن وحدات تحليل فرعية على مستوى الوحدة المؤسسية النظمية، وعلى مستوى الوظيفة، والأدوار، في إطار تلك الوحدة.

وجاء التحليل وفق مستويين: الأول مستوى ستاتيكي، تناول الهيكل التنظيمي للديوان بكُل وحداته ومفرداته كما عرفته الدولة الإسلامية، فغلب المنهج المؤسسي والوظيفي على التحليل وفق هذا المستوى. الثاني: مستوى ديناميكي: تناول الديوان وهو يمارس مهامه، واستعان الباحث فيه بتحليل أهداف السياسة الخارجية للدولة الإسلامية، ومنهج دراسة الوقائع في تحليل تفاعلات وأنشطة الديوان، كما وظفت الدراسة منهجا وصفيّاً تصنيفياً في تحليل مكاتبات الديوان المختلفة وأغراض البعثات الدبلوماسية الإسلامية، كما استعانت الدراسة بأدوات علم الوثائق في تحليل طبيعة مكاتبات الديوان، وإبراز العلاقة بين الدبلوماسية والوثائق، واستعانت أيضا بالمنهج القانوني المقارن لتقويم عمل الديوان على ضوء التطور العام للقانون الدبلوماسي باعتباره يمثل الإطار القانوني الذي يحكم الوظيفة الدبلوماسية المعاصرة. كما التقى التحليل مع مقولات الاقتراب الحضاري الإسلامي ومنهاجية التجديد السياسي الإسلامي التي طورها عدد من الدراسات السياسية المعاصرة.

وقد تناولت الدراسة ديوان الإنشاء بوصفه الجهاز الذي قام بمهام وزارة الخارجية في الدولة الإسلامية في مقدمة، وستة فصول، وخاتمة.

فجاءت المقدمة عن دبلوماسية الدولة الإسلامية في عصر الدبلوماسية المؤقتة، لتتحدث عن مكانة الدولة الإسلامية بين القوى الدولية التي عاصرتها، ولتضع دبلوماسية الدولة الإسلامية في سياق التطور العام للنظم الدبلوماسية، حيث مارست دبلوماسية الدولة الإسلامية نشاطها في عصر الدبلوماسية المؤقتة التي عرفها العالم آنذاك.

وتناول الفصل الأول: التعريف بديوان الإنشاء ودلالاته اللغوية والاصطلاحية، فَعَرَّف بالديوان وأصل تسميته، وبحث عن أصل الديوان في الدولة الإسلامية وما تعرّض له من مؤثرات فارسية وبيزنطية، وما لحقه بعد ذلك من تطور في الاستخدام المعاصر. وتناول الفصل الثاني: ألتطور العام لديوان الإنشاء

في الدولة الإسلامية، منذ دولة المدينة ثم في عصر الخلافة الراشدة، والدولة الأموية، والدولة العباسية، وفي الممالك الإسلامية التي استقلت عنها في بلاد فارس وما وراء النهر وفي الأندلس، في عهد الإمارة والخلافة، وفي مصر في ظل الخلافة العباسية، وفي عهد الخلافة الفاطمية، وفي العصر الأيوبي والعصر المملوكي، لتعرض الدراسة أهم سمات التطور العام الذي لحق بديوان الإنشاء منذ تأسيسه في دولة المدينة وحتى تكامله التنظيمي في العصر المملوكي. لترصد تطور الديوان من مرحلة لأخرى ومدى مواكبته لتطور أهداف السياسة الخارجية للدولة الإسلامية. وتناول الفصل الثالث: وظائف ديوان الإنشاء، فعرضت الدراسة للوظائف التي كان يضطلع بها الديوان، والتطور الوظيفي الذي لحق بتنظيمه، والعاملين فيه وأدوارهم، وسلطات كل من الخليفة وصاحب الديوان والوزير في توجيه نشاطه. وتناول الفصل الرابع: سياسات عمل ديوان الإنشاء، فحاولت الدراسة تحليل سياسات عمل الديوان في الدولة الإسلامية في مراحل تطورها المختلفة في فترات السلم وفي فترات الحرب، مع محاولة تحليل العوامل التي أثرت على سياسات عمل الديوان.

وتناول الفصل الخامس: أدوات ديوان الإنشاء في تنفيذ سياساته، فعرضت الدراسة للأدوات التي استخدمها الديوان في هذا الصدد ممثلة في أداتين رئيستين: الأولى المكاتبات التي كانت تصدر عن الديوان، وقد قدمت الدراسة تصنيفين لمكاتبات الديوان، وذلك استنادا لما أوردته المصادر التاريخية ونماذج لهذه المكاتبات، والأداة الثانية التي اعتمد عليها الديوان في تنفيذ سياساته هي السفارات، وقد عرضت الدراسة لدور ديوان الإنشاء في إعداد وإيفاد واستقبال البعثات الدبلوماسية وأغراضها ونماذج عديدة لها في العلاقات الدولية للدولة الإسلامية في مختلف مراحل تطورها، وقد تناولت الدراسة هاتين الأداتين من خلال العديد من الأمثلة التي تبرز الجانب الحركي التطبيقي في عمل الديوان كما كان في واقع الدولة الإسلامية، مبرزة تفاعل نشاط الديوان وسياساته مع الأحداث الداخلية والخارجية التي عاشتها الدولة الإسلامية وما واجهته من أزمات، وفي سياق أهداف السياسة الخارجية للدولة الإسلامية. وتناول الفصل السادس تقويم عمل ديوان الإنشاء وعلى ضوء المهام التي قام بها وآثارها على مجمل سياسات الدولة الإسلامية الداخلية والخارجية، وعلى ضوء مخرجات عمل الديوان ممثلة

في تلك التي صدرت عنه وتلك التي تعد وثائق الدولة الإسلامية الرسمية والتي أبرزت العلاقة بين الدبلوماسية والوثائق على النحو الذي فصَّلته الدراسة، والتي أكدت الحاجة إلى دراسة مكاتبات الديوان باعتبارها الوثائق الرسمية للدولة التي يمكن أن تكشف لنا الجوانب الرسمية في سياسات الدولة الإسلامية الداخلية والخارجية. كما حاولت الدراسة أن تقوِّم عمل ديوان الإنشاء في الدولة الإسلامية على ضوء ما تقوم به النظم السياسية المعاصرة وعلى ضوء تطور قواعد الدبلوماسية، فعقد الباحث مقارنة بين الديوان ووزارة الخارجية في النظم السياسية المعاصرة من عدة جوانب، وجاءت خاتمة الدراسة عن الوظيفة الدبلوماسية في الدولة الإسلامية على ضوء دراسة الديوان، وكيف قام بها.

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج، أبرزها:

1 - أن الدولة الإسلامية التي تطورت من دولة المدينة إلى الدولة الامبراطورية قد عرفت جهازاً لإدارة علاقاتها الخارجية هو (ديوان الإنشاء) قدمت الدراسة صورة استكشافية له من مصادر عديدة ورسمت صورة له كما عرفته الدولة الإسلامية.

2 - أن ديوان الإنشاء قد نشأ نشأة عربية إسلامية خالصة في تنظيمه ووظائفه وأهدافه وحركته، فهو أول ديوان عرفته الدولة الإسلامية استجابة لمقتضيات التأسيس وبناء الدولة الإسلامية الأولى في المدينة، وأن هذا الديوان تعرَّض لمؤثرات خارجية مع امتداد حركة الفتوحات الإسلامية.

3 - قام ديوان الإنشاء بالمهام الدبلوماسية والقنصلية للدولة الإسلامية في مرحلة الدبلوماسية المؤقتة، وتوصف دبلوماسية الدولة الإسلامية في تلك الفترة بالدبلوماسية المتنقلة أو دبلوماسية المناسبات أو الدبلوماسية الخاصة قياساً على ما أقرته اتفاقية البعثات الدبلوماسية الخاصة عام 1969، كما احتضنت الدولة الإسلامية النظام القنصلي الذي نشأ في الشرق الإسلامي ثم انتقل إلى أوروبا حيث واصل تطوره.

4 - عرف ديوان الإنشاء تنظيماً محكماً وقواعد تضبط نشاطه ورسوماً دقيقة لمكاتباته ومراسم خاصة لنشاطه، وكان مركزاً لصنع القرار في الدولة الإسلامية، وتوجيه الدواوين الأخرى في الدولة الإسلامية.

5 - أبرزت دراسة ديوان الإنشاء الصلة الوثيقة بين الدبلوماسية والوثائق، وتصنف الدراسة مكاتبات الديوان على أنها «وثائق رسمية ديوانية عامة» وفقاً لقواعد علم الوثائق، كما خلصت الدراسة إلى أن دراسة الوثائق الدبلوماسية يمكن أن تستقل كعلم فرعي عن كل من الدبلوماسية والوثائق بما تملكه من موضوع ومادة للبحث وأدوات منهاجية.

6 - كانت الأداة الدبلوماسية في مقدمة أدوات التعامل الدولي بين الدولة الإسلامية والقوى الدولية التي عاصرتها، وقام ديوان الإنشاء على تحقيق أهداف الوظيفة الدبلوماسية في الدولة الإسلامية والتي تمثلت وفق مراحل التطور التي مرت بها السياسة الخارجية للدولة الإسلامية في:

أ - الدعوة إلى الإسلام وحماية الدولة الإسلامية ومصالحها ورعاياها.

ب - تنظيم العلاقات بين الدولة الإسلامية والدول الأخرى غير الإسلامية في أوقات السلم، وفي أوقات الحرب، وتنظيم تبادل العلاقات الودية التجارية والثقافية والعلمية معها.

ج - توثيق الصلات بين الدول الإسلامية بعضها البعض في أوقات السلم، وتوحيد صفوفها وتعبئتها لمواجهة الأخطار والتهديدات الخارجية في أوقات الحرب.

واختتم الباحث الدراسة بعدة توصيات لدعم الدراسات الدبلوماسية الإسلامية وربطها بالدراسات الدبلوماسية المعاصرة أهمها:

1 - دعم الجهود البحثية الجماعية المشتركة، ذلك أن تحليل دبلوماسية الدولة الإسلامية في مراحل تطورها المختلفة يحتاج إلى مواصلة الجهود البحثية التكاملية التي تضم باحثين ينتمون لتخصصات متعددة تشمل العلوم السياسية بفروعها المختلفة، كالتاريخ، والوثائق، واللغات والأدب، والعلوم الإسلامية. ويحبذ أن تُجرى تحت إشراف مؤسسات عملية كالجامعات ومراكز البحوث المتخصصة أو مراكز تابعة لهيئات أو منظمات دولية كتلك التابعة للجامعة العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، والمجامع العلمية.

2 - ضرورة مواصلة البحث في دواوين الإنشاء التي عرفتها الدولة الإسلامية في مراحل تطورها المختلفة، بالبحث عن المصادر التي قد تكون قد كتبت عن الديوان في المخطوطات والمصادر العربية المختلفة التي لم تُحقَّق بعد في المكتبات العربية والأرشيفات الأوروبية، وفي المصادر الإسلامية التي قد تكون سُجِّلت باللغات الفارسية، أو التركية، أو الهندية أو الأوروبية وإخضاعها لدراسات تفصيلية وفق منهاجية ملائمة تضع نشاط تلك الدواوين في سياق التطور الذي عاشته الدولة الإسلامية وعلاقاتها الخارجية.

3 - تطوير مراكز التحقيق والتوثيق للمخطوطات والوثائق والكتابات الإسلامية ودعمها بالخبرات العلمية المتخصصة في مجالات الوثائق واللغات والتاريخ والعلوم السياسية وغيرها من العلوم الأخرى ذات الصلة بموضوعات التحقيق والتوثيق، ونشر إنتاجها العلمي للباحثين في المجالات المعرفية المختلفة وخاصة الكتابات المتعلقة بالدراسات الدبلوماسية.

4 - تطوير المراكز المعْنيَّة بدراسات الحضارة الإسلامية في الجامعات والمنظمات العربية والإسلامية المتخصصة كي يتسنى إعداد دراسات تفصيلية تعيد كتابة وتوثيق تاريخ حضارتنا الإسلامية وتحلل جوانب إسهاماتها المختلفة، بما في ذلك نشاطها الدبلوماسي، وتخلق التواصل بين ماضي وحاضر ومستقبل أمتنا من ناحية، وتدعم هذا التواصل بينها وبين عالمنا المعاصر من ناحية أخرى.

5 - تطوير أقسام ومراكز متخصصة لدراسة دبلوماسية الدولة الإسلامية في سياق الدراسات الدبلوماسية المعاصرة، وإعداد وحدات بحثية جماعية من خلال الجامعات، والمجامع العلمية والمنظمات الدولية، كالجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي لتطوير ودعم البحوث والدراسات الدبلوماسية الإسلامية.

6 - نشر الكتابات والبحوث والدراسات المتخصصة عن دبلوماسية الدولة الإسلامية، وترجمتها إلى اللغات الأجنبية، ونشرها في الدوريات العالمية المتخصصة ونشر نتائجها في المجامع العلمية وفي الندوات والمؤتمرات العلمية المعْنِيَّة لإيصال نتائجها لوزارات الخارجية في بلدان العالم الإسلامي، وللجهات المعنية بالتعرُّف على الدبلوماسية الإسلامية.

7 - إعطاء أولوية خاصة في الدراسات الدبلوماسية العربية - وخاصة السياسية والقانونية منها - للقواعد الدبلوماسية التي أقرتها الشريعة الإسلامية، وللاجتهادات الفقهية في هذا المجال، وللخبرة التاريخية الإسلامية التي تفاعلت مع تلك القواعد، وتعميق البحث والدراسة لتطوير الاجتهادات الفقهية في الموضوعات والقضايا الدبلوماسية المعاصرة على ضوء الأصول الإسلامية، ومواصلة البحث والدراسة المقارنة على ضوء تطور القواعد الدولية الخاصة بالدبلوماسية.

8 - تبادل الخبرات مع المراكز البحثية المتخصصة والجامعات والمعاهد والأكاديميات العلمية المعنية بالدبلوماسية في العالم، وبلورة رؤية إسلامية واضحة المعالم كأساس للحوار، وتبادل المعرفة العلمية في هذا المجال، وفي مجال التعامل الدولي وطرحها في تلك المحافل، ومناقشة القضايا والمسائل التي قد تثور بشأنها بما يدعم من تفاعل وتوظيف القواعد والمبادىء التي أرساها الإسلام في مجال الدبلوماسية - وأكدتها الخبرة التاريخية الإسلامية في الممارسة - مع الدبلوماسية المعاصرة.

9 - تطوير برامج تدريبية - عملية وحلقات نقاشية للدبلوماسيين في وزارات الخارجية في بلدان العالم الإسلامي للتعرُّف على آليات وأدوات الدبلوماسية الإسلامية في التعامل الدولي، وإدخال المتغيرات العالمية الجديدة ودراسة تأثيرها على الأداء الدبلوماسي لبلدان العالم الإسلامي، وكيف يمكن التفاعل مع تلك المتغيرات في سياق التطور الذي لحق بقواعد ونظم الدبلوماسية.

10 - السعي لإعداد وإصدار موسوعة متخصصة عن الدبلوماسية الإسلامية في سياق التطور العام لقواعد الدبلوماسية تأخذ بعين الاعتبار التواصل مع الدراسات الدبلوماسية المعاصرة.

The Impact of Dwelling and Neighborhood Quality Aspects on the Estimation of the Income Elasticity of Demand for Rental Housing in Jeddah, Saudi Arabia

Mohammad M. Gandil
King Abdul-Aziz University

This study provides new evidence on the estimation of the income elasticity of demand for rental housing based on individual interviews with 405 households. It looks specifically at the impact of both dwelling and neighborhood-quality aspects on the evaluation of this elasticity. The study finds that the income elasticity of demand for rental housing in Jeddah is 0.519. When the sample is restricted to include Saudi households only, the elasticity estimate is 0.465. These values are within the range of previous empirical estimates. The results also indicate that for a range of various quality measures, the income elasticity is estimated to be less than unity. But, our suggested quality aspects were found to exert sizeable differences on the magnitude of this elasticity for the full sample (from 0.351 to 0.802)as well as for the Saudi sample (from 0.382 to 0.603). Stratified income elasticity estimates for Saudis were also found to be generally less than those for the whole sample.

Passion relations among youth in Syria: a comparative study of Secondary School and University students.

Ali Watfa/ Maha Zahlook
Halab University

The study aims to define the nature and levels of social and passion relations between male and female young Syrians, namely friendship, love or sentimental relationship.

To define the youth attitudes towards this relation, a broad representative sample of 223 subjects from both sexes was taken from a population of 800 students from both Tartous Secondarv School and the University of Damascus. The study was carried out in July and August 1992, within the activities of the Scientific Education Camp held annually by the Faculty of Education of the University of Damascus.

The basic survey steps of an empirical-field research method were applied to define the phenomenon procedurally. The field indicators were derived from a questionnaire addressed to a broad range of Syrian youth. Field data was treated using the descriptive and deductive methods, and computer facilities were drawn on in the recording and analysis tasks.

The study revealed that youth are facing challenges regarding their attitude towards passion. Furthermore, the following significant findings were reached:

- The human attitudes adopted by the Syrian youth towards the opposite sex are comparatively liberal.

- Junior students, of the Secondary School level, have more modern values regarding the relation between both sexes - especially friendship among both sexes and the importance of pre-marital love - as compared to their more senior colleagues.

Foremost among the suggestions proposed by this study, is the necessity of carrying out further studies and researches, and organising symposia on the relation between both sexes at all levels, especially in the social field.

A Multivariate Analysis of Deteminants of Distribution of Vacant Houses in Dammam city

Ahmad J. AL-Jarallah
King Faisal University

This paper seeks to identify a spatial distribution pattern for vacant houses in Dammam city. Variables related to the distribution of vacant houses have also been analysed using a multivariate technique.

The findings show no clear spatial distribution pattern for vacant houses in Dammam city, and identify a number of neighbourhood-related variables as being of significance to the distribution of vacant houses in that city, such as the number of non-Saudi dwellers, the number of commercial establishments and that of built lots in the neighbourhood.

The study concludes by strongly recommending that such variables be taken into consideration in the city planning process in the kingdom of Saudi Arabia.

Public Revenues in Kuwait: Strategies for Reform

Abass AL-Megren/ Aly Alabd Al-Razaq
Kuwait University

The increasing budget deficit in Kuwait caused by the decline in oil revenues since the early eighties and by the effects of the Iraqi invasion in 1990, has prompted the government to take steps to increase its revenues and to seek alternative sources to supplement its falling oil income.

This paper argues that there is a logical sequencing that should be followed in the course of tackling the budget deficit problem in Kuwait. This sequencing is based on three criteria: the measures and policies adopted must be sustainable and enjoy continuity, they must be compatible with grouwth and efficiency ovjectives, and finally they should be part of a larger trend towards social, economic and political liberalization.

In this pursuit, the study is divided into five parts. The first part reviews the changing role of the state in the literature, and enumerates the traditional arguments that sought to justify the state's intervention in the economy in the past, and the current counter-arguments which seek to limit such intervention.

The second part discusses the develoment of the role of public finance in Kuwait and the factors that led to the current setting of the state's fiscal role and its function in the economy. The paper emphasizes that in the pre-oil era, the state revenues in Kuwait were dependent on taxes levied on the private sector, and that its expenditure was restricted to performing minimum social functions. Whereas, the current expansionary policies has emerged as a recent phenomenon that coincided with the booming oil markets and the state ownership of the major sources of revenue in Kuwait.

In part three of the paper a general framework for reforming public

finance is presented under three broad stages: (a) reducing government expenditure, (b) eliminating subsidies and increasing user charges, and (c) resorting to measures for increasing revenues through the imposition of general taxes.

Part four of the study provides a detailed discussion of alternative sources of revenues in Kuwait, namely: capital revenues derived from the sale and liquidation of public assets and enterprises; user charges and fees for public goods and services; and commodity, income, and wealth taxes. The main features of each of these instruments is discussed, as well as weaknesses from the point of view of conventional public finance, and the potential for its application in Kuwait.

Part five of the study suggests a number of recommendations and procedural steps that should be taken into account in the course of fiscal reform.

Growth and Basic Needs: A case study of some Moslem Countries

Fayez Ibrahim Al-Habib
King Saud University

In many developing countries, rapid growth has failed to eliminate or even reduce widespread absolute poverty. Understandably, for these countries, the main issue of concern is that of growth versus meeting basic needs.

The paper investigates this issue starting with a brief review of the related theories and the findings of empirical studies. A case study on four Moslem countries - namely Indonesia, Morocco, Pakistan, and Malaysia - to assess their success on reducing income inequality and poverty during 1965-1990, is also presented. The findings, in the case of Malaysia, show a verý limited contribution of economic growth in reducing poverty and inequalities of income distribution, The success of Indonesia, and to some extent Morocco, in improving the quality of life and reducing inequalities is the result of the relevant special policies applied by these governments. Whereas, the failure of Pakistan to achieve such results is ascribed to the weak performance of its economy for the period under review, and to the lack of government policies in this regard.

Kuwait's National Security: the need for a Strategic Perspective

Hasan A. Johar
Kuwait University

This paper aims to critically analyse and evaluate Kuwait's national security situation in the aftermath of the 1990-91 Iraqi invasion.

The following three main hypothetical statements are investigated:

I- Kuwait is facing serious internal and external defective elements in its national security strategy.

2- There is a great necessity for a major reform of the current means and criteria applied to the country's national security, through the adoption of a comprehensive strategic perspective that encompasses both internal and external success factors.

3- Lessons learned and experiences acquired before and after the Iraqi invasion should be drawn on, in order to avoid the country the major risks associated with continuing to rely solely on the current political economic, social and security set-ups.

The paper concludes with a suggested strategic-perspective model for Kuwait's national security.

قسم الاشتراكات

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب. 27780 الصفاة

الكويت 13055 فاكسميلي 4836026 (00965)

البريد الجوي
BY AIR MAIL
PAR AVION

مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب: 27780 صفاة - الكويت 13055

قسيمة اشتراك

يرجى اعتماد اشتراكي في المجلة لمدة

☐ سنة واحدة ☐ سنتين ☐ ثلاث سنوات ☐ أربع سنوات

بعدد (   ) نسخة

ارفق طيه قيمة الاشتراك .... نقدا/ شيك

☐ رجاء الاشعار بالاستلام و/أو ☐ ارسال الفاتورة

الاسم: ....

المهنة/ الوظيفة: ....

العنوان: ....

....

....

التاريخ / /   التوقيع

الثقافة العالمية

أسسها : أحمد مشاري العدواني

رئيس التحرير : د. سليمان العسكري

سكرتير التحرير : سليمان الخليفي

تصدر عن :
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

دعوة

ترحب المجلة كل الترحيب بإسهام كل مثقف عربي وكل قارىء ومتابع لآفاق الفكر العالمي في إغنائها ودعم رسالتها الثقافية وتدعوهم لتزويد المجلة:

● بكل بحث يترجمونه للنشر عن أي لغة أجنبية.

يشترط في البحوث المترجمة:

أولا: أن تكون مما نشر في الدوريات العالمية خلال الأشهر الستة الأخيرة من تاريخ الإرسال للمجلة في الحد الأقصى.

ثانيا: أن تكون مما يدخل ضمن خطة المجلة في المستوى الفكري والعلمي الرفيع.

● يرسل البحث المترجم بنصه الأجنبي الكامل في نسخة المجلة التي نشرته مع صورة الصفحة الأولى للمجلة التي تحمل التاريخ والفهرس.

● يرجى الملاحظة: لن تتمكن المجلة من النظر في أي بحث قد يرسل من دون الأصل الملون.

● تدفع المجلة مكافأة عن المقالات المترجمة التي تقبلها للنشر بمعدل ١٥ دينارا كويتيا عن كل ١٠٠٠ كلمة (أو ما يعادلها) من الأصل الأجنبي، فإن تكرر وصول البحث المترجم من أكثر من جهة دفعت المكافأة للترجمة الأكثر جودة وصحة.



المجلـة التربـوية

تصدر عن كلية التربية - جامعة الكويت

مجلة فصلية - تخصصية - محكمة

تنشر البحوث التربوية، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة
ومحاضر الحوار التربوي، والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغة العربية

* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية

الاشتراكات:

للأفراد في الكويت	٢ د.ك	وللطلاب	١ د.ك
للأفراد في الوطن العربي	٢,٥ د.ك	وللطلاب	١,٥ د.ك
للأفراد في الدول الأخرى	١٥ دولارا أمريكيا بالبريد الجوي		
للهيئات والمؤسسات	١٢ د.ك وفي الخارج ٤٥ دولارا أمريكيا.		

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:
المجلة التربوية - ص. ب ١٣٢٨١ كيفان - الرمز البريدي 71953 الكويت
فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤ هاتف: (٤٤٠٣) - (٤٤٠٩) ٤٨٤٦٨٤٣



المجلة العربية للعلــوم الاداريـــة

تصدر عن مجلس النشر العلمي – جامعة الكويت – دولة الكويت
علمية محكمة تعنى بنشر الأبحاث الأصيلة في مجال العلوم الادارية

- صدر العدد الأول في نوفمبر 1993 .
- تهدف المجلة الى المساهمة في تطوير ونشر الفكر الادارى والممارسات الادارية على مستوى الوطن العربي .
- تقبل المجلة الأبحاث الأصيلة والمبتكرة في مجالات الادارة ، المحاسبة ، التمويل والاستثمار ، التسويق، نظم المعلومات الادارية ، الأساليب الكمية في الادارة ، الادارة الصناعية ، الاداره العامة ، الاقتصاد الادارى ، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية .

يسر المجلة دعوتكم للمساهمة في أحد أبوابها التالية :

- الأبحاث
- مراجعات الكتب
- ملخصات الرسائل الجامعية
- الحالات الادارية العملية
- تقارير عن الندوات والمؤتمرات العلمية .

الاشتراكات

الكويـــت : 2 دينار للأفراد – 15 دينار للمؤسسات
الدول العربية : 2.5 دينار للأفراد – 15 دينار للمؤسسات
الدول الأجنبية : 5 دينار للأفراد – 30 دينار للمؤسسات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي :

المجلة العربية للعلوم الادارية – جامعة الكويت
ص.ب : 28558 الصفاة – دولة الكويت
هاتف : 4817028 أو 4846843 داخلي 4415 ، 4416 فاكس 4817028



مجلة الحقوق

مجلة فصلية أكاديمية محكَّمة تعنى بنشر الأبحاث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور مبارك عبدالعزيز النويبت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ديناران للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول العربية : ثلاثة دنانير للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ثلاثة دنانير ونصف للأفراد ، وعشرون دينارا للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة الحقوق - جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٤٦٨٤٣ / ٤٢٢٢ - فاكس : ٤٨٣٥٧٨٩

Maisel S.J., Burnham, J.B. and Austin, J.S.
1971 "The Demand for Housing: A Comment," Review of Economics and Statistics 53:410-413.

Mayo, S.K.
1977 "Housing Expenditures and Quality, Part 1: Housing Expenditures Under a Percent of Rent Housing Allowance," Abt. Associates Inc., Cambridge, Mass.

Mayo, S.K.
1981 "Theory and Estimation in the Economics of Housing Demand," Journal of Urban Economics 10 95-116.

Muth R.F.
1974 "Moving Costs and Housing Expenditures," Journal of Urban Economics 1:108-125.

Polinsky, S.M., and Ellwood, D.T.
1979 "An Empirical Reconciliation of Micro and Grouped Estimates of the Demand for Housing", Review of Economics and Statistics 61:199-205.

Rosen, H.S.
1979 "Owner Occupied Housing and the Federal Income Tax: Estimates and Simulations," Journal of Urban Economics 6:247-266.

Sert Jackson International-Saudconsult.
1980 "Jeddah Action Master Plans." Revision and Updating of the Existing Master Plan, Report No.9, Prepared for Ministry of Municipal and Rural Affairs.

Sibmitted January 1995
Accepted Januanry 1995

Goodman, A.C.

1988 "An Econometric Model of Housing Price, Permanent Income, Tenure Choice, and Housing Demand," Journal of Urban Economics 23: 327-353.

Grootaert, C., and Luc Dubois, J.

1988 "Tenancy Choice and the Demand for Rental Housing in the Cities of the Ivory Coast," Journal of Urban Economics 24:44-63.

Harmon, O.R.

1988 "The Income Elasticity of Demand for Single-Family Owner-Occupied Housing: An Empirical Reconciliation," Journal of Urban Economics 24:173-185.

Horioka, C.Y.

1988 "Tenure Choice and Housing Demand in Japan," Journal of Urban Economics 24: 289-309.

Ihlanfeldt, K.R.

1981 "An Empirical Investigation of Alternative Approaches to Estimating the Equilibrium Demand for Housing," Journal of Urban Economics 9:97-105.

Ingram, G.K.

1981 "Analysis of Housing Demand in Bogota and Cali," Paper Presented to the Meetings of the Eastern Economic Association, Philadelphia.

Jimenez, E., and Keare, D.H.

1984 "Housing Consumption and Permanent Income in Developing Countries: Estimates from Panel Data in El Salvador," Journal of Urban Economics 15:172-194.

Kain, J.F., and Quigley, J.M.

1976 "Housing Markets and Racial Discrimintation: A Microeconomic Analysis," National Bureau of Economic Research, New York.

Lee T.H. and Kong, C.M.

1977 "Elasticities of housing Demand," Southern Economic Journal 4:298-305.

are believed to be reliable. They appear to be relatively free of major biases. This is because they are based on an apropriate measure of permanent income, individual data, an estimation method that takes account of the distinctive quality features in the housing market of Jeddah, and restricted to households who had recently moved. Finally, data collection effort with regard to housing should be subject to remarkable improvements if the estimation of enhanced housing models are to be carried out for Saudi Arabia in the future.

REFERENCES

Carliner, G.
1973 "Income Elasticity of Housing Demand," Review of Economics and Statistics 55: 528-532.

De Leeuw, F.
1971 "The Demand for Housing: A Review of the Cross-Section Evidence", Review of Economics and Statistics 53: 1-10.

Dynarski, M.
1985 "Housing Demand and Disequilibrium," Journal of Urban Economics 17:42-57.

Farsi, Z.
1990 "City Map of Greater Jeddah," Published by Engineer Zaki Farsi.

Follain, J., Lim, G.C., and Renaud, B.
1980 "The Demand for Housing in Developing Countries: The Case of Korea," Journal of Urban Economics 7:315-336.

Friedman, J., and Weinberg, D.H.

1981 "The Demand for Rental Housing: Evidence from the Housing Allowance Demand Experiment," Journal of Urban Economics 9:311-331.

Glennon, D.
1989 "Estimating the Income, Price, and Interest Elasticities of Housing Demand," Journal of Urban Economics 25:219-229.

estimates for renters elsewhere (see table 1). Also, our estimate is within the range (0.35 to 0.54) of the majority of renter estimates. Although this consistency with most previous findings raises confidence in our results, there is no reason to expect similar income demand elasticities because local housing markets for both renters and owners are quite distinct.

V. SUMMARY AND CONCLUSIONS

Frequent and rapid changes in population growth as a consequence of immigration is a distinctive feature of the housing market of Jeddah, Saudi Arabia. This had led to the formation of new houses and districts. At present, dwellings and neighborhoods in the city are of diverse quality aspects. It is important, thus, to bear this in mind when representative samples are to be drawn from the housing market of Jeddah.

This study has provided empirical evidence on housing demand by looking specifically at the influence of both dwelling and neighborhood quality concepts on the determination of the income elasticity for renters in Jeddah. The results indicate that for a range of various housing quality measures, the income elasticity is estimated to be well below one. Thus, one should conclude that housing in Jeddah is a necessity and this should be incorporated into policy makers' planning decisions. However, our suggested quality concepts were found to exert sizable differences on the magnitudes of the estimated income elasticities. Higher income elasticity estimates are found to be associated with higher quality measures and vice versa. This reflects households' responsiveness to improvements in quality aspects and this should also be incorporated into the debates on housing policy issues.

Similar results for Saudi renters have also emerged. However, the income elasticity estimate for Saudis (0.465) was found to be generally less than that for the whole sample (0.519). This was also true in almost all stratified housing demand subsamples. It implies that housing is more important to Saudi as compared to non-Saudi households, and thus another result of particular relevance to government housing policy issues has emerged.

The demand for rental housing in Jeddah was also found to be inelastic with respect to both demographic variables (HHSIZE and AGEHDH). Coefficients for both of these variables are not found to differ significantly, but these remain positive across all stratified subsamples.

To conclude, it is worth pointing out that our income elasticity estimates

The results in table 5 are strikingly similar to those in table 4 with regard to the impact of quality measures on the estimation of the income elasticity. Although our findings reflect an income elasticity of 0.465 for the whole Saudi sample of renters, sizable differences are found to occur between its six stratified subsamples. These differences are to be mainly attributed to the various quality aspects (dwelling as well as neighborhood) used in our estimation. Higher aspects of dwelling quality are found to inflate income elasticity values for Saudi households (from 0.382 in eq.1 to 0.599 in eq.3). Similarly, higher aspects of neighborhood quality seem to enhance income elasticity estimates for this group of households (from 0.401 in eq. 4 to 0.603 in eq. 6). Thus, it can still be argued that the magnitude of the income elasticity of housing demand for Saudi renters is highly sensitive to changes in quality aspects. For this group of renters, the housing commodity can also be viewed as a necessity. In short, the degree of this necessity decreases/increases as dwelling or neighborhood quality concepts increases/decreases. Demand elasticities with respect to both household size and the age of the head of the household variables for the full Saudi sample were estimated to be 0.157 and 0.083, respectively. Small differences with regard to both of these elasticites were also found to exist between the various subsamples linked with this group of households. However, different quality aspects do not seem to produce systematic changes in the values of these elasticities similar to those associated with the income elasticity.

A second striking feature of our empirical results can be obtained by setting the income elasticity estimates of both tables 4 and 5 for comparability. In general, the value of the income elasticity for the full Saudi sample (0.465) is found to be lower than that calculated for the whole sample (0.519). Likewise, the estimated income elasticity of each Saudi subsample in table 5 is also found to be less than that of its corresponding subsample in table 4 (with the exception of both the poor quality dwelling and the poor quality neighborhood subsamples). Thus, when quality measures are held constant, our results indicate that housing can generally be viewed as a more important commodity to Saudi as compared to non-Saudi renters. The validity of this argument, however, gains more strength as higher quality aspects (dwelling or neighborhood) are considered.

To conclude, the income elasticity of demand, derived from our full sample (0.519) is within the range (0.08 to 0.69) of income elasticity

TABLE 5
Renter Demand Regressions: Saudi Households

Variables[a]	OLS Regression Coefficients (Standard Error) (t-statistic)[b]						
	Quality of Dwellings			Quality of Neighborhoods			
	Poor (1)	Fair (2)	Super (3)	Poor (4)	Fair (5)	Super (6)	All (7)
Constant	3.139	2.819	2.738	2.853	2.709	1.839	2.581
	(0.586)	(0.329)	(0.343)	(0.359)	(0.312)	(0.346)	(0.236)
	(5.356)*	(8.568)*	(7.982)*	(7.947)*	(8.682)*	(5.315)*	(10.936)*
HPY	0.382	0.417	0.599	0.401	0.433	0.603	0.465
	(0.049)	(0.051)	(0.060)	(0.033)	(0.042)	(0.085)	(0.052)
	(7.795)*	(8.176)*	(9.983)*	(12.151)*	(10.309)*	(7.094)*	(8.942)*
HHSIZE	0.201	0.098	0.115	0.091	0.226	0.215	0.157
	(0.048)	(0.054)	(0.055)	(0.082)	(0.072)	(0.033)	(0.056)
	(4.187)*	(1.814)**	(2.090)**	(1.109)	(3.139)*	(6.515)*	(2.803)*
AGEHDH	0.090	0.076	0.074	0.0108	0.099	0.075	0.083
	(0.074)	(0.045)	(0.041)	(0.048)	(0.031)	(0.067))	(0.049)
	(1.216)	(1.688)**	(1.804)**	(2.250)*	(3.193)*	(1.119)	(1.693)**
Observations	51	68	53	48	72	52	172
R^2	0.522	0.584	0.503	0.496	0.615	0.487	0.534
F	10.558	15.927	9.662	9.445	17.183	9.115	18.228
(Degrees of Freedom)	(3,47)	(3,64)	(3,49)	(3,44)	(3,68)	(3,48)	(3,168)

(a) Dependent and all indeppendent variables are in logarithmic forms.

(b) * indicates a level of significance of 0.01.

** indicates a level of significance of 0.05.

+ indicates a level of significance of 0.10; one-tailed test.

Past applications usually use dummy variables to account for effects of race or nationality on demand elasticity estimates. In our study, this demographic effect is addressed more appropriately than many of the previous investigations as separate results for Saudi households are presented in table 5. It should be noted that the percentage of Saudi households (as can be reflected by both tables 4 and 5) was found to account for 42.89 percent of the full sample. The percentages of Saudi households in all stratified subsamples, however, were found to range between 39.77 (in fair quality dwellings) to 46.43 (in super quality neighborhoods). This is because Saudi households usually concentrate in other dwelling types (particularly villas). As table 5 shows, similar results are found to exist in the renter demand regressions for Saudi households. Four points may also be made from an examination to the set of housing demand equations in table 5. First, each of our defined independent variables was found to have its expected positive sign and passes at least one of the three levels of significance described by footnote b (with the exception of HHSIZE in equation 4 and AGEHDH in equations 1 and 6). Second, and related to the previous point, the permanent income variable (HPY) was found to be the most highly significant followed by the household size variable (HHSIZE) and the age of the head of the household variable (AGEHDH), respectively. Also, all t-statistics of the permanent income variable proved to be significant at 0.01 level in all specified equations. Third, the statistical significance of our housing demand equation as reflected by R^2 values as a goodness of fit measurement is quiet sensible, bearing in mind the nature of our data (individual) and the character of our analysis (cross-sectional). Furthermore, all values of F-statistics (as another goodness of fit measurement) permit us to reject the hypothesis that in any estimated equation all explanatory variable coefficients are jointly zero. Thus, our explanatory variables can be said to account for a substantial amount of the variation in housing consumption for Saudis. Fourth, the demand for rental housing for Saudis was also found to be inelastic with respect to permanent income, household size, and the age of the head of the household.

The most striking feature of the empirical findings in table 4, however, is associated with the impact of quality measures on the magnitude of the income elasticity. Although our results reveal an income elasticity estimate of 0.519 for the full sample, considerable variations are found to exist between the different stratified subsamples. These differences stem largely from the changes in quality measures (dwelling or neighborhood) employed in our analysis. As higher measures of dwelling quality are considered, an increase in the magnitude of the income elasticity (from 0.363 in eq. 1 to 0.732 in eq.3) is observed but its value remains below one. Similarly, as higher concepts of neighborhood quality are considered, an increase in the value of the income elasticity (from 0.351 in eq. 4 to 0.802 in eq. 6) is also noticed, but its value still remains below unity. These results imply that housing in Jeddah, as it was found to be the case in most previous studies, is a "necessity". However, our findings suggest that more cautions should be given to this interpretation. Rental housing demand in Jeddah is more responsive to changes in permanent income when quality concepts (dwelling or neighborhood) vary. As lower concepts of quality are considered, housing can be viewed as a necessity of higher degree. Similarly, housing commodity can also be viewed as a necessity but to a lesser extent when higher quality measures are considered. This is because it no longer reflects the basic need to provide a shelter.

On the other hand, housing consumption for our full sample of renters was found to be positively related to both household size and the age of the head of the household. These relationships are quiet realistic. Higher levels of housing consumption are to be expected as a result of larger household sizes. Similarly, as the head of the household ages, the positive wealth effect is to be captured. Based on our full sample, housing demand elasticities with respect to both household size and the age of the head of household were found to be 0.210 and 0.072, respectively. Slight variations in the measurement of these elasticities were found to occur between the different subsamples. However, these trivial variations were not found to follow a similar systematic pattern of change with regard to our various quality concepts.

TABLE 4
Renter Demand Regressions: All Households

Variables[a]	OLS Regression Coefficients (Standard Error) (t-statistic)[b]						
	Quality of Dwellings			Quality of Neighborhoods			
	Poor (1)	Fair (2)	Super (3)	Poor (4)	Fair (5)	Super (6)	All (7)
Constant	1.935	2.640	2.372	2.149	2.563	2.079	2.250
	(0.223)	(0.218)	(0.249)	(0.324)	(0.157)	(0.246)	(0.144)
	(8.677)*	(12.110)*	(9.526)*	(6.632)*	(16.324)*	(8.451)*	(15.625)*
HPY	0.363	0.495	0.732	0.351	0.477	0.802	0.519
	(0.038)	(0.038)	(0.062)	(0.026)	(0.044)	(0.084)	(0.042)
	(9.552)*	(13.026)*	(11.806)*	(13.500)*	(10.840)*	(9.547)*	(12.357)*
HHSIZE	0.330	0.136	0.205	0.132	0.247	0.228	0.210
	(0.071)	(0.056)	(0.121)	(0.095)	(0.048)	(0.084)	(0.080)
	(4.647)*	(2.428)*	(1.694)**	(1.389)*	(5.143)*	(2.714)*	(2.625)*
AGEHDH	0.112	0.053	0.059	0.092	0.085	0.051	0.072
	(0.078)	(0.034)	(0.024)	(0.041)	(0.033)	(0.037)	(0.035)
	(1.435)+	(1.558)+	(2.458)+	(2.243)**	(2.575)*	(1.378)+	(2.057)**
Observations	114	171	116	117	172	112	401
R^2	0.651	0.637	0.546	0.563	0.682	0.598	0.612
F	27.921	24.580	19.663	20.582	35.832	20.077	48.261
(Degrees of Freedom)	(3,110)	(3,167)	(3,112)	(3,113)	(3,168)	(3,108)	(3,397)

(a) Dependent and all independent variables are in logarithmic forms.
(b) * indicates a level of significance of 0.01.
** indicates a level of significance of 0.05.
+ indicates a level of significance of 0.10, one-tailed test.

the positive wealth effect is being captured and hence, housing consumption increases.

Our estimation of housing demand elasticities are given in the next section. Section IV provides estimates on the basis of the full sample as well as on six stratified subsamples by means of ordinary least squares. Separate estimates are also presented for Saudi households.

IV. THE EMPIRICAL RESULTS

Table 4 provides the results to our estimation of the housing demand function for rental-occupied dwellings in Jeddah. This was done for the full sample as well as for six stratified subsamples. Four points may be drawn by examination of the estimated equations. First, each of the listed explanatory variables has its expected positive sign and passes at least one of the three levels of significance described by footnote b of table 4. Second, the significance of the independent variables depends, to a great extent, on their nature. The permanent income variable (HPY) was found to be the most highly significant, followed by the household size variable (HHSIZE) and the age of the head of the household variable (AGEHDH), respectively. In fact, all versions of the regression equations indicate that the permanent income variable is significant at 0.01 level. Third, the overall statistical significance of our estimated housing demand equations is quite satisfactory. The value of R^2 as a goodness of fit measurement are reasonable (range from 0.546 to 0.682), bearing in mind that our data are micro (individual) in nature and cross-sectional in character. Also, all values of F-statistics (as another goodness of fit measurement) are highly significant, allowing us to reject the hypothesis that in any equation all explanatory variable coefficients are jointly equal to zero. Thus, our selected explanatory variables can be said to account for a substantial amount of the variation in housing demand. Fourth, the demand for rental housing in Jeddah is found to be inelastic with respect to permanent income, household size, and the age of the head of the household. Because of the utilization of a double-log functional form, demand elasticities can be observed directly and are equal to the values of the parameter estimates.

Our double-log housing demand equation takes the following form

$$Log(TAE) = a_0 + a_1 \log(HPY) + a_2 \log(HHSIZE) + a_3 \log(AGEHDH)$$

Where a_1 a_2, and a_3, are elasticities of housing demand with respect to permanent income, household size, and the age of the head of the household, respectively.

The dependent variable is the total annual expenses of each rented flat (TAE). This includes yearly rental value plus other expenses, if any, of maintenance, repairs, and security in Saudi Riyals. De leeuw (1971) argues that a separation between yearly rental values and annual expenses is to be considered because annual expenses suggest to represent a declining proportion of rental values as those values rise. Thus, estimates based on yearly rental payments need to be deflated if they are to be compared with estimates based on total annual exenses. In this respect, this study represents an improvement over many previous applications because it recognizes the distinction between yearly rental values and annual expenses as a measure of housing consumption. This study also recognizes the importance of transaction costs in housing consumption decisions and thus, the equilibrium assumption of cross-sectional demand analysis. Hence, our sample was restricted to households who had recently moved to their rented flats (movements should have occurred during the past 12 months before the interviews).

The first independent variable is the household permanent income (HPY) in Saudi Rials. Following a considerable number of past studies (see section II), our permanent income measure was calculated as a simple average of all members' estimated yearly current income for the past 5 years (1989-1993). This variable is expected to be positively related to housing demand. The second independent variable (HHSIZE) is the household size as reflected by the total number of its members. This variable is expected to have a positive relation with housing demand. This is because a household is usually expected to raise its level of housing consumption as the total number of its members increases. The third independent variable (AGEHDH) is the age of the head of the household. This variable is also expected to be positively related to housing demand. A reasonable explanation of this is that as the head of a household ages,

As can be shown from the last column of table 2, two or three subsamples should be drawn in accordance with the degree of variability of the main quality types of concentration in each stratum. In the second stage, however, 70 households from each subsample were intended to be interviewed. The choice of this size was made to obtain representative subsamples of reasonable sizes. Table 3 summarizes both structure of target and achieved samples that had resulted from the two stages.

TABLE 3
Sampling Technique in the Second Stage

Stratum	Target Sample Structure				Achieved Sample Structure							
	Poor	Fair	Super	Total	Poor		Fair		Super		Total	
	No.	No.	No.	No.	No.	% Non Response	No.	% Non Response	No.	% Non Response	No.	% Non Resonse
Poor	70	70	-	140	62	11.43	55	21.43	-	-	117	16.43
Fair	70	70	70	210	52	20	59	15.72	61	12.86	172	18.10
Super	-	70	70	140	-	-	57	18.57	55	21.43	112	20.00
All Strata	140	210	140	490	114	18.57	171	18.57	116	17.14	401	18.16

As table 3 shows, the degree of response in each of our subsamples are very high. Thus, in this survey for Jeddah, response errors are left with a minimal influence, if any, to affect the accuracy of our estimates. An examination of table 3 indicates that the overall achieved sampling units form 81.84 percent (401) from the total targeted (490).

Since housing is a highly heterogenous commodity, the measurement of units of housing presents considerable problems. In most housing demand studies, the use of an expenditure (rental value or price) measure to express quantity is generally adopted on the assumption that price per unit of housing is constant for the whole sample. It should be noted that four functional forms for our housing demand equation were attempted. These were linear, double-log, semi-log, and exponential. Our selection of a double logarithmic (for dependent and independent variables) form was simply because it provided the best fit. However, logarithmic forms also have proved to reduce heteroscedasticity in cross-sectional analysis.

spaces and main roads to their residents, a majority of new dwellings, modern shopping centers, play spaces for children, and were mostly occupied by higher income groups.

However, all districts on the map were grouped according to the three measures of neighborhood quality previously defined. Each neighborhood type can be viewed as a stratum composed of homogenous districts, which were treated as clusters. Consequently, a two-stage disproportional stratified cluster sampling technique was then employed to withdraw our random sample of households from these clusters. It is worth pointing out that similar sampling procedures to this one were developed by the same author for two earlier housing studies of different analytical purposes. However, in this present study, as it was the case in each of our two previous appplications, sampled dwellings were selected from different localities.

In the first stage of this study, 5 clusters from each stratum were chosen. The selection of each sample of clusters was carefully made to raise adequacy of what could be a representative cluster to each stratum. It should be pointed out that these clusters are of various degrees of variability to the three different quality types of rented flats selected for sampling. Table 2 summarizes the first stage of our sampling technique. The table shows that 30.61 percent (15/49) of all districts in the city were sampled.

TABLE 2
Sampling Technique in the First Stage

Stratum	Clusters in Map		Clusters in Sample			Main Concentrated Quality Types of Rented Flats
	No.	% of total	No.	% of total	% of total sampled	
Poor	15	30.61	5(1)	33.33	33.33	Poor. Fair
Fair	11	22.45	5(2)	45.45	33.33	Poor. Fair, Super
Super	23	46.94	5(3)	21.74	33.33	Fair, Super
	N=49		n=15			

(1) Waziriah, Shuhadaa, Ghulil, Nazla yamaniah, and Kundarah.
(2) Nazla Shargiah, Baghdadiah Shargiah, Sharafiah, Rawabi, and Mashrafah.
(3) Sulaimania, Shati, Khaldia, Rawadah, and Safa.

households who had recently moved (during the past 12 months before the interviews) to rented flats.

This empirical analysis of housing demand in Jeddah is carried out on the basis of information collected by means of individual interviews with 401 households. These households were living in rented flats at various locations of the city during January-February, 1994. A simple survey data was necessary because a systematic collection of information on housing stock and neighborhoods are simply not available. In developed countries, even when published data on housing and its related factors are available, however, they usually suffer from different limitations and can not provide all information a researcher wishes to consider with regard to addressing particular issues.

In this study, however, the types of rented flats sampled can be classified according to our suggested quality aspects as poor, fair, and super. A rented flat was considered "poor" if it had defects or weaknesses in its outside or inside structure such as damaged windows or doors. For a "fair" flat, defects or weaknesses in its outside or inside structure did not exist, but it was, however, built using lower quality construction materials and luxury services than those associated with a super flat. Finally, a "super" flat was one without any defects and built using the most permanent and highest quality construction materials such as enforced concrete, marble, mahogany doors, high quality ceramics and tiles..., etc. Furthermore, a super flat was one which had luxury services such as installed central airconditioning and a private bath to its master bedroom.

To obtain the required data, a 1990 map of Jeddah by Farsi, Z. (1990) was utilized as the sampling frame of this study. According to the map, it is quite easy for those who are familiar with Jeddah to be able to classify its neighborhoods, according to quality, into poor, fair, and super. A neighborhood was considered "poor" if it had narrow local streets which provide less access to both main roads and parking spaces to its residents, a majority of old dwellings, and mostly occupied by lower income groups. A neighborhood was considered "fair" if considerable numbers of dwellings of different ages were to be found, local streets were generally wider as compared to those of poor neighborhoods to allow for more access to both main roads and parking spaces, older shoping centers as compared to those of super neighborhoods, and were mostly occupied by middle income households. Finally, a neighborhood was considered "super" if it generally had wider local streets as compared to those of fair neighborhoods to allow for more access to both parking

shows, the range of estimates is rather large, extending from 0.21 to 1.4 for owners and from 0.08 to 0.69 for renters. This can be mainly related to differences between studies with regard to the measure of income employed, specification and sampling techniques used, and the various needs and aspirations of households at different housing markets. Second, there seems to be a general agreement among writers, however, that the income elasticity of demand for housing is less than one. As table 1 indicates, the majority of estimates range from 0.45 to 0.81 for owners and from 0.35 to 0.54 for renters. This implies that the housing commodity is a "necessity".

III. DATA BASE AND ESTIMATION METHOD

Before proceeding to the description of our sampling technique, it is worth pointing out that the rapid economic expansion following the oil boom of the 1970's brought with it a dramatic increase in employment opportunities and, consequently, a rapid population and urban growth to the city of Jeddah. For example, the 1980 socio-economic survey carried out by Sert Jackson International Company had reported a 53.68 percent change in population size during the 1974-78 period (from 595,900 in 1974 to 915,800 in 1978). This can be mainly related to immigration from overseas, although an internal migration into the city had occurred as well during the same period. The dramatic migration into the city must have continued as the present official figure by government indicates a population size of nearly 2 million inhabitants for Jeddah. Thus, the city can be said to be one of the most rapidly growing urban areas in the world. This had led to the formation of new houses and districts (23 of the current 49). Consequently, obvious differences in quality between dwellings and neighborhoods had emerged as one major distinctive feature of the housing market of Jeddah.

On the other hand, casual observations to the newly developed districts strongly suggest that rented flats continue to comprise the highest proportion of the present total housing stock of Jeddah as it was the case in 1980 (The Jackson survey indicates that 54.3 percent of the 1980 total housing stock were flats). Unlike other dwellling types (Shaabi, Villas, and Palaces), rented flats differ, to a great extent, in quality and are very well distributed over the urban area of Jeddah. This allows us to examine the influence of various characteristics of both dwelling and neighborhood on the estimation of the income elasticity. Furthermore, residents of flats represent more diversified socio-economic groups. This also permits us to examine the impact of nationality on the calculation of demand elasticities. On the basis of all previous reasons, our sample was confined to

implication of this is that households may not respond frequently to changes in their desired levels of housing consumption and thus, adjustment lags in moving decisions are to emerge. Thus, a downward bias in the value of the income elasticity estimate is more likely to result if calculated from a sample of households with mixed duration. This is because the sample will include households whose socio-economic characteristics might have changed since the time of their movements. If this occurs, measurement errors in explanatory variables of housing demand equations should consequently lead to biased elasticity estimates.

Income elasticity estimates reported by both Ihlanfeldt (1981) and Harmon (1988) support this argument. Their estimates were found to be higher for recent movers as compared to nonmovers or those with mixed duration (see table 1). But, as table 1 also indicates, Dynarski (1985) has found that the variations in income elasticity estimates were not significant and thus, a vigorous suppport for this argument can not be based on his findings. However, to cope with a possible source of bias, Maisel et al. (1971), Muth (1974), Rosen (1979), Polinsky and Ellwood (1979), and Friedman and Weinberg (1981) have confined their estimates of income elasticity to samples of recent movers.

At this junction, we should also point out that most authors in table1 have used the double-log form for their housing demand equations (15 of the listed 19), although the linear and semi-log forms were also employed. There appears to be a general consensus among writers, however, that elasticity estimates do not vary significantly according to the functional forms employed. However, the log-linear form has the added advantage that its estimates of income elasticity remain constant over its whole range, and is, therefore, equal to the estimated income variable's parameter.

The debate over how to deal with the effect of demographic characteristics in housing demand equations has received a similar concern as that associated with the selection of functional forms. Demographic variables such as household size, the age of the head of the household, and household race were usually included as dummy variables and not as stratification factors in most previous investigations. This has led to diverse conclusions with regard to the effects of such factors on housing demand. For the formulation of efficient housing policies, relative preferences for groups of different demographic characteristics should be tested. Consequently, this issue must receive more attention.

Two main conclusions are to be drawn from our review of past studies. First, there seems to be no single estimate of the income elasticity, and estimates for owners are generally higher than those for renters. As table 1

Based on the previous argument concerning the relation between housing expenditure and current income, we believe that estimates are biased if calculated using this measure. This is because a household consumption expenditure on all items at a given year is also dependent on transitory income, thus the extent of bias may be said to be related to the strength of this link. Jimenez and Keare (1984) have also pointed to the possibility of correlation between transitory consumption of housing and transitory income because of various capital market imperfections in under-developed economies.

The fourth measure of permanent income is an instrumental variable in the form of "a fitted value from a regression of lagged current income". While Lee and Kong (1977) have relied on this measure for the provision of their estimates, Jimenez and Keare (1984) and Harmon (1988), on the other hand, have considered its employment along with other measures. However, Mayo (1981) argues that because housing consumption does not respond quickly to changes in demand, an upward simultaneity bias in elasticity estimates is to be expected between the error term and this instrumental variable.

The fifth measure of permanent income is "a simle average of past current incomes". Although Carliner (1973), Friedman and Weinberg (1981), and Dynarski (1985) have based their estimates on this measure, Mayo (1977), Jimenez and Keare (1984), and Harmon (1988) have recognized its utilization along with other measures. Harmon (1988) argues that this measure apppears to be realistic because it is based on the assumption that past values of current income may adequately represent annual life-time earnings. Harmon also argues that this measure suffers from its failure to capture future changes in household current income.

The sixth measure of permanent income is an instrumental variable in the form of "a fitted value from a regression of current income on its related determinants" such as education, age, occupation,...,etc. Similarly, Harmon (1988) considers this measure to be realistic because it is linked with concepts that affect productivity and consequently, a household life-time earnings. In this respect, however, this measure can also be said to suffer from its failure to account for future changes in these factors on such earnings.

(ii) The Recognition of Transaction Costs

The second basic issue of concern in measuring income elasticities of housing demand is associated with the influence of transaction costs on housing consumption decisions. A household movement from one dwelling to another is expensive in terms of time, money, and psychic costs. An

Table 1 (continued)

15. Goodman (1988)	O=0.21 R=0.13 O=0.28 R=0.19	PY CY	I-D	MIXED
16. Grootaert and Dubois (1988)	R=0.60-0.64	PY	I-D	MIXED
17. Harmon (1988)	O=0.71-0.80 O=0.72-0.81 O=0.94-1.10	PY	I-D	MIXED N-M R-M
18. Horioka (1988)	O=1.40 O=0.90	PY CY	I-D	MIXED
19. Glennon (1989)	O=1.21	PY	I-D	MIXED

(a) O = Owners; R=Renters
(b) PY = Permanent Income; CY=Current Income
(c) A-D = Aggregated Data; I-D=Individual Data
(d) N-M = Nonmovers: Households who had not moved within the past 2 years.
R-M = Recent movers: Households who had moved within the past 2 years.
Mixed= Includes movers and nonmovers.

The second measure of permanent income is called an "effective income". This income measure is provided in the United States by FHA (Federal Housing Administration). Since FHA data does not consider income tax earnings or search and record fees by owners, a deflation in the income elasticity estimate is expected to emerge. Both Maisel et al. (1971) and Rosen (1979) have adopted this measure in their estimations. To account for this downward bias, an early suggestion by De leeuw (1971) was made to adjust income elasticity estimates, based on this measure, upward by as much as 40 or 50 percent.

The third measure of permanent income is a "household consumption expenditure on all items". This measure is usually used as a proxy for permanent income in less-developed countries to cope with problems related to data limitations. While Grootaert and Dubois (1988) have based their permanent income elasticity estimates on this measure, Jimenez and Keare (1984) have considered its use in addition to other measures.

Table 1 (continued)

4. Kain and Quigley (1976)	O=0.21 R=0.08	CY	I-D	MIXED
5. Lee and Kong (1977)	O=0.86 R=0.69 O=0.61 R=0.35	PY CY	I-D	MIXED
6. Mayo (1977)	R=0.37-0.46 R=0.27	PY CY	I-D	MIXED
7. Rosen (1979)	O=0.35 R=0.45	PY	I-D A-D	R-M
8. Polinsky and Ellwood (1979)	O=0.547 O=0.39	PY	A-D I-D	R-M
9. Follain et al. (1980)	O=0.21 R=0.12 O=0.62 R=0.42	CY PY	I-D	MIXED
10. Friedman and Weinberg (1981)	R=0.36	PY	I-D	R-M
11. Ihlanfeldt (1981)	O=0.68 R=0.38 O=1.03 R=0.45	PY	I-D	N-M R-M
12. Ingram (1981)	O=0.73-0.75 R=0.47-0.67	CY	I-D	MIXED
13. Jimenez and Keare (1984)	O=0.45-1.1 R=0.26-0.64 O=0.65-0.93 R=0.28-0.54	PY CY	I-D	MIXED
14. Dynarski (1985)	R=0.77 R=0.50 O=0.81 R=0.47	PY	I-D	N-M R-M

is relative to that of permanent income.. If we restrict our examination of table 1 to the studies which provide both current and permanent income elasticities, a support for this argument can be found. With the exception of Goodman (1988) the empirical results of Lee and Kong (1977), Mayo (1977), Follain et al. (1980), Jimenez and Keare (1984), and Horioka (1988) may be said to back this argument. However, the debate over what should be the most appropriate measure of permanent income is still not yet resolved. Six measures of permanent income are usually recognized.

The first is a "median measure" of permanent income. Based on table1, the studies of Maisel et al. (1971), Muth (1974), Rosen (1979), and Polinsky and Ellwood (1979) have employed this measure in their calculations of the income elasticity. However, this measure is often criticized because of the use of aggregated (grouped) data. All observations in the same group are supposed to be homogeneous in all respects, thus individual variations are obscured. Polinsky and Ellwood (1979) argue that an upward bias in the value of the income elasticity is to be expected as a result of employing this measure of income. They continue to argue that the extent of this bias increases when specification error exist. It should be pointed out that all remaining five measures of permanent income are based on individual observations.

TABLE 1

Estimates of Income Elasticities of Housing Demand from Past Studies

Author (Year)	Income Elasticity Estimate[a]	Measure of Income Used[b]	Type of Data Emloyed[c]	Households Sampled[d]
(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
1. Maisel et al. (1971)	O=0.45 O=0.72	PY	I-D A-D	R-M
2. Carliner (1973)	O=0.63 R=0.52 O=0.50 R=0.44	PY CY	I-D	MIXED
3. Muth (1974)	O=0.71	PY	A-D	R-M

special interest from the point of view of housing demand analysis. First, it mainly focuses on the importance of both dwelling and neighborhood quality aspects on the estimation of the income elasticity. In this particular respect, it seeks to contribute to the debate on housing demand analysis. Second, it addresses the effect of nationality on the evaluation of housing demand elasticities. For this purpose, stratified housing demand equations for Saudi households are provided separately. Finally, our income elasticity estimates are based on an appropriate measure of permanent income, individual data, and restricted to households who had recently moved. These considerations, as we shall discuss in section II, are believed to increase the degree of confidence in the measurement of housing demand elasticities.

The organization of this paper is as follows. Section II presents a review of past studies. Section III deals with the description of our sampling technique and method of estimation. Section IV provides and analyzes the empirical results. Finally, section V sums up the major conclusions to be drawn from our analysis.

II. REVIEW OF PREVIOUS STUDIES

Table 1 presents estimated values of the income elasticity of demand for housing from a survey of 19 past empirical investigations. The selection of the studies, was made to raise basic controversial issues associated with the estimation of the income elasticity. Two fundamental challenges are usually recognized in the literature of housing demand, and these are as follows:

(i) The Measure of Income

The first controversial issue in such studies is attributed to the choice of the most proper measure of income to be used in the calculation of the income elasticity. While all studies listed in table 1 have provided estimates on the basis of one or more measures of permanent income, Kain and Quigley (1976) and Ingram (1981) have, on the other hand, restricted their estimates to current income only.

Since purchasing or renting a dwelling is often considered to be a household long-run decision, it ought to be linked to permanent income. This is because permanent income is based on long-run anticipated income which considers previous as well as future expectations of earnings. Following this argument, housing expenditure (rental values or prices) is not expected to be related to current income because it includes transitory income. Thus, an income elasticity of demand for housing is expected to have a downward bias if calculated on the basis of current income. Mayo (1981) argues that the downward bias relies on the ratio of variances of permanent income to current income, which includes the sum of variances of both types of income. Mayo continues to argue that the extent of this bias depends on how much the variance of transitory income

The Impact of Dwelling and Neighborhood Quality Aspects on the Estimation of the Income Elasticity of Demand for Rental Housing in Jeddah, Saudi Arabia

MOHAMMAD MAATOUG GANDIL
Department of Economics
King Abdul-Aziz University

I. INTRODUCTION

The estimation of income elasticity of demand for housing has been the prime concern of many empirical studies in the housing market literature. This is because such estimation is important to assist in the formulation and implementation of government housing policy issues.

In most of the past applications, multiple regression analysis has been employed to estimate housing demand equations. The examination of the relationship between demand, as often measured in some terms of rent (in the case of renter-occupied dwellings) or price (in the case of owner-occupied dwellings), and income has drawn the main interest of such investigations. Based on the individual parameter values and the functional forms of estimated equations, measures of income and other demand elasticities for housing can be provided. A major conclusion to be drawn from the available applied studies is that the range of the estimated values of the income elasticity is quite large. This can be mainly attributed to considerable differences between studies in the measurement of income, nature of data, and sampling techniques employed.

This study provides empirical evidence on the literature of housing demand for renter-occupied dwellings in the city of Jeddah, Saudi Arabia. Owing to lack of a systematic collection of data on housing in Saudi Arabia, a two-stage disproportional stratified cluster sampling technique was developed and then employed to obtain the required information. This was done by means of individual interviews with 401 households. Full details of the sampling procedure are given in section III of this paper. There are three features of this research which make it of

Book Reviews

1- The Political System in Kuwait: Principles and Practices
Abdul-Reda Assiri
Reviewed by: Shafeek Nazem El-Ghabra 213

2- The New Page
Federico Mayor
Translated by: Arab-Unity Studies Center
Reviewed by: Al-Farouk Zaki Younes 216

3- The Privatisation of the Investment Climate and the Deregulation of Small Industries in Egypt
Hamdi Abdel-Azeem
Reviewed by: Majeda Al-Ansari 225

4- Experimental Psychology
Abdel-Fattah El-Karshi and Mohamed Neguib El-Sabwa
Reviewed by: Nadia Abdullah Al-Hamdan 228

5- The Mediterranean Tradition in Economic Thought
Louis Baeck's
Reviewed by: Mark K. Thomas 233

Reports

Mohamed Dughaim Al-Rashidi
The Second International Conference of the Office for Social Development "Psychological Health in the State of Kuwait" 237

Dissertation Abstracts

Ibrahim Abdel-Ghani Shehata
Diwan Ul-Inshaa (The Writing Department): The Ministry of Foreign Affairs in the Time of the Islamic Nation 241

Abstracts

.... 248

Contents

ARTICLES IN ARABIC:

1 - **Hassan A. Johar**
Kuwait's National Security: The Need for a Strategic Perspective..... 7

2 - **Fayez Ibrahim Alhabib**
Growth and Basic Needs: A Case Study of Some Moslem Countries ... 57

3 - **Abass Al-Megren / Aly Alabd Al-Razaq**
Public Revenues in Kuwait: Strategies for Reform........................ 97

4 - **Ahmed J. Al-Jarallah**
A Multivariate Analysis of Determinants of Disribution of Vacant Houses in Dammam City.. 139

5 - **Ali Watfa / Maha Zahlouk**
Passion Relations among Youth in Syria: A Comparative Study of Secondary School and University Students 165

Articles in English:

Mohammad M. Gandil
The Impact of Dwelling and Neighborhood Quality Aspects on the Estimation of the Income Elasticity of Demand for Rental Housing in Jeddah, Saudi Arabia.. 261

Discussion

Ismael Shaaban
Realities and Perspectives of the Arab Situation within the New World Order.. 201

paper. Figures and other illustrative material must be in camera ready form. Both tables and figures should have captions, and their sources, if any, should be listed. Tables and figures should be numbered and grouped at the end of the article, and their placement in the text should be clealry indicated.

5 - References to source material are to be included in the text by using the Harvard (author/date) system. Examples: (Smith, 1970); (Smith & Jones, 1975) for dual authorship; (Smith, 1974) for two references; (Jones, 1977: 58-59) for direct quotes, which require pagination. Notes should be kept to a minimum and are referred to in numerical order throughout the text, and the numbers shown as superscript. Notes and references should be listed as separate sections at the end of the artilce.

Examples:

Hischi, T.

1983 "Crime and the Family." pp. 53-69 in J. Wilsone (Ed.), Crime and Public Policy. San francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D.

1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggression." Journal of Marriage and the Family 46: 11-19.

Quinney, R.

1979 Criminology. Boston: Little Brown & Co.

6- The editor reserves the right to copyedit all articles accepted for publication. Authors will review their copyedited manuscripts only if substantive changes have been made.

7 - Authors of articles receive ten free offprints and a copy of the journal issue in which their contribution appears. Authors of other types of contribution receive a complimentary copy of the relevant journal issue.

8 - Acknowledgement of receipt will be sent to the author. Manuscripts will not be returned to authors.

9 - All contributions and correspondence should be addressed to the Editor, Journal of Social Sciences, Kuwait University, P.O.Box 2778 Safat, 13055 Safat Kuwait.

Instructions to Authors

1 - the Journal publishes original research papers in both Arabic and English in the fields of sociology, social psychology, social anthropology, economics, political science and cultural geography. Submission of a paper is taken to imply that it has not been previously published, or is not being considered for publication for JSS are sent out anonymously to referees, after which the Journal is entitled to request for modifications to be made to the paper.

2 - The Journal welcomes book reviews in Arabic. The book to be reviewed should have been published within the last three years. The review should not exceed 10 pages of A4, typed in double spacing. The full title, author, number of pages, publisher, place and data of publication, and price should be quoted. There are no footnotes, and any reference should be incorporated in the text.

3 - The Journal will also publish academic discussions in Arabic of articles published in this journal or elsewhere, as well as reports of ongoing research. Reports about academic conferences and symposia in all fields of the social sciences are also welcome.

4 - The Journal welcomes Arabic summaries of dissertations which have been accepted toward higher degrees in the social sciences, provided that the summary is prepared by the author himself.

Manuscript Preparation

1 - Articles should not exceed 40 pages (about 10,000 words). Manuscripts should be typed on A4 paper on one side of the paper only with generous margins. All typing (text, references, foot-notes, tables) is to be doublespaced. Contributions should follow the style of the Journal as closely as possible.

2 - Authors must include an English abstract of between 150 to 200 words summarizing the paper.

3 - The cover page should contain the title of the paper, the authorís full name and current address, and the name of the institute with which the author is affiliated. It should also indicate if the paper has been presented at a conference, and if there were sources of financial assistance for the research.

4 - Tables should be clear and typewritten on separate sheets of

JOURNAL
OF
THE SOCIAL SCIENCES

abbreviated: JSS

Published by The Academic Publication Council, Kuwait University An Academic refereed Quarterly publishing Research in Political Science, Economics, Sociology, Social Psychology, Social Anthropology and cultural Geography

Vol. 23 No. 4 - Winter 1995

Adress all correspondence to the Editor
Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O.Box 27780 Safat, 13055 Safat Kuwait
Tel: (00965) - 4836026, 4810436 Fax: 4836026

Price per issue

Kuwait (KD 0.750) for individuals, (KD 2.750) for Institutions, Saudi Arabia (Rs 10), Qatar (Rs 10), Emirates (Dh 10), Bahrain (BD 1), Oman (Rs 1), Lebanon (LL 1500), Jordan (Fs 750), Tunis (D 1), Algeria (15 AD), Libya (D 2), Egypt (E 5), Sudan (S 1), Syria (S 50), Yemen (10 Rs), Morocco (MD 15), UK (1).

Individuals Subscription
Kuwait

One Year	3 K.D.
2 Years	6 K.D.
3 Years	8 K.D.
4 Years	10 K.D.

Arab Countries:

One Year	4 K.D.
2 Years	8 K.D.
3 Years	11 K.D.
4 Years	14 K.D.

Other Countries:

One Year	15 U.S. $
2 Years	30 U.S. $
3 Years	40 U.S. $
4 Years	50 U.S. $

Institutions:
Kuwait & Arab Countries

One Year	15 K.D.
2 Years	25 K.D.
3 Years	40 K.D.
4 Years	50 K.D.

Other Countries:

One Year	60 U.S. $
2 Years	110 U.S. $
3 Years	150 U.S. $
4 Years	180 U.S. $

Payment for individual subscriptions should be made in advance:
1) by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of Social Sciences,
2) or by bank transfer to Journal of Social Sciences,
Account No. 07101685, Gulf Bank (Adeliya Branch).

Subscription price includes airmail postage. A subscription to more than one year entitles you to a complementary special issues.

Back Issues and Bound Volumes of JSS

Previous Issues of JSS are available as single copies or as bound volumes, on request from:

Journal of the Social Sciences
P.O.Box 27780 Safat
Kuwait 13055
(Telephone: 4810436 - 4836026, Fax 4836026)

The price of each bound volume not including postate is: for institutions KD 15 (US$ 60); for individuals KD 5 (US$ 20); and for students KD 3 (US& 12).

Academic Publication Council

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Published By Academic Publication Council - Kuwait University

Vol. 23 - No. 4 - Winter 1995

■ Mohammad M. Gandil — The Impact of Dwelling and Neiborhood Quality Aspects on the Estimation of the Income Elasticity of Demand for Rental Housing in Jeddah, Saudi Arabia

ISSN - 0253 - 1097